

الانتفاضة

اليسار

رأية المستضعفين في الأرض

اليسار / العدد ١١٧ / مارس ٢٠٠١ / ذوالحجة ١٤٢١ هـ / الثمن : ٣ جنيهاً

الغريبة إن أزمة الدولار مستهجرة رغم أننا

شَلنا الجنزوري وجبنا بداله عاظم عبيد ..

نرجّع الجنزوري تاني يا فندم .. ؟!



قنبلة موقوتة

اسمها البطالة

المواطنة .. بين
الدولة الدينية
والعلمانية

عواصف على
البحيرات الكبرى

سينما
أشرف فهمي

مناورات « عبيد - سينسبرى » لإستنزاف الفقراء لصالح المستثمرين

الغارة الأمريكية .. تحية عسكرية لصعود شارون للحكم

فى هذا العدد

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق
سكرتير التحرير
خالد البلشى
المستشارون

أحمد نبيل الهلالى
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
عادل غنيم
عبد الغفار شكر
محمدة وفاء حجازى
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:

د. فؤاد مرسى
عبد الفتى أبو العينين
د. خليل حسن خليل

اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن حزب
التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى
البرم الأول من كل شهر ..

ALYASSAR 1 KARIM
EL DAWLA
ST, TALAAT HARB SQ
CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة

مصر: ٣٦ جنيها للأفراد و ٤٠ جنيها
للهيئات

الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا
أو ما يعادلها.

العالم : ١٠٠ دولار أمريكي أو
ما يعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة
بريدية إلى إدارة المجلة .

الإدارة والتحرير : ١ شارع كريم الدولة
ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١

٥٧٨٦٢٩٨ - فاكس : ٥٧٨٦٢٩٨

FAX : ٥٧٨٦٢٩٨

- ٤ لليسار در.....
- * عماليات : قنبلة موقوته اسمها البطاله.....محمد جمال امام ٥
- * كاريكاتير بهجت عثمان..... عمرو سليم ٩
- * مصر
- استنزاف الفقراء لصالح المستثمرين..... خالد البلشى ١٣
- بيانات عاطف عبيد مدحت الزاهد ٢٠
- شراكة مع أوروبا أم شرك للانتاج الزراعى المصرى ؟!.....عريان نصيف ٢٣
- الحكومة تستعد لتمرير أخطر قانون يعصف بحقوق العمال ٢٦
- هموم: الوطن المذعور د. أحمد محمد صالح ٢٨
- * العرب
- رسالة حيفا : انتخابات شارون نظير مجلى ٣٢
- صحوة فلسطينية فى قلب إسرائيل أحمد عبد الفتى ٣٥
- نستنكر الغارات الأمريكية وندينها نبيل يعقوب ٣٧
- تشابك المصالح والتدخلات الخارجية يطيل محنة الشعب العراقى.... لبيد عباوى ٤٣
- تسعة أيام فى كردستان العراق «٢» حسين عبد الرازق ٤٦
- * العالم
- رسالة واشنطن: تحية عسكرية أمريكية لصعود شارون سمير كرم ٥٣
- عواصف على البحيرات الكبرى حلمى شعراوى ٥٨
- رسالة ألمانيا : فيلم يكشف تبريرات الناتو لحرب كوسوفو.....نبيل يعقوب ٦١
- * فكر
- المواطنة بين الدولة الدينية والعلمانية..... فريدة النقاش ٦٣
- عبر من الانفاضة جورج جقمان ٦٨
- * كتب
- جيل السبعينات بين التأريخ واختزال التاريخ مصطفى مجدى الجمال ٧٢
- * محاولات
- عن الابداع .. غير المبدع..... د. رفعت السعيد ٧٥
- * رحيق السنين
- بين البكتيريا والتطور..... د. سمير حنا صادق ٧٧
- * سينما
- سينما أشرف فهمى أحمد يوسف ٧٨
- * مشاغبات
- رسائل الحب الأمريكية للعراق..... صلاح عيسى ٨٢

العراق .. وأشياء أخرى

ومحبية أن يهدوا هذا العدد له متمنين له الشفاء العاجل .
وانتدبوا عنهم الفنان الشاب " عمرو سليم " ليقدم هذه الصفحات إليه .

وبهجت ظاهرة جميلة في حياتنا الصحفية والسياسية والثقافية .
والذين عرفوه - مثل رئيس التحرير وعدد من كتاب اليسار -
يذكرون تألقه الدائم في الستينات عندما كان هناك تنافس ممتع
بين عمالقة هذا الفن .. صلاح جاهين وحجازي والليثي وعبد
السميع وجورج ..

وفخر رئيس التحرير دائما أنه عندما تولى رئاسة تحرير
الأهالي في مايو ١٩٨١ نجح في اقناع بهجت وحجازي بأن يعودا
لرسم الكاريكاتير على صفحاتها بعد أن توقفا عن ابداع هذا الفن
تماما احتجاجا على القيود السياسية الصارمة التي فرضت على
الفنانين والكتاب والصحفيين والمثقفين الذين اعتادوا ممارسة
حقهم في النقد والانحياز دائما للناس وليس للحكام .

وكان بودنا أن نقدم لبهجت أكثر كثيرا من هذا العدد . ولكن
ماباليد حيلة . فهذا هو مانملكه في عالمنا هذا .

ونرجو من بهجت أن يتقبل هديتنا المتواضعة .

تبقى كلمة أخيرة .. فمنذ عاودت اليسار الصدور ونحن نعاني
بصورة لم نعهدها من قبل من تأخر عدد من الأصدقاء في تسليم
مادتهم وهو مأربك العاملين في اليسار سواء رئيس التحرير أو
سكرتير التحرير أو الزميلة نسرین التي تتولى جمع المادة وتنفيذ
الصفحات المختلفة . والأهم هو عدم صدور عددي يناير وفبراير
٢٠٠١ في الموعد المحدد وهو اليوم الأول من كل شهر نتيجة
لتأخرنا في تسليم المادة للمطبعة . بل أن البعض لايسلم المادة
المتفق عليها قبل صدور العدد . ولانعرف حتى هذه اللحظة هل
سيصدر هذا العدد في موعده في أول مارس . أم أن الجهود
المبذولة لتعويض تأخر الأصدقاء في تسليم موادهم لن تنجح .

ولنا رجاء حار أن يحاول جميع كتاب اليسار أن يوافقونا
بمادتهم في المواعيد المتفق عليها لكي نستطيع أن نحترم تعهدنا
الدائم للقراء بالصدور في اليوم الأول من كل شهر .

ولايفوتنا أن نهني الجميع بحلول عيد الأضحى بعد أيام قليلة
وكل عيد وأنتم طيبون

اليسار

احتل الهم العراقي المساحة الأساسية في هذا العدد . ورغم
انشغالنا الدائم بالعراق فلم يكن في تخطيطنا أن يكون هو موضوع
العدد . كان الموضوع الوحيد المقرر سلفا هو الجزء الثاني -
والأخير - من رسالة كردستان العراق التي يكتبها رئيس التحرير
بعد زيارته لهذا الجزء من الوطن العراقي . ولكن الغارة الأمريكية
البريطانية ، فرضت أن يحتل العراق هذه المساحة من العدد . فمن
واشنطن كتب سمير كرم ليكشف العلاقة بين الغارة والإدارة
الأمريكية الجديدة وشارون رئيس وزراء إسرائيل الجديد . وتحدث
نبيل يعقوب مع حميد مجيد موسى السكرتير العام للحزب
الشيوعي العراقي . وبالصدفة أرسل الصديق " لبید عباوی "
بالفاكس موضوعه عن العراق .

ومع ذلك فمازلنا نشعر أننا لانعطى العراق ومايجرى فيه وحوله
مايستحق من الاهتمام .

القضية الثانية التي احتلت مساحة في اهتمامنا هي القضية
الفلسطينية ، سواء في جانب الانتفاضة التي عرض لها الباحث
وأستاذ الجامعة د. جورج جقمان من بيرزيت في مجموعة من
الملاحظات الهامة ، أو على جانب مايجرى في إسرائيل وبين عرب
١٩٤٨ ، في رسالة حيفا التي كتبها نظير مجلى أو مقال أحمد عبد
الغنى .

وبالطبع لم يكن هذا الاهتمام العربي ليصرفنا عن مشاكلنا
الداخلية . وكان نصيب سياسة الحكومة هو الأوفى فمدحت الزاهد
يقدم شرحا إضافيا لبرنامج حكومة د. عاطف عبيد ، وخالد البلشي
يفضح مناورة " عبيد - سينسبري " وعريان نصيف يندرننا بالكارثة
التي ستلحق بالزراعة المصرية في ظل الشراكة (المشاركة) مع
أوربا ، ومحمد جمال إمام يقدم مزيدا من الايضاح لواحدة من أهم
مشاكلنا في دراسته الهامة حول البطالة .

في الساحة الدولية يكتب حلمى شعراوى - أحد المتخصصين
القاتل المصريين في الشئون الأفريقية - عن الوضع في الكونجو
ومنطقة البحيرات بعد اغتيال كابيل .

بالإضافة إلى مقالات موضوعات أخرى بأقلام د. أحمد محمد
صالح وفريدة النقاش ومصطفى مجدى الجمال ود ، رفعت السعيد
ود. سمير حنا صادق وأحمد يوسف وصلاح عيسى .

وسلاحظ القارئ أننا أفردنا عدة صفحات لرسم قديمة لفنان
الكاريكاتير - والأطفال - بهجت عثمان ، بعد أن قرر تلاميذه



بائع الترمس .. المشروعات الصغيرة!!

• عماليات •

قبيلة

موقوتة

إسمها

البطالة

محمد جمال إمام

هذا الاهتمام بها . لكنه جاء اهتماماً على الطريقة الحكومية المصرية ، أى اهتمام قائم على أسس واهية أو مغلوطة . فبعد هذه السنوات الطويلة من المعاناة ، فإنك لا تجد أى دراسات علمية يعول عليها عن هذه المشكلة ، اكتفاء بالكلام المعسول أو المرسل الذى لا يفيد ولا يساعد على الوصول إلى حلول دائمة ووطيدة . بل وتتعدد الاحصاءات الرسمية وتتضارب ، فيها هو رئيس الوزراء يعلن فى بيانه أمام مجلس الشعب أن نسبة البطالة فى مصر تبلغ ٨ر٦ فى المائة ، أى حوالى مليون ونصف المليون عاطل ، بينما يقول وكيل وزارة القوى العاملة لشئون الاستخدام إنها تبلغ نحو ٩ر٧ فى المائة ، أى حوالى مليون وسبعمائة وخمسين ألف عاطل ، وقبل ذلك أعلن رئيس الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء ، نسبة مختلفة

الأمر إلى حرفيين لم يحتاجوا إلى قضاء سنوات طويلة فى تعليم عال مكلف مادياً ومعنوياً ، وكأن ثمة نقصاً فى هؤلاء الحرفيين حتى يزاحمهم حملة المؤهلات العليا فى مصدر رزقهم ، أم هو الحقد الاجتماعى بالمقلوب . وكان الغريب فى الأمر أن يسهم بعض رموز الدولة فى الترويج لهذا النموذج والإشادة بأصحابه وأن تتفق الحكومة مع بعض المنظمات الدولية المتخصصة على إقامة مراكز للتدريب التحويلي لهذا الغرض ، بينما كان الأولى أن تخصص مثل هذه المراكز والمعونات لم يستطيعوا إكمال تعليمهم العالى لضعف حصيلتهم التعليمية .

عندما استحال الكتمان

وظهر الاهتمام الرسمى البالغ بهذه المشكلة بعد أن ازدادت تعقيداً وأصبح لها مردود أمنى خطير ، ولولا ذلك لما كان

عادت مشكلة البطالة تطل برأسها عالياً مرة أخرى . رغم أن المشكلة لم تفقد إلحاحها طوال السنوات الماضية ، إلا أنه كانت هناك جهود تبذل باستمرار للتهوين من أمرها والتقليل من حدتها ، واتهام الشباب بأنه لا يريد البحث عن حلول ذاتية لمشاكله ويفضل انتظار وظيفة مريحة يقبض منها ولا يعمل . بل كان ثمة ترويج لنموذج خريج الهندسة أو الطب الذى فضل أن يتعلم مهنة التبليط ليشغل « مبلط » شقق فاخرة مقابل أجور مرتفعة تزيد عما يكسبه قرناؤه الذين فضلوا ممارسة مهنتهم التى قضوا سنوات طويلة فى تعلمها دون مراعاة لأن المجتمع ينتظر أن يساهموا بما تعلموه فى نهضته ، وكان الدولة كيان سفيه ينفق الآلاف من الجنيهات على تعليم الشباب مهنا علمية تخصصية لينضموا فى نهاية

والتضارب كما يقول د. حسين رمزي كاظم رئيس جهاز التنظيم والإدارة السابق (الذي يرجع صواب الرقم الذي ذكره وزير القوى العاملة) يرجع إلى المعايير المستخدمة في حساب البطالة، والتي تتعلق بعضها بالفئة العمرية المستند إليها في حساب القوة العاملة. ثم هناك تعريفات البطالة المستخدمة، وهل يندرج فيها كل الشباب الداخل إلى سوق العمل، والعمال المسرحون تحت اسم المعاش المبكر، والعمالة العرضية في صناعات البناء والخدمات، إلى آخره، وهي مجالات تتيح التلاعب وإظهار الأمور بالصورة التي تريد السلطات المسئولة أن تعرضها بها أمام الرئيس الكبير وأمام جماهير الشعب المخدوعة.

اقتصاد سوق أم مخطط

وإذا كان تعريف العامل المتعطل يختلف باختلاف السياق الاقتصادي والاجتماعي والعمرى، فإن تعاملنا معه لا يزال يجرى بطريقة المثل البلدي الذي يقول «زى اللي رقص على السلم، فلا اللي تحت شافوه، ولا اللي فوق نظروه». فبينما صدعت رؤوسنا بالحديث المستمر عن التحول إلى اقتصاد السوق والتعامل بآليات السوق، والتخلي عن الاقتصاد الاشتراكي والتخطيط المركزي، فإننا احتفظنا بما يسمى وزارة التخطيط وما تفرضه من قيود على تعددية التنظيمات الجماهيرية، كما أننا لا نزال نتعامل مع العديد من المشاكل الناجمة عن ذلك بمنطق المسؤولية الأبوية للدولة عن جميع هموم الوطن، رغم أنها انسحبت من معظم أدوارها السابقة التي يقتضيها هذا المنطق ولم يعد في مقدورها القيام بها- إن سمح لها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ونادي باريس وخلافهم من أولياء أمورنا الجدد- وهي مسنولة لا تعرفها آليات السوق.

ويكفى أن نشير في هذا الصدد إلى ما يحدث في «ماما أمريكا» القطب الأوحده لعصر العولمة، والتي تفضح

الحكومة روجت لنموذج خريج الطب «مبلط الشقق» على أنه النموذج الأمثل وكان الدولة كيان سفيه ينفق آلاف الجنيهات على تعليم الشباب ليتحولوا إلى حرفين.

أدبيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ضغوطها المستمرة من أجل فتح كافة أسواق العالم، خاصة أسواق الدول الآسيوية، أمام النشاط الاقتصادي العالمي دون حواجز حمائية أو قواعد تحول دون دخول أي شركات أجنبية إلى هذه الأسواق، بما يرتبط بذلك من إسقاط جميع القوانين والتشريعات العمالية التي تكفل ظروف عمل مستقرة وحماية وظيفية لجماهير العمال في تلك الدول. في الولايات المتحدة لا يكف «الآن جرينسبان» رئيس صندوق الاحتياطي الفيدرالي، المقابل الأمريكي للبنك المركزي عندنا، والذي تنسب إليه كل فضائل الصحة الاقتصادية هناك في عهد كلينتون، عن الشكوى من الانخفاض غير المسبوق في نسبة البطالة إلى حوالي ٤ في المائة حيث أن ذلك يخلق سوق عمل غير مرنة ويرفع من أجور العمالة ويعطيها قوة ضغط غير تناسبية على أصحاب العمل مما يؤدي في

نهاية الأمر إلى تأثر القوة التنافسية لنتاج العمل الأمريكي في عالم يعتمد بشدة على التنافس. أي أن الرجل يطالب بهمة برفع نسب البطالة في بلده إلى الحد الذي يزيد من الجاذبية الاقتصادية للنتاج الأمريكي حتى ولو جاء ذلك على حساب العمال وأسرهم. وفي أوروبا الغربية تصل نسبة البطالة إلى حوالي عشرة في المائة أو أكثر في بعض بلدانها الرئيسية مثل فرنسا وألمانيا دون أن يتقلب المجتمع رأساً على عقب، لأن ذلك في عرفهم جزء من آليات السوق. بل ويصل الأمر هناك، وفي الولايات المتحدة، إلى المطالبة بالتخفيف عن كاهل الدولة، والقوى الاقتصادية، من أعباء الامتيازات التأمينية الكثيرة المقررة للعمال، ومنها تأمينات البطالة، ويتهمونها بأنها المسنولة عن استمراء أعداد لا بأس بها من العمال للبطالة حيث ينعمون بتأميناتها دون أن يتكبدوا مشقة العمل! فآليات السوق إذن لا تعرف المسؤولية الأبوية للدولة.

التكافل الأسري

ولسنا بذلك نطالب الدلة بسحب يدها من هذه المشكلة وتركها لتفاعلات السوق الحرة، ولكننا نريد أن نعرف الأساس المنطقي الذي تتعامل به الحكومة مع هذه المشكلة، ونكشف التضارب الذي تتناوله بها، لكي نستطيع أن نتحاور معها بشكل علمي مدروس وليس على أساس اجتهادات جنرالات المقاهي. وفضلاً عن ذلك فإن لنا سياقاً اجتماعياً مختلفاً عما هو موجود في بلدان السوق الحرة الأخرى، فلا يزال مجتمعنا يوقر الأسرة الممتدة والروابط الأسرية الوثيقة والتكافل الحميم بين أفراد الأسرة من المهد إلى اللحد، فيظل الأب يحمل هم أولاده حتى بعد أن تصبح لهم أسرهم المستقلة، ولا يرتاح من معاناة همومهم إلا بعد أن يوارى في التراب. والمعروف أن الأسر الفقيرة في أدنى السلم الاجتماعي في مصر تنجب كثيراً

آراء وأخبار

خلاصة القول ، هل هناك أمل فى حل قريب لهذه المشكلة ؟ مجلة «الأهرام الاقتصادى» وهى مجلة «قومية» وليست معارضة حاقدة ، نشرت تحقيقا عن هذه المشكلة فى عددها الصادر فى ٥ فبراير ٢٠٠١ ننقل منه آراء بعض كبار الخبراء الاقتصاديين فى بلدنا ، الدكتور عثمان محمد عثمان مدير معهد التخطيط القومى يقول « مشكلة البطالة لا تحل بقرار مؤقت ، فهى ليست مشكلة بسيطة مثل مشكلة السكر يمكن حلها خلال ثلاثة أشهر ، لذلك يجب أن تأخذ وقتا كافيا لحلها ، مع العلم بأن مجرد إدراك الحكومة لخطورة المشكلة والتوجه لحلها دون الادعاء بعدم وجود مشكلة يعتبر فى حد ذاته حلا . والمدخل فى حل مشكلة البطالة هو تنظيم عمليات العرض والطلب على العمالة وتحقيق توازن بينهما ، مما يتطلب ضرورة زيادة الاستثمارات بشكل كبير لاستيعاب أكبر عدد ممكن من العمالة » .

والدكتور إبراهيم العيسوى المستشار بمعهد التخطيط يقول « البطالة » ليست قضية جزئية أو عارضة يمكن التعامل معها بحلول سريعة ، ولكنها قضية تضرب بجذورها فى عمق المشكلات الاقتصادية المصرية وترجع فى حقيقتها إلى ظاهرة الشلل التى مرت بها التنمية المحلية فى مصر خلال عقدين من الزمان ، وهى ليست اختلالا بين العرض والطلب فى قوى العمل ويمكن حلها من خلال

التدريب التحويلي وما إلى ذلك .. ولكنها مشكلة فائض كبير فى العرض وعجز كبير فى الطلب ، وفى الحالتين لا مخرج من هذه المشكلة إلا بحفز قوى التنمية فى المجتمع .. ومن خلال رؤية متكاملة لعملية التنمية تتبناها الدولة بشكل رئيسى وتقوم فيها بدور محورى » .

والأستاذة « شهيرة

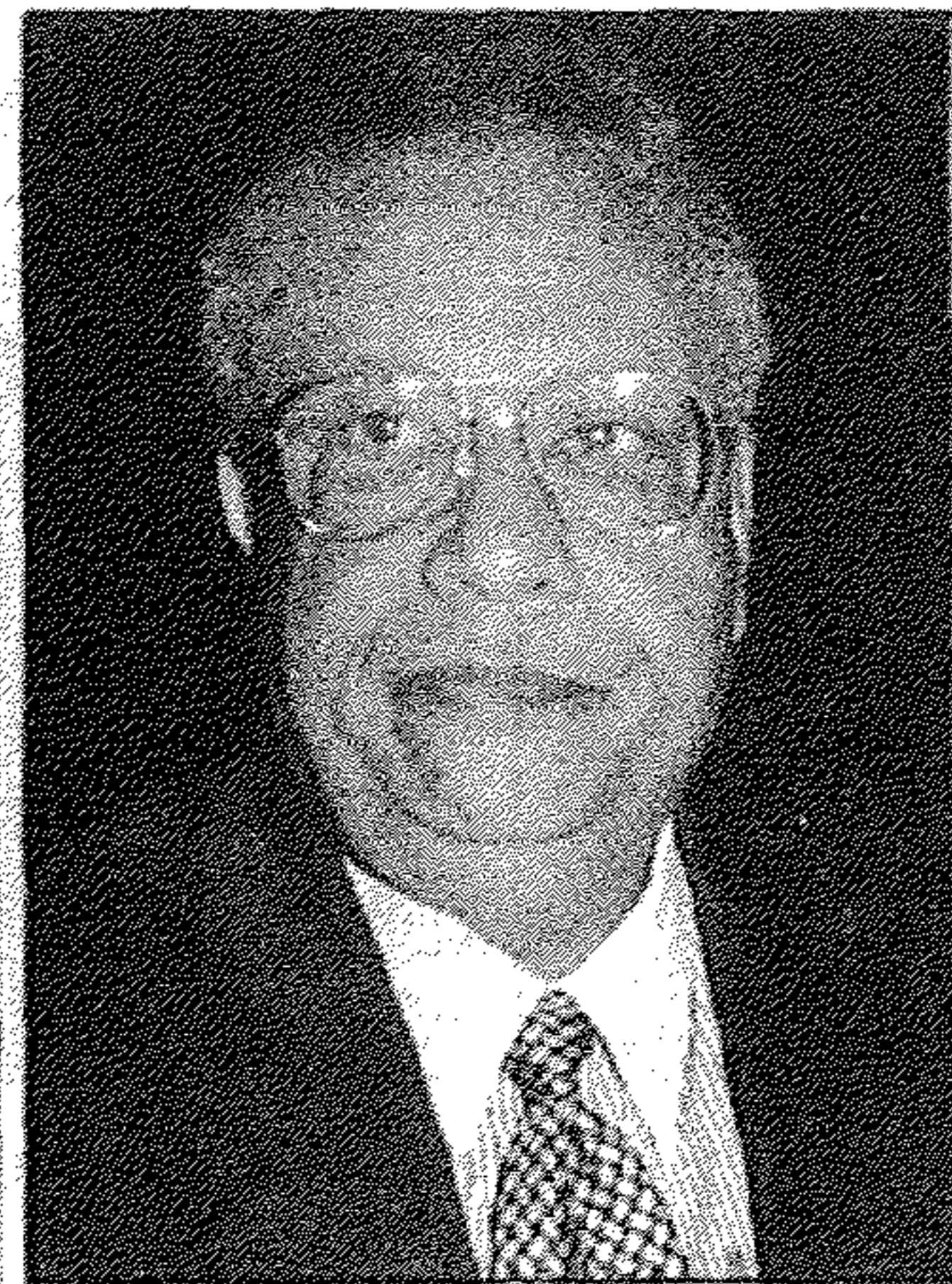
بينما العلاقة بين المواطن والوطن علاقة ذات اتجاهين ، فإذا انتهت إلى علاقة باتجاه واحد ، علاقة عطاء دون أخذ ، فكيف للشباب المحبط الذى يفتقد إلى أى أمل محسوس فى مستقبل أفضل أن يشعر بالانتماء إلى مجتمع يعطى للبعض القليل دون الآخرين الأكثر عدداً وأضعف حيلة ؟ تقول الاحصاءات شبه الرسمية إن مصر يوجد فيها ثلاثة ملايين أنثى عانس ، لا بد أن يكون فى مقابلهن عدد مماثل أو حواليه من الذكور غير المتزوجين فى مجتمع يصل عدد سكانه إلى حوالى خمسة وستين مليوناً ، فكيف يستطيع هؤلاء جميعاً أن يحلوا مشكلة حياتية أساسية لديهم ؟ ومتى ؟ بينما نقرأ ونسمع ونرى عن أفراح وليالى ملاح لشباب « زى الورد » تصرف عليها مئات الآلاف من الجنهات ويحضرها كبار المسئولين .

ومنذ حوالى سنتين نشرت « اليسار » تحقيقاً مؤثراً عن مشكلة البطالة كتبه الصحفى الشاب النابه « خالد البلشى » وحكى فيه تجربته الشخصية المريرة والمحنة عن هذه المشكلة ، إلى جانب مواقع شبان وشابات آخرين ، وأنصح من يشيخ بوجهة عن هذه المشكلة أن يعاود قراءة هذا التحقيق ، ويتصور لو أن أولاده كانوا من بين هؤلاء الباحثين عن عمل دون جدوى .

د . يوسف بطرس غالى



د . عاطف عبيد



لكى تستثمر من أنجبتهم فى سوق العمل لموازنة الأسرة بأكملها ، أو للاعتماد على قوة عملهم فى مشاريعها الإنتاجية الصغيرة المستقلة ، مثل قطع الأرض الصغيرة ، بدلا من استئجار أيدى عاملة مكلفة .. وأن أسر الطبقة المتوسطة ، الصغيرة والمتوسطة ، تستثمر فى تعليم أولادها لتأمين مستقبل وظيفى مربح يعود بالنفع المالى المباشر مستقبلا على الأسرة كلها أو يكفل لهؤلاء الأولاد استقلالاً مستقبلياً عن موازنة ذويهم ويربح هؤلاء الأهل من مشقة مواصلة موازنة أولادهم . وكلنا يعرف أن فرص العمل المربحة فى الوقت الحالى أصبحت ، كما كانت عليه الحال فى أيام رماية نجيب محفوظ « القاهرة الجديدة » أو « القاهرة ٣٠ » ، من نصيب أولاد أصحاب النفوذ والجاه والوساطات التى تكفل لهم الحصول على تلك الفرص المحدودة .

وضاعت الاستثمارات الأسرية

ومن ثم ينتهى الأمر بكثير من الأسر التى أنفقت كثيرا على تعليم أولادها إلى أن تجد هؤلاء الأولاد قابعين بين جدران منازلها عاطلين عن العمل لفترات تطول أو تقصر ، أو يعملون فى أعمال هامشية لا تبنهم على تكوين أى مستقبل لائق مما كانت تلك الأسر تحلم به واستثمرت من أجله الكثير من كدها وتعبها . وينتهى الأمر بالأولاد ، الشباب ، إلى الإحباط واليأس من تكوين أى كيان مستقل

مأمون لهم ، بل إن من يحصل منهم على وظيفة فى الحكومة أو القطاع العام لا يستطيع أن يحلم بتكوين أسرة والاستقلال عن أسرته الأصلية مرتب الطبيب الحديث التخرج بكل بدلاته لا يصل إلى مائتى جنيه ، وماذا يفعل هذا المبلغ فى زماننا هذا ؟ ونعيب على الشباب انحرافاته وضعف انتمائه لوطنه ، و .. و ..



● مرتب الطبيب حديث التخرج

لا يصل إلى ٢٠٠ جنيه

● أسوان والوادي الجديد والبحر

الأحمر والدقهلية.. أعلى نسب

بطالة بين المحافظات

د. مختار خطاب

الباز» خبيرة الاقتصاد السياسى للتنمية وقضايا النوع تقول «هناك ارتباط بين البطالة والاستراتيجيات الإنمائية التى تتبعها الدولة . فهناك استراتيجيات مستقلة تهدف فى اتخاذ قراراتها إلى الأخذ فى الاعتبار بمتطلبات المجتمع الوطنى ثم المجتمع الدولى مع عدم التناقض بين متطلباتهما . أما النوع الآخر من الاستراتيجيات فيتمثل فيما يحدث الآن من عولة وسيطرة نظام القطب الواحد الذى يهدف إلى تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد سوق وربطه بسوق عالمية موحدة يتحدد من خلالها الإنتاج والأسعار، مما يترتب عليه أن القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تصدر داخل الوطن لا تعد استجابة لمتطلبات الوطن وإنما تصدر استجابة لخطة عالمية تهدف لتحقيق أقصى ربح ممكن من خلال تقليل النفقات وبالتالى الاستغناء عن العمالة وزيادة حجم البطالة والاستثمار فى المجالات والأنشطة الإنتاجية التى تعتمد على كثافة رأس المال وليس كثافة العمالة ، وهذا المنطق يعتبر طارداً للعمالة».

أسلوب رخيص

والغريب أنه بينما يعد رئيس الحكومة فى بيانه بتوفير مئات الألوف من فرص العمل الجديدة لحل مشكلة البطالة ، فإن الحكومة نفسها تنافس أصحاب العمل من أصحاب النفوس الوضيعة فى التحايل على الباحثين عن عمله فتشغلهم بعقود مؤقتة لكى تستطيع أن تفصلهم وقتما تشاء ،

إما لكى تعين بدلاً منهم آخرين من أبناء أصحاب الخطوة ، أو للإدعاء

مشكلة البطالة بنقل الإحصاءات التى أوردتها وكيل وزارة القوى العاملة لشئون الاستخدام فى هذا التحقيق عن أوضاع البطالة فى مصر ، لعلها تكون مفيدة للأسر التى تخطط للمستقبل التعليمى لأولادها . الإحصاءات تقول إن أعلى نسبة بطالة بين خريجي الجامعات موجودة بين خريجي كليات التجارة (٣٤٧ فى المائة) يليهم بطالة خريجي كليات الآداب والآثار (١٥٣ فى المائة) فكلية الزراعة والحقوق (١٤٥ فى المائة) ، وجاء خريجو كليات الهندسة فى المرتبة الأخيرة، إذ بلغت نسبة البطالة بينهم ٣٨ فى المائة . أما فيما بين خريجي المعاهد فوق المتوسطة ، فإن أعلى نسبة البطالة موجودة بين خريجي المعاهد التجارية (٦٧٨ فى المائة) فالمعاهد الصناعية (٢٨٣ فى المائة) . أما المؤهلات المتوسطة ، فإن أعلى نسبة للبطالة موجودة بين الحاصلين على الثانوية التجارية (٥١ فى المائة) فالحاصلين على الثانوية الصناعية (٣٥٧ فى المائة) فالحاصلين على الثانوية الزراعية (١٣ فى المائة) . أما المحافظات التى كانت تحظى بأعلى نسبة من البطالة فى مصر فى سنة ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ فقد تصدرتها محافظات أسوان فالوادي الجديد فالبحر الأحمر فالبحيرة فالدقهلية .

وقلبى مع أهالى هؤلاء المتعطلين عن العمل ، سواء أصحاب البطالة الظاهرة أو المفقعة ، القانطين من أى أمل فى مستقبل شريف مشرق فى القريب العاجل .

بخلق فرص عمل جديدة .

إذ تشير التحقيقات التى نشرتها «الأهرام الاقتصادى» فى عددها ذاك إلى معاناة الشباب من هذا النظام فتقول «وقد عبر عدد من الشباب عن تظلمهم من نظام العمل المؤقت مؤكدين أنهم مروا بتجارب مريرة بسبب الشروط المجحفة والاستغلالية بالعقود المؤقتة لصالح صاحب العمل دون مراعاة لحقوقهم ومعنوياتهم ، وأكدوا أنهم لا يستطيعون أن يقرروا الزواج وتكوين أسرة طالما يعملون بنظام العقد المؤقت .. وخاصة أنهم مجبرون على توقيع خطاب بالاستقالة قبل أن يوقعوا إقرار استلام العمل . بعض الشباب قالوا إن نظام العقد المؤقت معمول به فى القطاع الخاص والحكومة ، بل إن نسبة كبيرة من المتحقيقين بالعمل فى الإذاعة والتلفزيون ووزارات أخرى يعملون بنظام العقد المؤقت الذى يجدد كل عام فيفاجئون بالاستغناء عنهم ويطالبون بحمايتهم وتوفير ضمانات لهم ولأسرهم .

إحصاءات مؤلمة

وليعدرنى القارئ إذ أختتم حديثى عن

● أرقام مؤلمة: نسبة البطالة بين خريجي

المعاهد التجارية ٦٧,٨% والثانوية

التجارية ٥١% والثانوية

الصناعية ٣٥,٧% وكليات التجارة ٣٤,٧%

بهجت عثمان

فى نفس اللحظة التى تكتب فيها هذه الكلمات .. يرقد فنان الكاريكاتير الجميل بهجت عثمان بمستشفى الدكتور رفعت كامل .بعد عملية جراحية ناجحة للتخلص من آلام القولون نهائياً..

باقات الورد والزهور تملأ المكان ..من أهل وأصدقاء وزملاء مهنة تتلمذوا على يديه وتفتحت أعينهم ووعيتهم السياسى على رسومات بهاجيجو المتمردة التى طالما أزعجت الأنظمة الحاكمة فى مختلف بقاع المستنقع العربى الذى نعيش فيه .. من «المحيض» إلى «الخليع».. لم تهن عزيمته يوماً .. ولم ينحني .. ولن ينكسر .. رغم الخدوش التى أصابته وصارت رفيقة لدربه .. بدءاً من هزيمة ١٩٦٧ ثم سقوط الحلم «أصيب بهجت عثمان بعدها مباشرة بمرض السكر» ثم زيارة السادات للقدس وتوقيع إتفاقية كامب ديفيد «تلك التى صدر بعدها قرار ساداتى صارم بمنع بهاجيجو من الرسم لكونه معارضاً لتلك الاتفاقية» فحرب الخليج وتمزيق أوامر الأمة العربية .وانتهاء بسياسة الخصخصة والمعاش المبكر وتشريد العمال وما إلى ذلك..

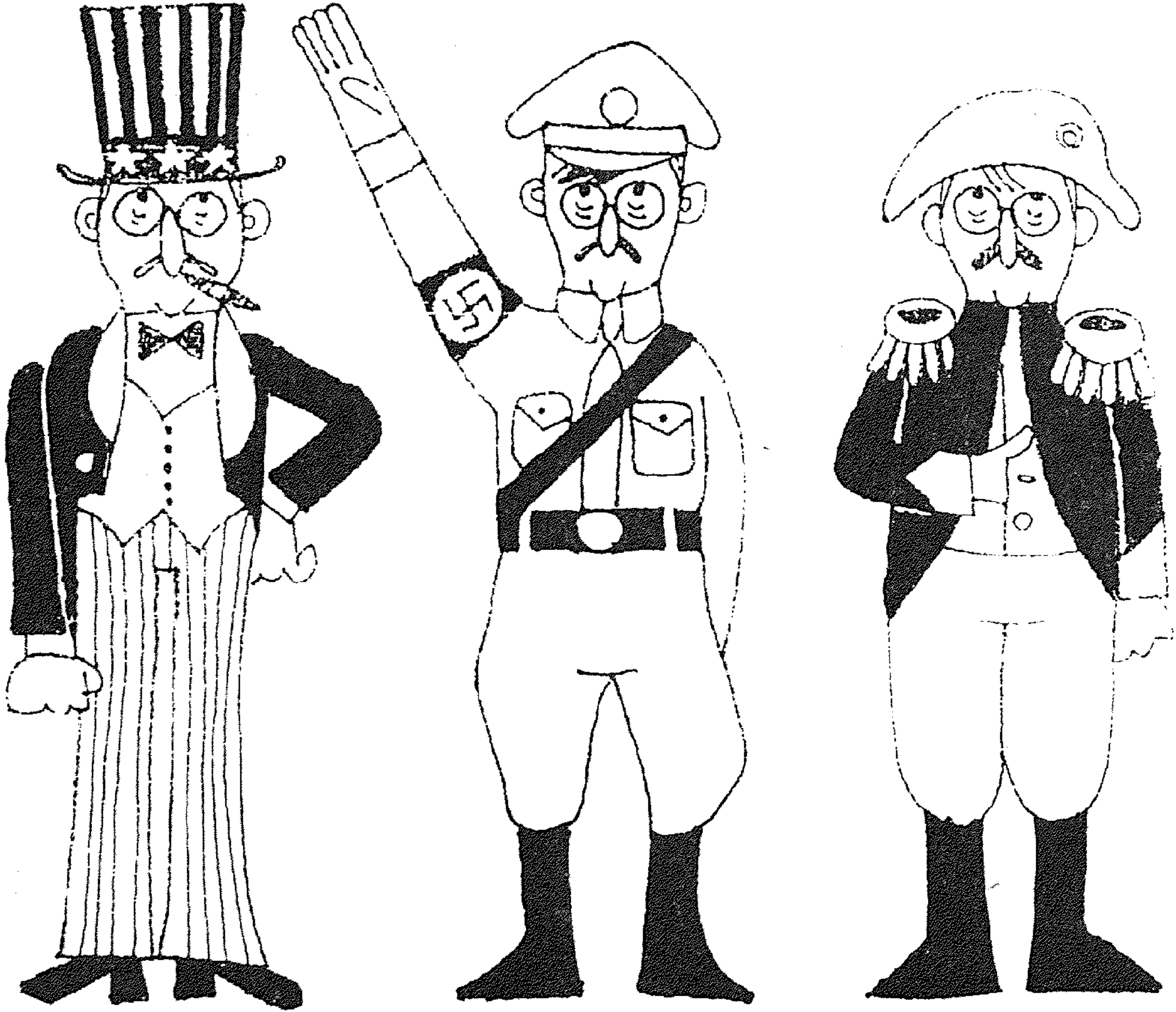
وفى كل مرة ..وعقب كل خدش جديد ..كان بهاجيجو يزداد صلابة وإصراراً على الوصول لقمة الجبل ..ويضمد جراحه ويبدأ فى الرسم من جديد..

- لم يتوقف بهجت عثمان عن العمل .والرسم .والتنفس .وسيزل.

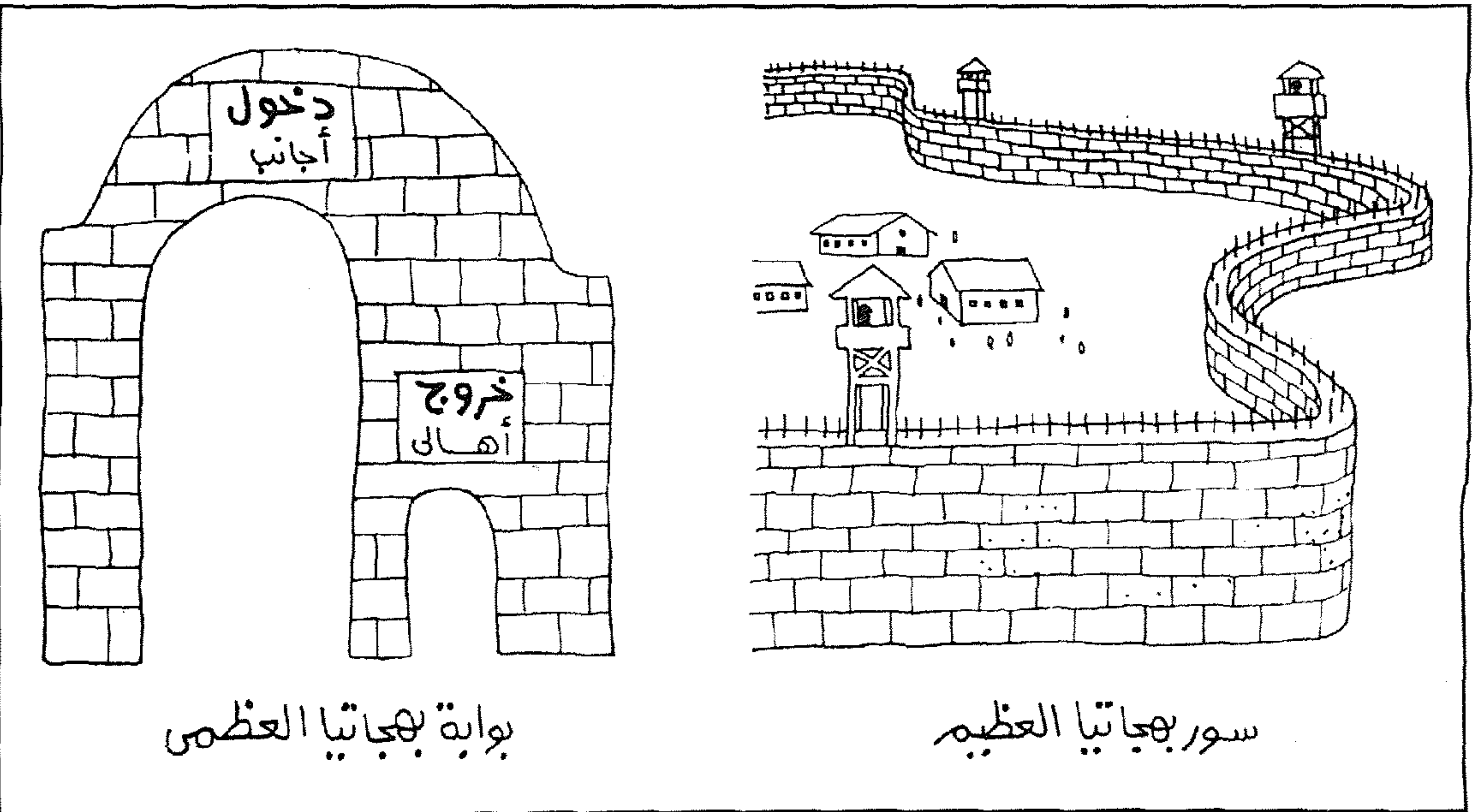
-والدى الروحى بهجت عثمان..حمداً لله على سلامتك..

و..«رَبُّ أَبْ لَكْ لَمْ تَلَدَه جَدَّتْكَ».

عمرو سليم

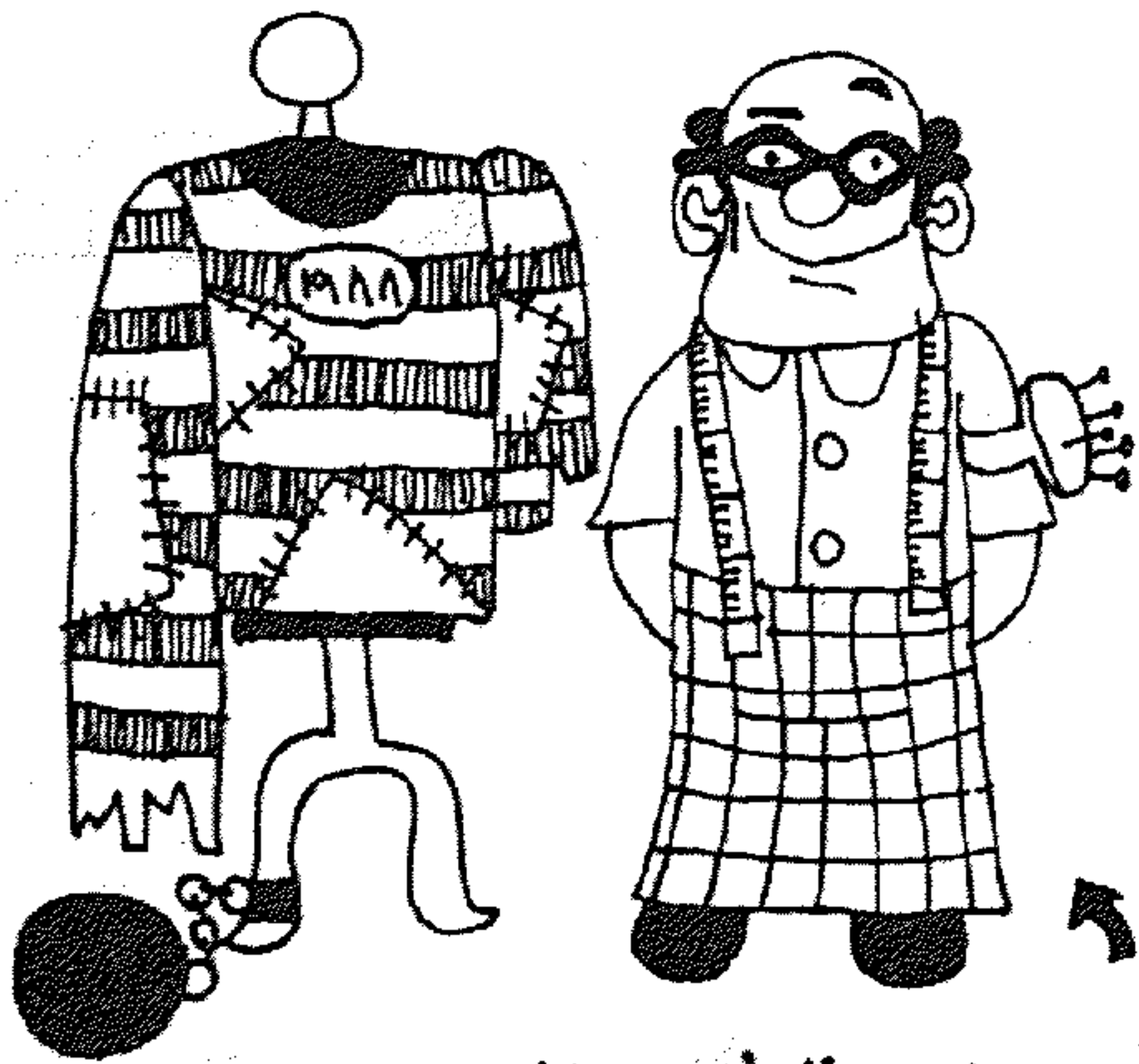


الرئيس المزمع



وصورة زعيم اطارضه

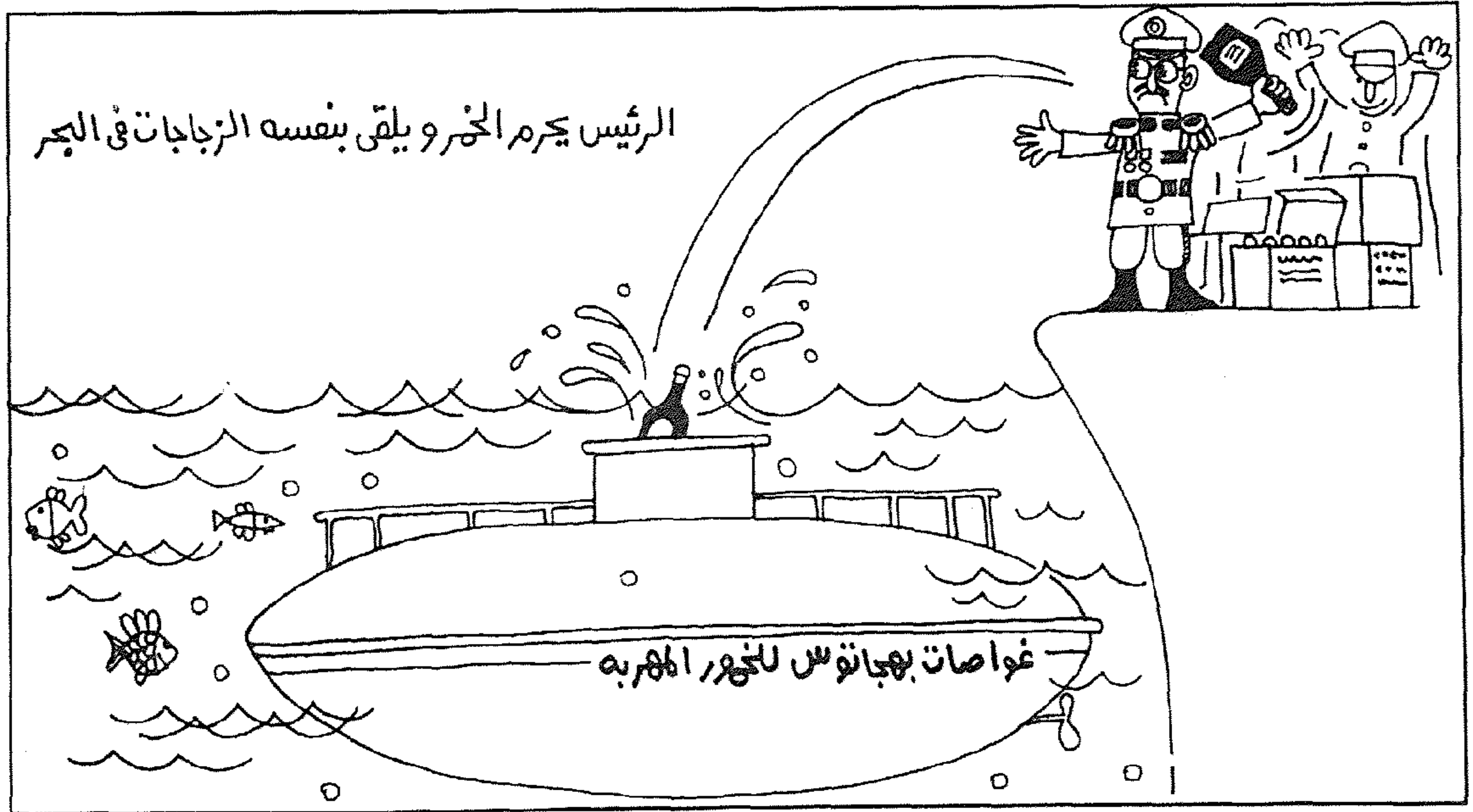
آخر صورته لرسام الكاريكاتير
الذي نقد الرئيس



رئيس لجنة تشريع القوانين



عضو مجلس النواب
كبير الكف.. طويل اليد



فى مناورات «سينسبرى-عبيد»

الأول ابر الحكومة

لزيادة ارباحه

والهروب من

المقاطعة..

والثانى

ضحك على

ذقونا



الرئيس حسنى مبارك

الشركة لابتزاز الحكومة المصرية والحصول على المزيد من المكاسب ظهر ذلك واضحا من أن إعلان الانسحاب تزامن مع حدثين يتعلقان بطريقة تواجد الشركة داخل البلاد ..

الأول أن السلطات المحلية رفضت منح تراخيص تشغيل لفرعين من فروع الشركة هما فرعاً «سفير» بمصر الجديدة وفرع آخر كانت الشركة تعتزم افتتاحه بشارع الهرم بسبب مخالفتها للمواصفات بإنشائها محل جراجات .. وكان الفرع الأول قد تكلف ٦ ملايين جنيه وتم تعيين ٤٠٠ موظف للعمل فيه .. ولم يكلف أحد من المسؤولين نفسه عناء السؤال كيف تنسحب إحدى الشركات من السوق المصرى فى الوقت الذى تسعى فيه لافتتاح فروع جديدة لها ؟!

أما الحدث الثانى فيتمثل فى أن إعلان الشركة للانسحاب تواكب مع الانتفاضة الفلسطينية وماتلاها من غضب شعبى طالت شظاياه فرعين من فروع الشركة وتسببت فى

القريبون من الرئيس استخلاصه من إجابته السابقة لوطبقنا منطق الإجابة على الوضع فى ظل حكم الجنزورى.

ورغم خطورة القراءة البعيدة لرد الرئيس فان المعنى القريب له بقدر ما كشف عن حقيقة دور د. عاطف عبيد بوضعه فى حجمه الطبيعى كمنفذ لتعليمات وأوامر الرئيس أو كمساعد على أكثر تقدير فانه وضع الرئيس مبارك فى متناول طلقات المعارضين التى طالت الحكومة الحالية باعتباره مسئولاً عن إدراتها السيئة للكثير من قضايا السياسة ومشاكلنا الاقتصادية - بدءاً من أزمة السيولة والركود حتى أدق التفاصيل كطريقة تعاملها - الحكومة - مع مناورة سلسلة «محلات سينسبرى الأخيرة بإعلان انسحابها من السوق المصرية، والتى فجرتها إدارة

عندما سأل عباس الطرابيلى رئيس تحرير الوفد الرئيس مبارك خلال لقائه السنوى بالثقفين فى افتتاح معرض الكتاب عن الفرق بين أرقام حكومة د. الجنزورى وأرقام حكومة د. عاطف عبيد التى فجرت موجة الهجوم الأخيرة على الحكومة السابقة؟ رد الرئيس «مش هاريحك يا «عباس» بس اللى أقدر أقوله لك أنى حاطط ايدى فى كل حاجة بتعملها الحكومة دى وبتابع كل حاجة بنفسى!!».

إجابة الرئيس عن « وضع يده فى كل حاجة » فسرها المقربون منه ورؤساء تحرير الصحف الحكومية إنها جاءت لتجنب الأخطاء والحظايا التى ارتكبتها الحكومة السابقة بإشرافه على كل شئ .. لكن معناها البعيد جاء ليعيد إلى الأذهان حقيقة الحكم الفردى الذى نعيش فى ظله .. عندما يكون رئيس الجمهورية - الحاكم الفرد - مسئولاً عن كل صغيرة وكبيرة وهو ما يتعارض مع ما حاول

خالد الباشى

تصريحات الرئيس مبارك فى معرض الكتاب كشفت حقيقة دور رئيس الوزراء.. ووضعت الرئيس فى متناول طلقاء المعارضين

إحداث تلفيات بهما خاصة فى ظل مطالبه البعض بمقاطعة السلع الأجنبية الاسرائيلية والأمريكية أو تلك التى يدخل فيها استثمار يهودى.. وطبقا لمصادر الشركة وتقديراتها المبالغ فيها والتى نشرتها الأهرام فإن الشركة تأثرت بالمقاطعة بحيث تراجعت مبيعاتها بنسبة ٢٨٪ من حجم المبيعات قبل الانتفاضة.. ورغم أن هذا التراجع لو كان صحيحاً لا يمثل خسارة كبيرة للشركة خاصة أن حجم المبيعات فى عدد من فروع الشركة مثل «شبرا» -طبقا لبيانات الشركة- نفسها كانت تتجاوز الأهداف المفترضة بما يصل إلى عشرة أضعاف.. حيث إن الشركة كانت قد وضعت هدفاً تقديرياً للمبيعات بفرع شبرا قدره ٣٥٠٠ جنيه فى اليوم وما لبث مدير الفرع أن أبلغ إدارة الشركة بعد الافتتاح بأيام بأن مبيعاته بلغت ٣٠ ألف جنيه فى اليوم الواحد وأنه يحتاج إلى زيادة فى توريد كل أنواع البضائع التى يعرضها.. رغم كل ذلك فإن الشركة لجأت إلى مناورة إعلان الخروج لشغل رأى العام عن قضية المقاطعة.. وبالفعل نجحت الشركة فى تحقيق أهدافها بأكثر مما تتصور وهوما تمثل فى خضوع رئيس الوزراء لابتزازها وإسراعه إلى الجلوس مع قيادات الشركة للتفاوض معهم على البقاء بالشروط التى ترضيهم..

وربما يكون رئيس الوزراء نفسه قد وجد مناورة الشركة فرصة لأن يقوم هو نفسه بمناورة تشغل رأى العام عن المشاكل الاقتصادية مثل أزمتى الركود والسيولة وارتفاع سعر الدولار فضلاً عن أنه يستطيع من خلالها أيضاً تقديم المزيد من التنازلات للمستثمرين ولو على حساب المواطنين.. وهو ما ظهر واضحاً فى سؤاله الغريب لأعضاء اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى هل تريدون استثماراً أجنبياً أم لا؟! وهو ما سنتوقف أمامه فيما بعد.

وینطق إجابة الرئيس عن سؤال عباس الطرابيلى فإن المفاوضات التى أجراها د.عبيد

-أو مناورته- مع إدارة الشركة بعد أن خضع لابتزازها يمكن أن نعتبرها مفاوضات أجراها الرئيس مبارك نفسه- عبر وسيط أو مساعد له- بكل ما يحمله ذلك من دلالات حول عدم وجود رؤية واضحة لدى حكومة «الرئيس مبارك» الحالية- بمنطق الإجابة وباعتبار د.عبيد كبير مساعدى الرئيس- فى التعامل مع أزماتنا الاقتصادية الراهنة.

والغريب أن ورطة الحكومة فى تعاملها مع شركة سينسبرى أو بشكل أكثر دقة مناورتها التى صورتها على شكل ورطة أسهم فى صنعها تبريرات عدد من الكتاب المصريين الذين صوروا فى كتاباتهم خروج الشركة من السوق المصرية على أنه كارثة ستلحق بالاقتصاد الوطنى فى ظل ما أعلنه مسئولو الشركة من أن السبب فى الانسحاب هو أن شركتهم منيت بخسائر بلغت «١٨ مليون جنيه» فى ستة أشهر.. وأسرف الكتاب فى تصوير الأمر على أنه سيتم استغلاله كمؤشر

سئ على حالة الاقتصاد المصرى المتداعى مما يؤدى لابتعاد المستثمرين فى حالة خروج الشركة.. ولم يلتفت هؤلاء الكتاب - أو ربما تجاهل بعضهم ذلك متعمدين - إلى بيانات أخرى للشركة تكشف عن السبب الحقيقى فى هذه الخسائر- لو صغ ما أعلنه المسئولون بها- وتتمثل هذه البيانات فيما أعلنته مصادر داخل الشركة من أن المتاعب التى واجهتها إدارة سينسبرى فى مصر تتعلق بالأسراف حيث كان هناك أكثر من ٣٠ موظفاً انجليزيا يعملون فى مصر بمتوسط مرتبات للفرد تبلغ ١٨ ألف دولار شهرياً فضلاً عن تخصيص سكن وسيارة وغيرها من المزايا التى كانت تمثل أعباء على المصروفات الإدارية.. كذلك كان هناك تجاوز ضخم فى نسبة المصروفات الادارية ضمن مصروفات إنشاء الفروع الجديدة والتى كان ينبغي ألا تتجاوز ١٥٪ من جملة المصروفات ولكنها تجاوزت ذلك بكثير بحسابات الشركة وخبرائها الاقتصاديين.

وبحسبة بسيطة فإن مرتبات الموظفين الانجليز الثلاثين وحدها تبلغ ٣ ملايين و٢٤٠ ألف دولار خلال الستة أشهر التى تم تقدير الخسائر فيها.. وإذا كان سعر صرف الدولار قد وصل إلى أربعة جنيهات فإن المبلغ يصل إلى ١٢ مليون و٦٠ ألفاً بحساب الجنيهات المصرية بنسبة ما يقرب من ٧٠٪ من حجم الخسائر المعلنة هذا بخلاف الميزات الأخرى التى حصل عليها الموظفون الانجليز وكلها كان يمكن تلافيها بتعيين موظفين مصريين بدلاً منهم.. وهى وحدها تساوى الخسائر المعلنة.. ولو أضفنا إلى ذلك المصروفات الإدارية الضخمة التى يبدتها إدارة الشركة فى إنشاء الفروع وأعلنت عنها مصادرها سنكتشف كيف تبتز الشركة الحكومة المصرية بخسائر غير حقيقية هذا لو كان الرقم الذى أعلنته إدارة سينسبرى العالمية يعد خسارة لشركة تبدأ عملها وتوسع فى سوق جديدة.. بكل ما يتطلبه ذلك من تثبيت أرجلها فى

إبتزاز رأى العام
لصالح المستثمرين
على طريقة.. «هل
تريدون استثماراً
أجنبياً أم لا ؟ !»
تجربة جديدة
للدكتور عبيد !



المستولون لم يسألوا أنفسهم : كيف تتسحب شركة من السوق المصري في الوقت الذي تسعى فيه لافتتاح فروع جديدة !

السوق وزيادة عدد فروعها وتعيين موظفين جدد للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الجمهور المستهدف .. وهو ما تحقق فعليا بوصول عدد فروع سينسبرى إلى ما يقرب من « ١١٤ » فرعاً في أقل من عامين هما كل عمر الشركة في مصر .. وهو إنجاز في حد ذاته يعد مكسباً كبيراً بالحسابات الاقتصادية لسينسبرى وتهديد لنا خاصة في ظل عدم وجود قانون يمنع احتكارها للسوق المصرية وهو ما كادت الشركة أن تحققه .. لكن الكتاب المصريين الذين ملأوا الدنيا ضجيجاً وصراخاً على خروج الشركة لم يتلفتوا إلى ذلك أيضاً !.

وبعيداً عن الطريقة التي تعامل بها بعض الكتاب المصريين مع مناورة الشركة فإن طريقة تعامل الحكومة معها تطرح العديد من التساؤلات حول نوعية الاستثمارات التي تحتاجها مصر الآن ؟ وهل محلات تجارة التجزئة مثل سينسبرى و« ماكرومترو » العالمية التي نشرت الجرائد المصرية قرارها بدخول السوق المصرية واستثمار ٤٠٠ مليون جنيه فيها وقت اندلاع أزمة سينسبرى هو جزء من هذه الاستثمارات التي نحتاجها أم لا ؟ خصوصاً في ظل عدم وجود قانون يمنع احتكار هذه الشركات للسوق المصرية وتدمير المنافسين وفي ظل المعلومات التي تؤكد أن

البيان ظلت لفترة طويلة لا تسمح بإنشاء محلات البيع الكبيرة حتى الوطنية منها .. ويقودنا السؤال الثاني إلى السؤال الثالث وهو هل خروج أو دخول أحد المستثمرين من أو إلى السوق المصرية يعد دليلاً على ضعف أو قوة الاقتصاد المصري ؟ ..

ولعل جزءاً من إجابة هذا السؤال موجود في إعلان شركة ماكرومترو العالمية عن نيتها للاستثمار في مصر رغم مناورة سينسبرى بإعلان الانسحاب. وتكاد الإجابة تكتمل بدخول شركة « شوب رايت » من جنوب أفريقيا للسوق المصرية وكلاهما تعملان في نفس المجال وهو تجارة التجزئة ، وكان ذلك في حد ذاته كافياً للرد على تخوفات الكتاب الذين خاضوا حملة التحذير من خروج سينسبرى وأثره على السوق المصرية لو توقفوا قليلاً لقراءة دلالات الخبر .. ويرد في نفس الوقت على تساؤل د. عاطف عبيد الأخير حول .. هل تريدون استثمارات أجنبية في مصر ؟ والذي جاء بعد أكثر من ٢٥ عاماً على صدور ورقة أكتوبر ١٩٧٤ والتي وضعت الأساس لسياسة الانفتاح الاقتصادي وانتهاج مصر لسياسة تحرير الاقتصاد رغم ما خلفته من أضرار طالت المواطن المصري ومستوى معيشتة ومعدلات دخله وطالت الاقتصاد المصري بجعله تابعاً وخاضعاً للمؤسسات

المالية العالمية.

وأخيراً ما الضمانات الكافية لزيادة تدفق الاستثمار إلى مصر ومدى مراعاة الحكومة المصرية لهذه الضمانات للحد الذي يمنع تكرار ما حدث مع سينسبرى للإجابة على هذه التساؤلات كان لابد من العودة لتاريخ دخول « سينسبرى » كنموذج على نوعية الاستثمارات الموجودة في مصر ومدى تمسك الحكومة بها وحتى مناورتها بالخروج ثم بقائها بعد ذلك .. وآراء أساتذة الاقتصاد والادارة حول الأزمة الأخيرة وطريقة إدارة الحكومة المصرية لها بعد أن هدأت الأزمة وأصبح في إمكاننا أن نقيمها ولو على ضوء نتائجها المعلنة.

كان د. كمال الجنزورى مع بداية فترة رئاسته للوزراء قد ورث تركه ثقيلة تمثلت في ثلاثة ملايين عاطل أغلبهم من حملة المؤهلات ومعدلات فقر عالية بلغت ٤٨٪ من عدد السكان أكثر من نصفهم ٢٥٪ من السكان يعيشون في فقر مدقع ومعدلات نمو محدودة إن لم تكن معدومة لا تتجاوز بأى حال من الأحوال ١٪ .. ولم يكن باستطاعة د. الجنزورى إلا السير في نفس طريق الحكومة السابقة والتي نجحت في وضع أسسه وتدعيمها وربما لم يكن مسموحاً له بغير ذلك من الأساس .. وأمام ضغوط الأزمة الاقتصادية المتزايدة والتي كانت قد وصلت إلى ذروتها مع منتصف التسعينات ووسط صيحات الحكومة المتعالية باقترب نهايتها والخروج من علق الزجاجة. ولأن د. الجنزورى على ما يبدو لم يكن من الرجال الذين يمكنهم تحميل نتائج فشل نهج اقتصادى كامل لرجل واحد ولو كان رئيس الحكومة السابقة عليه غير القادر على الرد ، خاصة أنه كان وزير تخطيطها .. فإنه توصل ومعه رجال حكومته وأغلبهم أعضاء في الحكومة الحالية إلى حل أسهل وهو إيهام الناس بالخروج من الأزمة وتخفيف حدتها وذرع الأمل في نفوسهم بإحداث فرقعات إعلامية على طريقة المشروعات العملاقة .. وأسهم في إنجاح هذه السياسة الرهيبة ان د. الجنزورى كان - كما كشف الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل - قد نجح في عقد مجموعة من الاتفاقيات السرية مع المؤسسات الدولية الكبرى كالبנק الدولي والتي كان من مصلحتها استمرار انتهاج الحكومة المصرية لطريق الاقتصاد الحر في اعتماد طرق جديدة لحساب معدلات النمو يصل بها لعدة إضعاف الحقيقة وإحداث العكس مع معدلات التضخم.

وكان أملد. المجنزورى أن يسهم ذلك فى زيادة الاستثمارات الأجنبية القادمة إلى مصر والتي كانت فى معدل متدنٍ لا يتجاوز مليار دولار وربما يساعد ذلك على تخفيف حدة الأزمة ولكن خاب أملد. المجنزورى والذي نسى فى خضم مهامه الجسيمة بالباس العمة للمصريين أن ذلك لا يمكن فعله فى نفس الوقت مع المستثمر الأجنبى الذى يهيمه قبل أى شئ مناخ الاستثمار الملائم وهو ما لا يمكن الإيهام بحدوثه بنشر مجموعة من الأرقام ليس لها أى مدلول خاصة أن عدداً من هؤلاء المستثمرين يعرفون كيف تم حسابها ومن أين جاءت.. وهكذا فمع نهاية حكم المجنزورى فإن الزيادة فى معدلات الاستثمار الأجنبى لم تصل إلى حد المليار دولار الثانية وكان أغلبها فى مشروعات التليفون المحمول والتي احتكرتها فى البداية شركة واحدة ما لبثت أن انضمت إليها شركة أخرى بعد ما يقرب من ثلاثة أعوام.

وبنفس خطة الوهم السابقة لجأ د. المجنزورى إلى توسيع مدلول الاستثمار الأجنبى ليشمل أية أموال خارجية تدخل مصر حتى ولو جاءت لشراء شركات قطاع الأعمال فى إطار عملية الخصخصة رغم أن ذلك لا يؤدي إلى إحداث أية قيمة مضافة.. وفى ظل هذا المدلول الواسع والفضفاض تم السماح بدخول شركات عالمية لتجارة التجزئة مثل سينسبرى رغم التحذيرات التى أكدت أن ذلك لن يحقق أية قيمة مضافة للاقتصاد المصرى فضلاً عن أن له مخاطر جمة على التجار المحليين فى ظل عدم وجود قانون لمنع الاحتكار ودعم المنافسة فى مصر.. ورغم قانون التجارة المصرى الذى يحظر على الأجانب القيام بأنشطة التوزيع والتسويق والذي تم التحايل عليه بدخول سينسبرى إلى مصر عبر مستثمر مصرى آخر هو مجموعة ايدج والتي يملكها عمروالنشرى خاصة أن الشركة المصرية كانت قد أجرت عدد من الاتصالات ببعض الشركات العالمية فى مجال السوبر ماركت لمشاركتها.

وهكذا وفى يناير ١٩٩٩ أوفدت «شركة سينسبرى» العالمية- التى انشئت سنة ١٨٦٩ فى بريطانيا وكان بدايتها متجر صغير فى أحد أحياء لندن -مجموعة من المتخصصين لجس نبض السوق المصرية والتأكد من سلامة دخولها للسوق المصرية.. وكان على رأس هذه المجموعة «جون روى» والذي تم تعيينه بعدها بأشهر رئيساً تنفيذياً لمجموعة سينسبرى مصر. ونتج عن ذلك شراء الشركة لحصة بلغت ٢٣ر٥ من أسهم المجموعة المصرية

* الشركة لجأت إلى

مناورة الخروج لشغل

الرأى العام عن قضية

المقاطعة وإبتزاز

الحكومة المصرية

للحصول على المزيد من

التنازلات!.

• خسائر الشركة- لو

كانت هناك خسائر-

سببها الحقيقى وجود

٣٠ موظفاً إنجليزياً

متوسط مرتباتهم ٥٤٠

ألف دولار شهرياً !.

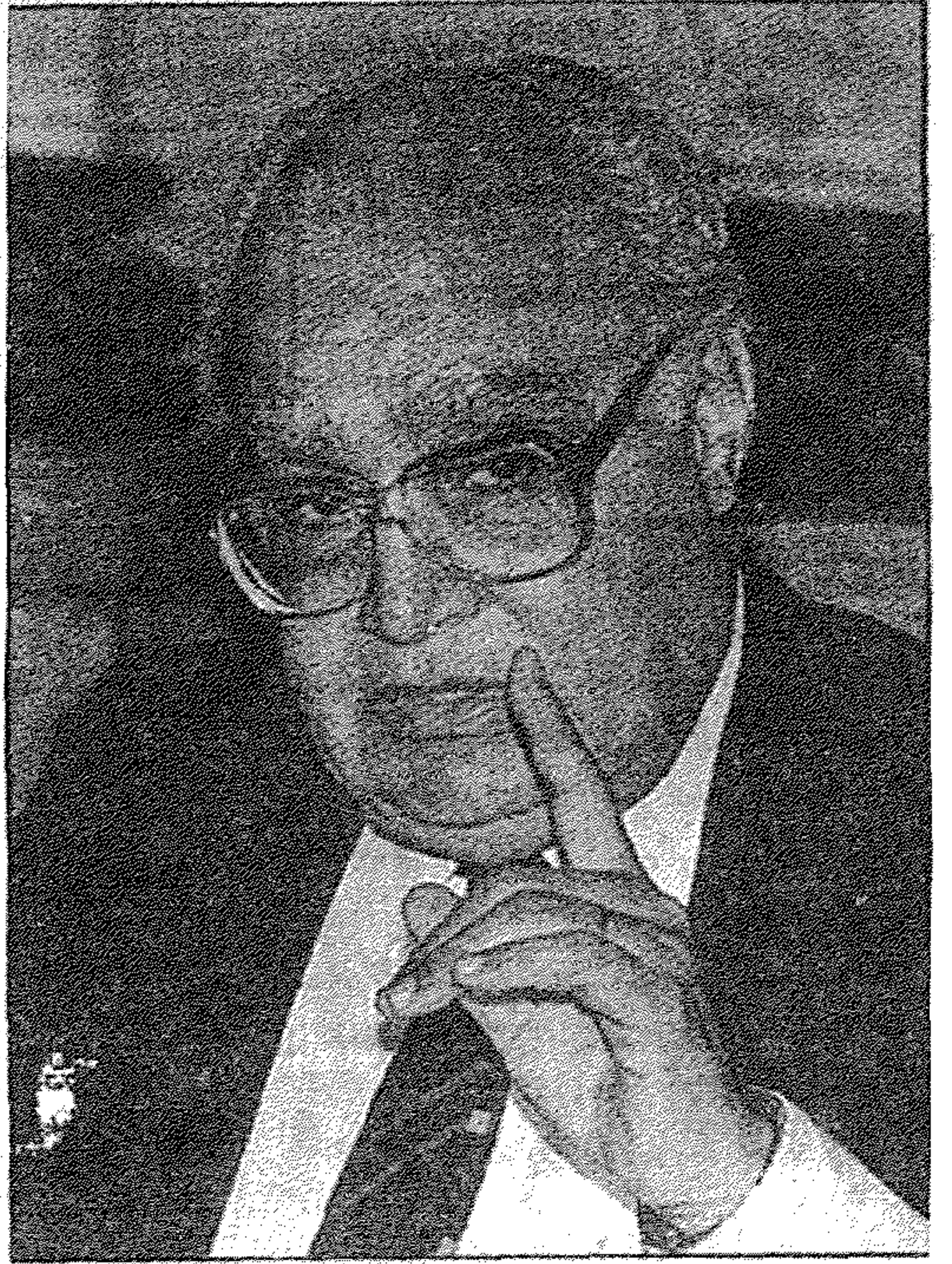
د. عاطف عبيد



للتوزيع «ايدج» المقيدة بجدول البورصة.. وفى ٧ فبراير من من نفس العام دخلت الشركة بعلامتها التجارية إلى السوق المصرية وقامت بافتتاح أول فرع لها فى حى شبرا.. وفى الشهر التالى مارس ٩٩ رفعت الشركة حصتها فى أسهم «ايدج» إلى ٥٥٪ من أسهم المجموعة لترتفع النسبة مرة أخرى إلى ٨٠٪ فى يونيو من العام نفسه على حساب الشريك المحلى وبالمخالفة لقانون التجارة المصرى.. وتولت إدارة انجليزية المجموعة التى كانت تدير سلسلة محلات ايدج.. و A,b,c, وشملت فى تنفيذ خطة لتحويل الفروع والبالغة ٤١ فرعاً لتعمل تحت مظلة سينسبرى وبالفعل تم تحويل ٣٤ فرعاً من هذه الفروع إلى الاسم الجديد.

ويبدو أن الشركة العالمية كانت قد قررت الدخول بثقلها إلى السوق المصرية خاصة وأن الباب كان مفتوح أمامها لاحتكاره فى ظل عدم وجود قانون لمنع ذلك ففى نفس الوقت وبالتحديد فى يوليو ١٩٩٩ افتتحت الشركة أربعة فروع جديدة لها فى القاهرة ثم توالى بعد ذلك افتتاح فروعها فى القاهرة والجيزة حتى بلغت حالياً ١١٤ فرعاً توظف ٤٨٠٠ موظف ولكنها نالت فى نفس الوقت من عدد كبير من تجار التجزئة والذين أصبحوا عرضة للتعطل وفى نفس الوقت كانت أغراض الشركة الاحتكارية قد وضحت وهو ما أسهم فى اندلاع حملة عنيفة ضد الشركة تحذر من احتكار الشركة للسوق فى ظل عدم وجود قانون يحظر ذلك ويدعم المنافسة خاصة أن الشركة كانت تبيع السلع المثيلة بأسعار تقل عن الأسعار المتداولة فى السوق بل وتقل فى بعض الأحيان عن أسعار الجملة التى تصل السلعة بها إلى تجار التجزئة.

وبعكس ما حاول بعض الكتاب والمسئولين ترويجه من أن هذه الحملة كانت من بين الأسباب التى أدت لإعلان الشركة انسحابها من السوق فإن هذه الحملة- طبقاً لمصادر الشركة- أفادتها وأسهمت فى زيادة مبيعاتها بلفت أنظار المستهلكين إليها خاصة وأن الشركة بامكانياتها الاقتصادية الهائلة كانت تتبنى سياسة بيعية معروفة لعدد كبير من التجار ولكنها خارج حدود إمكانياتهم. وتعتمد هذه السياسة على الشراء الضخم من المنتجين بأسعار خاصة ومخفضة وإلغاء دوائر التجارة الوسيطة بين المنتج وتاجر التجزئة مما مكنها من عرض أسعار أقل من الموجود فى المتاجر الأخرى.. وفى كل الأحوال فقد استفادت الشركة من هذه «السمعة» وهو ما



د. عاطف صدقي

الجنزورى لم يكن من الرجال الذين يمكنهم تحميل نتائج فشل نهج اقتصادى كامل لرجل واحد هو رئيس الحكومة السابق.. فلجأ إلى الفرقعات الإعلامية التي فجرت الأزمة .

ولم يترك د. عبيد للحاضرين وقتاً للتفكير وأعلن بشكل ضمنى عن موافقته على هذه الشروط عندما سألهم عن كيفية اقناع الناس بذلك بقوله « كيف نوفر رأياً عاماً مؤيداً ومسانداً لذلك؟ وكيف نحمل المستثمرين من الممارسات الضارة سواء فى منح التيسيرات أو الأذون أو التصريحات؟. (يجب ألا ننسى مشكلة تراخيص أيضاً) -... وبعد الاجتماع بأيام قليلة تم الاعلان عن حل مشكلة سينسبرى ببقائها فى السوق المصرية وحتى الآن لم يسمع أحد عن هذه العروض التي تحدث عنها د. عبيد ولو على سبيل التصريحات الصحفية التي اشتهرت الحكومة بها وكل ما سمعنا عنه هو أن الحكومة بدأت فى مناقشة قانون جديد « هو قانون المناطق الاستثمارية الخاصة »!؟.

وكان لا بد من التوقف لاستطلاع آراء الاقتصاديين وأساتذة الإدارة حول طريقة الحكومة فى إدارتها لأزمة سينسبرى... وكان طبيعياً أن يأتى رأى د. على لطفى رئيس الوزراء الأسبق وأحد الذين أسسوا لطريق الاقتصاد الحر بشكله المصرى متفقاً مع ما قامت به الحكومة الحالية عندما أعلن أننا فى حاجة إلى أى استثمار أجنبى خاصة أن معدل الادخار فى مصر لا يتجاوز ١٦٪ من الناتج المحلى الأجنبى ومعدل الاستثمار ٢٠٪ بما يعنى وجود فجوة بين الاثنين لا بد من سدها إما بالقروض أو بفتح الباب ووضع المزيد من التسهيلات للاستثمار الأجنبى... وعندما سألته وهل دخول رأس المال الأجنبى للعمل فى مجال تجارة التجزئة استثمار؟ أكد أن دخول أية أموال إلى مصر يعتبر استثماراً ما دامت تحقق قيمة مضافة تؤدي إلى تقليل نسبة البطالة وأن كان هناك استثمارات معينة تحقق قيمة مضافة صغيرة مثل العمل فى مجال تجارة التجزئة واستثمارات أخرى تحقق قيمة أعلى مثل الاستثمار فى مجال الهاى تكنولوجيا.

وأكد د. على لطفى أن الضجة ضد سينسبرى بدأت من عندنا نحن وليس من عندهم فنحن الذين بدأنا فى مهاجمته بدعوى الإغراق والاحتكار وهو ما أكدت إدارة الشركة عدم صحته ثم المقاطعة وكانت النتيجة ما حدث ولذلك فانه لو كان مكان د. عبيد لجلس مع المسئولين عن سينسبرى وتفاوض معهم فى سبيل بقائهم فهذا ليس عيباً خاصة وأنهم لو خرجوا فإن ذلك كان سيئاً من سمعة الاقتصاد المصرى. وإذا كان كلام د. على لطفى قد جاء

والتي علا الحديث عن عدم دقة الأرقام التي أعلنتها ورغم ذلك ما زالت الحكومة المصرية متمسكة بنفس الأرقام والتي لو كانت صحيحة فإن د. الجنزورى يكون قد حقق لمصر إنجازاً ولم يورطها كما حاول البعض الترويج لذلك... فبأرقام الحكومة والتي أعلنتها د. عبيد فى بيانه الأخير أمام مجلس الشعب تكون حكومة د. الجنزورى قد أسهمت فى خفض معدلات البطالة من ١٧٪ بواقع ثلاثة ملايين إلى ١٥ مليون عاطل بنسبة ٧٥٪ رغم العدد الكبير من العمال الذين خرجوا إلى المعاش المبكر .

الأغرب من ذلك أن د. عبيد استغل الأزمة لتقديم المزيد من التنازلات والخضوع أكثر للمستثمرين وذلك عندما أعلن فى لقائه مع اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى أن أمامه عروضاً من شركات عالمية فى مجال التكنولوجيا ولكن هذه الشركات لها طلبات خاصة تنحصر فى « ١٤ مطلباً » وهى الحصول على أرض بلا مقابل ، مشاركة الحكومة لهم فى المباني... توفير مرافق على أعلى درجات الجودة... التعامل فى كل أنواع « التعاملات » -لم يوضح رئيس الوزراء ما هى التعاملات المقصودة -تيسيرات فى دخول المستلزمات وخروج البضائع -بما يعنى فتحها على البحرى لهم- التعليق من عندنا- موقع فى الميناء وإدارته طبقاً للمعايير العالمية.

أسهم فى زيادة المبيعات فى فروع الشركة بنسب تتجاوز الأهداف بعشرة أضعاف مثلما حدث مع فرع شبرا . وطبقاً لمصادر الشركة وميزانيتها التي أعلنتها فإن حجم مبيعات الشركة خلال الثمانية أشهر الأولى لها فى مصر بلغ ما يقرب من ٤٩٥ مليون جنيه... واستمرت الزيادة فى المبيعات حتى إندلاع الانتفاضة والتي أدت لتراجعها بشكل وقتى... وفى نفس الوقت كانت الشركة قد بدأت تعاني بعض القيود الناجمة عن محاولات اختراقها للقوانين المصرية والتي عرفت طريق التعامل معها أو بسبب البيروقراطية المتفشية بين أجهزة الحكومة... وفى نفس الوقت كانت حملة التحذير من احتكارها للسوق المصرية قد بدأت تؤتى أكلها بالحديث عن نية الحكومة فى طرح قانون منع الاحتكار ودعم المنافسة المحبوس فى أدراجها منذ ٧ سنوات لمناقشته فى مجلس الشعب... وفى هذه الظروف جاءت مناورة الشركة إعلان انسحابها من السوق المصرية لابتزاز الحكومة المصرية وكان أسرع رد فعل لها هو إعلان رئيس الوزراء فى الجلوس مع إدارة الشركة وانخفاض وتيرة الحديث عن قانون الاحتكار. وببدو أن رئيس الوزراء وجد فى مناورة سينسبرى فرصة مناسبة للحديث عن إنجازات الحكومة ولو على نفس طريقة د. الجنزورى

تطبيق المعايير الاقتصادية على سينسبرى يكشف أن ما يحدث استثمار لصالحه وليس لصالحنا

مطابقاً لوجهة النظر الحكومية ولكل الآراء التى خرجت لتحذر من خروج سينسبرى وفى مقدمتها صحيفة «العالم اليوم» والتى نشرت تحذراً من أن «انسحاب سينسبرى يوجه رسالتين للمستثمرين الأجانب : أن مناخ الاستثمار فى مصر فاسد وغير ملائم وأن السوق المصرية تعاني الشيزوفرينيا فهى ترحب شفهيّاً وتشريعياً بالاستثمارات الأجنبية وعندما يتحقق المراد تنقلب بكل قوة ضد المستثمرين الأجانب».. فإن غالبية الخبراء الذين استطلعنا رأيهم سواء من المؤيدين للاستثمار الحر أو المعارضين له وبينهم بعض الذين حضروا اجتماع د. عبيد مع اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى اختلفوا مع هذا الرأى حيث أكد الخبير الاقتصادى د. حاتم القرنشاوى عميد تجارة الأزهر أن خروج أو دخول أى شركة إلى السوق فى أى مكان ليس دليلاً على أى شئ فهو أمر طبيعى يحدث كل يوم ألف مرة فى كل أنحاء العالم ولا يعنى فى ذاته شيئاً محدداً تجاه مناخ الاستثمار فهذا أمر يحتاج إلى أدلة أو هو غطاء لأشياء أخرى.

نفس الرأى أكدته د. نادية صالح أستاذ الإدارة ورئيس مركز بحوث التنمية والإدارة بأكاديمية السادات بقولها «يجب ألا يصيبنا الهلع والرعب من مجرد أن أحد المستثمرين أراد عمل «بلوف» ويقول هذا مناخ غير جاذب فلا بد أن يكون لدينا نظام يوازن نفسه ولا يعتمد على أشخاص فلماذا من يقول لى أنا زعلان منك لا يفعل ذلك مع إسرائيل أو كوريا... ما حدث مجرد مناورة من إدارة سينسبرى والتى كادت تحتكر السوق المصرية بالسيطرة على ما يقرب من ٧٥٪ من حجم تجارة التجزئة فى القاهرة.. ولو عندنا نظام لن تكون هناك اجتهدات شخصية ولن يتكرر ما حدث بجلوس رئيس الوزراء مع أحد المستثمرين مهما كان وضعه.. فمشاكل المستثمرين ومشاكل الاستثمار لا تحل بالاجتماعات بين رئيس الوزراء والمستثمرين ولكن تكون من خلال نظام متكامل يعتمد على حزمة من السياسات المانعة والمشجعة للاستثمارات.

وطالبت د. نادية صالح بضرورة أن يكون

لدينا جهاز تقييماً للرقابة والمتابعة يصلح نفسه بنفسه بحيث لا انتظر حدوث مصيبة ويكون قادراً على التقاط الخطر قبل أن يقع بأن تكون عينه على العيوب عندنا أو عند المستثمرين ويسعى لإصلاحه قبل وقوعه. وأشارت د. نادية صالح إلى أن البلاد المتقدمة مثل دول جنوب شرق آسيا يكون لديها ما يعرف بالخريطة الاستراتيجية الاستثمارية تحدد فيها القطاعات ووحدات الإنتاج والخدمات سواء صناعة أم زراعة التى يجب أن شجع الاستثمار فيها وذلك من خلال مصفوفة متكاملة تظهر فيها نوعية وطبيعة وحجم الاستثمار وتحدد فى نفس الوقت ضوابط وقوانين فى الوطن الأم تؤدى إلى منع الاحتكارات على المدى الطويل وتحول دون إهدار حقوق المواطنين أو القضاء على صناعات وطنية.. فالاستثمار الذى يجب أن أشجعه هو الذى يؤدى للارتقاء بالصناعات الوطنية المنهارة كصناعة النسيج لدينا ويخلق لها أسواقاً فى الخارج ويحقق لها التنافسية العالمية.. ووفقاً لهذه الخريطة تضع الدول قوانين حوافز الاستثمار وتحدد القطاعات التى تعطى فيها حوافز للمستثمرين ١٠٠٪ والقطاعات التى تعطى فيها ٥٠ أو ٢٠٪ حسب درجة تشبع السوق وما يحققه من قيمة مضافة فانا لا نستطيع أن أشجع أى استثمار إلا إذا كان يتواءم مع طبيعة الاستثمار الوطنى ومدى الحاجة إليه.. فإذا كان لدى الوطن الأم الذى يسعى لزيادة استثماراته مثلاً بطالة عالية -مثل مصر الآن- فلا بد أن أشجع الاستثمارات التى تستخدم عمالة كثيفة وتؤدى إلى قيمة مضافة عالية.. أما أن أشجع محلات تجارة التجزئة مثل مترو وسينسبرى فى بلد ليس لديه قانون احتكار فهذا هو الخطر بعينه وهو دليل على عدم وجود رؤية اقتصادية أو استثمارية واضحة.. فكيف يمكن أن أشجع استثماراً -هذا لو اعتبرنا سلاسل تجارة التجزئة مثل مترو وسينسبرى استثماراً من الأصل -ممكن أن يؤدى إلى احتكار سلعة استراتيجية وليس لدى قانون احتكار يمنع ذلك؟!

وتنهى د. نادية صالح كلامها موضحة أن الاستثمار الذى يجب أن نشجعه هو الاستثمار الذى يؤدى إلى تعظيم العائد لا الذى ينزحه

للخارج.. الاستثمار الذى يؤدى إلى زيادة القيمة المضافة وزيادة حصيلة خزينة الدولة ويسعى للتوابع إلى صناعات متقدمة ولا يؤدى لاحتكار قطاعات استراتيجية.. أما سينسبرى وغيره فهذا هو الخطر لانهم أصبحوا يسيطرون على أكثر من نصف تجارة السلع الاستراتيجية وفى ظل غياب قانون الاحتكار فانهم يسعون لاحتكارها وربما يكون ذلك أحد أسباب الأزمة الأخيرة.

ويحدد الخبير الاقتصادى على نجيب أسباب خضوع الحكومة لشروط المستثمرين الأجانب وفتحها الباب أمام أى أموال تأتى من الخارج حتى لو لم يؤدى ذلك إلى استثمار حقيقى بانخفاض معدلات الادخار لدينا وتبديد المدخرات القومية فى الاستثمار العقارى الترفى مثل القرى السياحية والشاليهات وفى مشاريع ربط المفك والتعبئة.. رغم أن هذه المشروعات لا تحدث قيمة مضافة محلياً ومن ناحية أخرى هى أساساً وسيلة لتجهيز الانتاج الأجنبى المستورد للتسويق محلياً وليس لديها فرصة للتصدير لارتفاع المكون الأجنبى وضالة القيمة المضافة محلياً وعدم قدرتها على منافسة المنتج الأصيل لو تم التصدير.

ويتساءل على نجيب هل من مصلحتنا الترحيب بالاستثمار الأجنبى بلاميز بين مشاريع التجار ومشاريع الإنتاج التى يمكن أن تدخل تكنولوجيا فضلاً عن أنها تحدث قيمة مضافة محلياً؟. ويؤكد أن ذلك خطير جداً فشركات البيع بالقطاعى الأجنبية رغم أنها تخفض الأسعار للمستهلك ولر مؤقتاً لا تضيف قيمة للاقتصاد القومى وتنزع قدراً من القيمة المضافة محلياً.. وبالإضافة إلى ذلك فانها إذا كانت تقوم بتشغيل عدد من العمال فانها فى نفس الوقت تتسبب فى إفلاس محلات تجارة القطاعى الصغيرة بما يزيد البطالة أضعافاً مضاعفة. تستغل فى ذلك قدرتها على تسويق الانتاج المحلى سواء بالتمويل أو التعاقدات الكبيرة وتستفيد فى نفس الوقت من تخلف التسويق المحلى الذى يسيطر عليه عدد من تجار الجملة وتخطيه لهذه المراحل الطفيلية برأسماله الكبير هو مصدر ربح الشركات الأجنبية وهو مصدر

تحويلاتهما من الأرباح.

ويوضح على عجيب أن علاج هذه الحالة لا يكون بواسطة استقدام شركات التجارة الأجنبية بل بتنظيم التجارة الداخلية وتشجيع الجمعيات التعاونية ويؤكد أن الضجة التي صاحبت إعلان شركة سينسبرى انسحابها من السوق المصرية كانت مجرد مناورة من المؤسف أنها حققت نتيجتها بالموقف المتخاذل للحكومة . فدخل هذه الشركات أو خروجها ليس دليلاً على أى شئ بل إن دخولها قد يحمل الخطر فى بعض الأحيان والدليل على ذلك أن بلاداً مثل اليابان ظلت لفترة طويلة لا تسمح بإنشاء محلات البيع الكبيرة حتى الوطنية منها للحفاظ على العمالة فى تجارة القطاعى والتي تمثل وسادة لمقاومة البطالة .. فما بالك لو كانت هذه المحلات أجنبية تقوم بتنزع القيمة المضافة وتسربها فى صورة أرباح إلى الخارج.

ويقدم د. جودة عبد الخالق رؤية شاملة لحالة الاستثمار فى مصر ويوضح أن تعبیر الاستثمار فى الكتابات العامة خلال السنوات الأخيرة أصبح مطاطاً فشمّل كل شئ وأى شئ يتعلق بالتواحي الاقتصادية .. حتى أصبح دخول رؤوس أموال لشراء شركات القطاع العام يقال عليه استثمار رغم أنه لا يضيف أى شئ إلى الطاقة الإنتاجية للمجتمع فالأمر لا يعدو كونه نقلاً للملكية .. وبنفس التعميم أصبح دخول أموال سائله للتوظيف فى البورصة يقال عليه استثمار أيضاً لكننا لو رجعنا إلى التعريف الصحيح للاستثمار .. وإذا كان الاستثمار يعنى إضافة إلى الطاقة الإنتاجية فإن كل هذه الأنشطة تكون لا علاقة لها بالاستثمار الحقيقى . والأمر يصبح أكثر أهمية إذا طرح السؤال فى السياق المصرى الحالى .. وبالتالي لابد أن ننظر إلى أى تدفقات مالية من منظور هل ستزيد معدل النمو وهل ستخلق فرص عمل جديدة تؤدي لتخفيض معدل البطالة وهل ستزيد الصادرات وتؤدي إلى تقليل العجز فى الميزان التجارى أم ستؤدي للعكس فيزداد العجز؟ وما محصلة كل ذلك على مستوى معيشة المواطن المصرى؟ .. وإذا كانت الإجابة عن هذه الأسئلة بنعم تكون التدفقات المالية التى تأتى إلينا استثماراً.

وتطبق هذه المعايير على سينسبرى - يضيف د. جودة عبد الخالق - أو سلاسل محلات تجارة التجزئة سنكتشف أن ما يحدث ليس استثماراً وإذا اعتبرناه مجازاً استثماراً فهو استثمار من وجهة نظر سينسبرى لأنه يوسع نشاطها عبر العالم ويفتح أسواقاً جديدة لها . أما من وجهة نظر مصر فإن الأمر يكون معكوساً تماماً حيث تعتبر محلات سينسبرى



كمال الجزوى

بوابه مهولة لتدفق الواردات خاصة أن جزءاً كبيراً من السلع التى تقوم بترويجها مستوردة .. أما من ناحية فرص العمل فإذا كان الحديث عن بضع مئات أو آلاف فإن هذا العدد لا يعادل كسراً من عدد العاملين فى الصناعات الكبرى التى من المفترض أن يتوجه إليها الاستثمار فضلاً عما تؤدي إليه من بطالة بسبب تهديدها لتجارة التجزئة المصرية.

الأكثر خطورة من كل ذلك - يواصل د. جودة - هو السماح بدخول سلاسل أجنبية للعمل فى مصر فى هذا الوقت وفى ظل غياب أية ضوابط تحكم عملها وتدفقها لترويج الانتاج الوطنى وتحول دون احتكارها للسوق المصرية خاصة فى ظل عدم وجود قانون لمكافحة الاحتكار تستطيع الحكومة من خلاله اتخاذ إجراءات ضده لو سعى لذلك .. وهكذا فى الوقت الذى تستطيع الحكومة فيه القبض على المناوئين لها من وجهة نظر أجهزة الأمن من خلال قانون الطوارئ . فإنها غير قادرة على اتخاذ أى إجراءات تجاه هذه السلاسل فى حالة احتكارها للسوق رغم أن مخاطر ذلك على الاقتصاد والمواطن المصرى أكثر فداحة والخلاصة أن سينسبرى ليست نوع الاستثمار الذى نحتاجه الآن.

وفى ظل ذلك يبقى السؤال هل خروج أو دخول سينسبرى فى هذه الحالة يضر الاستثمار ؟ الاجابة لا يمكن أن تكون إلا « لا » لأن الاستثمار من منظور مصر والمصريين إضافة إلى الطاقة الإنتاجية ولا أعتقد أن شركات تعمل فى أى مجال استثمارى حقيقى كتكنولوجيا الاتصالات أو أى شركات إنتاجية دولية النشاط سيفير دخول سينسبرى أو خروجها شيئاً لها فيما يعنيهها هو بيئة الاستثمار فى مصر وليس أى شئ آخر.

ويوضح د. جودة عبّيد الخالق أن بيئة الاستثمار المستقرة تشمل سياسات ماكرو اقتصادية مستقرة كأن يكون هناك سياسة مالية فى صورة ضرائب وإعانات وعجز فى الموازنة تمثل حزمة للأمان كوجود معدل ضرائب معقول يشجع الاستثمار فى المجالات الإنتاجية لكن النظام الضريبى عندنا ينقسم إلى جزءين أحدهما يتم جزره بتحصيل ٤٠٪ ضرائب والاخر معفى وهذا يخيف المستثمر .. فلدى تكون السوق جاذبة لابد أن يتمتع سعر الضريبة بحد أدنى من الاستواء حتى يمكن التنبؤ بحركته . وتشمل السياسات الماكرو اقتصادية أيضاً سعر صرف مستقر لأنه لو لم يكن السعر ثابتاً فسوف يجد المستثمر نفسه معرضاً للخسارة بسبب أشياء لم يضعها فى الاعتبار .. فعندما يدخل مستثمر إلى مصر وسعر الدولار ٣٥٠ قرشاً وبعد أقل من ٦ شهور يجده ٤ جنيهات فإن ذلك يعنى أن أصوله خسرت نصف جنيه مقابل كل دولار وهو ما يعنى الخسارة لمشروعاته .. وإذا أضفنا إلى ذلك الحديث المتكرر عن أزمة السيولة فإن ذلك يكون مؤشراً على عدم استقرار السياسات الماكرو اقتصادية فأى مشروع أعمال لا يمكن أن يعمل بكفاءة فى إطار أزمة سيولة لأن ذلك يعنى أنه لن يستطيع تمويل عملياته.

الشرط الثانى لقدام الاستثمار هو أن يتمتع المجتمع بمقومات الحيوية الاقتصادية فالاستثمار لا ينقل دماً لجسم هزيل ولا يعمل إلا فى بيئة صحية توقعها لمردود .. ومؤشرات الحيوية الاقتصادية تتمثل فى أن يكون لدينا معدل ادخار محترم يكفى لتمويل الجهد الاستثمارى وأن يكون لدينا معدل استثمار قوى وأن يكون الاقتصاد قادر على النمو دون أن يعانى العجز وكلها أشياء غير متوافرة لدينا.

وفى هذا الإطار فأنا أعتقد - الاعتقاد لدكتور جودة - إن ما حدث مؤخراً من تلويح بالخروج من جانب سينسبرى ومفاوضات معها تلتها هى عملية علاقات عامة لصالح سينسبرى والمستثمرين الأجانب تقوم بها الحكومة على حساب الشعب المصرى فى ظل غياب أية رؤية أو تصور أو سياسة اقتصادية متماسكة لديها .

وفى هذا الوضع لا يمكن أن نتوقع منها إلا التخبط .. وفى ظل هذا الوضع يصبح سؤال د. عاطف عبّيد حول هل تريدون استثماراً أجنبياً أم لا ؟ هو نوع من استدراج المجتمع لمزيد من التفريط أو التنازل فضلاً عن أنه عملية استجداء تقوم بها الحكومة لحساب المستثمرين الأجانب.

أسمع أرقامك أكذبك .. أشرف أمورك أتجنن



الكساد يصنع الرخاء

وبيع القطاع العام قضى على مشكلة البطالة!!

لتطوير القرية المصرية، وإعانات الطلبة، وتوظيف ٦٥٠ ألف من الخريجين .. إلخ .. إلخ. وفي الأسابيع الأخيرة ، عاد د. عبيد هويته إلى في إطلاق التصريحات الوردية .

مزداد للتوظيف في الأسابيع الأخيرة

* الأولى: عند إلقاء بيان الحكومة أمام مجلس الشعب في شهر يناير الماضي ، والذي أكد فيه أن معدل النمو قد بلغ ٥.٥٪ ، وأن

ونجح في البلاد ، ونشر التعليم، وتطوير الصناعة .. وتخفيض الإنفاق العام .. وترشيد الجهاز المصرفي .. إلخ .. إلخ. ثم عاد د. عبيد أثناء انتخابات مجلس الشعب، والتي جرت خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر الماضيين ، وأعلن عن برنامجه العظيم

مسحت الزاهد

لا يتوقف د. عاطف عبيد عن الإدلاء بالتصريحات الوردية وتقديم الأرقام المبهجة عن حالة الاقتصاد المصرى، والأرقام الأكثر إثارة، عن احتمالات الرخاء القادم وكان د. عبيد قد أعلن في بيانه الأول -في العام الماضى- عن استراتيجيته لزيادة التنمية ومعدلات الادخار وزيادة الصادرات وتقليل الواردات، ومواجهة البطالة والفقر، والتوسع في الخدمات الصحية الملائمة إلى آخر قرية

عدد العاطلين عن العمل لم يزد على ١٥ مليون ، تعبيرا عن أن الأزمة التي شهدتها الأسواق وأحوال العباد « طارئة » ، وهو تصريح تقليدى ، روتينى يكرره المسؤولون منذ سنوات طويلة ، على فترات ، حتى أصبح كالحكم بالطوارئ ، الذى صار اسما على غير مسمى!.

والثانية: فى لقائه مع رؤساء تحرير الصحف المصرية يوم الخميس ١٥ فبراير الماضى حيث أعلن خطة طموحا للقضاء على البطالة ، تتضمن توفير ٨٨٠ ألف فرصة عمل سنويا ، وعاد ليؤكد أن معدل البطالة لا يزيد على ٨ر٢ فقط من قوة العمل ، وأن المستهدف تحقيق معدل للنمو يصل إلى ٨٪ سنويا.

وكان رئيس الحكومة قد أعلن أثناء لقاء سابق مع رؤساء تحرير الصحف فى ٢٩ أغسطس ٢٠٠٠ أن أحد أسباب الأزمة الاقتصادية الراهنة ، هو قيام الحكومة بالإنفاق ، على مدى سنوات ، على مشروعات ممولة بالديون ، وقيام القطاع الخاص بالتوسع فى الاقتراض مواصلا تصريحاته وأرقامه عن الحاضر والمستقبل السعيد .

تناقضات الأرقام

ولاشك أن الأرقام التى تعلنها الحكومة عن معدلات النمو والتضخم والبطالة مناقضة تماما لفكرة وجود أزمة فى الاقتصاد المصرى ، فهذه المؤشرات كانت ممتازة ، وتتناقض مع أى حديث عن أزمة سيولة ، أو كساد ، إذ يكفى أن يقرأ المواطن تصريحات د. عبيد حتى يشعر بالسعادة .. أو القرف!.

والمشكلة ليست فى الشكوك التى تثيرها أرقام رئيس الحكومة ، ويكفى أن نذكر هنا أن آخر بيانات البنك الدولى عن معدل البطالة فى مصر ، صدر عام ١٩٩٥ وسجل معدلا بلغ ١١ر٣ فى هذه السنة ، التى سبقت تطبيق « المعاش المبكر » ، وقانون العلاقات الإيجارية الذى أدى إلى لطرد مئات آلاف من المستأجرين فى الأراضى الزراعية ، فضلا عن دخول قرابة ٨٠٠ ألف ، كل عام ، إلى سوق العمل منذ هذا التاريخ ، أى دخول حوالى ٤ ملايين إلى سوق العمل بعد عام ٩٥ ، لم تجد أغلبيتهم الساحة فرصة العمل ، التى ظلت تطرق أبوابه . بلا أمل.

افلاس وكساد

وقد يكفى هنا أن نشير أيضا إلى أن حالات الإفلاس بين الشركات قد ارتفعت وفقا لبيانات الهيئة العامة للاستثمار من ٢٧ شركة عام ٩٩ باكملة إلى ٤٢ شركة خلال

تأثر الاستثمار بقضايا

الفساد .. مثل الحباك

ونواب القروض

وهروب بعض رجال

الأعمال وتحرير حركة

رأس المال الأجنبى

فى الاستثمار غير

المباشر فى البورصة ..

عناصر لا يرد لها ذكر

فى بيانات

الحكومات المتعاقبة

الثمانية أشهر الأولى من عام ٢٠٠٠ مقارنة بمستواها فى بداية يناير من نفس العام ، وعند تقدير قيمة الأسهم المصرية بالدولار انخفض المؤشر بنسبة ٤٥ر٩٪ عن نفس الفترة.

وقد يكفى أيضا أن نشير إلى أن معدلات الادخار المحلى فى مصر من أدنى المعدلات ، وأن ارتفاع أسعار الصحف وحدها قد التهم كل العلاوة الدورية لقارئى الجريدة الواحدة .. ناهيك عن الزيادات الأخرى فى الأسعار ، التى تلت انخفاض قيمة الجنيه المصرى أمام الدولار .. ومع هذا لا يكف د. عبيد عن إطلاق الأرقام.

سياسات الأزمة

والأهم من أرقام د. عبيد هو فهمه للأسباب الجوهرية العميقة للأزمة «الطارئة» ، التى لا تتحمل حكومته وحدها المسؤولية عنها ، وهى الأزمة المرتبطة بسياسات الخصخصة « والتحرير » ، الأسواق والصناعة والتجارة والزراعة والجهاز المصرفى ، وكل شئ ، عدا المواطن وإرادة صانع القرار الذى ضغطت عليه رويشة هيئات التمويل الدولى

، التى جلبت الكوارث فى العديد من البلدان . فى هذا الشهر ، صدر عن مركز الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية فى الأهرام تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية لعام ٢٠٠٠ لأول مرة هذا العام ، من تحرير أحمد النجار بمعاونة نخبة من الخبراء والباحثين الشبان . ويتيح هذا التقرير ، الذى يعد إضافة مهمة للمكتبة المصرية والعربية ، القاء نظرة أخرى على أحوال الاقتصاد وأسباب أزماته وإحتمالات العلاج .

وفرة السلع .. وأزمة الإنتاج!

وناقش التقرير التفسيرات الرسمية التى قدمتها الحكومة للأزمة ، ومن ذلك أن مصدر الأزمة هو وفرة العرض من السلع ، نتيجة اندفاع المستوردين للاستفادة من انخفاض الأسعار فى الأسواق الآسيوية ، بعد أزمة النمر ، بشراء منتجات رخيصة نسبيا ، بأكثر من حاجات السوق .

ويلاحظ التقرير هنا أنه يجب التفريق بشكل واضح بين كون الأزمة ، هى فى الأصل ، أزمة انخفاض الإنتاج المصرى من السلع الاستثمارية ، والوسيلة والاستهلاكية لتلبية الطلب عليها مما يؤدى إلى العجز التجارى الهائل ، والذى هو تعبير عن مأزق الاقتصاد المصرى ، كالاقتصاد ينتج ويصدر ، أقل كثيرا مما يستهلك ويستورد ، وبين وجود فائض يتم تخزينه من بعض السلع المستوردة ، كتعبير عن ضعف كفاءة السياسة التجارية ، وضعف الدور الإشرافى للحكومة على هذا القطاع ، واقتصاد التنسيق بين القطاع الخاص ومنظماته ، وبين الإدارة الاقتصادية الحكومية لضبط الواردات ، فى الحدود التى تحتاجها السوق المحلية فعليا ، أو بمعنى آخر ، ترشيد الواردات.

تبيد الاحتياطى

ويلاحظ التقرير ، خلافا للتقديرات الرسمية - أن هذه الظاهرة تعنى وجود خلل فى هيكل الإنتاج ، الذى لا يتوافق مع الطلب ، وهو ما أنتج العجز التجارى الضخم ، الذى تتجاوز قيمته كل الفائض الذى تحققه مصر فى تجارة الخدمات ، وتحويلات العاملين ، بما أدى إلى استنزاف الحكومة فى جانب مهم من الاحتياطيات المصرية من العملات الحرة ، والتى كانت قد بلغت أقصى ذروة لها فى العام المالى ٩٦/٩٧ ، عندما سجلت نحو ٢٠٣ مليار دولار فى المتوسط ، ثم تراجعت إلى ١٤٦ مليار دولار فى يوليو ٢٠٠٠ حسب بيانات البنك المركزى المصرى .

ويلاحظ التقرير فى موضع آخر أنه تم

أزمة الخصخصة

ويتناول التقرير سياسات الخصخصة في مواضع كثيرة غير أن أهم ما يمكن أن يشار هنا ، هو دهشة التقرير من إلحاح الحكومة على الاستمرار في خصخصة القطاع العام رغم أزمة السيولة ، لأن معنى ذلك هو طرح الشركات العامة للبيع ، بأسعار أقل كثيراً ، عن قيمتها الحقيقية ، أو أن تباع للأجانب بصفة أساسية .. كما أن عمليات الخصخصة تؤدي إلى تراجع عام في الأداء الاقتصادي ، لأنها تختص لمشروعات قائمة بالفعل ، استثمار خاصة محتملة ، في مجالات جديدة ، كان يمكن أن

تؤدي إلى حفز النمو الاقتصادي ، كما تنطوي عمليات البيع على أثر سلبي آخر يكرس عيوب الرأسمالية التقليدية في مصر ، بشراء مشروعات مضمونة الربح (فالحكومة لا تباع إلا الشركات الراححة ، بعد إعلانها السابق أن الخصخصة سوف تشمل فقط الشركات الخاسرة) ، بنظام تسليم المفتاح ، وبدون تقبل المخاطر النسبية للاستثمار ، والتي تؤدي إلى تنمية روح الابتكار ، والإقدام التي تفتقدها الرأسمالية المصرية الخاصة ، في أغلب الأحوال.

وطبعاً يذكر التقرير نماذج مخزية لعمليات بيع القطاع العام ، كان بيع الشركة فيها يتم بأسعار أقل من قيمة الأرض وحدها .. وإنما لذلك مجال آخر ، فالهم ، فإن التقرير يطالب بمراجعة سياسات الخصخصة ، والتوقف عن بيع المشروعات العامة ، ضمن محاولة شاملة لتطوير القدرات الإنتاجية للاقتصاد المصري ، تقصم على التطوير والتحديث والإصلاح الحقيقي ، مع مباشرة الرقابة الشعبية الجادة قطعاً للطريق على الفساد .

كما يطالب التقرير بضغط الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية ، ورفع معدل الادخار المحلي ، وإصلاحات ضرورية للسياسات المصرفية ، واعتماد سياسة حازمة لتخفيض الواردات ، وتعظيم الصادرات ، تعتمد في المحل الأول على تطوير القدرة الإنتاجية للاقتصاد واقتراحات أخرى كثيرة ، لا يتسع لها المقام ، فالمشكلة ليست في أرقام الزينة التي يلجأ إليها د. عبید فقد تكون لمثل هذه الأرقام أغراض دعائية ترويجية إعلانية ، المشكلة في السياسات ، وفي فهم الحكومة للسياسات التي تولد الأزمة ، وتعيد إنتاجها ، فالأزمة ليست طارئة ، بل مزمنة ، ولا يمكن علاج مثل هذه الأزمات بالتصريحات.

• حالات الإفلاس وفقاً لبيانات هيئة الاستثمار ارتفعت من

٢٧ حالة عام ١٩٩٩ إلى ٤٢ شركة خلال ثمانية أشهر عام ٢٠٠٠

.. فآين الازدهار؟ و.

• الأرقام التي تعلنها الحكومة عن معدلات النمو و التضخم

والبطالة مناقضة تماماً لأزمة الاقتصاد المصري التي نعيش

أبعادها حالياً .

خلال ثلاث سنوات فقط ، استنزاف ثلث احتياطي العملات الحرة. وبذكر أيضاً أنه كان يمكن توظيف هذه القوة المالية ، على نحو أفضل ، في إعادة هيكلة الاقتصاد ، وتحقيق التنمية ، بدلاً من استنزافها في تلبية حاجات المستوردين للسلع الاستهلاكية ، والكماليات أو تلبية الحاجات الاستيرادية لصناعة المنك

« كتجميع السيارات » وغيرها من الصناعات ، ألا تمثل عائداً للاقتصاد المصري

إذن فمشكلة الاقتصاد المصري ، من الصعب أن تكون مشكلة وفرة العرض ، لأن لدينا عجزاً مستمراً في العرض المحلي للسلع ، بنفس حجم العجز التجاري المشار إليه آنفاً ، وهو دليل على ضعف الطاقات الإنتاجية المصرية العامة والخاصة ، أو ضعف كفاءة تشغيلهما ، أو كليهما معا ، وهو الأرجح كما أن الحديث عن أن مصدر الأزمة هو وفرة العرض ، يعنى وجود مناخ طارد للاستثمار في مصر ، عكس ما تدعى الحكومة.

الركود يصنع رخاءاً!

ويتساءل التقرير:

إذا كانت أزمة السيولة التي شهدتها مصر عام ٢٠٠٠ ، قد جاءت بسبب تراكم المخزون السلمي ، والعقارى الفائض عن حاجة السوق ، وسبب تراكم مخزون الواردات التي لم يتم تسويقها ، فمن أين يأتي النمو الكبير في الناتج المحلي الإجمالي؟

علماً بأن المخزون السلمي والراكد يؤدي لركود في القطاع العقاري ، والصناعات المرتبطة به ، وفي القطاعات المنتجة للسلع الراكدة ، كما أن تراكم الواردات يؤثر سلباً على حركة التجارة الخارجية ، كما أن تأخر الحكومة في سداد مستحقات القطاع الخاص ، يشكل عائقاً أمام تمويل أى استثمارات جديدة.

حكومة المرافق

وفي موضع آخر يناقش التقرير ما أثارته الحكومة من سبب آخر للأزمة ، وهو قيامها بالإنفاق على مدى عدة سنوات على مشروعات ، ممولة بالديون.

ويلاحظ التقرير أن الإنفاق العام ليس سبب الأزمة ، وإنما نمط الإنفاق العام ، حيث تركز هذا الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية التي أنفق عليها خلال ثمانينات

وتسعينات القرن العشرين نحو ٢٧٥ مليار جنيه ، دون أن تقام بشكل مواز لها مشروعات إنتاجية ، تتناسب مع حجم ما أنفق على هذه البنية الأساسية . فقيمة رأس المال المصدر للشركات الاستثمارية ، التي تأسست ، وبدأت النشاط فعلياً في مصر ، منذ منتصف السبعينيات ، وحتى منتصف عام ٢٠٠٠ لم تتجاوز ٢٠٠٪ من قيمة الإنفاق العام على البنية الأساسية ، خلال العقدين الأخيرين فقط .

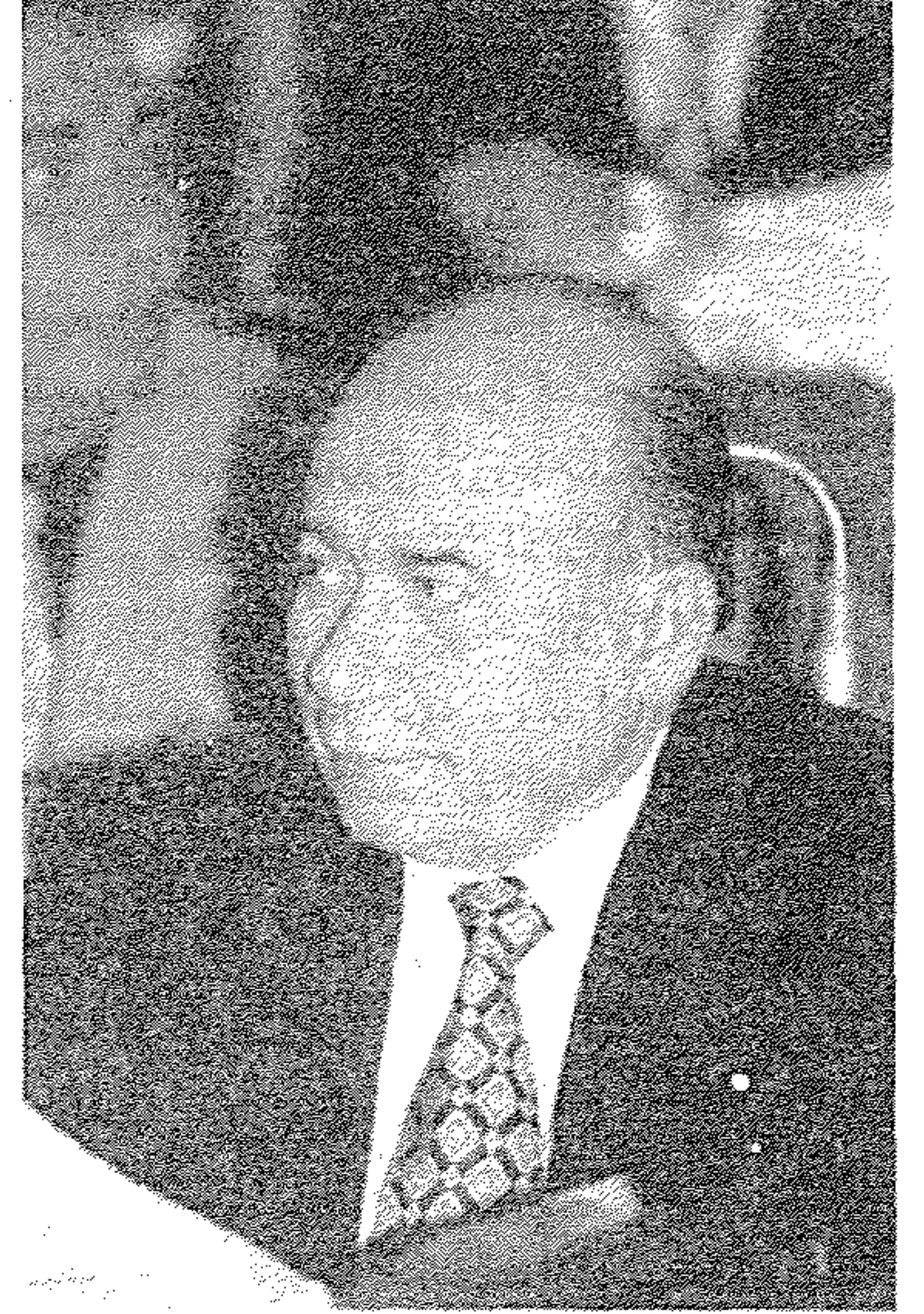
غول الفساد

وفي مواضع أخرى يشير إلى التقرير إلى عناصر أخرى في الأزمة ، لا يرد لها ذكر ، في بيانات الحكومات المتعاقبة ومن ذلك أن مناخ الاستثمار قد تأثر بقضايا الفساد ، مثل المحابك ، ونواب القروض ، وهروب بعض رجال الأعمال ، والتحرير الكامل لحركة رأس المال الأجنبي في الاستثمار غير المباشر في البورصة المصرية ، والتي بلغت نحو ٤٣٪ من قيمة التعاملات في الشهور السبعة الأولى من عام ٢٠٠٠ ، خاصة بعد إلغاء الضرائب على الأرباح الرأسمالية ، الناتجة عن تداول الأوراق المالية في البورصة ، والتي كانت تبلغ ٢٪ .



شراكة مع أوروبا

أم شرك للإنتاج الزراعى المصرى؟



د. يوسف والى

* الدول الأوروبية تحارب المنسوجات المصرية بدعوى الاغراق
والحكومة المصرية تفتح الباب على مصراعيه للاستيراد منها .
* أغنى ٣٥٨ ملياردير فى العالم .. ثرواتهم تعادل
نصيب ٤٥٪ من سكان العالم .

..فهذا أمر غريب وأن يعلن د. يوسف والى -
فى أهرام ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٠- تمهيدا لذلك-
« أن القطاع الزراعى المصرى قد وافق على
بنود إتفاقية الشراكة مع أوروبا التى لم توقع
بعد، رغم أنها لا تستجيب- ، ما زال الحديث
للدكتور والى- لمطالب مصر الموضوعية خاصة
فيما يتعلق بالخصص التصديرية لأوروبا من
السلع الزراعية » ..فهذا أمر أكثر غرابة
وتأكيدا على أنه لم يعد فى مصر فى هذا
العصر السعيد ما يمكن اعتباره- رغم ما قد
يحملة من مخاطر وأضرار على مصالح الوطن
والشعب- -غربا، فلنعد بضع سنوات إلى
الوراء، وبالتحديد منذ مطلع عام ١٩٩٥ .

التهيل لاتفاقيات التجارة الدولية

تمهيدا لانضمام مصر- فى أبريل ١٩٩٥
-لاتفاقية التجارة الدولية «جولة أورجواي»
ارتفعت صيحات الترحيب والتهليل-من كبار
المسؤولين عن اقتصاد بلادنا- مبشرين بالخير
الوفير الذى سيعم مصر وشعبها، مؤكدين أن
المجال الزراعى المصرى ، سوف يحظى بطفرة
كبيرة ، تتمثل فى:

* تعزيز القوة التصديرية للسلع الزراعية

رئاسة مجلس وزارة مصر أو أن يصبح الشاب
النايه د. يوسف بطرس وزيرا للاقتصاد ،
بنصف قرن)- يفوق حجمها حجم الواردات .
* ومن ناحية أخرى ، فهذا الوضع يمكن
مصر -بشكل منظم- من «تنويع» مصادر
الاستيراد وكسر وحدانية العلاقات الاقتصادية
والتجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية التى
تصنفنا والعالم العربى كله -وفق تقرير
أصدرته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية
أخيراً- بأننا عالم يسكنه شباب عاطلون عن
العمل ميالون إلى التطرف مستعدون لإرهاب
داخلى أو خارجى رافضون بالتالى لتلقى أى
تأثير إيجابى من العالم الخارجى! .
ولكن ، ورغم ذلك ..

فأن يصر الجانب الأوروبى- من خلال هذه
الاتفاقية- على إهدار مصالح الجانب المصرى
-وخاصة فى الملف الزراعى- بشكل واضح
وسافر ، ثم يوقع المفاوض المصرى عليها فى
بروكسل يوم ٢٦ يناير ٢٠٠١ ، رغم ذلك

عريان نصيف

« الطيبة وروح السباحة وافترض حسن
النية » ، خصال جيدة يتمتع بها الإنسان الذى
بلغ درجة عالية من الرقى الفكرى والخلقى
والوجدانى .

ولكن عندما تكون هذه الخصال على
حساب اقتصاد الوطن ومصالح الشعب، فإنها
تصبح- بعكس الأمر فى العلاقات
الشخصية- دماراً ووبالاً .

فلا يمكن لأحد- حريص على المصالح
العليا الاقتصادية والسياسية لمصر- أن يقف
ضد فتح باب العلاقات التجارية الموثقة -
باتفاقيات رسمية -مع أوروبا .

* فذلك -من ناحية- يتيح لصادراتنا
النفاذ إلى هذه السوق الكبيرة بما قد يصلح
من الخلل الكبير بين وارداتنا وصادراتنا
الذى أصبح-وفق الأرقام والبيانات الرسمية-
يتمثل فى أن حجم الصادرات لايزيد على
٤ر٤ مليار دولار بينما حجم الواردات قد
وصل إلى أكثر من ١٧ مليار دولار سنوياً،
والذى أوصل متوسط نسبة الصادرات إلى
الواردات -منذ السبعينيات- إلى حوالى
١٨٪ بينما كانت الصادرات فى مصر -فى
الخمسينيات (قبل أن يتولى د. عاطف عبيد

* حصول مصر على التكنولوجيا الحديثة في المجال الزراعي.

* قيام وحدات جديدة للاستصلاح والاستزراع.

* التوسع الكبير في زراعة القمح.

بالإضافة للاستفادة بقوانين الاتفاقية التي تستهدف رفع مستوى معيشة ودخول الشعوب وحماية البيئة وصحة الإنسان».

ورفض - بحسم - هؤلاء السادة المسؤولون عن اقتصاد ، بلادنا ، مجرد الاستماع للعديد من المفكرين السياسيين والاقتصاديين - المصريين والعالميين-الذين حذروا من المخاطر المحدقة بمصر- وبأقى الدول النامية والفقيرة -والتي توجب علينا- كحد أدنى ما دمتنا ارتباطنا بالاتفاقية -اتخاذ الإجراءات الضرورية لتوقي- أو لتحييم- هذه المخاطر.

وتحققت للأسف جميع النتائج السلبية المتوقعة التي أدت إلى اهدار الإنتاج - والإنتاجية- للزراعة المصرية ، وإلى المزيد من تدهور الأوضاع الحياتية للفلاحين، بما أوردناه تفصيلا في مجلة « اليسار » -العدد ١١٤ - أبريل ٢٠٠٠ .

ولم نكن وحدنا في المعاناة من هذه العولة أو الهيمنة التجارية والاقتصادية، ففي «سياتل» في ديسمبر ١٩٩٩ ، تكشف المستور ،وانفجرت حركة الشعوب منددة ورافضة لهذا القهر الرأسمالي العالمي، المتمثل -بالأرقام -فيما يلي:

* أغنى ٣٥٨ ملياردير أصبحت ثروتهم -وفقا للتقرير الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام ١٩٩٩ -تعادل نصيب ٤٥٪ من سكان العالم ، منهم أغنى ٢٠٠ شخص في العالم زادت ثروتهم -خلال ٤ سنوات -تربليون دولار.

* ٩٢٥ مليون شخص -كما ورد في كتابه «الجوع كما شرحته لانتى» للمفكر الليبرالي السويسري جون زيغلر الصادر عام ١٩٩٩ -أصابهم الجوع في مقتل في العام الماضي ، فمنهم من مات ، أما الباقون فلقد ترك الجوع بصماته عليهم إما بالأوبئة أو بسبب نقص الغذاء ، وأن السبب المؤكد لهذا الوضع، هو عالم «الرأسمالية الموحدة أو رأسمالية الغابة».

والغريب أيضا أنه -وينفس منهج «الطيبة والسماحة والأخلاق الراقية»- في ذروة غضب شعوب العالم والكثير من حكوماته على تأمر الرأسمالية العالمية على مقدراتها ومصائرهما، يعلن د.يوسف بطرس

غالى-في أخبار اليوم في ١٢/٤/١٩٩٩ «التزام مصر بالسير قلعاً في تحرير التجارة باعتبارها أحد المكونات الأساسية للإصلاح الاقتصادي ، وأخذاً في الاعتبار ما حققه الاقتصاد المصري من تقدم ودرجة من النضج تسمح له بتحقيق قدر أكبر من الاندماج في الاقتصاد العالمي ،وما يوفره ذلك من مزايا إضافية ،وما يتطلبه من تحمل للالتزامات !!

هل نستجير من الرمضاء بالنار؟!

لسنا في « اليسار »- المجلة والتوجه السياسي -معادين لكل ما هو غربي ولسنا أيضا من دعاة التصدي لأوروبا على نفس درجة التصدي للهيمنة الأمريكية خاصة أن الاتحاد الأوروبي ليس -بطبيعة الحال- كتلة واحدة متجانسة ومتطابقة .. ولكن أوروبا- على الرغم من ذلك- هي أحد محاور الرأسمالية الدولية المعاصرة وبالتالي فعلينا - ونحن نتعامل معها- أن نكون مدركين تماما للتناقضات القائمة بين توجهاتها الدولية وبين مصالحنا الاقتصادية والسياسية.

وفي مجال التجارة المتبادلة بيننا وبين أوروبا ،خاصة في محور السلع الزراعية ومنتجاتها المصنعة- يبرز مثلاً واضحاً طوال التسعينيات.

* فلقد قامت الدنيا في الاتحاد الأوروبي طوال السنوات الأخيرة ونأمل أن تكون قد قعدت! ضد البطاطس المصرية المصدرة لدول الاتحاد (وبالتالي ضد السلع الزراعية المصرية)، حملة شرسة تزعم إصابتها الكبيرة «بالعفن البني» وعدم صلاحيتها للاستعمال الآدمي لدرجة صدور القرار رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٨ من اللجنة الأوروبية ضدها.

بينما الواقع -الموثق علمياً واحصائياً - أن نسبة إصابة البطاطس المصرية بهذه الآفة لا

الحكومات الأوروبية تدعم

مزارعيها .. وحكومتنا

تتجاوز كل الاعراف

الرأسمالية ولا تقدم

أي دعم لزراعتها

وفلاحينا

تتجاوز ٠.٤٪ ،وهي أقل من المعدلات العالمية بهذا الخصوص ، وأن هذا المرض وارد إلينا من خلال البذور التي نستوردها من دول الاتحاد الأوروبي بحوالي ٢٥ مليون دولار سنوياً بينما قيمة صادراتنا من البطاطس - لذات الدول- لا تتجاوز ٧٥ مليون دولار.

* إذا كانت الحملة الأمريكية على القطن المصري ومنتجاته الصناعية قد تركزت طوال العقد الماضي على ما يمكن أن نطلق عليه «الحق الذي يراود به باطل» ،وهو اشتراك الأطفال في هذه الصناعة من خلال قيامهم بالعمل في مقاومة الدودة أوجنى المحصول ،فإن الدول الأوربية ركزت حملتها ضد المنسوجات المصرية المصدرة تحت دعوى أخرى ،وهي أن مصر تفرق أوروبا بالمنسوجات بما يفترض معه تقليص حجم الاستيراد الأوروبي لها، بل وفرض «رسوم إغراق» دائمة على هذه الصادرات المصرية ، وبما أن الصادرات القطنية والنسجية المصرية المصدرة إلى أوروبا تصل إلى ٦٧٪ من جملة صادرات مصر منها إلى العالم كله ،فلقد ترتب على ذلك انخفاض نسبة صادرات هذا المنتج إلى أكثر من ٥٠٪ ..والقضية واضحة ،وليست في «الإغراق» المصري لأسواق الغرب ، بقدر ما تكمن -كما حددها بدقة د. مهدي عصر عميد معهد التعاون -في أن «مريكا وأوروبا قد نظمتا اقتصادهما وأصبحت لديهما مشكلة تصدير الفائض والبحث من أسواق لمنتجاتهما».

الموقف الأوروبي المتحنت

تجاه المنتجات الزراعية المصرية:

بعيداً عن التهميمات والتجليات التي تربط بين عقد هذه الاتفاقية وبين التوجهات الاقتصادية والسياسية المرادة لمصر ،والتي أعلنت فور توقيع الاتفاقية، مثل:

* «الآثار المترتبة على دخول مصر في هذه الاتفاقية كانت ستحدث بالفعل سواء وقعت مصر على الاتفاقية أو لم توقع ، خاصة أن مصر أنجزت برنامجاً للإصلاح الاقتصادي استغرق عدة سنوات وتم من خلاله تأهيل الاقتصاد المصري لكي يدخل في علاقات أكثر تطوراً والاندماج في الاقتصاد العالمي ،وأنة لا عودة عن برنامج لاصلاح الاقتصادي».

* و«إن هذه الاتفاقية ستدعم الدور الأوروبي الذي يسعى إلى إقامة التعاون بين دول جنوب البحر المتوسط وبعضها البعض ،وتقل خبرة التعاون بين دول شمال المتوسط بما يسهم في إنجاح عملية برشلونة».

وبالإضافة إلى بعض الأسس المنهجية

الرئيسية التي تقوم عليها الاتفاقية، والتي تمثل - بوضوح - قيوداً خطيرة على حقوق السيادة المصرية - سياسياً واقتصادياً وكانت محل رفض من مجمل قطاعات الدولة التي رغم حرصها على إبرام الاتفاقية - فهي أكثر حرصاً على عدم المساس بالإرادة الوطنية المصرية، ما برز - في هذا الشأن - في التحليل المهم الذي عرضه الباحث الاقتصادي الأستاذ أسامة غيث في ٣ يونيو ٢٠٠٠ بجريدة الأهرام، وخاصة:

* ما نصت عليه بعض الفقرات عن «ضرورة إيجاد تلاق في المواقف السياسية المتعلقة بالمسائل الدولية خاصة تلك التي تؤثر على طرف أو آخر من طرفي الاتفاقية».

* وما ورد في بعض المواد - وعلى خلاف الأعراف الدولية - ويقضى «بوضع النشاط الاقتصادي المصري تحت طائلة القانون الأوروبي».

ولعل تلك المواد - وهناك العديد على شاكلتها - والواردة في الاتفاقية حتى مسودتها العاشرة (ولا نعلم إلى أي مدى تم التعامل معها في مفاوضات ما قبل التوقيع). تجعل لمطالبة د. إسماعيل صبرى عبد الله المفكر الاقتصادي الكبير ووزير التخطيط الأسبق، بضرورة طرح الاتفاقية للمناقشة والدراسة، أهميتها الكبيرة والعاجلة حرصاً على المصالح الوطنية العليا اقتصادياً وسياسياً.

.. بالإضافة إلى كل ذلك، وبالتركيز على «الملف الزراعي» في الاتفاقية، فإن نصوصها وقواعدها، في الحد الأدنى لسلباتها تجاه الجانب المصري «لا تستجيب لمطالب مصر الموضوعية»، وفق إقرار د. يوسف والي.

أولاً: الاختلال الكامل بين الجانبين - المصري والأوروبي - في قضية دعم الزراعة والمزارعين:

ففي الوقت الذي تدعم فيه الدول الأوروبية مزارعيها لضمان قدرة سلعها التنافسية عالمياً بمبالغ ضخمة وصلت - رغم اتفاقيات التجارة الدولية - إلى حوالي ٧٠ مليار دولار عام ١٩٩٩، فإن الحكومة المصرية - حماها الله - تتجاوز حتى كل قواعد الحجات وكل الأعراف الرأسمالية الحقيقية، وتزايد - في هذا الشأن - على الدول الرأسمالية الكبرى ولا تقدم أي دعم لزراعتها وفلاحها سواء بشكل مباشر أم حتى من خلال تيسير الإنتاج الزراعي بواسطة تفعيل الحركة التعاونية الزراعية وتمكينها من أداء مهامها الائتمانية والإنتاجية

والتسويقية.

ثانياً: قمع الجانب الأوروبي بفرض نوعين من الضرائب الجمركية (قيمي ونوعي) على الوارد إليه من السلع الزراعية، بينما السلع الزراعية المصرية - المصدرة - وفقاً للاتفاقية - لا يشملها سوى الإعفاء (أو التخفيض) من الضرائب القيمة (النسبية) فقط.

ثالثاً: محدودية حصص مصر من السلع الزراعية التصديرية، بالنسبة لصادرات الاتحاد الأوروبي التي تحصل وفق الاتفاقية على المزايا التالية:

١- الحقل في حصص التصدير بالمقارنة بين الجانبين.

٢- النص على الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية لبعض السلع الزراعية الأوروبية.

٣- خروج الجانب الأوروبي على نظام الحصص والإقرار بحقه في تصدير كميات غير محددة إلينا، في بعض السلع الزراعية المهمة التي يعنيه تصديرها لوجود فائض لديه منها، والتي يترتب على إغراق سوقنا بها إهدار ناتجنا المحلي منها، مثل البذور والتقوى والبذور الزيتية والألبان والماشية.

رابعاً: إهدار المنتجات الزراعية المصرية المصنعة.

فعلى الرغم من الأهمية الانتاجية والتصديرية لهذه السلع المصرية، وما تتمتع به من ميزة نسبية عالمياً، فلقد تم إهدارها لحساب الجانب الأوروبي.

ففي الوقت الذي وافقت فيه مصر على طلب الاتحاد الأوروبي - في إطار اتفاقية الحجات - على وضع حماية خاصة لمنتجاته في هذا المجال، وأصبح يفرض ثلاثة أنواع من الرسوم على هذه المنتجات (رسم صناعي، ورسم على المكون الزراعي، ورسم على محتوى السلعة)، رأت مصر - كما يعبر السيد محمد فرج عامر أحد المستثمرين المصريين الرئيسيين في هذه السلع، في أهرام ١٠/٧/٢٠٠٠ «ضرورة عدم إضفاء الحماية على أي من منتجاتها الزراعية المصنعة».

ثم جاءت اتفاقية الشراكة مع أوروبا لتجهز على هذا الإنتاج المصري المهم والتميز، حيث حدد الاتفاق قائمة - محددة الحصص - من الصادرات الزراعية المصنعة المصرية، وفي المقابل قامت مصر بتقديم إلغاء - كامل وجزئي - عن الجمارك للسلع الزراعية المستوردة المصنعة.

مرة أخرى

نحن - باليقين - لسنا «إنغلاقيين»، وندرك - تماماً ضرورة وأهمية اتساع علاقاتنا التجارية بشكل عام - وبالنسبة للسلع

الزراعية والغذائية على وجه الخصوص مع جميع دول العالم. ولكننا ندرك - في نفس الآن - ضرورة وأهمية أن يتم ذلك من خلال:

* **التنمية الوطنية للزراعة المصرية، كطريق وحيد - وفق المقولة الحققة للعالم الكبير الراحل ووزير الزراعة الأسبق د. مصطفى الجبلى - لتحرير إرادتنا السياسية من مخاطر التبعية الغذائية».**

* **التكامل أو على الأقل - التنسيق العربي في المجال الزراعي والغذائي..**

* **الحصر - الكامل - على المصالح المصرية - الاقتصادية والسياسية - .. العليا .. لا شك أن السادة الذين يحكمون مصر ويتحكمون في مقدراتها في هذا العصر العولمي البهيج، سيؤكدون حرصهم - أكثر منا ومن أي مزايد أو مشاغب على تلك القيم الوطنية الأساسية**

وهذا - بالتأكيد - يغمرنا بالسعادة والثقة في مستقبل وطننا في الظل الوارف لحكمهم له ولنا.

ولكن ذلك يسمح لنا - أيضاً - أن نسألهم بكل أدب واحترام .. هل تأكيدكم هذا يتسق مع المصادفة الغربية التي حدثت يوم ٢٦ يناير ٢٠٠١، والتي جمعت في نفس اليوم الأحداث المهمة التالية:

* قيام آلاف المتظاهرين - المعبرين عن الحركة الشعبية العالمية - بالتظاهر في «دافوس» بسويسرا، وفي «البرازيل» رافعين شعارات الغضب والرفض - من كل الشعوب ومن الكثير من الحكومات - لمحاولات أمريكا، والدول الغنية والرأسمالية العالمية الجديدة التوحشة، إهدار مقدرات حياتهم والهيمنة على مقوماتهم السياسية والاقتصادية والتجارية.

* في نفس الوقت الذي يتم فيه بالنسبة لبلادنا:

* **التوقيع على اتفاقية الشراكة مع أوروبا رغم كل ما بها من سلبيات للجانب المصري وخاصة في المجال الزراعي.**

* إقامة الاحتفالات - التي يشارك فيها كبار المسؤولين الحكوميين وفي مقدمتهم رئيس مجلس وزراء مصر - باليوبيل الفضي (مرور ٢٥ عاماً) على ما يسمى المعونات الأمريكية لمصر «التي أسهمت بأكبر درجة في إهدار زراعة مصر ووسعت من الفجوة الغذائية بها وفرضت علينا أشد الشروط تعسفاً.

* تأكيد أعضاء مجلس الشعب - وأغليبيتهم من الحزب الحاكم - على التردى الذي حدث للزراعة المصرية على كافة محاورها الائتمانية والإنتاجية والتسويقية والتصديرية.

.. عفواً، فهو مجرد سؤال.

الحكومة تستعد لتمرير أخطر

قانون يعصف بحقوق العمال

أصدرت دار الخدمات النقابية والعمالية دراسة حول مشروع قانون العمل الموحد ، الذي بدأ مجلس الوزراء فى مناقشة مواده ، استعدادا لعرضه على الدورة الحالية لمجلس الشعب.

ونظرا لخطورة المشروع الذى يعصف بحقوق العمل المكتسبة للطبقة العاملة المصرية ، وكل العاملين تعرض اليسار أهم ما جاء فى هذه الدراسة ، وتفتح صفحاتها فى الأعداد المقبلة لحوار واسع حول مشروع القانون.

أولا : الاعتداء على حق العمل

لعل أبرز وأخطر اتجاهات مشروع القانون الجديد هو منطقته وفلسفته الجديدة فى التعامل مع علاقة العمل باعتبارها علاقة تعاقدية تخضع لإرادة طرفيها (ولموازن القوى بينهما) .. حيث تتخلى الدولة عن دورها الطبيعي فى حماية حق العمل باعتباره حقا أساسيا من حقوق الإنسان التى يتبغى كفالتها لكل مواطن ، ويتخلى القانون عن وظيفته الأصلية والأصلية - بل عن ميرور وجوده - كقانون لحماية الطرف الأضعف فى علاقة العمل .. الذى يضطر لبيع قوة عمله من أجل الحصول على لقمة العيش ، والذى يميل ميزان القوى الغير صالحه - فى ظل ازدياد معدلات البطالة على النحر المعروف لنا جميعا - وقد برز هذا الاتجاه فى مشروع القانون من خلال :

١- يتراجع المشروع عن التمييز بين العمل الدائم والمؤقت ، ويساوى فى تعريفاته بين كافة أشكال العمل باعتبارها كل عمل لقاء أجر - أياما كانت مدته أو طبيعته - تاركاً لطرفى العلاقة التعاقدية الحق فى جعله محدد أو غير محدد المدة . ليفتح الباب واسعا أمام سيادة عقد العمل محدد المدة الذى عادة ما يحزر بمدة بالغة القصر ثم يجرى تحريره مجدداً ، وفى كل مرة بشروط جديدة يسهل تخيلها فى ظل سوق عمل يكتظ بملايين العاطلين والمتعطلين.

٢- يعطى المشروع لكل من طرفى العلاقة التعاقدية - صاحب العمل ، والعمال الذى لا يملك قوت يومه !! ، الحق فى إنهاء علاقة العمل وقتما يشاء حتى إذا كان العقد

غير محدد المدة ، ولا يتشترط فى ذلك غير تقديم بعض المبررات السائغة .. التى لا يترتب على عدم تقديمها سوى تعويض زهيد لا يجاوز أجر ثلاثة أشهر.

٣- فضلا عن إعطاء صاحب العمل الحق فى إنهاء علاقة العمل لأسباب اقتصادية - لا ذنب فيها للعامل بطبيعة الحال يعطيه المشروع الحق - لهذه الأسباب أيضا - فى تعديل شروط العقد (الأجر ، أو وقت العمل أو طبيعته المتفق عليها) ويصل الأمر فى ذلك إلى حد إعطائه

* القانون يتوسع فى

الحالات المجيزة

لفصل العامل ..

ويمعن فى استخدام

التعبيرات المطاظة

التي يمكن أن يفسرها أصحاب الأعمال على

أكثر من وجه

* خفض عدد

إجازات الوضع

المستحقة للمرأة

العاملة

وحرمانها منها إذا

كانت تعمل فى

منشأة صغيرة

الحق فى تخفيض أجر العامل والنزول به إلى الحد الأدنى للأجور.

ثانيا : الكيل بمكيالين وسلطة أصحاب الأعمال

رغم ما يدعيه المشروع من حياد بين طرفى علاقة العمل التعاقدية !! إلا أنه فى مجال الحقوق والالتزامات والواجبات يزخر بمظاهر الانحياز لرجال الأعمال الذين يحصلون على سلطة شبه مطلقة بينما تنتزع الحقوق من العمال ويتم التنكيل بهم لدى أى إخلال بالتزاماتهم الجوهرية - غير المحددة على سبيل الحصر - وذلك على النحو التالى :

١- يحرر المشروع أصحاب الأعمال من التزاماتهم بتعيين المقيدين بمكاتب العمل.

٢- لصاحب العمل الحق فى تحديد أجر العامل وتحرير عقد العمل الفردى بهذا الأجر الذى يرضيه.

٣- يتوسع المشروع فى الحالات المجيزة لفصل العامل ويمعن فى استخدام التعبيرات المطاظة التى يمكن تفسيرها على أكثر من وجه.

٤- يعطى المشروع كل السلطة لأصحاب الأعمال فى توقيع الجزاءات التأديبية على العمال بدءاً من الإنذار إلى الخصم من الأجر حتى عشرة أيام عن المخالفة الواحدة مروراً بالحرمان من العلاوة وخفض الأجر والوظيفة وتأجيل الترقية وانتهاء بالفصل من الخدمة.

٥- يحق لصاحب العمل - فى مشروع القانون - وقف العامل احتياطيا - متى رأى لذلك ضرورة.

٦- فرض مشروع القانون سبعة عشر واجبا على العمال وحظر عليهم محظورات ستة .. ورتب الجزاءات التأديبية على أى إخلال بالواجبات أو اقتراب من المحظورات.

٧- يلغى مشروع القانون اللجنة الثلاثية ، ويعصف معها بالضمانة ال تكتفلها للعمال من عدم فصله قبل العرض عليها ، ثم يستبدلها بلجنة خماسية تجمع بين الاختصاصات الادارية القضائية . فى تقدم إليها صاحب العمل طلب فصل العامل - الذى

الدولة تتخلى عن دورها في حماية حق العمل لكل مواطن

لا يترتب على عدم تقديمه بطلان قرار الفصل كما كان الأمر في الثلاثية -وتستأثر هذه اللجنة ثنائية الطابع باختصاص كل من المحكمة العمالية الجزئية ومحكمة الموضوع - وعلى هذا النحو يتم إدماج ثلاث من المراحل التي تمر بها دعوى العامل الآن ضد قرار فصله ، بما كان يمثل تدرج هذه المراحل من ضمانه تؤمنه ضد خسارة قضيته دفعة واحدة.. فتصبح مرحلة واحدة تنتهي بتعويض العامل -حال ثبوت حقه إذا ما تسنى له إثبات تعسف قرار فصله -رغم كل المبررات التي يقدمها المشروع الجديد لعدم اعتباره قرار الفصل تعسفياً- وذلك بتعويضه بأجر ثلاثة أشهر .. ثم يمضى إلى المجهول!!

ثالثاً: المفاوضة الجماعية وعقد العمل الجماعي.

بينما ترفع الدولة يدها عن علاقة العمل وتتركها طليقة من كل قيد سوى موازين القوى بين طرفي العلاقة والقدرة التفاوضية لكل منهما يبدو مشروع القانون الجديد مبهماً فيما يتعلق بإبرام عقود العمل الجماعية سواء على مستوى المنشأة أو الصناعة .. رغم الأهمية البالغة- كما هو غنى عن الذكر- لوجود عقود عمل جماعية بالمنشآت في ظل المعدلات المتزايدة للبطالة والتي تجبر العمال لدى توقيع عقد العمل الفردي على الإذعان لشروط صاحب العمل بتوقيع استقالاتهم ومسوغات التخلص منهم عند الحاجة .. وذلك على النحو التالي:

١- يتوقف مشروع القانون الجديد -في أحكام الباب الثالث منه -عند حدود النص على المفاوضة الجماعية لعمل الاتفاقيات الجماعية- دون النص على تنظيم إبرام عقود العمل الجماعية.. حيث غنى عن الذكر أن الاتفاقية قد تنصرف إلى جزئية من جزئيات علاقة العمل أو واحدة من القضايا الجماعية التي تتعلق بمطلب عمالي .. بينما يتعلق عقد العمل بكامل شروط العمل وعلاقاته.

٢- يفترض أن يجب عقد العمل الجماعي عقد العمل الفردي فيصبح لا محل لتوقيعه أو إبرامه بين صاحب العمل والعامل الفرد -إلا إذا أصر العامل على عدم قبوله بشروط عقد العمل الجماعي.. غير أن المشروع ينص على توقيع عقد العمل الفردي- أيضاً- في ظل وجود الاتفاقيات الجماعية- مع اشتراط ألا تعارضها بنوده فقط .

رابعاً: الاعتداء على الحقوق الحالية للعمال

يحفل مشروع القانون بمظاهر الاعتداء على الحقوق الحالية للعمال ومنها على سبيل

المثال:

١-تقليص أيام الاجازة السنوية المستحقة للعامل لتصبح ثلاثين يوماً بعد مضي عشر سنوات من الخدمة أو عند بلوغ سن الخمسين ،وكذلك تخفيض الاجازة الاضافية التي يستحقها العاملون في الأعمال الشاقة أو الخطرة أو الضارة بالصحة أو في المناطق النائية إلى سبعة أيام.

٢-تخفيض أيام الاجازة العارضة إلى ستة أيام واحتسابها ضمن الإجازة السنوية .. ليرتب على ذلك حرمان العامل من سبعة أيام إجازة إضافية كان يحصل عليها مستقلة- إذا ما تعرض لأسباب خارجة عن إرادته تحول بينه وبين عمله.

٣-تخفيض عدد مرات الإجازة المستحقة للمرأة العاملة في حالة الوضع إلى مرتين فقط طوال مدة خدمتها الوظيفية وعدم استحقاقها لهذه الإجازة إلا بعد مضي عشرة أشهر من تاريخ الالتحاق بالعمل.

٤- عدم استحقاق المرأة العاملة التي تعمل في منشأة تستخدم أقل من خمسين عاملاً لإجازة رعاية الطفل.

٥- تقييد حق المرأة العاملة في تقديم استقالتها من العمل بسبب الزواج أو الحمل أو رعاية الطفل بحرمانها من هذا الحق إذا لم تقم بالإخطار بحالة الزواج أو الحمل أو الوضع خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ثبوتها.

خامساً: مشروع القانون وحق الإضراب
في باب واحد وتحت عنوان واحد يجمع مشروع القانون بين كل من حق الإضراب والإغلاق .. مساوياً بين كل منهما وكأنهما وجهان لعملة واحدة- رغم ما بينهما من تضاد .. -غير أنه رغم إعطائه أصحاب الأعمال حق الإغلاق كاملاً غير منقوص بدءاً من إغلاق المنشأة كلياً أو جزئياً وانتهاء

بتقليص النشاط لأية اعتبارات اقتصادية ..وهي الاعتبارات التي أحال المشروع التأكد من جديتها إلى لجنة لم يحدد طبيعتها أو تشكيلها تاركاً أمرها للوزير المختص (فإنه -خلافاً لما يدعيه من حياد- يتحايّل على الاتفاقيات الدولية التي تقرر للعمال بحق الإضراب -كحق أساسي من حقوق الإنسان- حيث لا يتجاوز الإقرار بهذا الحق حدود النص اللفظي عليه ثم تأتي الحدود والمحاذير على تنظيمه وتطبيقه فلا تبقى منه شيئاً وذلك على النحو التالي:

١- تشترط مواد المشروع موافقة ثلثي أعضاء مجلس إدارة النقابة على الإضراب.
٢- تحظر ممارسة العمال لحقهم في الإضراب خلال فترة الوساطة وخلال مرحلة التحكيم ،وخلال مدة سريان الاتفاقية الجماعية.. حيث تصل هذه المدة إلى ١٨٣ يوماً- كما جاء في مواد الباب الرابع من مشروع القانون.

٣- يحظر المشروع الإضراب على عمال منشآت الخدمات الحيوية ،ويحيل أمر تحديد هذه المنشآت إلى قرار يصدره رئيس مجلس الوزراء- حيث لا يعلم إلا الله المدى الذي يمكن أن يتسع إليه مفهوم منشآت الخدمات الحيوية وعدد المواقع التي يمكن إدراجها على قائمتها.

٤- يوقف الإضراب عقد العمل- وهو ما يعني حرمان العامل من أجره خلال أيام الإضراب- كما أنه يمكن إنهاء خدمة العامل إذا ارتكب خطأ جسيماً خلال فترة الإضراب- وهو الخطأ الذي لم يحدد المشروع طبيعته أو حدوده ،أو الجهة المنوط بها تقديره.

زملاءنا العمال والنقابيين

إن القانون القادم هو قانون كل العمال .. بل كل من يعمل بأجر في بلادنا في كل من «القطاع العام- قطاع أعمال- خاص- استثماري -مشارك» (المادة ٣ من المشروع) ..وهو من هنا واحد من أهم القوانين التي تنظم الحياة في مجتمعنا وتسهر في كل بيت ..لهذا فإن حقنا قبل واجبنا أن نشارك في مناقشته وأن نقول كلمتنا فيه قبل صدوره لا أن ننتظره مكتوفي الأيدي مسلوبى الإرادة. إن أوسع مناقشة ينبغي أن تدور في كل مصنع ومنشأة .. بين كل لجنة نقابية وجمعية العمومية ..مع أعضاء النقابات العامة والاتحاد العام..

إنه مستقبلنا ومستقبل أولادنا الذي ينتظر دوره في دخول مجلس الشعب للإقرار ..فهو يمكن أن نكتفى بالانتظار والترقب؟

إننا نتطلع إليكم ونسألكم الرأي .. لنوحد كلمتنا وموقفنا.

دار الخدمات النقابية والعمالية.

الوطن المذخور

تقرير للمخابرات

المركزية يتوقع

زيادة البطالة

وارتفاع وتيرة

الإرهاب والقمع

السياسى فى

المنطقة العربية

تجاهل الحكومة

للأحوال الاجتماعية

والاقتصادية المتدنية

فى مصر.. يؤكد سيادة

«ثقافة التناح»

د. أحمد محمد صالح

فى الوقت الذى انشغل فيه الوطن بعدة سطور هنا وهناك فى بعض الروايات التى لم يسمع عنها أحد، وانتشر الذعر بين المثقفين خوفاً على حرية التعبير، نشر يوم ٢-٩-٢٠٠٠ فى موقع المخابرات المركزية الأمريكية على الإنترنت ملخص لتقرير عن «حالة العالم المتوقعة حتى عام ٢٠١٥» بناءً على دراسات الخبراء ومؤسسات بحثية غير حكومية، وبالتعاون أيضاً مع المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى لندن، ويحلل التقرير المكون من ٧٠ صفحة التحديات التى ستواجهها أمريكا خارجياً حتى عام ٢٠١٥، وهو من أول الملفات التى وضعت على مكتب بوش الرئيس الجديد، وحتى لا نتهم بالتجسس على الوطن، نقدم عنوان موقع المخابرات المركزية الأمريكية فى الإنترنت وهو [Http://www.odci.gov/cia](http://www.odci.gov/cia)، وفى إمكان الجميع قراءته، وعنوان التقرير هو:

Global trends 2015: a dialogue about the future with Non government experts.

ويقدم التقرير صورة متشائمة جداً لمستقبل المنطقة العربية فى السنوات المقبلة، ويتوقع زيادة البطالة بين الشباب، ومزيداً من الإرهاب والقمع السياسى فى المنطقة. وإذا كان الحاضر هو البنية الأساسية للمستقبل، فنحن لا نحتاج تقريراً من المخابرات الأمريكية، فنظرة واحدة لأحوال المنطقة ولأحوال الوطن الحالية تكفى للتشاؤم من المستقبل القريب والبعيد. والغريب أن التقرير نشر فى بعض الصحف والدوريات فى المنطقة، ونشرت مقتطفات منه فى مصر، وقوبل بالرفض والذعر للمرة الثانية من بعض المثقفين والمفكرين المنافقين للسلطة، الساعين إلى لفت أنظار دوائر صنع القرار فى التغيرات الوزارية القادمة، وقرأنا صفحة فى الأهرام تفند مزاعم التقرير، وتجمل الواقع.

وتكرر نفس الموضوع حين هاجم بعض المثقفين المقال الأخير للكاتب الصحفى توماس فريدمان فى جريدة نيويورك تايمز ١٢-١-٢٠٠١، وتزعم أن مقالاً هذا كان أكثر مصداقية فى التعبير عن حالة العرب الآن، ونشرت ترجمة له فى صوت الأمة، بعد أن

وجه عدة أسئلة للعرب، لن يستطيعوا أبداً الإجابة عنها! فهو يتساءل لماذا يكفى العرب بصناعة الشيبسى بينما يصنع الآخرون الميكروشيبس؟! لماذا يعتمد قادة العالم فى شرعيتهم على تنمية تعليم مواطنيهم، وشرعية حكامكم تعتمد على الصراع الدينى؟! إن متوسط دخل الفرد فى كوريا الجنوبية كان مثل مصر وسوريا فى الخمسينيات، لكن لماذا أصبح الفرق كبيراً بينهما الآن؟! رغم أنها خاضت حروباً مع جارتها الشمالية مثل العرب مع إسرائيل! وكذلك الصين تنمو بمعدل ١٠٪ سنوياً!

ويستمر الكاتب الأمريكى فى التساؤل عن أى نوع من التعليم تقدمونه لأولادكم؟ وأى نوع من الاقتصاد تبنيون؟ وأى نوع من حكم القانون تؤسسون؟ ويتهم المثقفين فى المنطقة بأنهم فى حماية النظم الحاكمة! طبعاً هذه المصداقية فى وصف الواقع العربى، لا تعجب المنافقين وأصيبوا مرة ثالثة بالذعر، وقالوا كالعادة مؤامرة وأن الوطن يخير وكل شئ تمام، وإن مصر مستهدفة من جهات عديدة، ودائماً التفسير التأمري جاهز لتبرير واقعنا المرير.

السؤال الآن هو هل مصر مستهدفة فعلاً؟! وهل هى مطمع لغيرها من الدول؟! مستهدفة من من؟ ولماذا؟ هل هى مستهدفة لأنها مثقلة بالديون الداخلية والخارجية، وبالأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والتعليمية والثقافية والسياسية المتدنية؟ هل هى مستهدفة لأن المناخ العام فيها تسيطر عليه منظومة القهر والفساد والإفساد؟ فمن الأحق؟! الذى يستهدف مصر وهى على تلك الحال، أبنائها يفعلون بها أكثر بما تريد إسرائيل؟! والعجيب من أمر هؤلاء المنافقين أن الإدارة السياسية للوطن اعترفت بوضوح وصراحة منذ عدة أسابيع فى حديث صحفى لوكالة أنباء الشرق الأوسط أن الوطن فى أزمة كبيرة، ويعانى مشاكل اجتماعية واقتصادية جمة، نتيجة أخطاء حكومات سابقة، والأمر يحتاج وقتاً كبيراً للإصلاح، وأن هناك من يدارى على الفساد! وكان المفترض بعد هذا الاعتراف أن تقوم الدنيا فى مصر ولا تقعد مرة ثانية، لكن نتيجة لسيادة ثقافة التناح فى الوطن، قدمت الحكومة بيانها متجاهلة كل الأحوال المتدنية فى الوطن منتهى التناح!!



فاروق حسنى .. وزير الثقافة

المثقفون

لماذا

يحتجون؟!

يقول معارضون سوريون إن ألفا من المثقفين قد وقعوا على بيان يدعو الحكومة السورية إلى إطلاق المزيد من الإصلاحات والحريات السياسية ، ويدعو إلى إلغاء العمل بقانون الطوارئ وإطلاق سراح السجناء السياسيين وإشاعة حرية التعبير والتعددية السياسية . وفي مصر وفي نفس الفترة الزمنية أصدر عدد كبير من الأدباء والكتاب والفنانين بياناً ، يعلنون فيه مقاطعة أنشطة وزارة الثقافة المصرية احتجاجاً على إقالة عدد من مسئولى الثقافة بزعم صدور ثلاث روايات عن الهيئة تخدش الحياء العام للمجتمع ، وأنهم يدينون السلوك القمعي ضد حرية التعبير الذى تمارسه وزارة الثقافة المصرية . ولا يهمنى هنا تفاصيل الحدث ، من صراعات وتصفية حساب بين المثقفين وبين من يصف نفسه بأنه حامى حمى الفضيلة والشرف فى مصر تحسباً للتغييرات المنتظرة فى الوزارة . ولا تهمنى أيضاً محاولات نواب الإخوان فى المجلس التأسيسي الجديد فى التفتيش بين السطور ، وشق الصدور لمعرفة النيات ، بدلا من تقديم حلول واقعية لقائمة مشاكلنا الطويلة ، ولا يهمنى أيضاً الاتهامات الموجهة للحكومة بالتحالف مع المؤسسة الدينية ، وبالوضوح للمتشددين المسلمين بحظرها أعمال شعر كلاسيكية ، حيث صادرت وزارة الثقافة المصرية ستة آلاف نسخة من ديوان الشاعر العباسي أبو نواس الذى تتناول بعض أشعاره الخمر والغزل .

كل ذلك لا يهمنى ، فلا فرق بين الحكومة والمتشددين الإسلاميين ، لكننا نركز فى هذه العجالة على المعنى من وراء احتجاج المثقفين فى المنطقة ، فالحديث عن حدوث تجاوزات ضد حرية التعبير والإبداع ، يجعلنا نقف ونسأل هل دول المنطقة تمارس الديمقراطية فعلاً؟

وتحترم الحقوق السياسية والمدنية؟ وبالتالي تحترم فيها حرية التعبير والإبداع ؟ فيكون من حقنا كمثقفين الاحتجاج على التجاوزات ! فوفقاً للتقارير العالمية التى صدرت فى سبتمبر عام ٢٠٠٠ عن:

بيت الحرية ، الشفافية الدولية ومنظمة العفو الدولية ، واللجان الدولية القانونية للحقوق السياسية ، والحقوق والحريات المدنية، وحقوق الإنسان ، وسيادة القانون .. فى كل تلك التقارير صنفت كل الدول العربية والإسلامية فى المجموعة الأخيرة التى تعاني الفقر والركود الديقراطي والاستبداد ، وعدم احترام الحقوق السياسية ، والحقوق المدنية ، وقمع حريات التعبير والإبداع ، وحرية الصحافة ، وانتشار الفساد .

وبشهادة مراقبة حقوق الإنسان عن عام ١٩٩٩ ، وعام ٢٠٠٠ فإن المنطقة العربية تشهد قيوداً مخيبة للآمال على حرية التعبير ، بما فى ذلك حرية البحث الأكاديمي وحرية الصحافة . وبدأت أنماط مضايقة واعتقال الصحفيين المستقلين وكأنها صور قائمة عفا عليها الزمان ، فى عصر تتزايد فيه بشكل مطرد الأخبار والمعلومات والآراء - من كل نوع - على النطاق العالمى من خلال شبكة الإنترنت ، وفى وقت تحظى فيه البرامج السياسية غير الخاضعة للرقابة التى تذيعها قناة « الجزيرة » التلفزيونية الفضائية القطرية بشعبية كبيرة فى المنطقة .

وحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات من الحقوق الغائبة فى بلدان المنطقة خاصة دول الخليج وبالأخص السعودية . ويتعرض المثقفون فى بلدان المنطقة ، من بينهم كبار الروائيين والشعراء ومؤلفو الأغاني فى مصر والكويت ولبنان واليمن ، للمحاكمة بسبب

مضمون أعمالهم . وكانت المحاكمات تستند أحياناً إلى شكاوى الأفراد الذين عينوا أنفسهم أوصياء على الدين الإسلامى . وامتد إحكام القيود المفروضة على حرية الرأى والتعبير إلى الباحثين والجامعات ، حيث تعرضت حرية البحث الأكاديمي للهجوم من جديد فى مصر والأردن والكويت ، فقد حظرت الرقابة الحكومية كتباً قيمة ومتنوعة فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، منها « أولاد حارتنا » لنجيب محفوظ ، و« امرأة فى نقطة الصفر » لنوال السعداوى ، و« التطرف الإسلامى فى مصر » « لجابلز كيل » ، وأزمة رواية وليمة لأعشاب البحر الأخيرة فى مصر . وطالب رئيس جامعة الأردن ، باستقالة مصطفى حمارة الذى كان آنذاك مديراً لمركز الدراسات الاستراتيجية فى الجامعة ، فى خطوة ورد أنها جاءت خضوعاً لضغط من رئيس الوزراء ورئيس دائرة المخابرات العامة . وقضت محكمة استئناف فى الكويت بحبس أحمد البغدادي رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت شهراً بسبب مقال كتبه عن النبي محمد فى إحدى الصحف الطلابية عام ١٩٩٦ . وأعاد أحد قضاة التحقيق فى لبنان فتح ملف قضية ضد الموسيقار والمطرب اللبناني البارز دلياً مارسيل خليفة ، وأوصى بإحالة إلى المحاكمة بتهمة « تحقير الشعائر الدينية » من خلال غنائه قصيدة تتضمن عبارة قرآنية من سورة يوسف . وحظرت وزارة الإعلام اللبنانية كتاب من « إسرائيل إلى القدس » الذى صدر فى الولايات المتحدة عام ١٩٩٩ ، والكتاب من تأليف روبرت حاتم الذى كان فى السابق مساعداً لقائد ميليشيا القوات اللبنانية

الاتحاد البرلماني العربي أعلن عام ٢٠٠٠ عاماً للمرأة والحكومات العربية وقفت موقفاً مضاداً للسياسات الكفيلة بالتصدي للعنف والتمييز ضدها.



وزير الثقافة أقيم الدنيا وأقعد لها بسبب رواية إدعى أنها تخدش الحياء.. وما يحدث في قاع المجتمع المصري بسبب الفقر والبطالة أفحش بكثيراً

معارضين سياسيين ، وأذاعت مناقشات دون رقابة حول موضوعات تتراوح من تعدد الزوجات إلى حقوق الإنسان . وفي نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٨ ، أغلقت السلطات الأردنية مكتب « الجزيرة » في عمان من خلال إلغاء الاعتمادات الصحفية للعاملين بالمحطة ، وجاءت هذه الخطوة في أعقاب إذاعة حلقة من برنامج « الاتجاه المعاكس » ذى الشعبية الكبيرة ، أدلى خلالها مقدم البرنامج فيصل القاسم وأحد الضيوف ، ومشاهدون خاطبوا البرنامج بالهاتف ، بتعليقات اعتبرتها الحكومة « قدحاً » في الأردن ، وسمح للمكتب باستئناف نشاطه في مارس / آذار ١٩٩٩ .

كذلك أغلقت وزارة الاعلام الكويتية مكتب « الجزيرة » في الكويت يوم ١٩ يونيو / حزيران ، وألغت تصاريح العمل للعاملين في المكتب ، بعد أن انتقد متحدث عبر الهاتف أمير الكويت خلال برنامج يذاع على الهواء ، ورفع الحظر في ٣١ / يوليو / تموز بعد مفاوضات مع المحطة . وفي ٢٩ يونيو / حزيران طردت البحرين مقدم البرنامج حمد الأنصاري ، أستاذ القانون الإسلامي في جامعة قطر ، الذي كان في البحرين لإلقاء محاضرة ، وورد أن قوات الأمن أبلغت الأنصاري بأن قرار طرده يرجع لإهانتته أمير الكويت ، وكادت مصر تغلق مكتب قناة الجزيرة منذ أشهر قليلة ، تحت مزاعم الهجوم على السياسة المصرية .

وفي الوقت الذي نظم فيه مواطنون أنفسهم في شتى أنحاء المنطقة ، ونادوا علناً بالإصلاح ، ظهرت دلائل على أن حكومتين

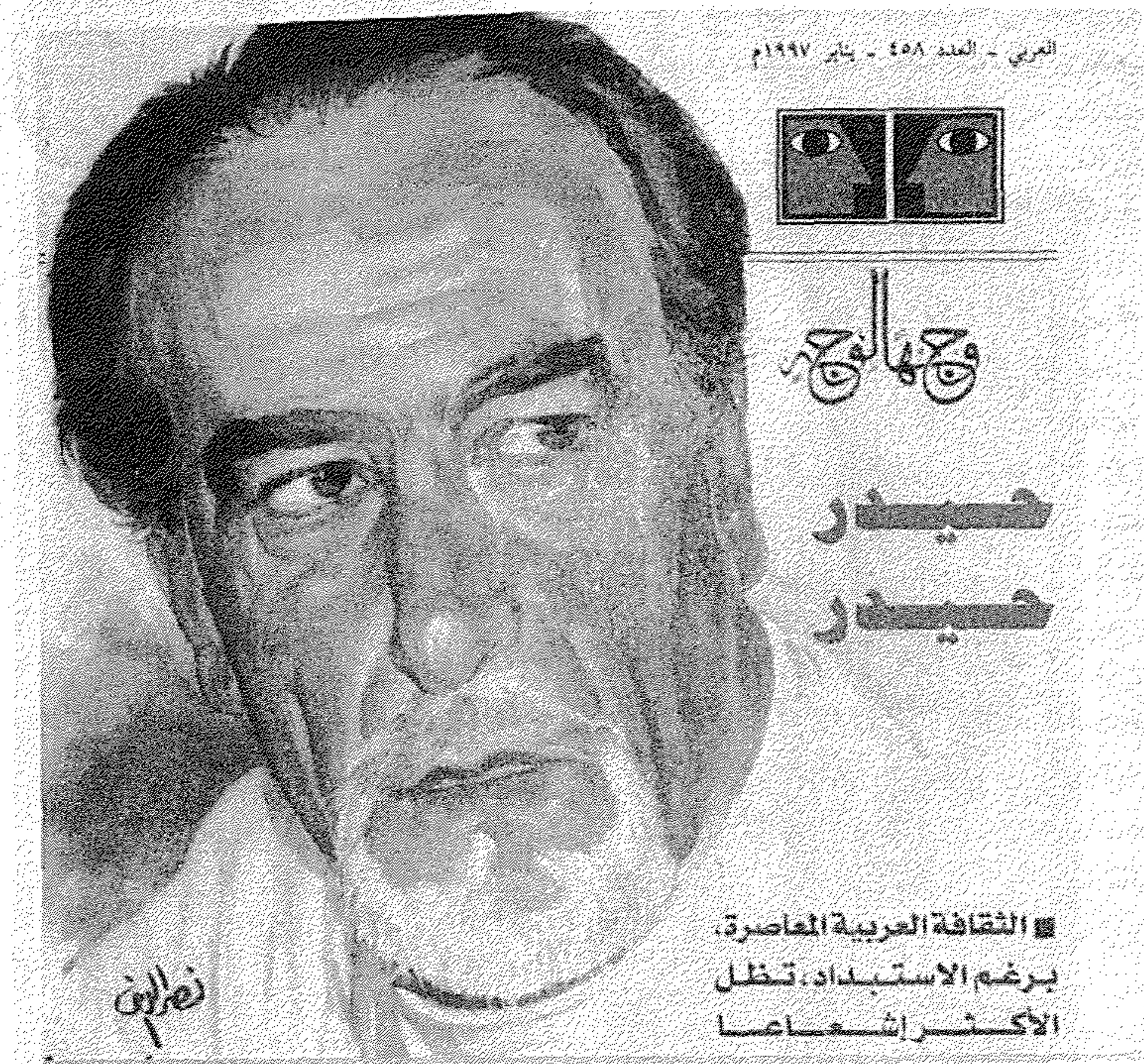
ثلاثة صحفيين من صحيفة « الشعب » المعارضة التي تصدر مرتين في الأسبوع بالسجن عامين ، عقاباً على مقالات تضمنت انتقادات شديدة لوزير الزراعة . وألقي القبض على رئيس تحرير صحيفة « العرب اليوم » الأردنية المستقلة عزام يونس لنشره مقالات تنتقد حملة الحكومة على قيادات حركة « حماس » في الأردن . واحتجز الصحفي التونسي توفيق بن بريك لفترة قصيرة وتعرض للمضايقات طوال العام ، وهو من الصحفيين التونسيين القلائل الذين لا يحجبون عن الكتابة عن المناخ القمعي السائد في البلاد . ووجد الصحفيون الفلسطينيون صعوبة في القيام بعملهم بسبب القيود المفروضة على الانتقال نتيجة لمنع إسرائيل الدخول إلى الضفة الغربية وقطاع غزة والانتقال بينهما . ولجأت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية إلى الاعتقال والاستجواب والإغلاق لترهيب الصحفيين المنتقدين للسلطة .

وفي اليمن تعرض صحفيون مستقلون للمضايقات والملاحقة القضائية أمام محاكم الجنايات ، وأغلقت بعض الصحف . وفي إيران تعرض صحفيون أيضاً للاعتقال والملاحقة القضائية ، حتى حرية التعبير الجزئية من خلال القنوات التلفزيونية الفضائية والإنترنت ، والتي مارستها البرامج السياسية الصريحة التي تذيعها قناة « الجزيرة » التلفزيونية الفضائية القطرية واجتذبت جمهوراً كبيراً وأثارت حفيظة الحكومات في شتى أنحاء المنطقة ، وكانت القناة ، التي مولتها الحكومة القطرية للسنوات الخمس الأولى بمبلغ ١٣٧ مليون دولار ، بدأت بث برامجها للعالم العربي عام ١٩٩٦ ، واستضافت المحطة

السابق إيلي حبيقة ، ويتضمن مزاعم عن جرائم ارتكبتها حبيقة ومعاونوه خلال الحرب الأهلية اللبنانية . وحظرت وزارة الإعلام أيضاً نشر أي مقتطفات من الكتاب ، وصادرت عدة أعداد من صحيفة « الاتحاد » التي تصدر في الإمارات العربية المتحدة لأنها نشرت أجزاء من الكتاب ، وكان الكتاب متاحاً للقراء في لبنان بنصه الكامل من خلال شبكة الإنترنت . واستهدفت السلطات في شتى أنحاء المنطقة الصحف الصحفيين والمستقلين ، فحظرت سوريا دخول صحيفة « القدس العربي » التي تصدر في لندن ، ومنعت السلطات التونسية توزيع أعداد مختارة من صحيفتي لوموند وليبراسيون الفرنسيتين . وفي إيران أغلقت أربع صحف مستقلة بين نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٨ وسبتمبر / أيلول ١٩٩٩ . وأمرت محكمة كويتية بوقف صدور مجلة « الحدث » لمدة شهر ، وغرمت اثنين من صحفييها عقاباً على نشرها مقالا تضمن ما وصفته وزارة الإعلام بأنه عبارات وكلمات غير لائقة ، وجاءت هذه القضية في أعقاب حكم أصدرته إحدى محاكم الاستئناف في يناير / كانون الثاني بإلغاء حكم سابق بإغلاق صحيفة « القيس » والسجن ستة أشهر لرئيس تحريرها محمد الصقر بتهمة التجديف ، وكانت المحكمة الدستورية الكويتية قد رفضت في تلك القضية النظر في دستورية قانون المطبوعات والنشر الكويتي لسنة ١٩٦١ .

وتعرض صحفيون مستقلون للمضايقة والاعتقال والسجن . ففي مصر حكم على

في عصر ثورة
المعلومات
تشهد المنطقة
العربية قيوداً
على حرية الصحافة
والتعبير والبحث
العلمي.. أقل ما
توصف به أنها
مخيبة للأمال



حيدر حيدر

السياسية والمدنية غائبة تماماً عن المنطقة. نذكرهم أن ما حدث الآن هو نفسه الذي يتكرر منذ مائة عام وأكثر! فالموضوع أكبر من رواية تخدش الحياء، فالحياء مخدوش ليل نهار في التلفزيون والسينما والفضائيات، والإنترنت، بل انظروا إلى كتب التراث مثل ألف ليلة وليلة، وانظروا أيضاً في صفحات الحوادث لكي تعرفوا ما يحدث في قاع المجتمع المصري نتيجة «الزحمة» وأزمة الإسكان والبطالة والجهل والتخلف. بل انظروا إلى ما يحدث في السر هناك في تلك المجتمعات المغلقة على نفسها، وتمارس فيها كل أنواع الشذوذ الجنسي، إن ما يحدث هنا وهناك أفحش كثيراً من خدش الحياء.

الموضوع في الأصل سياسة، ونظام مجتمع، ونظام قيمي محتاج لإصلاح سياسي وتعليمي وثقافي من الجذور، حتى يتحول إلى مجتمع بواكب ما يحدث في العالم من تقدم، وهذا يستدعي من المثقفين في المنطقة العربية كلها التعاون والتنسيق، في صورة اتحاد أو جمعية أهلية غير حكومية، تخوض معارك العمل المدني في المنطقة، وتقود تفعيل المجتمع المدني، وقد تكون البداية في التغيير الإيجابي.

فهى غائبة فعلياً في بضع بلدان كان من بينها العراق، وسوريا والمملكة العربية السعودية، فهي لا تزال من الحقوق المنشودة في الكثير من أنحاء المنطقة، وأما حقوق العمال فكانت ولا تزال محدودة أو غير محدودة، خصوصاً في دول الخليج التي تعمل فيها أعداد كبيرة من العمال الأجانب. وطبقاً لما جاء في التقرير السنوي الذي أصدرته منظمة العمل الدولية للأمم المتحدة في مايو / أيار، «كانت عمان والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة من بين البلدان القليلة في العالم التي تحظر تماماً إنشاء أي نوع من المنظمات العمالية، في حين لا تسمح البحرين وقطر إلا بتشكيل لجان أو مجالس تخضع حريتها في العمل إلى قيود بالغة الشدة مما يسلبها صفات المنظمات العمالية المستقلة».

ولا تحتل هذه المساحة أن نذكر القراء بكل الانتهاكات للحقوق السياسية والمدنية التي تحدث في المنطقة، ولكنها أمثلة سريعة متشائمة لنذكر مثقفينا في المنطقة الذين أقاموا الدنيا ولم يقعدوها احتجاجاً على تجاوزات معتادة ومتوقعة ومتكررة ضد حرية التعبير والإبداع، نذكرهم بعدم وجود حرية تعبير وإبداع من الأصل حتى يدافعوا عنها، نذكرهم أن الديمقراطية الحقيقية واحترام الحقوق

على الأقل سعتا لتقويض استقلال وحيوية منظمات المجتمع المدني. ففي مصر صدر القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ الذي يتضمن بنوداً تسمح للدولة بفرض ضوابط جارفة على كل جانب تقريباً من جوانب أنشطة الجمعيات الأهلية، بدءاً من الحصول على تمويل إلى الارتباط بجمعيات أهلية أخرى محلياً ودولياً. وأثار القانون جدالاً منذ اللحظة التي بدأ فيها تداوله كمشروع قانون عام ١٩٩٨ بسبب السلطات الواسعة التي يمنحها لوزارة الشؤون الاجتماعية في الرقابة والتدخل، بما في ذلك اتخاذ خطوات لحل الجمعيات الأهلية وحرمانها من الوضع القانوني.

وحدد القانون أيضاً عشر «جرائم» من شأنها أن تعرض الناشطين في هذه الجمعيات للتغريم والسجن لمدة قد تصل إلى عام عقاباً على القيام بأنشطة محظورة مصاغة بصورة مبهم.

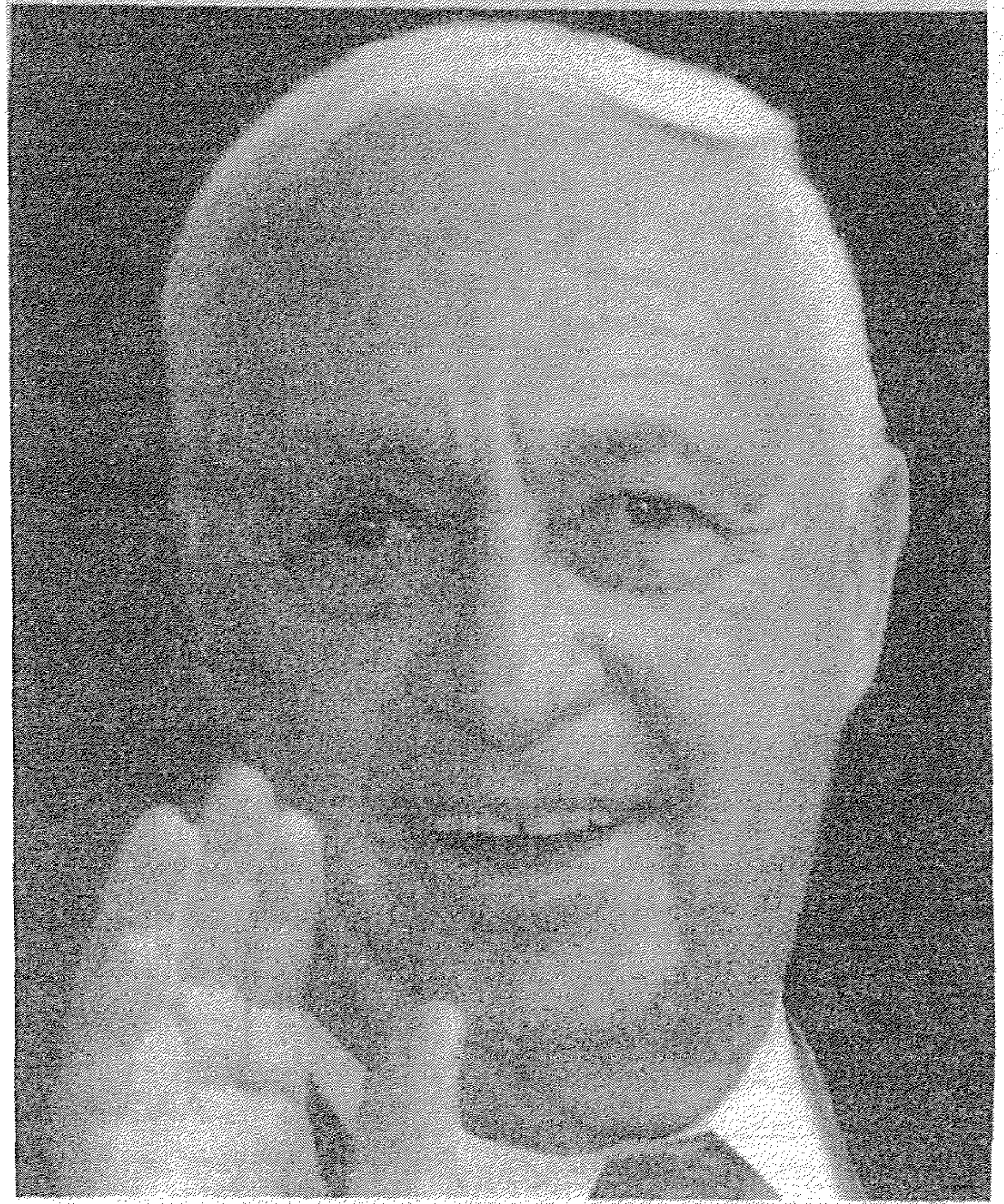
وتنتشر في المنطقة الانتهاكات الخطيرة مثل الاعتقالات التعسفية والتعذيب والمحاكمات الجائرة، مع فرض أحكام أو قوانين الطوارئ التي أوقفت العمل بالأحكام الدستورية التي تكفل حماية الأفراد.

والمرأة كانت ولا تزال تعاني في بلدان الخليج، وفي غيرها من بلدان المنطقة، من أشد ضروب التمييز الراسخ في النظم والمجتمع، في جميع مناحي الحياة تقريباً، وخصوصاً عدم المساواة مع الرجل في قوانين الأحوال الشخصية، وعدم توافر وسائل الانصاف القانونية في حالات العنف المنزلي، وهو ما يتجلى في المعدلات العالية من الأمية بينهن ومن وفيات الأمهات أثناء الوضع، وانخفاض معدلات المشاركة السياسية، والذي يجد تبريراً له في الدين والثقافة والتقاليد. وكان الاتحاد البرلماني العربي قد أعلن أن عام ٢٠٠٠ هو عام المرأة العربية، ولكن الحكومات لم تتخذ السياسات الإصلاحية الكفيلة بالتصدي للتمييز وأعمال العنف ضد المرأة، بل إن حقوق المرأة أصبحت من أدوات التباري والتراشق السياسي بين القوى المحافظة والقوى التحررية في المجتمع.

وساد - مع الأسف - نزوع الحكومات إلى التراخي، وظلت القوانين الوطنية التي تتناقض نصاً وروحاً مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة قائمة في البلدان التي وقعت أو صادقت عليها، وهي العراق، ومصر، والأردن، والكويت، ولبنان، والمغرب، وليبيا، والجزائر، وتونس، واليمن، والمملكة العربية السعودية.

أما حرية عقد الاجتماعات السلمية،

انتخابات شارون أزمة قيادة أم أزمة مجتمع؟!



القادة الشباب في الأجيال اللاحقة على منافستهما.

وهناك من يراها أزمة مجتمع، وليس أزمة قيادة. والدليل على ذلك أن الجمهور لم يتدفق، كعادته إلى صناديق الاقتراع بنسبة عالية (نسبة التصويت عادة تكون ٧٩٪، ٨٠٪) لكن في هذه المرة هبطت إلى ٦٢٪ وانتخب أرييل شارون، رغم علمه بأنه يشكل خطرا على إسرائيل وديمقراطيتها (فهو دكتاتور معروف) وأمنها (٤٩٪ من الناخبين قالوا إنه قد يقود إسرائيل إلى حرب في حالة انتخابه رئيسا للحكومة)، هذا فضلا عن تاريخه الدموي، المخضب بالمجازر وبالدما.

والحقيقة أن هناك أزمة شاملة في إسرائيل أزمة قيادة وأزمة مجتمع، ولكن هذه الأزمة ليست ظاهرة محلية فحسب. إنها متأثرة، أيضا، من الأزمة العربية المحيطة بها، ونحن الفلسطينيون، بأزمنا العربية والداخلية أسهمنا في تعميق الأزمة، من دون أن ندرس إيجابياتها وسلبياتها ومن دون أن

باراك أي مرشح، من إسرائيل أو خارجها، لكن هزمه في الانتخابات بشكل مؤكد.. باستثناء صدام حسين أو ياسر عرفات.

لكن غالبية المحللين والباحثين يرون أن إسرائيل تعاني أزمة حقيقية، وما نتائج انتخابات رئاسة الحكومة التي جرت يوم ٦ فبراير / شباط ٢٠٠١ فيها، سوى دليل عليها وانعكاس لها. بعضهم يرونها أزمة الأحزاب والقيادة. حيث إن البدائل المطروحة لرئيس الحكومة الفاشل باراك تركزت في شخصيتين سياسيتين لا ثالث لهما، هما أرييل شارون (٧٣ عاما) وشمعون بيريز (٧٧ عاما) وكلاهما عجوزان. لم يجرؤ أي من

الانتصار الساحق الذي حققه رئيس المعارضة اليمينية في إسرائيل، إرنيل شارون، بفارق ٢٥ نقطة على رئيس حزب العمل الحاكم، إيهود باراك (٦٢ر٥ ٪ : ٣٧ر٥ ٪) طرح سؤالاً جوهرياً أمام العلماء والباحثين هو: هل هذا الانتصار يشكل حالة طبيعية؟ أم هو دليل أزمة؟ وإن كانت أزمة، فهل هي أزمة في القيادات؟ أم أزمة للمجتمع بأسره؟ وما هي أبعادها؟ وكيف التصور لنتائجها؟.

هناك بالطبع من يحاولون تصغير الحدث وتسطيحه، فيرون أن المسألة طبيعية جداً. فقد جرت انتخابات طارئة في إسرائيل، في غير وقتها. بادر إليها رئيس الوزراء باراك وقد جرت العادة أن يعاقب الشعب كل من يدفع باتجاه تقديم موعد الانتخابات وإجرائها في غير موعدها. وهذه المرة جاء العقاب مضاعفاً، بسبب نكوص الناس إزاء سياسة باراك المتقلبة وفقدان الأمن الشخصي، لذلك تحمس الناخبون لاسقاط باراك بالجملة، ويضيفون بشئ من الفكاكة إنه لو تقدم للترشح أمام

رسالة حيما

نظير مجلى

ندرك كيفية تأثيرها على قضيتنا المصيرية ، ولهذا ، فإن الأزمة تطالنا نحن أيضا و لا تقتصر آثارها على المجتمع الإسرائيلي وحده .

قراءة في النتائج

إن سر هزيمة باراك وحزب العمل من ورائه تكمن في مجموعتين محدوتين ، هما :

- ١٨٪ من الناخبين الذين قاطعوا الانتخابات بشكل متعمد ، وتشير استطلاعات الرأي إلى أن معظمهم من مصوتى باراك وحزب العمل بشكل تقليدي أو واع .

- ١٤٪ من الناخبين الذين صوتوا لباراك في الانتخابات السابقة (سنة ١٩٩٩) ضد بنيامين نتنياهو وندموا على ذلك وقرروا الانتقال إلى تأييد الليكود ومرشحه شارون . والباقيون ظلوا على مواقفهم القديمة من الحزبين مصوتو العمل واصلوا تأييدهم لمرشحه ، ومصوتو الليكود واصلوا تأييدهم له ، وكذلك فعل أنصار الأحزاب المؤيدون والمتحالفون مع كل منهما .

أما مجموعة المقاطعين ، فتتشكل من الشرائح التالية في المجتمع الإسرائيلي :

أولا : الناخبون العرب في إسرائيل (فلسطينيو ٤٨) لقد اعتاد هؤلاء أن يصوتوا في الانتخابات العامة بنسبة ٧٠ ، ٧٢٪ وهذه المرة لم تتجاوز بنسبة التصويت ٢١٪ ، ربعهم وضعوا الورقة البيضاء و٢٦٪ منحوا أصواتهم لشارون و٧٤٪ منحوا أصواتهم لباراك وفي انتخابات ١٩٩٩ ، أعطى ٩٤٪ من هؤلاء أصواتهم لباراك و٦٪ لنتنياهو

لقد جاءت المقاطعة بقرار إجماعي من غالبية الأحزاب العربية في إسرائيل وهي : الحركة الإسلامية - الشق الشمالي ، بزعامة الشيخ رائد صلاح ، حركة أبناء البلد القومية (وهما لا تشاركان في الانتخابات العامة بشكل مبدئي ، إذ تقاطعان المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة قطريا ، مع أنهما تشاركان في الانتخابات للمجالس المحلية والبلدية) ، والحركة الإسلامية - الشق الجنوبي بزعامة الشيخ ابراهيم حرحور (ولها ممثل واحد في الكنيست هو النائب عبد الملك دهامشة) والحركة الإسلامية - الشق الثالث الجديد) الذي انشق عن الحركة الإسلامية - جنوب مؤخرًا وأقام «الحزب القومي العربي» بقيادة عضو الكنيست محمد حسن كنعان ، وهو نفسه كان قد انشق عن الحزب الديمقراطي العربي بزعامة عبد الروهاب دراوشة ، الحزب الديمقراطي العربي (وله اليوم ممثل واحد في الكنيست هو النائب طلب الصانع) جبهة الوحدة الوطنية بزعامة النائب هاشم محاميد

(ولها ممثل واحد في الكنيست) ، والتجمع الوطني الوندوى بزعامة النائب عزمى بشارة (وهو الوحيد عن حزبه في الكنيست) .

الحزبان العربيان الباقيان ، وهما الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ولها ٣ نواب في الكنيست ، والحركة العربية للتغيير (بزعامة د. أحمد طيبي) ، قررتا التوجه إلى صناديق الاقتراع ووضع ورقة بيضاء .

هذا الموقف ، الذي يتخذه العرب لأول مرة في إسرائيل ، جاء احتجاجيا على سياسة باراك عموما وعلى قيام شرطته بقمع مظاهراتهم التضامنية مع انتفاضة الأقصى ، مما أسفر عن مقتل ١٣ شابا منهم . وقد قصدوا أن يقولوا ، بهذا الاحتجاج ، إنهم لم يعودوا يحتملون سياسة حزب العمل الذي يعتبرهم قوة مضمونة في جيبيه . فقد سبق أن صوتوا لصالح شمعون بيريز بعد ارتكابه مجزرة قانا في لبنان (سنة ١٩٩٦) وصوتوا لصالح باراك ليسهموا في إسقاط نتنياهو ، ولم يحصلوا على شيء بالمقابل .

منتقدو هذا الاحتجاج يقولون أنه أسهم في صعود شارون . فبمجرد اعلان المقاطعة ، بدأ اليمين المتطرف يشع أن المعركة حسمت لصالحه (العرب في إسرائيل يشكلون نسبة ٣١٪ من أصحاب حق الاقتراع) . وراح يطالب بأن يظلوا في كل انتخابات خارج دائرة التأثير . كما يشير المنتقدون إلى أن المقاطعة هي تعبير عن موقف ضيق يخدم مصلحة هذه الشريحة (الفلسطينيين داخل إسرائيل) ولا يأخذ في الاعتبار المصلحة القومية لشعبهم الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ، خصوصا بعد أن دعا عدد من رموز القيادة الفلسطينية علنا ، فلسطينيو ٤٨ بان يتراجعوا عن المقاطعة ويصوتوا مع باراك ، ولو ضد شارون .

وبغض النظر عن هذه الانتقادات ، فإن المقاطعة العربية نجحت عن أخطاء وخطايا باراك في التعامل مع العرب في إسرائيل . أي جاءت نتيجة لاختلالات باراك وحزبه .

ثانيا : معسكر السلام واليسار الراديكالي في إسرائيل والمقصود ، عمليا ، رجال السلام اليهود ، فقد استبشر هؤلاء خيرا في باراك ، في البداية . إذ أنه كان أول رئيس حكومة في تاريخ إسرائيل ، يفتح ملفي القدس واللاجئين ويوافق على إزالة ٥٩٪ مستوطنات يهودية في الأراضي الفلسطينية ويؤيد قيام دولة فلسطينية على أساس حدود ١٩٦٧ (مع تعديلات طفيفة) تكون عاصمتها القدس الشرقية المحتلة . ولكنه ما فتئ ينجر إلى حرب دامية ضد الفلسطينيين يستخدم

فيها وسائل قمع بشعة لم يسبق وأن استخدمها أي رئيس حكومة قبله (قصفت المدن الفلسطينية بالطائرات ودك مقدرات السلطة الوطنية بالمدافع والدبابات) وزاد عليه ، عندما راح يفاوض إرييل شارون على إقامة وحدة قومية .

ثالثا : هناك قوى متفرقة خاب أملها في باراك بسبب تقلباته في المواقف ، تقريرا في كل المجالات . فقد حاول التزلف للمتدينين المتزمتين ومنحهم ميزات هائلة لمدارسهم ومؤسساتهم ورضخ لعمليات الابتزاز المالي والمادى التي فرضوها عليه ، فأغضب بذلك العلمانيين (وهم الغالبية الساحقة من المواطنين) ، ثم أعلن الثورة المدنية العلمانية فانقلب عليه المتدينون وهكذا .

رابعا : القوة الأكبر من الناخبين الذين انقلبوا ضد باراك هم قوى الوسط التي تشكل عادة لسان الميزان ، يحارب عليها كل المرشحين . فهؤلاء كانوا يقاتلون نتنياهو وأسلوب عمله وسياسته ، خصوصا عرقلة مسيرة السلام . فأيدوا باراك على أن يأتي إليهم بالسلام الآمن . واقتنعوا بأنه سيتجاوب مع الفلسطينيين ويتوصل معهم إلى اتفاق مقبول ، بروح لاءاته الشهيرة «لا لتقسيم القدس ، ولا للاتسحاب إلى حدود ١٩٦٧ ، لا لعودة اللاجئين ، لا للتنازل عن غور الأردن» ثم اكتشفوا فجأة أن وعوده لم تكن صادقة . وإنه وافق على تقسيم القدس وعلى إزالة مستوطنات وعلى تسليم الفلسطينيين ٩٠٪ من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك غور الأردن .

لكن الذي جعلهم يعادون باراك أكثر ، هو أن هذه العروض للفلسطينيين قوبلت بالرفض ويمزج من المطالب - حسب وجهة نظرهم - لا بل قوبلت بانتفاضة مسلحة للضغط عليه ميدانيا . وتأثر هؤلاء بدعاية اليمين ، الذي قال إن باراك ضعيف . وإنه كلما ضغط عليه الفلسطينيون أكثر ، تنازل لهم أكثر .

وقد انعكس هذا الانقلاب في وجهة نظر هذه المجموعة الكبرى من الناخبين ، في استطلاعات الرأي التي سبقت الانتخابات الاسرائيلية ، والتي دلت على أن ٥٥٪ من اليهود كانوا في فترة كامب ديفيد (يوليو / تموز ٢٠٠٠) مستعدين لتأييد اتفاق سلام مع الفلسطينيين يتضمن إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس على مساحة ٩٠٪ من الضفة الغربية و ١٠٪ من قطاع غزة . لكن هذه النسبة هبطت إلى ٣٥٪ إبان انتفاضة

الأقصى ، خصوصا بعد مقتل الجنديين الإسرائيليين اللذين ادعت إسرائيل أنهما ضلّا الطريق في رام الله والتمثيل في جثتيهما (أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٠). وقيام رجال شرطة فلسطينيين بقتل زملائهم الإسرائيليين في الدوريات المشتركة وغيرها من عمليات قتل المدنيين.

خامسا في تقاطع مع كل الشرائح الاجتماعية السابقة برز نفور مجموعات أخرى من المواطنين من حكم باراك في مجالات أخرى. فقد انفض عنه ناخبون كثيرون بسبب أخلاقيات عمله السلبية . إذ أنه فقد مصداقيته من جراء طعنه لأقرب المقربين له. ولم ينجح في استقطاب أصوات الفقراء والكادحين ، رغم إنجازاته الاقتصادية الكبيرة (فو اقتصادي بنسبة ٩٨.٥٪ وإيجاد ٣٠٠ ألف فرصة عمل جديدة وتخفيض البطالة من ١٠.٥٪ إلى ٨.٧٪ والقضاء على التضخم المالي تماما). ودلت نتائج الانتخابات على أن باراك فاز بنسبة ٩٠ إلى ٨٥٪ من أصوات الأغنياء وهو يمثل الحزب العمل والعمال ، بينما فاز شارون ممثل حزب الأغنياء ، ب ٧٠٪ من أصوات الفقراء.

عمق الأزمة وشموليتها

إذن، باراك دفع ثمن سياسته ، ولكن المسألة لا تتعلق به وحده . فالجمهور الإسرائيلي يعاني أزمة . إن كان فقراؤه يصوتون لحزب الأغنياء ، تكون هناك مشكلة الحزب العمل والعمال ، ولكن أيضا لجمهور الفقراء والكادحين . وإن كان رئيس الحكومة لا يستطيع تنفيذ وعوده وينقلب عليها فذلك بسبب سياسة الابتزاز من أحزاب أخرى وليس فقط بسبب شخصيته المتقلبة . ولكن أحزاب الابتزاز تلك، ذات وزن جماهيري كبير . وأبرزها حزب «شاس» لليهود الشرقيين المتدينين الذي أدين عدد من قادته بتهمة السرقة والنهب من أموال الجمهور وتلقى الرشاوى . بل إن القائد الأول لهذا الحزب ، أريه درعي ، يمشي حاليا محكومة بالسجن ٤ سنوات بعد إدانته بتلك التهم . وقد بدأ قيادته يحاكمون منذ أواسط الثمانينات ومع ذلك فإنه يكبر ويزداد قوة باستمرار . وإذا كان بدأ بأربعة نواب سنة ١٩٨٤ ، فقد أصبح بعشرة نواب سنة ١٩٩٦ و١٧ نائبا سنة ١٩٩٩ .

وليس هذا فحسب، بل إن الهجرة التي قادها حزب العمل الإسرائيلي لليهود الروس إلى إسرائيل من روسيا ، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (من ٨٩ إلى ١٩٩٩) والتي بلغت حوالي مليون مواطن انقلبت عليه في صندوق الاقتراع . واليهود الروس ، الذين يشكلون نسبة ٢٠٪ من الناخبين ، منحوا ٦٠٪ من

أصواتهم لصالح شارون وأداروا ظهورهم لحزب العمل وليس فقط لأسباب ذاتية تتعلق بمشاكل استيعابهم المستعصية ، بل أيضا لأسباب سياسية ، فقد قادهم عداؤهم للشيوعية والاتحاد السوفيتي ، إلى كره العرب .. كونهم يربطون بين الدعم السوفيتي للعرب وبين النزاع العربي- الإسرائيلي ويربطو بين حزب العمل الإسرائيلي وبين الأنظمة الاشتراكية . ومع أن باراك حاول إقناعهم في دعايته الانتخابية بأن شارون شبيه بالزعيم السوفيتي الذي يكرهونه ، ليونيد برجنيف ، فإنهم منحوه معظم أصواتهم ، ومن اقتنع بدعاية باراك ، فضل البقاء في البيت وعدم التصويت بتاتا.

وانتخاب شارون ، عموما دليل أزمة في المجتمع الإسرائيلي بأسره . فهو بالإضافة إلى تاريخه الدموي ، وأخطاره العسكرية المباشرة والقناعة بأنه سيجر إسرائيل إلى الحرب بشكل خطرا على الديمقراطية الإسرائيلية أيضا . فهو أول رئيس حكومة ، توجد في حقه تعليمات قضائية واضحة بأنه لا يستطيع تولي وزارة دفاع (لجنة كاهان القضائية ، التي حققت في مجازر صبرا وشاتيلا سنة ١٩٨٢ ، ووجدت أن شارون خدع رئيس الحكومة وتآمر مع الجيش من وراء ظهره فضاعف أهداف الحرب وأطال زمنها المقرر -من ٤٨ ساعة إلى ١٨ سنة - وادى بسياسته إلى وقوع المجازر) . وقد عرف عن رئيس الحكومة في ذلك الوقت ، مناحم بيجين ، أنه حذر من أن شارون قادر على القيام بانقلاب عسكري.

وخلال معركة الانتخابات وقبلها ، أطلق شارون عدة تصريحات تؤكد أنه لم يتغير كثيرا . فقد دعا إلى اغتيال محمد دحلان ، رئيس الجهاز الأمني الوقائي في قطاع غزة . وطالب بتشديد القمع للفلسطينيين أكثر من حدة قمع باراك ، وعندما سئل عن قصده في أن السلام يحتاج إلى تنازلات مؤلمة ، أجاب: أقصد بالمؤلمة أننا لم نعد نستطيع اقتحام نابلس وأريحا للقضاء على بؤر الإرهاب . وقد اضطر مستشاروه إلى أخراسه معظم فترة الدعاية الانتخابية ومنعه من الظهور في برامج ومقابلات صحفية قدر الإمكان . ورفضوا السماح له في الظهور بمنافرات تلفزيونية مع باراك ، خوفا من أن يدلي بتصريح خاطئ إشكالي . ورغم ذلك كله ، انتخبوه

أزمة القيادة

وهنا أيضا تبدو الأزمة كبيرة وحقيقية ، فقد كان باراك وشارون أسوأ المرشحين للرئاسة في حزبيهما . والمرشحان الحقيقيان اللذان كان من المفروض أن يتنافسا هما:

شمعون بيريز ونيامين نتنياهو.

فقد أشارت كل استطلاعات الرأي تقريبا ، قبل الانتخابات إلى أن بيريز هو الذي يستطيع هزم مرشح اليمين ، ولا أحد سواه في حزب العمل . لكن باراك لم يسمح له بالتنافس ، فقد عقد جلسة سريعة للجنة المركزية لحزبه ، استغرقت نصف ساعة ، وأجرى تصويتا على رئاسة الحزب ومرشحه لرئاسة الحكومة وانطلق إلى المعركة . القادة الآخرون في الحزب ، من الجيل الثاني ، لم يجرؤوا على منافسته . وبيريز تأخر في الطرح ، ولم يستوعب ما جرى في قيادته المركزية فراح يفتش عن حزب آخر يدعمه في المعركة ولا يستطيع المرء أن يرشح نفسه لرئاسة الحكومة في إسرائيل ، إلا إذا وقف معه حزب أو أكثر ، مجموع أعضائه ١٠ نواب متصاعدا . ولم يجد هذا الحزب . وراحوا يضغطون على باراك ، حتى اللحظة الأخيرة أن يستقيل ، ويفسح المجال لمرشح سواه . إذ أن الاستطلاعات أفادت بأن خسارته ستكون بنسبة من ١٥ إلى ٢٠٪ .

لكنه رفض الانسحاب لا بل بدأ ، قبل الانتخابات يفاوض شارون على تشكيل حكومة وحدة بعد الانتخابات مهما تكن النتيجة.

والأمر شبيه أيضا في حزب الليكود فشارون أصبح مرشحا لرئاسة الحكومة بالمصادفة ، حتى هو لم يحلم بذلك . إذ أنه كان فقد الأمل بأن يصبح وزيرا للدفاع ، فكيف يصبح رئيسا للحكومة بعد أن تقرر لجنة قضائية أنه لا يصلح وزيرا للدفاع؟.

لذلك، أراد حزبه أن يعود لنيامين نتنياهو وراح القادة الشباب يهاجمون هذه الفكرة ، باعتبار أن نتنياهو خسر المعركة سنة ١٩٩٩ واستقال وراح إلى عالم رجال الأعمال والمحاضرين بأجر (٦٠ ألف دولار للمحاضرة) . ولم يشارك في ترميم الحزب وحل مشاكله التنظيمية والمالية (ترك الحزب مع دين يقارب ١١٠ ملايين شيكل ، أي حوالي ٢٦ مليون دولار) لكن نتنياهو اعتذر عن المجيء ، بدعوى أن المطلوب الآن حل الكنيست أيضا وإجراء انتخابات عامة لرئاسة الحكومة ، وللكنيست معا . ويقال أيضا إنه لم يأت إلى المعركة ، نتيجة لارتباطاته المالية فحسب، وقد استسلم القادة الشباب في الليكود للأمر الواقع ولم يتقدم أي منهم للتنافس على ترشيح الحزب لرئيس حكومة . وخلت الساحة لشارون.

وهكذا ، فالأزمة شاملة إذن ، للمجتمع الإسرائيلي بأسره ، وليس فقط للقيادة ومثل هذه الأزمة لا تحل في حكومة وحدة قومية بزعامة شارون بل قد تؤجله وقد تخل بتركيبة الحكومة الجديدة.

صحوة فلسطينية فى قلب إسرائيل

أحمد عبد الفتى

ما فيه الكفاية لتحقيق هذا السلام. وقد كتب باحث إسرائيلي قبل الانتخابات يقول إن الإسرائيليين الذين أرفقتهم أربعة أشهر من الاشتباكات مع الفلسطينيين ، يتجهون نحو الانتخابات ، والسؤال الأكبر لديهم ، ليس هو لمن يدلون بأصواتهم ، بل إذا كان ينبغي الاشتراك فى التصويت أصلاً؟.

وقال باحث آخر يدعى أشير أريان من المعهد الاسرائيلى للديمقراطية إنها أول مرة فى تاريخ الانتخابات الإسرائيلية التى تظهر فيها فكرة عدم الاشتراك فى التصويت كوسيلة للتعبير عن موقف سياسى.

هكذا .. قام فلسطينيو إسرائيل بدور مهم فى الانتخابات الأخيرة. وفى الوقت الذى أسهم فيه هذا الدور فى إسقاط باراك ، فإنه كان أيضاً رسالة إلى شارون وكل زعماء إسرائيل ، بأن فلسطينى إسرائيل قوة لا بد من وضعها فى الاعتبار ، وأنه لن يكون من الممكن تجاهلها بعد ذلك.

مركز قوة

وقد استطاع فلسطينيو إسرائيل أن يحققوا لأنفسهم مركز القوة هذا على مراحل ، على مدى السنوات التى مرت منذ عام ١٩٤٨ . فبعد عام ١٩٤٨ ، لزم هؤلاء الفلسطينيون الهدوء ، وقبلوا مصيرهم ، والأوضاع العنصرية الظالمة التى فرضها الصهاينة عليهم ، ربما تحت تأثير الصدمة التى شعروا بها ، نتيجة اغتصاب وطنهم ، كذلك فقد عزفوا عن المشاركة فى الحياة السياسية والاجتماعية فى إسرائيل ، لأن الإسرائيليين اعتبروهم مواطنين من الدرجة الثالثة أو الرابعة ، ولأن الفلسطينيين أنفسهم عزفوا عن المشاركة فى دولة كانوا يعتبرون أنها ليست دولتهم ، لكن ذلك لم يمنع الفلسطينيين من القيام بتحركات ، بعضها عنيف ، رداً على مصادرة الإسرائيليين لأراضيهم وبيوتهم.

وحدث أكبر تطور فى حياة الفلسطينيين داخل إسرائيل ، بعد عدوان عام ١٩٦٧

باراك هى الامتناع عن انتخابه ، بعد أن كانت غالبيتهم تعطى أصواتها لحزب العمل دائماً . وفى هذه المرة ، قرروا التوجه إلى مراكز الاقتراع ، ووضع بطاقات بيضاء فى الصناديق تعبيرا عن رفضهم لكلا المرشحين ، وكانت هذه خطوة ذكية . ذلك أنهم لو قرروا مقاطعة الانتخابات بشكل كامل ، وامتنعوا عن التوجه إلى مراكز الاقتراع ، لكانوا بذلك قد ظهروا ، وكأنهم يقاطعون العملية السياسية برمتها ، ويحكمون على أنفسهم بالعزلة سياسياً . وليس هذا هو هدفهم.

وأسهم موقف فلسطينى إسرائيل هذا فى سقوط باراك سقوطاً مدوياً مخجلاً ، على الرغم من أن هزيمته أمام شارون كانت شبه مؤكدة بحكم ازدياد ميل الجمهور الاسرائيلى إلى اليمين . بل إن بعض المحللين الإسرائيليين يذهبون إلى القول بأنه بدون تأييد الناخبين العرب الذين يمثلون ١٧٪ من الناخبين فى إسرائيل ، فإن نجاح باراك كان مستحيلاً.

الاسرائيليون حاثرون

وثمة نقطة مهمة فى الانتخابات الأخيرة ، هى أن قرار فلسطينى إسرائيل مقاطعتها ، كان له تأثير كبير على قطاع من الإسرائيليين .. خاصة اليساريين -الذين يتطلعون إلى سلام مع الفلسطينيين يؤدى إلى انتهاء العنف، والذين يرون أن باراك لم يفعل

أثبت الفلسطينيون الذين يعيشون فى الجزء المحتل من فلسطين عام ١٩٤٨ ، أنهم أصبحوا قوة لا يمكن للإسرائيليين تجاهلها ، وأنهم الآن عنصر مؤثر على الساحة الداخلية فى إسرائيل . بل إنهم يملكون - فى ظروف معينة - القدرة على تحديد الحكومة التى تتولى السلطة ، بل وشخصية رئيس الوزراء نفسه . وهذا ما أكدته الانتخابات الأخيرة فى إسرائيل التى جرت المنافسة فيها على منصب رئيس الوزراء بين الجنرالين أرييل شارون عن حزب الليكود ، وإيهود باراك عن حزب العمل.

فى هذه الانتخابات ، قرر الفلسطينيون الانتقام من إيهود باراك رئيس الوزراء السابق ، قرروا معاقبته لتلاعبه بعملية السلام مع السلطة الفلسطينية ، ولجأته إلى وسائل همجية ضد الفلسطينيين فى الضفة الغربية وغزة ، رداً على انتفاضة الاستقلال ، ثم إصداره الأوامر للقوات الاسرائيلية بإطلاق النار على المظاهرات الفلسطينية التى خرجت داخل إسرائيل تضامناً مع انتفاضة الاستقلال ، وأسفر ذلك عن استشهاد ١٣ من المتظاهرين ، وإصابة الكثير منهم ، على الرغم من أنهم من الناحية الرسمية اسرائيليون ، ويحملون الجنسية الإسرائيلية.

وكانت وسيلة فلسطينى إسرائيل لعقاب

• «عرب ٤٨» أثبتوا من خلال الورقة البيضاء أنهم

عنصر مؤثر فى الساحة الداخلية لإسرائيل ..

• تصريحات باراك وشارون قبل وبعد

الانتخابات .. خداع يهدف لتهدئة الجمهور

العربى.



شارون وباراك

واحتلال إسرائيل الضفة الغربية وغزة ، فقد ترتب على ذلك بدء اتصالات على نطاق واسع بين فلسطينيي ١٩٤٨ ، وفلسطينيي الضفة وغزة ، وعمق هذا من شعور فلسطيني ١٩٤٨ بعمق مأساة الشعب الفلسطيني ، وجعلهم يدركون أن عليهم أن يخرجوا ، ويتحدوا جميع العقبات ، ويمارسون نشاطا سياسيا . وبسبب اختلاف ظروفهم عن ظروف فلسطينيي الضفة وغزة ، فقد اتجهوا إلى تركيز كفاحهم في الحصول على المساواة في الحقوق داخل الكيان الصهيوني . ولذلك شكلوا أحزابا سياسية خاصة بهم ، مثل التحالف القومي الديمقراطي ، وأبناء القرية ، والحركة الإسلامية ، بينما انضم عدد منهم إلى الأحزاب الإسرائيلية القائمة مثل العمل (الحزب الشيوعي) . ثم بدأ بعض قادتهم يرشحون أنفسهم في انتخابات الكنيست ، وفي الكنيست الحالي يوجد ١٣ نائبا عربيا .

الخط الأخضر

ويعطى عبد الملك الدهامشة ، عضو الكنيست ، ورئيس الكتلة العربية الموحدة وغيره من النواب العرب ، صورة عن الجراءة ، والقوة اللتين أصبح عليهما فلسطينيو ١٩٤٨ . ففي تحقيق أجرته صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية عن الدهامشة ، نقلت الصحيفة عنه تصريحاً علق فيه على المظاهرات التي قامت داخل إسرائيل تضامنا مع انتفاضة الأقصى . قال الدهامشة في تصريحه إن زيارة شارون لحرم المسجد الأقصى ، قضت على الخط الأخضر (الخط الذي يفصل بين إسرائيل وبين الضفة الغربية) إننا نشهد حربا سيشارك فيها كل مسلم ، أن المسجد الأقصى لا دخل له بالخط الأخضر .

وتنقل صحيفة «هآرتس» عن الدهامشة تصريحاً آخر عن مظاهرات التضامن مع انتفاضة الاستقلال يقول فيه ، إن القطاع العربي يتعرض إلى قدر كبير من الظلم والغبن ، إن تعداد عرب إسرائيل مليون نسمة . ولقد نال أبناء هذا القطاع قسما وافرا من التعليم . ومن ثم فهم يعلمون أن لهم حقوقا وأنه ليس من الجائز اضطهادهم ومصادرة أراضيهم . إن الواقع القائم منافي للعقل . فكيف يمكن أن أكون مواطنا متمتعاً بالحقوق ، ثم أحرم من الأرض . إن الوضع القائم مفرز ، والرسالة الوحيدة هي أننا نريد قتلكم (الإسرائيليين) ، ويتعين عليكم البحث عن طريق للخروج من هذه الدولة . إن العربي لا يملك في ظل هذا الواقع سوى أن يقول : إن من حقي أن أقاتل من أجل بيتي وأرضي وحياتي . وليس من الممكن اقتلاعنا من الأرض .

التمسك بالهوية

ويكشف الدهامشة في نفس تحقيق صحيفة «هآرتس» تمسك فلسطيني ١٩٤٨

بهويتهم الفلسطينية ، ويقول «إننا نعيش في ظروف بالغة السوء ، ونعرض للاضطهاد والقمع . وبعد ذلك ذلك تشعرون بالدهشة لانتمائنا الفلسطيني . نعم .. إننا فلسطينيون ، ولكنكم تريدون محو هذا الجانب من حياتنا» .

يبقى بعد ذلك أن نقول إن قوة فلسطينيي ١٩٤٨ ، ونشاطهم السياسي ، ونجاح نوابهم في الكنيست في لفت أنظار العالم إلى أوضاعهم ، والظلم الواقع عليهم .. كل ذلك ، لم يغب عن كثير من الإسرائيليين الذين راحوا يحللون أسباب غضب فلسطيني ١٩٤٨ ، وسخطهم بغير حدود على إسرائيل وسياستها .

يقول الكاتب الإسرائيلي يوري أفنيري إنه كان واضحا أن مظاهرات التضامن مع الانتفاضة ستحدث . إلى متى يمكن التنكيل بهذا الشعب دون أن يرد . إن مطلب الجمهور العربي هو الرد ، لأنهم يعرفون أن إسرائيل تفهم فقط لغة القوة . شرارة صغيرة واحدة فقط كانت كافية لتشعل كل شيء . وقد قام شارون بتوفير هذه الشرارة . إن الجمهور العربي في إسرائيل منبؤ ويعامل باحتقار واستخفاف غير محدودين . يتحدث باراك عن حكومة بدعم العرب دون أن يسألهم . إنني لا أعتقد أن هناك مبالغة في رد فعل العرب . وآمل بقوة أن يوضع حد لهذه المعركة قبل أن تتحول إلى حرب حقيقية . إنها ليست حربا من الممكن الانتصار فيها بالذبابات والطائرات ، بل ينبغي حل الأمر بأسلوب سياسي .

محاولة للخداع

بل إن باراك وشارون ، راحا يتصرفان

ويتحدثان عن فلسطيني ١٩٤٨ ، بشكل مختلف عن ذي قبل . فباراك اتصل أثناء الحملة الانتخابية بالأحزاب العربية داخل إسرائيل ، لاقتناعها بتأييده في الانتخابات ، وكان قبل ذلك يتجاهلهم ولا يتصل بهم ، وكان هو الرجل الذي أمر بقمع مظاهراتهم بأساليب همجية . أما شارون فقد ادعى في تصريحات لصحيفة «يديعوت أحرنوت» أنه ينوي أن يخوض تجربة حقيقية لإعطاء فلسطيني ١٩٤٨ شعوراً بالمساواة والشراكة . بل إن حزب الليكود ، أجرى بعد فوز زعيمه شارون في الانتخابات اتصالات مع بعض نواب الكنيست العرب ، ومنهم طالب الصانع وأحمد الطيبي . وقال بيان الليكود إن الهدف من هذه الاتصالات هو معرفة رأى هذه الأحزاب العربية في مسألة تشكيل حكومة ائتلافية .

وإذا نحينا مقال يوري أفنيري جانبا ، فالمؤكد أن تحركات وتصريحات باراك وشارون هي من قبيل الخداع ، وهدفها تهدئة فلسطينيي ١٩٤٨ ، وأبعادهم عن التضامن مع إخوانهم في الضفة الغربية وغزة ، مع الاستمرار عمليا في إهدار حقوقهم كمواطنين داخل الكيان الصهيوني .

من هنا ، سيتعين على فلسطينيي ١٩٤٨ ، أن يواصلوا كفاحهم وتصعيده ، وهم قادرون على ذلك فعلا . وعندئذ ستكون إسرائيل مضطرة إلى خوض مواجهة في جبهتين .. في الضفة الغربية وغزة ، وأيضاً مع فلسطيني ١٩٤٨ ، وهي مواجهة لا تستطيع إسرائيل أن تستمر فيها طويلا .

سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي حميد مجيد موسى اليسار:

نستنكر الفخارات الأمريكية وندينها

* التدخل الأجنبي في شئون المعارضة العراقية يضاعفها .. والولايات المتحدة لا تريد أن تنهض معارضة عراقية وطنية.

* نعمل على ضم كل الطاقات من أجل قيام عراق ديمقراطي تعددي فيدرالي موحد.



حميد مجيد موسى

باعتتماد الحلول السياسية وبالوسائل السلمية واحترام الشرعية والقانون الدولي. وعبر هذا الطريق يمكن أن يؤمن لشعبنا الخلاص من الحصار الاقتصادي وتساعد في إقامة بديله الديمقراطي.

البطاقة التموينية وثيقة

- اليسار : كان الحكم العراقي قبل الغارة الأخيرة يكاد يحتفل بانتصاره على الحصار بينما لم يبلغ مجلس الأمن أياً من قراراته حول التفتيش على الأسلحة ، والرقابة الجوية على الشمال والجنوب ، إخضاع عائدات النفط للرقابة..؟.

أي انتصار ؟ لو فحصنا الأمور على حقيقتها فإن أي انتصار فعلي لم يتحقق ، لا زال الشعب ، ملايين الناس تنن تحت وطأة الحصار الاقتصادي. كثرة الوفود وتدفق الطائرات وكثيرة الزيارات واللواءات والتصريحات لم ينجم عنها في الواقع العملي أي تغيير كمي أو نوعي في البطاقة التموينية وهي الوثيقة التي تقرر فيما إذا كان الحصار قد تخفف أو ازداد ، لأن عبرها يستطيع المواطن تلمس مدى جدية التصريحات أو التغيرات التي تحدث.

إن ما حدث من تعاطف دولي إنساني نبيل سعى النظام إلى توظيفه وتحقيق مكاسب سياسية معنوية منه ولكن هذه المكاسب السياسية المعنوية ما زال يمكن وصفها باعتبار حلقة في مسلسل معقد مركب من الإجراءات لن تقدم الكثير على صعيد رفع الحصار الاقتصادي عن الشعب. المطلوب هو موقف

اليسار : اختار الرئيس بوش أن يفتح علاقاته مع العالم العربي بعدوان عسكري ضد العراق وذلك عشية زيارة وزير خارجيته للمنطقة . ماذا كانت نتائج الغارة على بغداد ؟ وما هو تقييمكم لأهداف هذه العملية ؟ وكيف ترون السبيل لإنهاء هذه الأعمال العدوانية؟.

لا شك أن للإدارة الأمريكية حساباتها المنسجمة مع استراتيجيتها الخاصة في المنطقة والتي لا تستثنى استخدام أي فجوة أو حالة لخدمة تنفيذ مخططاتها وقد استثمرت هذه الإدارة منذ سنوات طويلة الحالة العراقية (حروب النظام ضد جيرانه واضطهاد منقطع النظر لشعبه) للإضرار بالتضامن العربي وتقزيق قوى حركة التحرر الوطني العربية والاخلال بميزان القوى (السياسي والعسكري خصوصاً) لصالح حلفائها الحكام الصهاينة في إسرائيل. إن الغارة الجوية التي شنتها الطائرات الأمريكية والبريطانية يوم ١٦ فبراير ما هي إلا حلقة من مسلسل طال أمده من القصف الجوي والصاروخي الذي لا تحكمه أي قيم إنسانية وغير مبرر إطلاقاً. فالمتضرر الأساسي هو شعبنا والقصف لا يحل قضية إن لم يزدحها تعقيداً فنتائجها لن تؤذي بكثير (كما تدعون) النظام الديكتاتوري ومؤسساته ، وإنما ستكون كسبا له ولشعارته الديماغوجية المضللة. إننا إذ ندين ونستنكر الفخارات الوحشية ونتعاطف مع ضحاياها الأبرياء من أبناء شعبنا نرى أن السبيل الوحيد السليم والعادل لحل العقد وتسوية المشاكل العالقة هو

آخر، تعامل آخر من قبل النظام. تعامل متوازن عقلاني واقعي مع القرارات الدولية . وهذا بالضرورة لا يعني أن على العراق أن يتعامل بالشر والخير على ما يطرح عليه. ولكن هناك التزامات لابد من أدائها لكي يتمكن الشعب من الحصول على ثمار تؤدي إلى إلغاء الحصار الاقتصادي المفروض عليه . فمثل هذه العريكات ومثل هذه الزعبرات من شأنها أن تزيد اللوحة تعقيداً ، وأن توفر للأمريكيين بالذات ولمن يناصرهم في مجلس

الأمن الحجج والفرص والذرائع لتعقيد قضية الحصار وإطالة أمده. وهم لا زالوا يعتقدون بأن الحصار ما زال ضرورياً لاحتواء النظام. الشعب هو المتضرر الرئيسى من الحصار - اليسار: كولن باول وزير الخارجية الأمريكى الجديد فى أول تصريحات له ذكر فيها العراق بقوله إن تطبيق العقوبات لم يكن حازماً بما ينذر بخطوات أمريكية أكثر تشدداً؟.

هذا وفق منظور كولن باول كممثل للإدارة الجمهورية، أو أنه يريد أن ينسجم مع الدعاية الانتخابية التى جرت قبل الانتخابات حيث أعلنوا موقفاً متشدداً وكانوا قد وجهوا الانتقادة لإدارة كلينتون حينذاك. ما يقوله كولن باول لا يتطابق بالضرورة مع الحقيقة، فالشعب العراقى يعانى والحصار مستمر.

أما إذا كان يتصور بأنهم من خلال الحصار لم يتمكنوا من إسقاط النظام أو تغييره... فهذا أمر آخر. وهناك شك فى رغبة الإدارة الأمريكية فى تحقيق ذلك... وهو ليس الطريق الأمثل لتحقيقه بل بالعكس فإن الحصار بمعانيه حتى فى صيغته التى طبقت أو بالصيغة المتشددة التى يريد كولين باول هو عون لاستمرار النظام فى دست الحكم وليس مقوضاً له لأن المتضرر الأساسى من الحصار هو الملايين من الناس ملايين الجماهير الشعبية. أما النظام فهو أقل الخاسرين من استمرار الحصار فما لحق بالنظام من أذى هو الأقل بكثير قياساً بما لحق بالبلد بالوطن بالشعب من أضرار.

وبالعكس أريد أن أضيف شيئاً آخر هو إن النظام أيضاً بذاته غير متحمس بل وغير مستعجل لرفع الحصار الاقتصادى عن الشعب ولا بتخفيفه والأدلة على ذلك كثيرة، أذكر ثلاثة قرائن أساسية..

الأولى: أن النظام كان ملتزماً بتمويل البطاقة التموينية قبل قرار ٩٨٦ (قرار النفط مقابل الغذاء الصادر عن مجلس الأمن فى عام ١٩٩٦) كان النظام يصرف ٩٠ مليون دولار شهرياً حسب الإحصاءات الرسمية والتصريحات أى مليار و ٨٠ مليون دولار سنوياً. عندما طبق قرار ٩٨٦ بموجب مذكرة التفاهم (الغذاء والدواء مقابل النفط) بقيت هذه الأموال فى خزينة الدولة. أى أن الصرف تحول إلى مبيعات النفط الجديدة بموجب القرار. فلو كان النظام راغباً فى تخفيف معاناة الناس لماذا لم يصرف هذا المبلغ لتحسين القائمة الغذائية؟ توفير الأدوية؟.

الثانية:.. النظام يصدر أو يهرب الآن نفطاً من أربعة منافذ رئيسية ويحصل سنوياً حسب أكثر الإحصائيات تواضعاً على مقدار مليار ونصف المليار. وهنا يطرح السؤال: إذا كان النظام حريصاً على تخفيف معاناة الشعب فلماذا لم يستعمل هذه المبالغ لتحسين

البطاقة التموينية هي الوثيقة التى تقرر ما إذا كان الحصار انخفض أو زاد.

بعض الحكام العرب يتصرفون بازدواجية فيملنون لشعوبهم أنهم يسمون لرفع الحصار عن العراق وتصرفاتهم تؤكد للأمريكان أنهم مع استمرارها.

القائمة الغذائية والدوائية؟.

- اليسار : هذا التهريب زيادة على الكميات الخاضعة للرقابة... وما هى هذه المنافذ؟.

نعم زيادة وخارج رقابة وإشراف الأمم المتحدة، وهى منافذ عبر تركيا وإيران وسوريا والأردن.

القرينة الثالثة وهى الأكبر، نتيجة زيادة مبيعات النفط بموجب القرار ٩٨٦، يصدر العراق الآن ٣٢ مليون برميل يومياً، وهذا يوفر مبالغ مالية للحكومة العراقية تقدر بنحو ١٦ مليار دولار سنوياً حسب الأسعار الحالية. متراكم منها الآن، نتيجة كل العمليات بعد خصم التعويض وخصم مصاريف الأمم المتحدة والمشتريات بموجب البرنامج المصادق عليه من قبل الأمم المتحدة، ما يزيد على ١٣ مليار دولار فى البنك الفرنسى، وهو المؤسسة المسئولة عن ممارسة الإشراف أو إيداع أموال النفط المباع تحت إشراف الأمم المتحدة.

هذه الأموال المتراكمة (١٣ مليار دولار) بالإمكان استثمارها لتحسين استيرادات العراق من غذاء ودواء والحاجات الإنسانية الأخرى ولكن النظام العراقى حتى الآن لا يقدم بل يتردد فى استثمار هذه الأموال. هو يتحجج بأن لجنة الأمم المتحدة التى تشرف على المصادقة على أن العقود المجمدة لا تزيد على ٢٤ مليار إلى أربعة مليارات دولار.

هذه عقود لا تصادق عليها لجنة العقوبات فى الأمم المتحدة بحجة أن هذه البضائع ذات استخدام مزدوج. إذن المتبقى إذا أسقطنا هذا المبلغ فى العقود المجمدة... المتبقى أكثر من ٩ مليارات فلماذا لا تستخدم الحكومة العراقية هذا المبلغ لتوفير الغذاء والدواء بدلاً من أن تكتفى بأن تظهر يومياً فى التلفزيون هذه المناظر الرهيبة التى تقطع نياط القلب عن جنائز الأطفال أو صور التشوهات للمرضى فى المستشفيات. الحكومة العراقية قلقت إذن ما يمكنها من توفير هذه المستلزمات ولكنها

غير متحمسة وغير مستعجلة لرفع الحصار الاقتصادى أو لتخفيف المعانات عن الشعب العراقى.

الحصار إدارة رقابية وضبط أمنية

والسؤال الذى يطرح نفسه وهل يعقل هذا؟.. نعم لأن الحصار ونتائج الحصار هو الورقة الرابعة بيد النظام لاستجلاب العطف الدولى ولممارسة الضغط على بعض أعضاء مجلس الأمن. فى اللحظة الراهنة كل العالم مستثار بما يعيشه الشعب العراقى من معاناة. فإذا ما توافر الغذاء والدواء حتى بهذه الطريقة فبالأكيد ستخف المعاناة ويكون ورقة بيد النظام... هذا من الجانب الخارجى فهو يريد أن يستمر التعاطف الإنسانى ليوطفه سياسياً لإعادة تأهيل نفسه.

- وكيف ذلك؟.

توفير الغذاء والدواء وتحسين الحالة المعاشية عبر رفع الحصار الاقتصادى يسقط من يد النظام ورقة جيدة لفرض الذل والتبعية ويرسخ الاعتماد على الأجهزة الحكومية من قبل جماهير الناس فى الداخل. أما الآن، فالحصار ومنتجاته هو أداة رقابة أمنية، أداة ضبط أمنية داخلية. فالمواطن من أجل أن يحصل على غذاء وهو لا يملك غير البطاقة التموينية لكى يوفر غذاء أطفاله ولكى يوفر مستلزمات حياة عائلته مضطر أن يستجيب لطلبات السلطة وتوجيهات أجهزتها، مضطر أن يقدم الطاعة والولاء للسلطة من أجل الإبقاء على هذه البطاقة التموينية. فالبطاقة التموينية باعتبارها المنتج الأساسى للحصار تعتبر أداة ضبط ورقابة وأداة فرض وإذلال وهدر كرامة المواطن بقدر ما هى ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها.

فلهذه الأسباب النظام غير مستعجل وغير متحمس بل ويشارك بمسئولية مباشرة عن استمرار الحصار على الشعب العراقى. الهدف من هذا هو أن تبقى هذه الأمور ورقة بيد النظام لكى يحقق استمراره فى دست

الحكم لكى يعيد تأهيل نفسه ، أى لكى يبادل بالنتيجة الاقتصاد بالسياسة.

لكل ذلك لا يهمه تسهيل مهمة رفع الحصار بل إن تصرفاته تصب فى تعقيد القضية.

بالنسبة لقرارات مجلس الأمن الأخرى حول التفتيش عن الأسلحة .. هنا لابد من نزع أسلحة الدمار الشامل، وعناد النظام وتعقيده يطيل بالتالى أمد الحصار. بالطبع لا يمكن تبرير الغايات غير النزيهة للإدارة الأمريكية أو السكوت عنها إذ تسعى لاستخدام عملية التفتيش لمآرب عديدة أخرى ، ولكن هذه لا تلغى أصل الموضوع. لأن هناك قرارا دوليا بتدمير أسلحة الدمار الشامل وهذا لا يمكن تحقيقه إلا عبر التفتيش وبالتالى تربط العقوبات بإنجاز عمليات التفتيش. ورفض النظام للتفتيش الآن يعطى الذريعة لاستمرار الحصار.

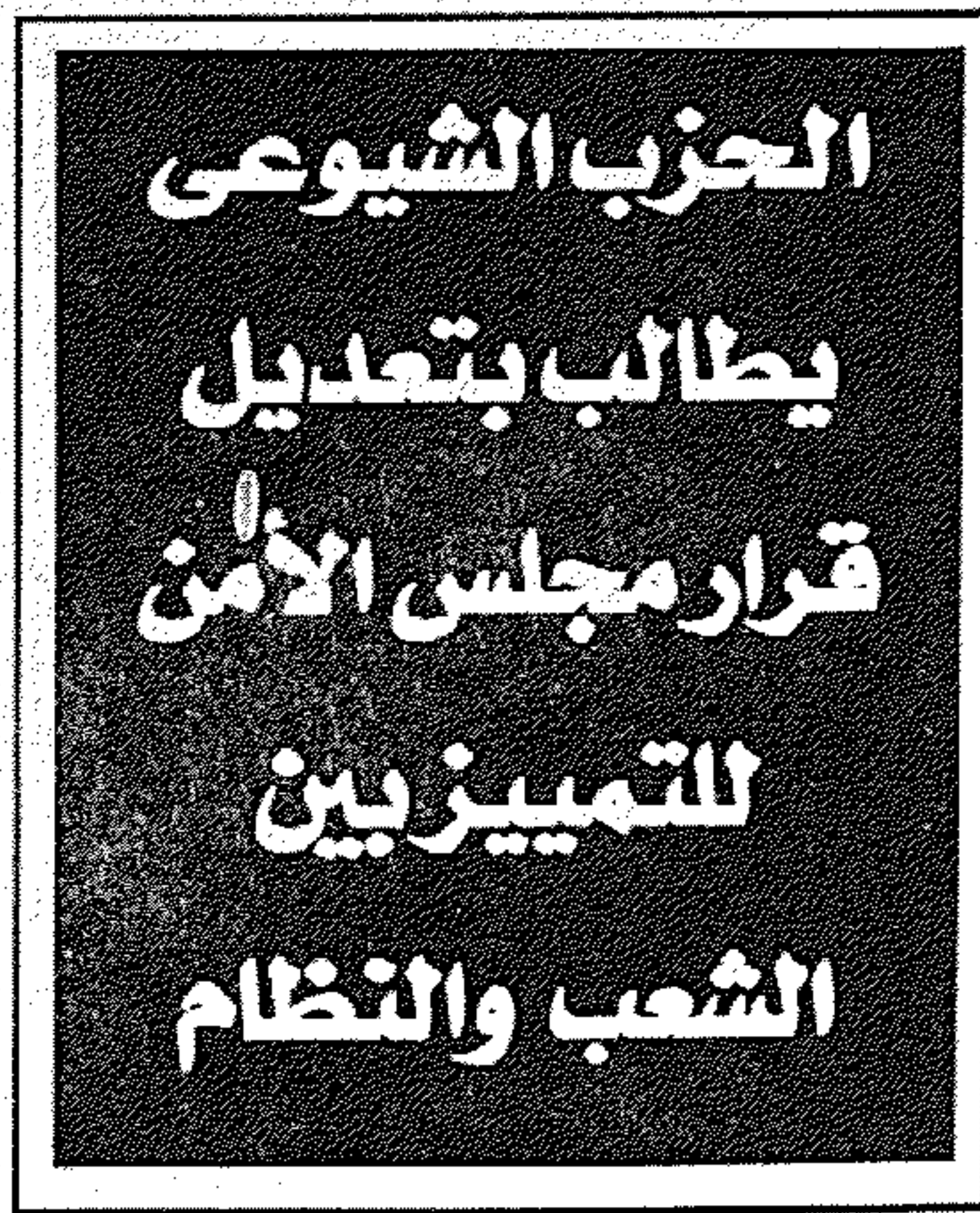
التمييز بين الشعب والنظام

ما نطرحه نحن كمعارضه أو كحزب شيوعى إن قرارات مجلس الأمن يجب أن يجرى الضغط لتعديلها استنادا إلى فكرة التمييز بين الشعب والنظام. النظام المجرم والمستول عن الحرب، والشعب البرئ الضحية الذى يعانى من النظام والذى لم يستشر بقرار الحرب. فالحرب بقدر ما كانت وبالا على الجيران ، كانت وبالا على الشعب العراقى واقتصاداه ولترجمة هذه الفكرة فى قرارات الأمم المتحدة لابد من فصل قضية العقوبات الاقتصادية عن العقوبات العسكرية والسياسية. المطلوب تعديل القرارات الأخيرة وبالأذات القرار ١٢٨٤ بحيث تفصل العقوبات عقوبات التفتيش أو المرتبطة بلجان التفتيش وبكل ما يعنيه من عقوبات عسكرية عن العقوبات الاقتصادية، وأن ترفع العقوبات الاقتصادية وأن تستمر الإشكالية العسكرية لتحل بالطرق التى يقرها القانون الدولى وليس بالعريضة الأمريكية.

النظام العراقى يقول إنهم لن يسمحوا بأى تفتيش إلا إذا كان شاملا لجميع دول المنطقة ويقولون أنهم بهذا يضغطون باتجاه أن تخضع إسرائيل للتفتيش أيضا.

- هذا خلط للأوراق. نحن ننطلق من فكرة كل الديمقراطيين واليساريين فى العالم العربى والعالم وهى ضرورة أن تجرى عملية نزع أسلحة الدمار الشامل فى كل المنطقة، أى بضمناها إسرائيل. هذا موضوع منفصل عن حقيقة أن النظام العراقى شن حربا مملوسة وأدى هذا العدوان إلى اتخاذ قرارات من مجلس الأمن بصدد العراق ، بصدد النظام العراقى خصوصا. والنظام العراقى يتهرب بخلط الأوراق.

نحن مع إجراء جهد واتخاذ قرارات للخلاص من أسلحة الدمار الشامل فى كل



المنطقة هذا أمر.. وهو لا يتقاطع ولا يتعارض مع أن النظام العراقى باعتباره مجرم حرب ارتكب عدوانا لابد أن يوفى بالتزاماته الدولية.

هذان أمران مختلفان. والنظام يقصد بخلط الأمرين أن يستغل الأجواء السياسية لتساعده على التهرب من مستحقات يجب أن يدفعها نتيجة عدوانه .

أما الرقابة الجوية على مناطق الشمال والجنوب فهى قرار اتخذته مجموعة دول فى مجلس الأمن، قسم منها يعتبر هذا تكييفا لقرار ٦٨٨ الذى يتحدث عن إيقاف القمع والإرهاب فى الشمال والجنوب ، وقسم آخر وبعض الدول فى مجلس الأمن تعتبر هذه الرقابة خارج إطار القرارات الدولية بل هى مبادرة من دول معينة وارتبط هذا القرار بموقف الحكومة العراقية من ملايين الناس الذين انتفضوا ضد النظام فأعمل فيهم الإرهاب والتقتيل والتهجير والابادة الشاملة مما كان له فى حينها (١٩٩١) ردة فعل دولية واسعة ترجمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا بالتعاون مع بعض حلفائهم فى المنطقة إلى رقابة جوية» ومنطقة أمنة» فى الشمال هذه المناطق ليست طلبا من الجماهير العراقية ، بل هى قرار خارجى اتخذ فى ظل ظروف سياسية معقدة استثنائية واستمرارها ووجودها مستند إلى سلوك النظام العراقى فإذا أبدى النظام العراقى استعدادا لحماية مواطنيه والكف عن إباداتهم وتدمير بيوتهم وسبى عائلاتهم وكف عن القتل واستعمال الأسلحة الكيماوية .. بالتأكيد لن يعود لهذه المناطق ضرورة . أما إن استمر النظام فى إصراره على وحشيته وعلى منهجه العدوانى فيبدو أن الحديث عن هذه المناطق واستمرارها فى غير آوانه .. فى غير محله. هذه يمكن أن تزول وتستحق المطالبة بهما متى ما تغيرت أوضاع النظام العراقى.

- اليسار : كيف ترون الوضع بالنسبة

للمعاندات النفطية ؟ إلى متى تظل تحت الرقابة ؟

هل يا ترى لو رفع الحصار أو جرى تخفيفه وأطلق العنان لبيع النفط والتجارة هل يسمح بوضع العوائد البترولية مجدداً تحت تصرف النظام أو الديكتاتورية فى العراق وهى لا تزال مستمرة على نهجها ، وهى ما زالت مستمرة على نفس سلوكها العدوانى ؟ بالتأكيد ستكون هذه الأموال مشجعا ومحفزا لإعادة نفس المسلسل القديم إن لم يكن أسوأ . ورجالات النظام يؤكدون على ذلك يوميا والتصريحات الأخيرة بمناسبة الذكرى العاشرة لإنهاء احتلال الكويت تشهد على ما نقوله ، فمجدداً وبعد كل هذه المأساة يصر على إدراج الكويت فى الخريطة العراقية . هذا معناه الإصرار على تجاهل كل التجربة ، كل الحدث ، والعودة إلى النفس العدوانى المحفز لضم الكويت مجدداً إلى الأراضى العراقية ، وحينما سئل طه الجزراوى وطارق عزيز عن الموضوع أكدا بأن ما قام به العراق ضد الكويت من عدوان وضم كان صحيحا ولو اتاحت الفرصة مرة أخرى لكررنا نفس الشئ وبطريقة أشد.

فيا ترى أمام هذه الحقائق التى لا تخجل أجهزة النظام ولا يخجل مسئولوه من تكرارها .. كيف يمكن الأمان إلى سلطة من هذا النوع؟ دع عنك أن سلطة من هذا النوع لا زالت قاطل فى تدمير أسلحة الدمار الشامل ، وما زالت تقارس الإرهاب ضد شعبها.

السؤال إذن لو تركت هذه الأموال تحت تصرف النظام ؟ أين ستذهب ستذهب لإعادة عسكرية البلد ، لإعادة بناء الصناعة العسكرية ، لإعادة وتجديد أجهزة القمع والإرهاب ، فلهذه الأسباب مجتمعة .. فضلا عن أن هناك قضية أخرى كبيرة فى العراق هى قضية المنطقة الكردية التى عانت الحصار الاقتصادى من ١٩٩١ حتى ١٩٩٦ ولكن بعد تطبيق قرار ٩٨٦ تمكنت من الحصول على قسم من الموارد. فإذا ما عادت الموارد النفطية وأصبحت فى حوزة النظام فبالأكيد سوف يعاد الحصار مرة أخرى على المنطقة الكردية. فإن لهذه الأسباب مجتمعة وأسباب أخرى دون الدخول بالتفاصيل يطرح السؤال .. هل تترك الأموال تحت تصرف النظام؟

رأى المعارضة وضمونها حزينا أنه يجب أن يرفع الحصار وأن تؤمن مستلزمات إعادة الدورة الاقتصادية السلمية المدنية الانتاجية ليعيش الناس بشكل طبيعى ، ولكن لضمان ذلك يجب أن يبقى أشرف الأمم المتحدة على توجيه أشكال ووجهات صرف الموارد النفطية.

- اليسار : لماذا الأمم المتحدة؟

لأنها الجهاز المتيسر حاليا ولا توجد هناك قوة أو مؤسسة دولية أخرى صاحبة نفوذ

وقدرة يمكن أن تحمل محل الأمم المتحدة . رغم ما على الأمم المتحدة من عيوب ومآخذ ومن دور كبير للإدارة الأمريكية في صنع قراراتها ولكننا نتحدث عن الواقع وعن الممكن في الوضع الراهن ، هذا عن العوائد النفطية وإخضاعها للإشراف الدولي .

التغيير بالحوار خيال

-اليسار: هناك خبر عن محادثات جرت بين مجموعة من «المعارضة العراقية» ووقد عن النظام العراقي وجرت المحادثات في المانيا (نقلا عن الحياة) ويقول الخبر بأن المحادثات جرت حول تطبيق الديمقراطية في العراق؟

ما نقلته الحياة عن خبر لقاء مجموعة من المعارضة العراقية بالنظام أو وفد النظام ، لا يمثل بالحقيقة نقلا جديا في الحياة السياسية ، فقلّة ممن يحسبون على المعارضة يعتقدون بإمكانية إصلاح النظام من خلال الحوار معه . لكن النظام لا زال يصبر ويعناد غريب على نهجه السابق الذي ولد الكوارث للعراق ولا يحترم ولا يعترف بأية قوة معارضة مقابلة له ، وأي حوار يراد منه نتيجة إيجابية لابد أن تتوافر فيه بعض المستلزمات ، والنظام القائم لا يعترف بالتكافؤ وموقع الندية مع الأطراف المقابلة . فلذلك البحث عن مصالحة مع النظام لإجراء تغييرات في طبيعة ما هو موجود في العراق من أسلوب قائم للحكم هو ضرب من الخيال والوهم . لا لأن المعارضة العراقية ترفض الحوار كمبدأ وأسلوب ، ولكن لأن الديكتاتورية القائمة في العراق لا تعترف بالمعارضة ولا تعترف بالحوار إلا حينما تجعل من الطرف المقابل تابعا ومستسلما لإرادتها وهذا لا ينقذ الشعب العراقي ولا يقدم أي بديل جدي للتغيير في العراق.

المطروح الآن هو تغيير من أجل الديمقراطية ، تغيير ديمقراطي ، وهذا التغيير الديمقراطي لا يمكن أن يتم بنشاط واسع جماهيري تشترك فيه قوى المعارضة الوطنية العراقية وتستعين به بالقوات المسلحة وحتى بقوى من داخل المؤسسة الحاكمة التي يوجد فيها الكثير والكثير ممن يشعرون بأن النظام و رأس النظام ، والزمرة الحاكمة بالذات قد ابتعدوا كثيرا عن مصالح البلد الوطنية العليا وادخلوا البلاد في كارثة وطنية عظيمة . تتجسد هذه الكارثة في مسلسل الحروب ومسلسل الارهاب ومسلسل الإبادة وما ترتب على كل هذا من قرارات دولية ارتبطت أيضا بالحصار الاقتصادي على الشعب العراقي . الديمقراطية لا تتأتى من تغييرات فوقية جزئية شكلية وإنما تتأتى من خلال تغيير جذري في طبيعة النظام . ولذلك فالكثير والغالبية من أطراف المعارضة العراقية تسعى لأن يكون هذا التغيير معتمدا على قوى الداخل ، على قوى الشعب ، وليس على بركات تدخلات

خارجية ، أو اجتياحات عسكرية وهي غير ممكنة موضوعيا في الوقت الحاضر ، ولا تسترعى خيرا من تغييرات في داخل المؤسسة الحاكمة والتي لم ينجم عنها إلا استبدال ديكتاتور بديكتاتور .

وهذا لا ينفي القول بأن أي تغيير حتى ولو في قمة السلطة سيكون موضع اهتمام ودراسة من قبل قوى المعارضة العراقية ، وسيقرر الموقف استنادا إلى ما سيكون عليه النظام الجديد «الانقلاب» من سلوك علمي وبرنامج سياسي وتصرفات فعلية إزاء قوى المعارضة الأخرى .

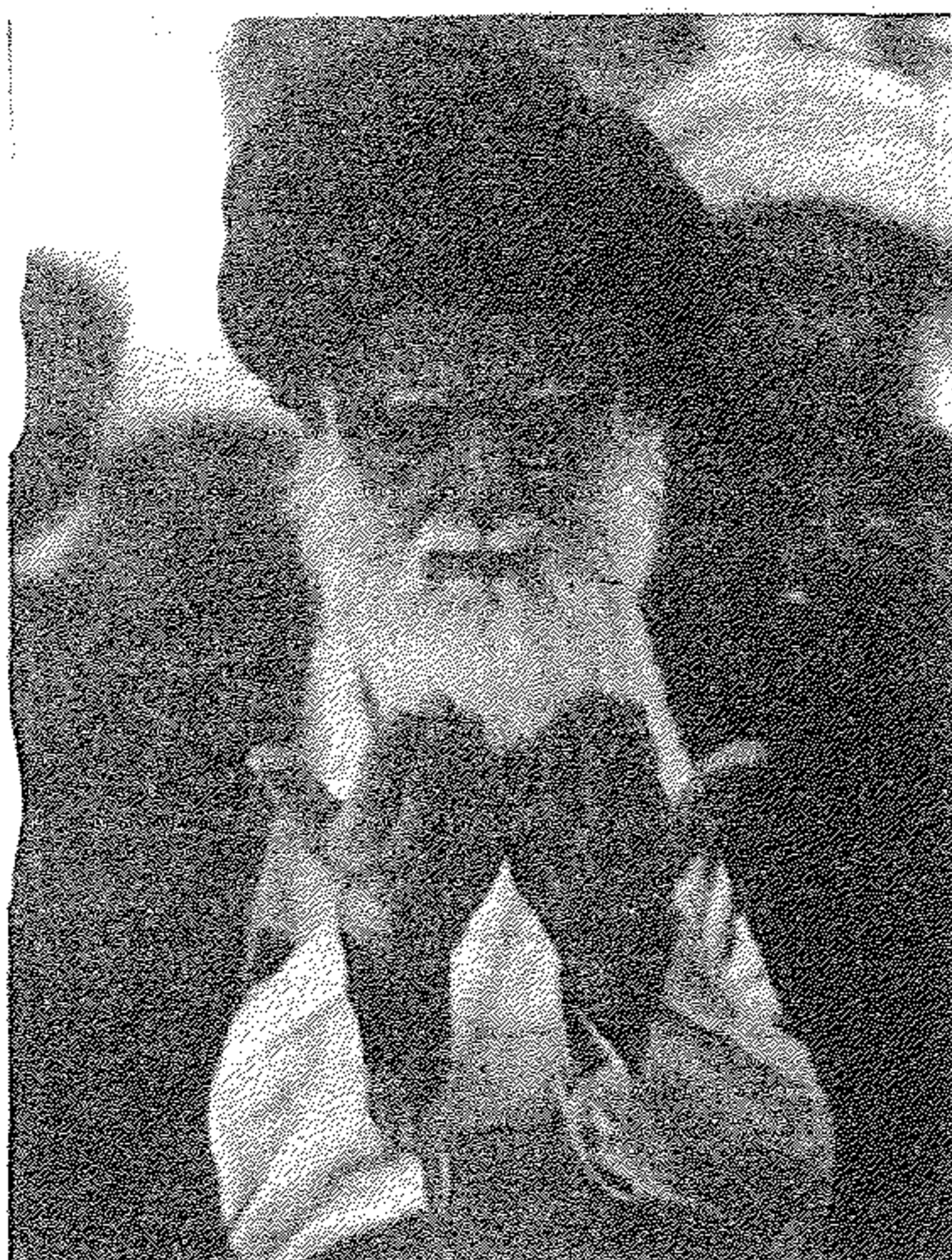
انتفاضة ١٩٩١ كانت تصويتا علينا برفض ملايين الناس للنظام

-اليسار : بعد عشر سنوات من حرب الخليج وأكثر من عقدين من الديكتاتورية المطلقة ما هي حال القوى السياسية داخل العراق وما هي آفاق المعارضة السياسية للنظام؟

القوى المعارضة العراقية تعاني أكثر ما تعاني من قمع النظام ، من إرهاب لا مثيل له في التاريخ المعاصر ولا أعرف في التاريخ القديم مثيلا لملاحقته وخنقه لأي مظهر من مظاهر التملل أو التحرك الشعبي .

ولمن رغم هذا القمع الذي لا مثيل له فالنظام لا يستطيع الادعاء بأنه قد أكره الشعب العراقي على الخنوع المطلق . فكما ترون في تاريخ العشر سنوات الأخيرة حدثت انتفاضات وهبات جماهيرية كبيرة عبرت عن نفسها بشكل صريح وواضح بأنها ضد النظام وأقصده بذلك انتفاضة آذار ١٩٩١ حينما تضافرت جهود النظام وسكوت القوات الأمريكية بل وتواطئها غير المعلن ، وسكوت حتى دول جوار عانت من النظام ، من حروب النظام ، من تعديبات النظام . . تضافرت كل الجهود لإجهاض هذه الانتفاضة التي شاركت

الإمام الصدر

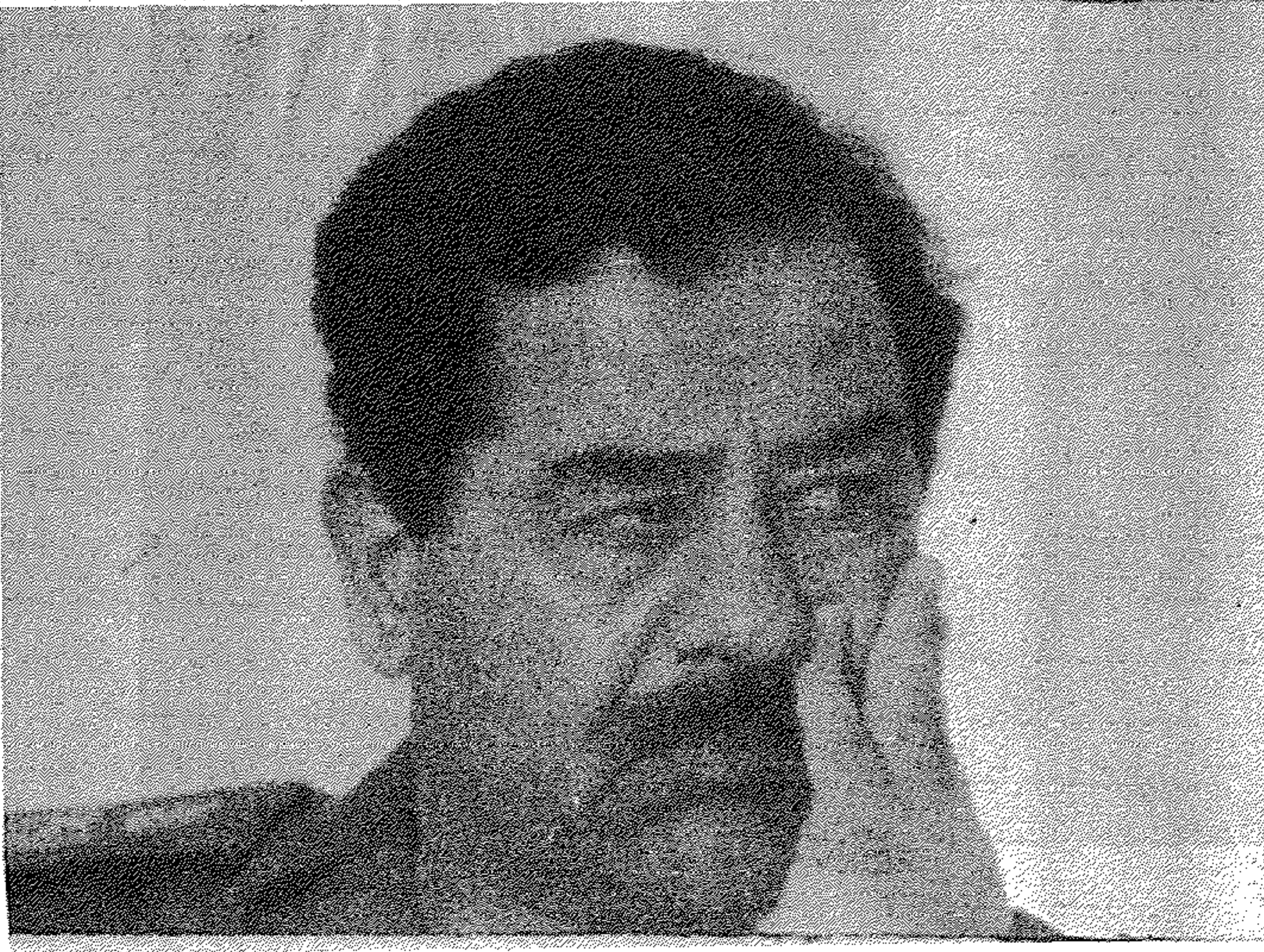


فيها الملايين وحررت ١٤ محافظة من ١٨ محافظة.

هذا معناه تصويت علني صريح بأن ملايين الناس هم ضد هذا النظام . هناك من يريد أن يشوه معالم هذه الانتفاضة بالحديث عن تدخلات خارجية . يمكن أن تكون هناك تدخلات خارجية ولكن ما هو دور هذه التدخلات أمام هذا الموج الطاغى الذي شاركت فيه الملايين من أبناء شعب العراق ولاحقا في مناسبات عديدة التظاهرات والاحتجاجات على اغتيال السيد الصدر مثلا . وما حصل في محافظات الجنوب والوسط وبغداد واحداث كثيرة أخرى تعكس الرفض والتحدى للنظام . والنظام نفسه لا يستطيع نكران أن الملايين من الناس تنخرط في هذه العمليات ضد إرادته وتوجيهاته . وجود منطقة كردستان منذ عشرة سنوات بعيدة عن قبضة النظام ، عن سلطة النظام شكل من أشكال المعارضة ، وهروب أكثر من ٣ ملايين عراقي حسب الاحصائيات المتداولة إلى خارج البلد هو أيضا تعبير عن رفض الملايين من الناس للنظام ، حملات الإعدام التواصل في القوات المسلحة وللسياسيين المعارضين هي أيضا تأكيد أن هناك قوى كبيرة ومؤثرة في المجتمع العراقي ترفض النظام وتقاوم بأساليب مختلفة استمرار حكم النظام . لكن مع ذلك يعاني العمل المنظم داخل البلد من ضعف واضح . فإذا اعتبرنا القمع والارهاب المنفصل هو أحد الأسباب الرئيسية؛ لابد أيضا من أن نحمل أسبابا أخرى المسؤولية لضعف المعارضة وهي : أولا : التدخلات الأجنبية والإقليمية في شئون المعارضة العراقية . القضية العراقية لم تعد قضية محلية صرفة وإنما أصبحت دولية بسبب قرارات الأمم المتحدة . والآن يوجد أكثر من أربعين قرارا من مجلس الأمن تخص العراق والقضية العراقية . هذا أتاح الفرصة لتدويل واضح للقضية العراقية . وهي قرارات بشأن الحياة الاقتصادية والسياسية ومنها قرارات كبيرة فهذا يجعل من القضية بحكم التدويل . وهذا التدويل يقدر مآهه حالة موضوعية فرضتها تعقيدات الوضع وتصرفات النظام لكن لها آثار سلبية على النشاط المعارض .

التدخل الأجنبي يضعف المعارضة

فأصحاب المصالح الدولية ابتداء من الإدارة الأمريكية التي سنت ما يسمى "بقانون تحرير العراق" وترعى قوة معينة للمعارضة للنظام ، لا تريد أن تنهض المعارضة الوطنية على أقدامها وأن تشكل وحدتها ، وأن تبني صيغة نشاطها وفق برنامج وطني ديمقراطي مستقل يؤمن تغييرا جذريا للإتيان ببديل ديمقراطي . بالعكس هي تعرقل هذا وهذا عامل إضعاف الدول المحيطة ، دول



صدم
حسين

الحوار التي لها مع العراق ثارات قديمة ، كل منها منطلقا حسب قدراته يسعى للتأثير على امتداداته داخل المعارضة العراقية أو من يرتبط بها أيديولوجيا أو روحيا للتدخل في شئونها . وبالتالي تكون هذه القوى بحكم الارتباط بالتكتيكات السياسية لدول الحوار هذا أيضا عامل إضعاف للمعارضة.

ثمة ماتعاني منه بعض القوى المعارضة من ثغرات ذاتية ، مثل تغليب المصالح الضيقة ونزعات الهيمنة والزعامة ، وبالتالي عدم اعتماد طرائق أو نمط تفكير ديمقراطي في التعامل مع بعضها . كل ذلك يولد عوامل إضعاف وإنهاك المعارضة العراقية . ولناخذ مثلا واضحا على ذلك .. هذا القتال الذي دار بين الفصيلين الكرديين المعروفين (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) استنزف طاقات وامكانيات هائلة أضعفت عملية النضال من أجل الحقوق القومية والسياسية والنضال من أجل الديمقراطية في العراق وأثر على المعارضة العراقية بشكل مباشر أيضا وخلق عناصر خلاف وتوتر إضافية.

هذه العوامل أضعفت نشاط القوة المنظمة بمعنى أن هناك قوة جماهيرية واسعة ، هناك نشاطات عفوية ولكن للأسف تواجه نظاماً متمرساً بطاقات وبقدرة تنظيمية وبوليسية كبيرة.

في المقابل المعارضة العراقية بسبب هذا القمع وبسبب عوامل أخرى لم تتمكن من إعادة بناء صفوفها لتؤسس القيادة السياسية الميدانية الكفيلة بقيادة نضال الجماهير والقوات المسلحة في مواجهة الديكتاتورية.

في كل الأحوال نحن أمام عملية معقدة وطويلة الأمد . ستنتهي في آخر المطاف وفي كل الأحوال نحن لا زلنا متفائلين . هذا التفاؤل ليس مجرد تفاؤل فوقى مبنى على التمنيات وإنما على قناعة بأن قوة المعارضة ستجد الطريق الصحيح وستتخذ الخطوات السليمة لمواجهة النظام والإطاحة به وأن النظام بسبب نهجة وطبيعته وسلوكه السياسي وبسبب جرائمه ، وهذا هو الرهان ، غير قادر في آخر المطاف على أن يحل الأزمة المستفحلة في داخل الوطن ، وعاجز عن أن يكون طرفا (وهذا جواب عن السؤال الأول في الحوار) أو أن يتسولي كليا إعادة أوضاع العراق إلى حالتها الطبيعية أو أن يبنى نظاما جديدا ديمقراطيا يستطيع أن يعيش في ظله الشعب العراقي بأمان واستقرار وحرية . هذا هو الرهان الأساسي الذي يعطى المعارضة القوة والفرصة في النجاح اللاحق.

- اليسار " جيش القدس " .. " مليار

يورو" للانتفاضة الفلسطينية .. "مائة مليون دولار لفقراء أمريكا" . هذه الاعلانات .. ما مغزاها؟

النظام يستخدم في معركته للبقاء أدوات كثيرة بضمنها الديماغوجية .. الاستعمال المضلل للإعلام . وهو يستغل الانفعالات والعواطف النبيلة ويطرح شعارات زائفة ، نعاني للأسف الشديد أحيانا من جو يصعب فيه التمييز بين الأسود والأبيض .. خصوصا حينما تختلط الأوراق.

في المنطقة مجموعة من العوامل لا بد من حسابها عندما نتحدث عن ديماغوجية النظام العراقي . العامل الأول أن الشعب العراقي يعاني وتزداد معاناته بعد عشر سنوات من حصار رهيب وهذا يدفع شعوب البلدان العربية والشارع العربي والعالمي أيضا للمزيد من التضامن مع الشعب العراقي . وهذا دافع نبيل وطني شريف.

العامل الثاني هو أن الذي يتزعم تطبيق قرارات الأمم المتحدة أو الواجهة هي الولايات المتحدة الأمريكية، هي الإدارة الأمريكية .، والإدارة الأمريكية تحظى بكرة غير محدود من الجماهير العربية لسبب بسيط هو أن الإدارة الأمريكية تقف بالضد من مطامح الشعوب العربية العامة وتقف موقفا منحاذا كليا لإسرائيل والصهيونية العالمية والحكام إسرائيل الجرمين ، تقف ضد مطامح الشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس وفي تحقيق حقوقهم القومية المشروعة . فهذا الانحياز يولد كرهاً وحقدًا مقدساً شعبياً ضد السياسة الأمريكية.

أعلنوا حشد القوات لتحرير فلسطين

ويعجزون تلقى التهديدات سحبوها
الشيء الثالث هو وضع بعض الحكام العرب . موقف الضعف والتخاذل أحيانا عند

البعض والتردد في إعلان موقف صريح مع الشعب الفلسطيني وضد أعداء الشعب الفلسطيني المعرقلين لمسيرة التسوية السلمية المنحازين لإسرائيل . طبعاً هذا يعطى لنظام منفلت ومستتهتر القدرة على التلاعب بمشاعر وعواطف الناس النبيلة . هذا كله أساس استند اليه النظام في محاولته لتحقيق كسب سياسي بالاعلان عن تشكيل "جيش القدس" وعن تجنيد أكثر من مليوني إنسان عراقي . لكن المطلقين على تشكيل هذا الجيش وأساليب تشكيله يستطيعون الحكم على مايمثله هذا الجيش وكيف يؤدي واجبه . هنا أريد أن أثير سؤالاً .. إذا كان النظام العراقي حقاً وفعلاً يريد تحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي ، من الصهاينة ، لماذا إذن سحب القوات العراقية بعد أن جمعها في الأسبوع الأول أو الخمسة عشر يوماً الأولى من الانتفاضة؟ كان قد أعلن أنه حشدتها على الحدود الغربية ، على الجبهة الغربية ، قريبا من الحدود السورية الأردنية بحجة أنها ستكون مهياً لتحرير فلسطين ! هل انتهت الانتفاضة؟ هل تحققت حقوق الشعب الفلسطيني ؟ هل قلت احتمالات الحرب في المنطقة بعد ذلك؟

سحب القوات بعد حشدتها يبين أن الأمر كان مجرد مظاهرة سياسية .. وبمجرد أن سمع النظام التهديدات الفعلية سحبها بأسرع مايمكن . ولم تقدم هذه القوات أية خدمة للفلسطينيين.

الشيء الآخر هو إعلان النظام عن تبرعات مالية . النظام العراقي ، ورأس النظام يعرف حق المعرفة ، بأنه ولافلس أحمر مما هو موجود تحت تصرف الأمم المتحدة يمكن أن يتبرع به للشعب الفلسطيني أو للانتفاضة . دع عنك لفقراء أمريكا . هذه شعارات فارغة ، بالونات جوفاء يراد منها دغدغة مشاعر ناس مكتوبة

بالعدوان الصهيوني والسياسات الأمريكية الرعناء والناس لا يملكون القدرة على التحقق من الواقع الفعلي.

١٠٠ مليون دولار لفقراء أمريكا .. إذا كان صدام أو أجهزته يملكون هذه القدرة للتبرع لماذا لا يتبرعون لشراء أدوية للمواطنين العراقيين الذين يعرضونهم يوميا في التلفزيونات . أمريكا لا تحتاج ١٠٠ مليون ولا فقراؤها يحتاجون ، بل إن منهم من يتبرع للشعب العراقي عبر المؤسسات الإنسانية . هذه مجرد إعلانات دعائية زائفة من النظام العراقي.

- اليسار: هناك وساطات عربية تستهدف إعادة العلاقات بين العراق وبين الدول العربية . ويتصور البعض أن عودة العراق " سيغير موازين القوى الإقليمية ايجابا لصالح الدول العربية وهناك على الجانب الآخر مخاوف كويتية ، خليجية من مغامرات جديدة للنظام العراقي..

- هناك وساطات عربية تستهدف إعادة العلاقات الطبيعية هذا الجوال الذي أشرنا إليه في السؤال السابق .. الشارع العربي وتعاطفه مع معاناة العراقيين وغضبه على الموقف الأمريكي يشكل عامل ضغط على الحكومات بل وعامل إحراج شديد لها. لذلك نرى تصرفات مزدوجة لبعض الحكام، فمن ناحية يعلنون للخاصة ولل مسئولين الأمريكيين وبالصغ الدبلوماسية المعروفة بأنهم مع استمرار العقوبات بل وم إلزام العراق بتطبيق قرارات مجلس الأمن ، لكن من ناحية ثانية هناك مسابرة لهذا المزاج الشعبي» ومحاولة التخفيف عنه بالسماح ببعض الخطوات التطبيعية مع النظام العراقي لتصرف الموجة.. لعبور المرحلة الحرجة التي تعيشها المنطقة العربية.

أنا استصعب أن يجري تغيير سريع في موازين القوى في المنطقة وأحد أسباب ذلك هو سلوك النظام العراقي نفسه. بمعنى أن النظام العراقي بحماقاته المعهودة ويتصرفاته الرعناء لا يستطيع تجميع أو توظيف تراكم خطوات جزئية أو تدريبية للحصول على مكاسب كبيرة . فكما ترى تحصل تحركات عامة تؤثر لنوع من الانفراج وبعد أيام قليلة بسبب تصرفات حكام ورموز النظام العراقي تذهب هذه المكاسب إدراج الرياح كما حصل من طارق عزيز وعدي وطه الجزراوي في تصريحاتهم الأخيرة .

المخاوف الكويتية والخليجية مرتبطة بهذه الحماقات التي يظهرها ويصر على إعلانها وعلى ترسيخها في أذهان الناس النظام العراقي نفسه . فلا تغير جذرياً في

مواقف النظام . وهذا ما يعزز المخاوف . بعض هذه المخاوف مشروعة. ولكن الاحتجاج على واستنكار مواقف النظام العراقي يجب ألا يذهب بعيدا ليشملا الشعب العراقي ، ولا أن يستمر عذاب الشعب العراقي بالإصرار على إبقاء كل العقوبات دون تمييز بين الشعب والنظام.

- ما ومن المقصود؟
هناك الآن على الأقل بعض الأصوات في الكويت لتمييز بين الشعب والنظام . فقد وروح ثار حتى من بعض المسئولين . ولكن عدم التمييز يساعد النظام . خصوصا حينما يجري الحديث عن البديل والمستقبل .. وتبدأ التشكيكات على لسان مسئولين كبار في السلطة . في حين أن المفروض على الكويتين أكثر من غيرهم أن يدوا يد المساعدة للشعب العراقي وللمثلية من المعارضة لتقويتهم في مواجهة النظام وهذا الذي لم يحدث لحد الآن.

- اليسار: اضطر حزنكم إلى أن ينقل جزءا كبيرا من نشاطه إلى الخارج منذ سنوات عديدة ويكاد لا يوجد شعب عربي أو غير عربي يملك هذا الحجم الهائل من القدرات الثقافية والعلمية والسياسية المحرومة من ممارسة النشاط داخل وطنها . وفي الداخل تتواصل منذ عشرات السنين ممارسات الحرمان من الحرية والحقوق الديمقراطية وتسليط ارهاب مكشوف على ملايين العراقيين بما يعني أن تنشأ أجيال محاصرة بفكر النظام ومحرومة من أجواء الحرية التي لاغنى عنها لفهم العالم بل ولفهم البلد ذاته . هل تنشأ نتيجة لذلك نفسيتان وروؤيتان سياسيتان وفكرتان للبلد بتاريخه وحاضره والتصورات حول مستقبله.

طبعا للقمع والإرهاب انعكاساته على وضع الأحزاب ونشاطها ، وعلى الثقافة وأدائها ودورها ، وعلى مجمل الحياة. مثل ماأشرت في البداية أن الاحصائيات تشير إلى أن أكثر من ثلاثة ملايين عراقي مهاجر من مجموع ٢٢ مليون . وتركيبه المهاجرين تؤثر على نزيف رهيب للثروات البشرية التي يملكها الشعب العراقي خصوصا إذا أخذنا الوضع العراقي حتى عام ١٩٦٨ في تموز عندما جاء البعث بانقلاب إلى السلطة ، حينذاك لم يكن من العراقيين أكثر من نصف مليون مهاجر . في فترة حكم البعث العفلقى الحاكم ازدادت الهجرة نتيجة عمليات المطاردة والتهجير للمواطنين ، لأسباب سياسية بالأساس ، وأيضا لأسباب اقتصادية ونفسية مختلفة.

هذا يعد نزيفا للطاقات البشرية الهائلة ، عدد هائل من الأطباء والمهندسين والمثقفين تركوا العراق تخلصا من الأوضاع المأساوية. بالطبع هذا ينعكس على علاقات المواطنين مع بعضهم البعض . ولهذه الظاهرة أثر سئ على حاضر ومستقبل العراق. ولكن لا يمكن القول إن هناك حاجزا أو جدارا صينيا" يفصل المواطنين في الخارج عن المواطنين داخل الوطن.

عراق ديمقراطي موحد
اليسار : كيف يتم التواصل والتفاعل بين الخارج والداخل في ظل نظام شمولي قمعي؟

هذا يتم بشتى الوسائل رغم إن النظام يملك أدوات فعالة في قمعها للفكر وحجرها على الثقافة والمعرفة.

ويكاد ينفرد العراق في العالم في منعه استخدام الانترنت ومنع استقبال القنوات التلفزيونية الفضائية ، ويعاقب في العراق بالسجن من يركب معدات استقبال القنوات الفضائية . بل إن النظام يستخدم الطائرات المروحية للتفتيش على المخالفين لقرار منع تركيب هذه الأجهزة.

بالرغم من كل ذلك هناك من يستطيع أن يتلقى إرسال القنوات الفضائية . ومعروف بأن التليفون الدولي مراقب في العراق ، ويمكن ذكر الكثير من أساليب الحجر والمنع .. ولكن يصعب الحديث عن وجود تباينات كثيرة على المستوى الثقافي بين المواطنين في الداخل والمواطنين في الخارج ، فالقوى السياسية ، الأحزاب بشكل خاص ، تلعب دور حلقة الوصل بين الداخل والخارج . وكل عملية التطور بصعودها وهبوطها تشبه ممرا ذا مسارين ، وهناك عملية تفاعل دائم وليس قطيعة ، والمواطنون في الخارج في غالبيتهم العظمى مشدودون لما يجري في وطنهم العراق. وهم يتفاعلون مع الأحداث اليومية ، وهم على انسجام مع شعبهم بل إنهم يسهمون بدرجات متفاوتة في صنع مستقبل شعبهم.

القطيعة هي بين ثقافة النظام الديكتاتوري ، وبين ثقافة الشعب وجماهيره ومثليه . ونحن ما زلنا نعمل على تنشيط هذا التفاعل، وذلك لضم كل الطاقات لإسناد نضال الشعب وقيام العراق الديمقراطي التعددي الفيدرالي الموحد.

نبيل يعقوب

تشابك المصالح والتدخلات الخارجية يطيل محنة الشعب العراقي

ليبيد عباوى

شعارات مبطنة ودعاوى سياسية تشيع الأوهام بإمكانية معافاة العراق ورفع المعاناة عن شعبنا ، فى ظل النظام الدكتاتورى القائم.

إن بعض ماترفعه بعض الحكومات العربية والقوى الشعبية من شعارات كالتضامن العربى ، ووحدة الصف العربى ، وتجاوز الماضى لمواجهة العدو الصهيونى وغيرها من الشعارات التى لاخلاف حولها ، تبقى فى ظل الواقع الحالى للنظام العراقى وممارساته ومواقفه وتصرفاته على جميع الأصعدة الداخلية والخارجية العربية منها أو الإقليمية والدولية ، دعاوى لاتستند إلى أسس مادية لتفعيلها ووضعها موضع التطبيق.

ففى الوقت الذى توالى فيه الزيارات الرسمية والشعبية وحطت الطائرات المدنية يوماً فى مطار بغداد ، ينيرى مسئولو النظام بتصريحات استفزازية ضد السعودية ويعودون لتهديد دولة الكويت ، والتلويح بسحب الاعتراف بالقرارات الدولية التى سبق أن قبلها النظام حول ترسيم الحدود بين البلدين ، وإعادة رسم خارطة العراق بضم الكويت لها . والأنكى من ذلك أن يقوم طه ياسين رمضان نائب الرئيس العراقى فى مطلع فبراير ٢٠٠١ بتأنيب أحد الوفود العربية الزائرة لبغداد ، لأن هذه الزيارات ، وفق قوله ، تجسد الوصاية الدولية على العراق وتمنع الشرعية لمناطق الحظر كونها أى الرحلات الجوية تجرى بعد الحصول على موافقات مسبقة من لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن. إن هذا يؤكد ماسبق أن أشارت إليه المعارضة الوطنية العراقية ، بأن النظام لايهمه تخفيف معاناة الشعب العراقى ولا مآثره إلى هذه الرحلات الجوية المدنية والزيارات لكسر الحصار

للحريات واستباحته لحرمة المواطنين وحياتهم يقدم أكبر خدمة للدوائر الامبريالية ويسهل تمرير مخططاتها. إذ لايمكن لأى شعب مقهور مغلوب على أمره ومسلوب الإرادة من قبل حكامه أن يقاوم العدو الأجنبى ، ولايستطيع أى نظام معزول عن شعبه ومدان منه أن يقود النضال المعادى للامبريالية.

وددت من هذه المقدمة مخاطبة الذين يتوهمون ، بتأثير شعارات معينة (ولأنفى النيات الطيبة للبعض) ، أن الانفتاح على النظام الحاكم فى العراق وكسر عزله السياسية وإعادة تأهيله فى المحافل العربية والإقليمية والدولية ، سيسهم فى تخفيف معاناة الشعب العراقى وسيدعم سعيه للخلاص من الوضع المأساوى الذى يعيشه ، ويعيد للعراق موقعه فى كفاح الأمة العربية ضد أعدائها . فقد شهدت الفترة المنصرمة تحركات واسعة ومتعددة الأطراف ، عكست عموماً الاهتمام الواسع والمتزايد بالشأن العراقى ويوضع حد لمعاناة الشعب العراقى الذى يئن تحت ظلم الحصار المفروض عليه من جانب الأمم المتحدة منذ أكثر من عشر سنوات بذريعة معاقبة النظام على جريمة غزوه للكويت واحتلاله لها ، والذي تحول بسبب تعامل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وإصرارهم على استمراره إلى عقوبة للشعب المنكوب أصلاً بجرائم الدكتاتورية.

ولكن المؤسف أن النيات الإيجابية التى تدفع العديد من الأوساط والقوى الشعبية للتضامن مع الشعب العراقى وللعمل على رفع الحصار عنه ، تلتقى بنيات قوى أخرى متواطئة مع النظام ، تستغل التعاطف الواسع مع الشعب لحرفه وتحويله إلى عملية تسويق للنظام وإعادة تأهيله عربياً وإقليمياً ودولياً ، تحت

كثرت فى الأونة الأخيرة التصريحات الصادرة عن بعض رموز النظام العراقى بشأن التعددية الحزبية والانفتاح السياسى والديمقراطية .. إلخ ، والتى تقترب عادة باشتراطات تفرغها من أى مضمون فعلى ، وتستهدف منها ذر الرماد فى العيون ، ومواجهة الانتقادات المتزايدة لنهج النظام القمعى الاستبدادى.

الطريف فى الأمر ، أن آخر هذه الدعوات تزامن مع تصريحات لمدير عام شئون الأحزاب السياسية فى وزارة الداخلية (وهو لواء فى الجيش) يعلن فيها أن مديريته تلقت خلال السنوات العشر الماضية ثلاثة طلبات متفرقة لتأسيس أحزاب سياسية ، غير أنها لم تكن مستوفية الشروط المطلوبة. أما أحزاب المعارضة فيعتبرها عميلة ومنتسبها هم حسب قوله: من الشعوبيين والأعاجم وعملاء الأجنبى ، وهى ذاتها تشكيلات مرتدة وجميع قادتها مطلوبون للقانون ومطاردون من قبل الأنتربول !!

ولايدل هذا إلا على مدى الاستهتار الذى تتعامل به السلطات مع قضايا حيوية تمس حياة المواطنين ومستقبلهم، وتكشف فى الوقت نفسه زيف ادعاءات النظام فى الانفتاح الداخلى ، وعدم استيعابه أو قدرته على التعامل مع حقائق العصر واحترام قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان.

إن تطبيق هذه القيم يتناقض مع وجود نظام دكتاتورى ينتهج سياسة استبداد مطلقة ويعتمد من باب التضليل والخداع إلى إطلاق دعوات الديمقراطية والتعددية فى الوقت الذى تنم جل ممارساته عن العكس . ولاتستثنى من ذلك ادعاءاته بمعاداة الإمبريالية والهيمنة الأجنبية ، فهو فى قمعه

التجمعات المعارضة المرتبطة بالمشاريع الأمريكية والتي تتحرك في إطارها .. لاتمثل حقيقة المعارضة الوطنية العراقية وتاريخها النضالي ضد الامبريالية



الدولى والتضامن مع الشعب ، بل أراد منها أن تكون وسيلة لكسر عزلته السياسية وإعادته إلى حظيرة الدولية والعربية ، وحالما تستنفذ أهدافها ، من وجهة نظره .. فإنه لن يتوانى لحظة عن رفضها وإهمالها .

لماذا المليارات والشعب يتضور؟؟

ومما يدل على إهمال النظام لأى توجه جاد لتخفيف معاناة الشعب العراقى ، استمراره فى التلاعب بمفردات الحصص التموينية الشهيرة التى يعتمد عليها المواطن العراقى كليا فى معيشته ، فضلاً عن عدم استخدامه الأموال الإضافية التى يحوز عليها ، وخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط فى الأسواق العالمية لتوفير الاحتياجات الإنسانية للشعب ، حيث يتكدس فى خزائن المصرف الفرنسى المعتمد من طرف الأمم المتحدة أكثر من ١٣ مليار دولار لحساب برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء . وإذا استثنيت من ذلك قيمة العقود التى لم تبت فيها لجنة العقود التى تقدر بثلاثة مليارات دولار ، يبقى هناك حوالى ١٠ مليارات مجمدة ، فيما ملايين العراقيين ، خاصة الأطفال ، يعانون نقص التغذية وسوءها وفقدان الدواء . ومعلوم أن للعراق الحق فى إبرام عقود إضافية تحول من هذا الخزين السالى لتحسين الوضع المعيشى والصحى للمواطنين . وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن مجموع ما استورده العراق فى إطار برنامج النفط مقابل الغذاء فى السنوات الأربع الماضية التى طبق فيها البرنامج يزيد قليلاً على ٨ مليارات دولار ، أمكننا تصور ماذا يعنى سحب نصف المبلغ المجمد المذكور ، على سبيل المثال ، لتحسين وضاع الشعب العراقى .

إن مغامرات النظام الكارثية فى حربه المدمرتين على إيران والكويت ، لم تسبب الخراب والدمار لبلدنا والخسائر البشرية الفادحة لأبناء شعبنا وحسب ، بل كانت سببا فى تحطيم أى أساس لوحدة الصف العربى ، وتمزيق نسيج قواها ، وحالت دون أى مجابهة حقيقية للتحديات الكبرى التى تواجه الأمة

واستمرار القمع الوحشى والتصفيات الجسدية فى ظل نظام شمولى تعسفى قل مثيله فى العالم . إن الخلاص من الوضع الحالى يتطلب تكثيف المبادرات السياسية والمساعدات الإنسانية لرفع الحصار الاقتصادى عن الشعب العراقى ، وإطلاق تصدير النفط وعودة الدورة الاقتصادية الإنتاجية السلمية ، والتميز بين هذه المهمة النبيلة وبين العقوبات ذات الطابع السياسى والدبلوماسى والعسكرى الموجهة ضد النظام والتى تستهدف تشديد العزلة عليه .

إن دعاة الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية فى البلدان العربية وهم يتصدون لفضح نفاق الولايات المتحدة الأمريكية وحصارها ضد العراق ، وضرباتها العسكرية الجوية على مناطق من شماله وجنوبه ، مدعوون إلى الالتفات لمحنة الشعب العراقى ومعاناته من الغياب التام للحريات العامة ومصادرة كل الحقوق المنصوص عليها فى المواثيق والعهود الدولية ، ومن تخريب النسيج الحى للمجتمع العراقى سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً .

الموقف الأمريكى والمعارضة العراقية

يكثُر الحديث عن المعارضة العراقية وعلاقتها بالولايات المتحدة ، وكونها تستلم مساعدات مالية منها وتتعامل معها فى مشروع لتغيير النظام العراقى تحت عنوان "

العربية وهيأت للإمبريالية الأمريكية تكثيف وجودها فى المنطقة كما لم يتوفر لها فى الماضى ، وفتحت الطريق أمام العدو الصهيونى لإمرار التسوية التى تجسد تطلعاته للهيمنة على المنطقة وإركاك العرب وإجبارهم على القبول بما لايتفق مع المصالح العربية . وهناك ، مع الأسف ، مساع لخلط الأوراق من جانب قوى عديدة تتحدث عن حرصها على رفع الحصار ، الذى استهدف منذ البدء شعبنا وليس النظام ، ولكنها تسعى فى الواقع إلى تلميع صورة الدكتاتورية وإعادة تسويقها وإعطائها صك البراءة من كل الجرائم التى ارتكبتها ولاتزال بحق شعبنا ، وهى تنطلق بذلك من دوافع نفعية مجردة طمعاً فى تأمين حصص لها من عقود النفط مقابل الغذاء ، ومن هبات النظام ، ولإبرام عقود تضمن لها ، كما تتصور ، موقفاً متميزاً فى السوق العراقى واقتصاده النفطى بعد رفع الحصار .

إن أى مسمى جاد للتضامن مع الشعب العراقى ، ولوضع حد لمعاناته ، وفتح آفاق إعادة البناء والتنمية أمامه ، يجب أن يشمل الجوانب الإنسانية والسياسية فضلاً عن الاقتصادية ، وبأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الداخلية للوضع فى العراق ، فمعاناة الشعب العراقى ليست بنقص الدواء والغذاء فقط ، بل بانعدام الحريات وانتهاك حقوق الانسان

قانون تحرير العراق" .. إلخ وبدءاً لا بد من الإشارة إلى أن العراق الذي يحكمه منذ أكثر من ثلاثة عقود نظام استبدادي مطلق ودموي ، قمع ولا يزال يقمع كل المعارضين والمنتقدين من جميع التيارات الفكرية والانتماءات القومية والمعتقدات الدينية والطائفية ، ويضمنهم المئات من منتسبي حزبه والمحسوبين على نظامه . إن نظاما كهذا ، يكرس الإرهاب الجماعي الذي تمارسه الدولة ضد الشعب من جهة ، ويشكل تهديداً دائماً ومصدراً للعدوان على جيرانه من جهة ثانية ، إنما يلقي الرفض والمقاومة من أوساط أوسع من أبناء الشعب العراقي . وليس غريباً أن يلتقي في إطار " المعارضة" العديد من القوى والمنظمات والحركات المتباينة والمتعارضة فيما بينها والتي يجمعها هدف واحد هو الخلاص من الوضع الراهن.

ومع اتساع التذمر والتنديد بسياسة النظام ونهجه واضطرار مئات الألوف من المواطنين إلى الهجرة خارج العراق هرباً من القمع والاضطهاد ، تشكل العديد من المنظمات والأحزاب المعارضة في الخارج ، وخاصة بعد احتلال الكويت ، وكانت ذات توجهات مختلفة وقد ربطت مجموعة من التجمعات مواقفها بالقوى الدولية والأمريكية على وجه الخصوص . ظناً منها أن هذه القوى ستقدم على إسقاط النظام العراقي . لكن هذه التجمعات المرتبطة بالمشاريع الأمريكية والتي تتحرك في الإطار الواسع " للمعارضة العراقية" لا تمثل حقيقة المعارضة الوطنية العراقية المتمثلة في التيارات الفكرية والسياسية التي يتكون منها المجتمع العراقي والتي لها تاريخ نضالي طويل وتعبر عن طموحات وتطلعات الشعب وتدافع عن حقوقه ومصالحه الحيوية.

... لكن ما يجري للأسف ، وفي الكثير من الأحيان ، هو أن كل أطراف المعارضة توضع في سلة واحدة ، وتوجه لها شتى الاتهامات ، مثل كونها أمريكية التوجه وتتلقى الدعم المالي من واشنطن .. ، وأنها لا تشكل بديلاً حقيقياً للنظام القائم ، وتدعو إلى تقسيم العراق وإلى استمرار الحصار الاقتصادي على الشعب العراقي .. إلخ

إن عدم التمييز بين بعض الأطراف المعارضة التي ربطت مواقفها بالقوى الدولية وتمارس نشاطها في الخارج وحسب ، وبين الموقف الوطني الذي تطرحه الأحزاب الوطنية في المعارضة العراقية من قوى يسارية وقومية عربية وكردية وإسلامية

معاناة العراقيين

لا تقف عند حد نقص

الغذاء والدواء فقط

بل تمتد لانعدام

الحريات وانتهاك

حقوق الإنسان

والقمع الوحشي

والتصفيات الجسدية

متنورة ، وهي الموجودة داخل الوطن وتناضل دفاعاً عن الشعب في محنته وعن حقوقه وحرياته ومن أجل إنها ، أسباب معاناته وفي المقدمة منها رفع الحصار الاقتصادي عنه ، وإزاحة الدكتاتورية لإقامة البديل الوطني الديمقراطي التعددي ، الذي يحافظ على سيادة العراق ووحدته الوطنية بعيداً عن الهيمنة الأمريكية ومشاريعها المعادية لمصالح شعوبنا العربية ، إن عدم التمييز هذا إنما يلحق ضرراً فادحاً بالمعارضة الوطنية وسمعتها ونضالها.

إن الحصار الاقتصادي الدولي المفروض على الشعب العراقي والذي لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً فعالاً في فرضه واستمراره استهدف منذ البداية الشعب العراقي وليس النظام ، وكان وما زال جزءاً من الاستراتيجية الأمريكية لتدمير العراق وإذلال شعبه وفرض الهيمنة الكاملة على حاضره ومستقبله . ويشكل نظام الحصار والعقوبات والضرربات العسكرية والقصف الجوي المستمر ، جزءاً من أركان سياسة الاحتواء التي مارستها أمريكا ولا تزال إزاء العراق ، ولا يوجد لدى عامة أبناء الشعب أوهام بأن الولايات المتحدة تنوى إسقاط النظام العراقي أو إقامة النظام الديمقراطي الذي ينشده الشعب في العراق . فالإدارة الأمريكية ،

ديمقراطية كانت أو جمهورية ، كما هي الحال الآن ، لديها استراتيجية واحدة لحماية وتطمين مصالحها القومية الحيوية في المنطقة والتي تتجسد في:

* ضمان الهيمنة على النفط العراقي ، خاصة أن التوقعات الاستراتيجية النفطية تشير إلى أن العراق يملك أكبر احتياطي من النفط في العالم ، ويقدر بما يزيد على ٢٦٠ مليار برميل.

* فرض نظام أمني في منطقة الخليج ، يكون العراق جزءاً منه ، ويؤمن لأمريكا وجودها الدائم والمباشر وهيمنتها الاقتصادية على هذه المنطقة الحيوية والغنية ، وإبقاء المنطقة ذاتها سوقاً للسلاح الأمريكي.

* أن يكون العراق جزءاً من عملية التسوية العربية الإسرائيلية وأن يفتح أبوابه أمام الرساميل الأمريكية والإسرائيلية.

* السيطرة التامة على السوق العراقية وتأمين إسهام الاستثمارات والاحتكارات الأمريكية في عملية إعادة بناء اقتصاد العراق وهايكلة الارتكازية المدمرة منذ حرب الخليج.

إن مصداقية المعارضة الوطنية العراقية لا تكمن فقط في نضالها المباشر والمتفاني لإقامة المجتمع الديمقراطي التعددي الحر الذي يؤمن للشعب بكل قوميته حقوقه الكاملة ، ويحترم إرادة الشعب الكردي في اختياره الحل الفيدرالي لإقليم كردستان في إطار وحدة العراق الديمقراطي ، بل أيضاً في التصدي للمشاريع والمخططات الأمريكية وغيرها التي تستهدف العراق شعباً ووطناً وإفشالها ، وفي مقاومة العدوان المستمر على شعبنا والمتمثل في الضربات العسكرية الجوية التي يذهب ضحيتها العشرات من المواطنين المدنيين الأبرياء ، وآخرها العدوان الأنجلو - أمريكي قبل أيام بقصف بغداد.

إن بناء العراق الديمقراطي الفيدرالي الموحد الذي تطمح إليه وتعمل من أجله المعارضة الوطنية العراقية الناشطة داخل الوطن وذات المصلحة في عملية التغيير الديمقراطي المنشود ، يتطلب استنهاض قوى الشعب المناهض للدكتاتورية وإقامة أوسع تحالف على أساس برنامج وطني ديمقراطي يعتمد على الثوابت الوطنية واستقلالية القرار السياسي المعارض والمعبر عن إرادة الشعب ومصالحه.

إن تحقيق هذه المهام الجسام يتطلب الدعم والتضامن الفعال مع الشعب العراقي والوقوف إلى جانبه في محنته للخلاص من الحصار الاقتصادي الجائر المفروض عليه ، وإقرار حقوقه وحرياته وضمان مستقبله الديمقراطي الحر والمستقل.

« ٢ »

تسعة أيام في كردستان العراق

حسين عبد الرزاق



الصراعات الداخلية تهدد حلم الديمقراطية

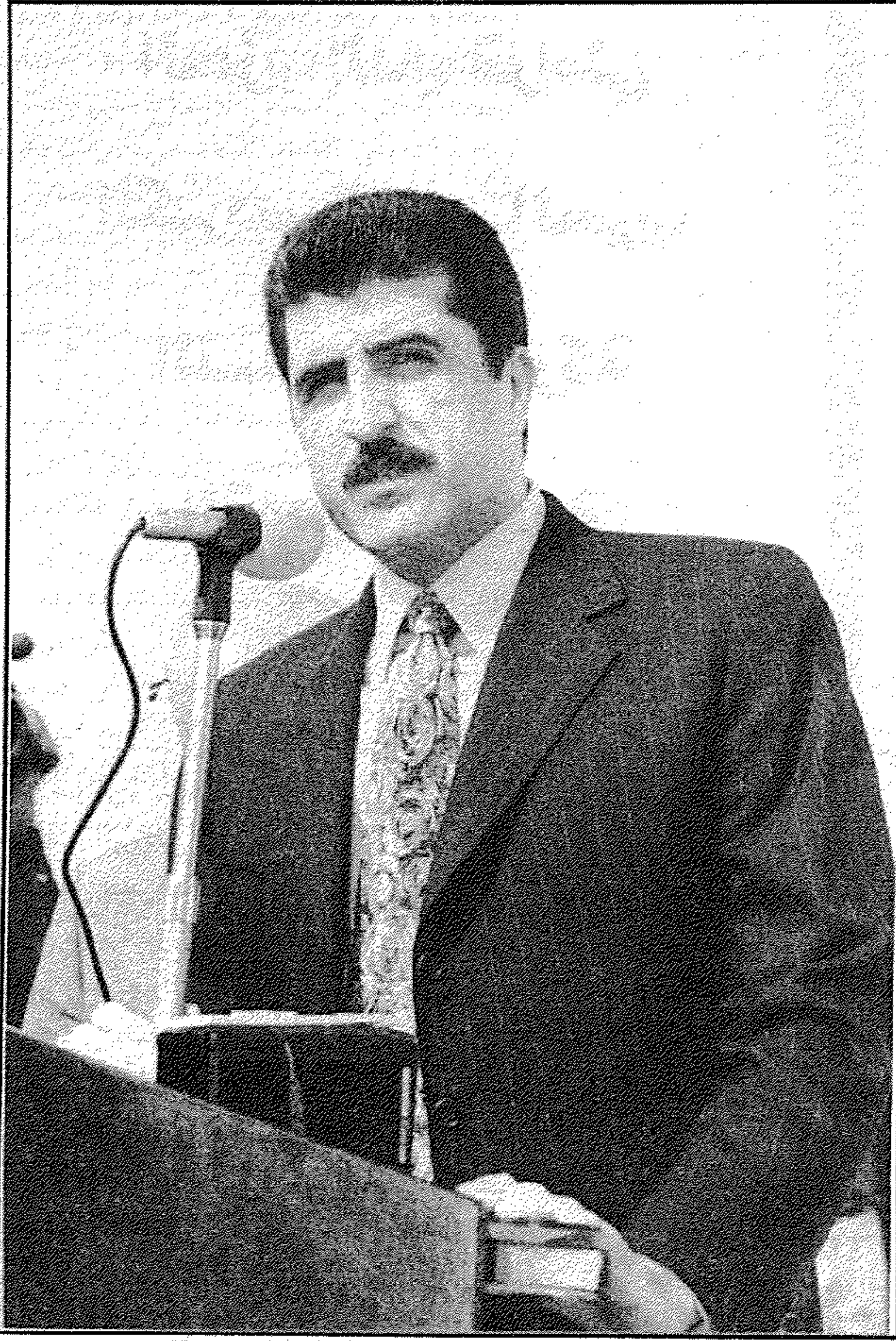
المتاحف . صافحت كثيرين أذكر منهم « فلك الدين كاكه بي » وزير الثقافة « وعمر بوتاني » رئيس اللجنة العليا للمهرجان في أربيل . والتقىنا لأول مرة بالدكتور عز الدين مصطفى رسول رئيس اللجنة العليا للمهرجان في السليمانية ، وملا بختيار عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الذي رافقنا طوال وجودنا في السليمانية . لم نكن في حاجة إلى جهد لاكتشاف خصوصية « السليمانية » العاصمة الثقافية لكردستان - ربما للعراق - والفرق بينها وبين « أربيل » العاصمة التاريخية لكردستان وهي

وحقيقيا . واكتشفنا أن بعضهم لم ير الآخر منذ سنوات ، وأن هناك أقارب للبعض في هذا الجانب أو ذاك . حرصت على وداع الأصدقاء الذين رافقونا منذ عبورنا لنهر دجلة وخلال ليلتنا الأولى في « داهوك » ثم أيامنا وليالينا الثلاث في أربيل ، المشحونة بكل شيء جميل . اللقاءات والنقاشات والمؤتمرات السياسية والفكرية ، والحوار الحميم والصريح مع نيجرفان البرزاني رئيس الوزراء ، وقصائد الشعر ، والغناء والفن الشعبي ، والتجول في المناطق الأثرية الأسماء - الحال ، زيارة

أخذت السيارات الثلاثين البيضاء من ماركة تيبوتا-فورهيلز » ، تقترب من نقطة الحدود ، تقل كل منها إثنين من أعضاء الوفد العربية المشاركة في الاحتفال بثنوية الشاعر العربي الكبير « محمد مهدي الجواهري » . كانت سيارتنا تقل الزميل عبد الغفار شكر وأنا ومرافقنا (رئيس اتحاد الكتاب في أربيل) والسائق .

ودعنا المرافق وسائقنا (والذي كان يقود هذا المركب من السيارات من خلال الجهاز الصغير الذي يحمله ، والمسؤولون في حكومة كردستان وقادة الحزب الديمقراطي الكردستاني الذين صاحبونا حتى النهاية ، وحملنا حقائبنا لمسافة عدة عشرات من الأمتار ، حيث كانت في انتظارنا مجموعة أخرى من السيارات مختلفة الأنواع والأحجام - وأقل فخامة من التيبوتا - وعدد من المسؤولين في حكومة إقليم كردستان ومقرها « السليمانية » وفي صحبتهم عدد كبير من ممثلي المنظمات الجماهيرية المختلفة . وتكرر هذا المشهد « العبثي » بعد أيام قليلة - بصورة معكوسة - عند عودتنا من السليمانية إلى أربيل في طريقنا إلى دمشق . فوجدنا عندما التقى القادمون من السلطة في أربيل والقادمون من السلطة السليمانية في المنطقة الحرام أو المنطقة المحايدة أو « NO MANS' LAND » الفاصلة بعناق حار بينهم ، ومشاعر وشوق بدا صادقا





نيجرفان
البرزاني

مدينة محافظة ما زال الطابع الريفي للحياة والعلاقات غالباً عليها رغم المباني الحديثة. فالسليمانية مدينة حضرية وعلاقات ناسها أكثر تطوراً وحضارة، يتميز نساؤها ويتمتعن بدرجة عالية من الحرية والنفوذ أيضاً، والحياة الاجتماعية غنية ومشتركة. ولفت نظرنا أن كل من قابلناهم في المناسبات الاجتماعية من الرجال الذين يحتلون مواقع قيادية في «الاتحاد الوطني الكردستاني» وحكومة الإقليم كانوا يصحبون معهم زوجاتهم وتشغل المرأة عدداً من المناصب الوزارية والحكومية، وتصدر عدداً من المجلات النسائية (وبعضها مشاغب). ومن أوائل القوانين (القرارات) التي أصدرها «مأم جلال» أو العم جلال، والمطبقة في السليمانية والمناطق الخاضعة لسلطة «الاتحاد الوطني الكردستاني»، القانون الذي يمنع قتل النساء أو إيذائهن أو تخفيف الحكم عليهن فيما يسمى بجرائم الشرف أو «غسل العار» والمعروف بالقرار رقم ٥٩، والقانون الذي يمنع تعدد الزوجات (القرار ٦٢). ورغم البساطة والتلقائية والهدوء الظاهري وتواضع السيدة «هيروخان» زوجة جلال طالباني، فمن المؤكد أنها تلعب دوراً مهماً في تأكيد هذا الموقف التقدمي من المرأة، وفي الحياة السياسية والاجتماعية.

تقسيم كردستان

والتمايز -أو الاختلاف- بين أربيل والسليمانية، سواء من ناحية البناء والمعمار، أو في الحياة الاجتماعية، أو في مدى تمتع النساء بحريات واسعة في السليمانية.. لا يفسر بالطبع وجود حكومتين في الإقليم، وهذا الخط الفاصل بين السلطتين. فقبل سنوات كانت «أربيل» تدخل في نطاق «سلطة» الاتحاد الوطني الكردستاني.

وما زلت حتى اللحظة لا أجد منطقاً مقبولاً لهذا التقسيم الذي يضيف إلى مآسى الشعب الكردستاني هما جديداً. فعملياً يتوزع الكرد بين المناطق الخاضعة لسلطة حكومة بغداد، ويشمل جنوب وغرب كردستان ومدينة كركوك، والمناطق الكردية الخاضعة للحماية الدولية، والتي انقسمت نتيجة للصراع بين الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) بزعامة مسعود البرزاني (كاك مسعود) أو الأخ مسعود، والاتحاد الوطني الكردستاني (أوك) بزعامة جلال طالباني (مأم جلال)، إلى شمال (أربيل) يخضع لسلطة حكومة الحزب وشرق (السليمانية) يخضع لسلطة حكومة الاتحاد..

وداخل هذا التقسيم هناك سيطرة للحركة الاسلامية عملياً على مناطق نفوذها على طول الحدود العراقية الكردستانية. أى أن هناك عملياً تقسيم رباعى لكردستان.

وقد طرحنا جميعاً بقوة وصراحة قضية هذا الصراع وتقسيم كردستان العراق بين الحزب (حدك) والاتحاد (أوك). واعترف الطرفان بالنتائج السلبية لهذا الموقف وقدمنا أسبابهما -من وجهة نظرهما- بوضوح شديد. ومع ذلك أظن أن أحداً من أعضاء الوفود العربية المشاركة في احتفالات مئوية الجواهرى قد قبل منطقهما أو وجد مبرراً واحداً يرتبط بالقضية الكبرى والحقيقة التي من أجلها ثار الكرد في كردستان العراق، ودفع -وما يزال- ثمننا باهظاً من أجلها.. أى قضية الحقوق القومية للكرد في ظل عراق موحد وديمقراطى. ولا يمكن فهم - والفهم لا يعنى القبول- هذا الصراع ومن العودة إلى تاريخ الحزبين.

* لقد نشأ «الحزب الديمقراطي الكردستاني» عام ١٩٤٦ وتولى زعامته الملا مصطفى البرزاني - وهو زعيم عشائري - وكانت أغلب كوادهر من جمعيات ثقافية

كردية سرية يسارية ماركسية أو متأثرة بالماركسية)، ولكن الحزب ارتبط منذ البداية بعائلة البرزاني، وهى «عائلة مشهورة بشيوخها من الطريقة النقشبندية، وترجع أصولها إلى منطقة باديان المتاخمة للحدود التركية، وهى منطقة جبلية قليلة التحضر». والحزب الديمقراطي الكردستاني هو الحزب التاريخى للحركة الكردية فى العراق. وقد أدى غياب الملا مصطفى البرزاني لأكثر من ١٢ عاماً قضاها فى الاتحاد السوفيتى (١٩٤٦-١٩٥٨) إلى لعب الكوادر اليسارية دوراً مهماً فى حياة الحزب، خاصة، وإن السكرتير العام للحزب «حمزة عبد الله» كان ينتمى إلى تيار المشققين اليساريين، وعند عودة الملا مصطفى من منفاه فى الاتحاد السوفيتى بدا واضحاً، أن هناك تيارين داخل الحزب «البرزانيون بزعامة الملا مصطفى البرزاني»، وهم مقاتلون أشداء وتكوينهم عشائري «واليساريون» ويضم النخبة المثقفة من كوادر الحزب وفى مقدمتها حمزة عبد الله وإبراهيم أحمد وجلال الطالباني. ووصل الخلاف عام ١٩٦٤ إلى درجة لجوء

الحزب الديمقراطي

الكردستاني.. الحزب

التاريخي للحركة

القومية الكردية

الاتحاد الوطني الكردستاني

يتهم البرزاني بالعشائرية

وإقامة علاقات مع «الشاه»

والإمبريالية

التيار اليساري في مارس لتنظيم مؤتمر (كونغرس) للحزب واتخاذ قرار بعزل الملا مصطفى البرزاني من رئاسة الحزب. ورد الملا مصطفى بسرعة» جمع الانصار والعشائر، ونظم مؤتمرا عزل فيه قادة «التمرد» وآخرين وتقدم بقواته والقى القبض على البعض في حين تمكن البعض من الهرب.

وقد أصبح الحزب شرعيا في ظل ثورة يولييه «تموز» ١٩٥٨ بقيادة عبد الكريم قاسم، ودخل الحزب الشيوعي اعراقى في تحالف مع حزب البعث بقيادة عبد الكريم قاسم في مواجهة معارضييه من الناصريين والقوميين العرب والبعثيين الآخرين. وبعد سلسلة من الثورات بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني تم توقيع اتفاق الحكم الذاتي بين الحزب وحكومة بغداد (١١ آذار - مارس - ١٩٧٠) وانضم الحزب والحزب الشيوعي العراقى إلى الجبهة الوطنية التقدمية بقيادة حزب البعث. ولكن إصدار حكومة بغداد لقانون الحكم الذاتى للأكراد عام ١٩٧٤ وما مثله من تراجع واسع أدى إلى اشتعال القتال بين الأكراد والسلطات العراقية.

وي وفاة الملا مصطفى البرزاني في مارس ١٩٧٩ في الولايات المتحدة (تسلم زعامة الحزب ولدا «أدريس ومسعود البرزاني») ثم انفرد مسعود بقيادة الحزب بعد وفاة شقيقه إدريس. وتعرض الحزب لانشقاقات عديدة بعد موت مصطفى البرزاني، ولكن الانشقاق الكبير حدث عام ١٩٧٥، عقب اتفاقية الجزائر (٥ مارس ١٩٧٥) بين الشاه وصادق حسين، فقد أعلن الملا مصطفى البرزاني وقف القتال «وكان يرى أن الاستمرار في الحرب في ظل اغلاق الحدود الإيرانية أمام حركته ومنع الدعم الإيراني عنها، هو بمثابة انتحار

والخيار الأفضل هو إلغاء السلاح وعارض هذا الموقف «جلال طلباني» الذي كان يشغل منصب الممثل الخارجى للحركة «فكان من رأيه أن ما حققتة الحركة سيتبدد بإلقاء السلاح، وإنه يجب الاستمرار لأن هناك سلاحا وعنادا يكفيان». وهكذا حدث الانشقاق الكبير وأسس جلال الطلباني وأنصاره «الاتحاد الوطنى الكردستاني» فى خريف عام ١٩٧٥.

* و«الاتحاد الوطنى الكردستاني» يوجد أساسا فى المناطق الجنوبية من كردستان، حيث تسود هناك اللغة السورانية- كما عند أغلب الأكراد الإيرانيين - وطرح نفسه منذ البداية كرد فعل لفردية واستبداد مصطفى البرزاني وقيادته للحركة الكردية «بطرق عشائرية» وإقامة علاقات مع «الشاه والإمبريالية» وما جعله مسئولاً عن المأزق الذى أصاب الحركة الكردية عام ١٩٧٥. وقدم الاتحاد نفسه باعتباره الحزب الأكثر «تحضرا وأكثر

اشتراكية» من الحزب الديمقراطى الذى يرضخ تحت العشائرية.

ويتمتع «جلال طلباني» بنفوذ كاسح داخل الحزب. وقد ولد «مأم جلال» عام ١٩٣٣ وترجع أصوله إلى منطقة «كوى سنجق» وينتمى إلى عائلة كردية كبيرة ترتبط بالطرق الصوفية الاخوية القادرية. حصل على بكالوريوس الحقوق من جامعة بغداد. «ظهر لوقت طويل» كشعلب شاب» فى الحزب الديمقراطى الكردستاني، حيث شارك فى قيادته منذ دخوله الوطنى الكردستاني» وبعد اتفاق آذار (مارس) ١٩٧٠ تولى مصطفى البرزاني القيادة العامة للحركة ونفى الطلباني لسوريا كممثل للحركة فى الخارج وظل متنقلا بين بيروت ودمشق. وبرز طلباني بعد عام ١٩٧٥ كبديل شاب مثقف تقدمى للقيادة التاريخية القومية الكردية غير أن بعض المتابعين للشأن الكردى الداخلى، يرون أن «الاتحاد الوطنى الكردستاني» لا يختلف كثيرا

جلال الطلباني فى افتتاح منوية الجراهري



عن الحزب الديمقراطي الكردستاني».

وخلال الأيام القليلة التي قضيناها في كردستان العراق ، لفت الطلباني نظرنا ببساطته الآسرة وحكاويه الدالة أثناء وجوده في الخارج ، وعلاقاته الواسعة بالقادة والمثقفين العرب ، اليساريين خاصة ، وشعبيته داخل حزبه ، وموقفه البالغ التقدم من المرأة خاصة .

ولم نلتق بمسعود البرزاني لوجوده خارج البلاد ، وحل مكانه رئيس وزرائه « تيجرفان البرزاني » وهو في نفس الوقت ابن شقيقه إدريس وزوج ابنته ، ويعطى نيجرفان البرزاني صورة معاكسة للشائع عن عشائرية الحزب الديمقراطي فقد ولد خارج كردستان وتلقى تعليمه في الولايات المتحدة . ويبدو قائدا عصريا شابا ينتمي للعصر الحديث .

وبالطبع فأيامنا التسع في كردستان لا تصلح وحدها لتكوين رأي قاطع حول أهم أحزاب وقوى كردستان العراق وطبيعة القيادة فيهما . ولكن الواضح أن الصراع بينهما والتنافس هو السبب الرئيسي في الانقسام في كردستان .

ورغم الخلافات التاريخية بين الحزبين فقد أدت حملات الإبادة التي شنتها سلطات بغداد ضد الشعب الكردي إلى المصالحة بينهما ودخولها ما في جبهة كردستان العراق عام ١٩٨٧ مع الحزب الشيوعي العراقي وخمسة أحزاب كردستانية أخرى (الحركة الديمقراطية الأشرورية - الحزب الاشتراكي - حزب كادحي كردستان - حزب استقلال كردستان - حزب الشعب الكردستاني) وأغلبها أحزاب يسارية .

أسباب إضافية للصراع

وبعد غزو صدام حسين للكويت وحرب الخليج الثانية وهزيمة القوات العراقية أمام غزو التحالف الدولي والعربي بقيادة الولايات المتحدة للعراق ، قامت انتفاضة الشيعة في الجنوب ، ثم انتفاضة الكرد في الشمال ، ونجح كرد العراق في السيطرة الكاملة على كردستان العراق بما فيها مدينة كركوك .

ولكن قوات الحرس الجمهوري العراقية - ويسماح من الولايات المتحدة الأمريكية وقوات التحالف - استخدمت المدرعات والقوات الجوية في سحق انتفاضة الشيعة في الجنوب ، ومن بعدها انتفاضة الأكراد في الشمال " حيث تمت عمليات الإعدام الجماعي في الشوارع ، واستبعاد الأكراد في أذهانهم كابوس حلبجة والأنفال ، ففروا إلى الجبال ، ونزح أكثر من مليون ونصف مليون مواطن في اتجاه إيران وتركيا .. وتقدمت قوات الحرس الجمهوري إلى الشمال لكي تسيطر بالكامل عليه ، إلا أن مقاومة بطولية أسطورية لعدد محدود من الأكراد .. بقيادة

مسعود البرزاني عند منطقة كوري في مدخل مدينة شقلادة أوقعت هزيمة فادحة بمدرعات الحرس الجمهوري العراقية مما أجبرها على التراجع والعودة إلى أربيل .. وأعلنت قوات التحالف المنطقة شمال العرض ٣٦ درجة منطقة آمنة وصدر قرار بذلك من مجلس الأمن في ٥ أبريل ١٩٩١ ودخلت الجبهة الكردستانية والحزبان الرئيسيان في مفاوضات مع بغداد انتهت إلى الفشل . وتقدمت القوات الكردية " البيش مركه " للاستيلاء على مدينتي أربيل والسليمانية وسحب صدام حسين الإدارة المدنية من كردستان والموظفين العراقيين العاملين بها وامتنع عن دفع رواتب الموظفين و تقدمت الجبهة الكردستانية لإدارة المنطقة بسلطة الأمر الواقع " وقررت سلوك الطريق الديمقراطي وإجراء انتخابات عامة في إقليم كردستان وتشكيل حكومة للإقليم . وفي ١٩ مايو ١٩٩٢ نظمت الجبهة

انتخابات ١٩٩٢ تؤدي

إلى تقاسم المقاعد

بين الحزبين في

البرلمان والحكومة

وانفجار الصراع

المسلح عام ١٩٩٤

وقف القتال بعد

إتفاق الجزائر

بين الشاه وصدام حسين

.. يؤدي إلى إنشقاق

الحركة القومية الكردية

الانتخابات وتقر جميع الأطراف بوقوع تزوير في هذه الانتخابات شارك فيه الحزبان الرئيسيان . وانتهى الصراع على نتائج الانتخابات إلى تقاسم المقاعد في البرلمان وفي الحكومة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني مع تأجيل اختيار رئيس الإقليم - أو قائد حركة التحرير الكردية - حيث لم يحصل أي مرشح على الأغلبية المطلوبة .

و" كانت الحكومة الكردية - في واقع الأمر - حكومة شكلية إذ ظل النفوذ الحزبي هو الغالب ، مما أدى إلى الانشقاق الحكومي في كل موقع " . خاصة وأن الاتفاق الذي تم على إجراء انتخابات تشريعية جديدة بعد ٦ أشهر (أكتوبر ١٩٩٢) لم ينفذ وسرعان ما انفجر الصراع المسلح بين الحزبين في خريف عام ١٩٩٤ . ونجحت قوات الاتحاد الوطني الكردستاني في السيطرة على أكثر من ٧٠٪ من أراضي كردستان بما فيها مدينة أربيل (ديسمبر ١٩٩٤) .

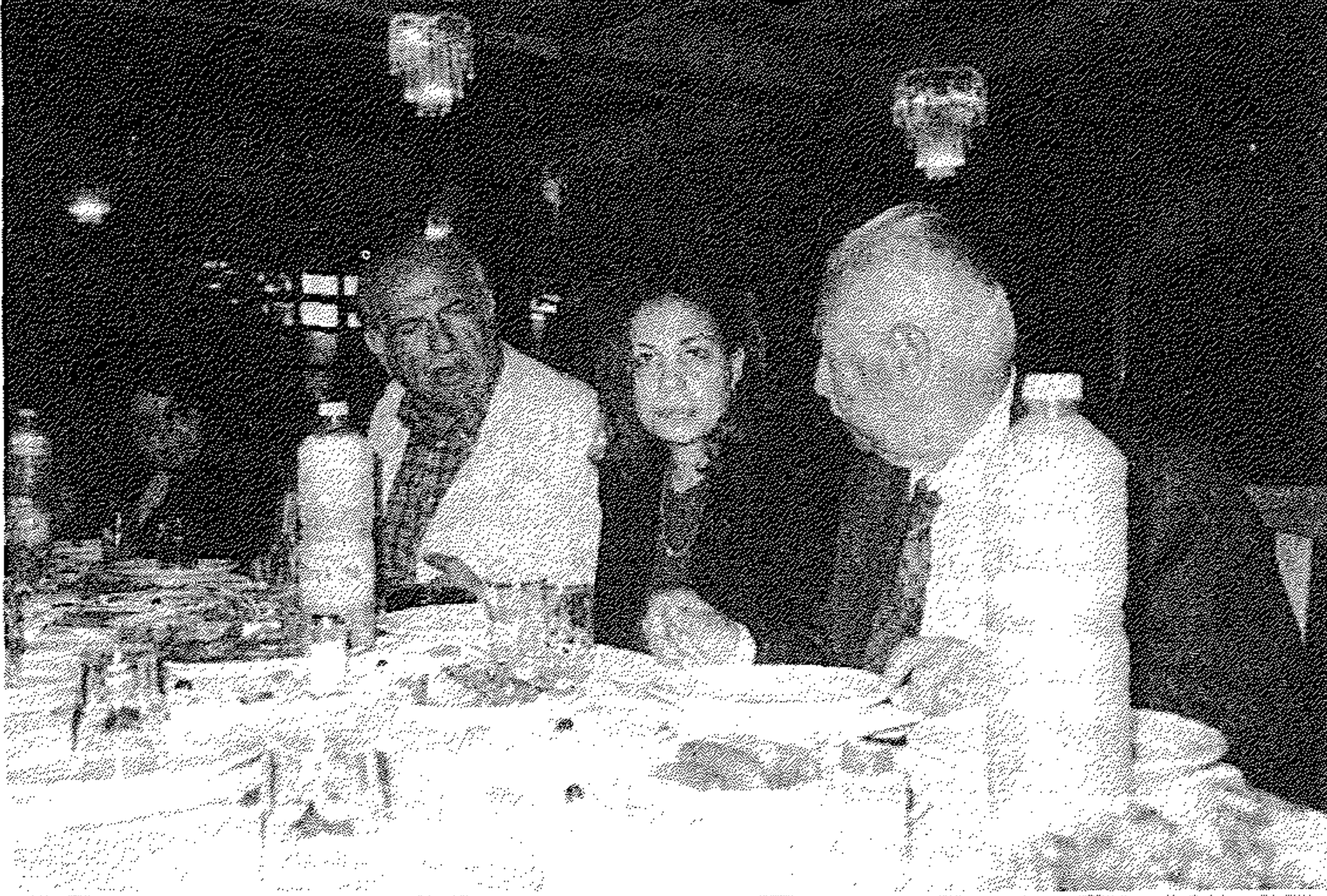
ولكن تحالف الحزب الديمقراطي الكردستاني مع الحكومة العراقية ودخول قوات الحرس الجمهوري العراقي إلى كردستان أدى إلى استيلاء الحزب الديمقراطي مع غالبية الإقليم بما في ذلك مدينة " أربيل " العاصمة التاريخية للإقليم . وقد حقق طرفا هذا التحالف أهدافهما . فالسلطة العراقية تحدد بهذه العملية العسكرية في كردستان الخطر المفروض على بغداد من قوات التحالف ، واستغلت قوات الحرس الجمهوري دخولها إلى كردستان للقبض على آلاف العراقيين المنضمين لقوات المعارضة العراقية والمتواجدين في كردستان بهدف الزحف للإطاحة بنظام صدام حسين ، وقد تم إعدام كثيرين منهم . وأثبت صدام بهذه العملية العسكرية أنه مازال قوة رئيسية في كردستان العراق

ولم يستمر الأمر على حاله إذ بمجرد انسحاب قوات الحرس الجمهوري تمكن الاتحاد الوطني الكردستاني - وبمعاونة إيرانية - من استعادة السليمانية والتقدم نحو أربيل ، وتوقف القتال عام ١٩٩٦ بعد أن اقتنع الطرفان باستحالة انتصار أحدهما انتصارا كاملا وهزيمة الآخر هزيمة كاملة .

والأسباب الحقيقية لهذا القتال هي محاولة كل من الحزبين الانفراد بالسلطة ، وقد أدى تدخل دول الجوار (إيران وتركيا) بالإضافة إلى الحكم القائم في العراق ، والقوى الدولية ، إلى إطالة أمد هذا الانقسام .

ومع استقرار هذا الانقسام تولدت أسباب أخرى للصراع ، منها وجود فروق واضحة في مستوى المعيشة بين المناطق الخاضعة لسلطة الاتحاد الوطني التي تشكو من الضائقة المالية

في «السليمانية» ممنوع قتل النساء «لغسل العار» وممنوع تعدد الزوجات



د. نبيه ارشيدات وسنيه البهات ونوري عبد الرازق

١- القضاء على حزب العمال الكردستاني.

٢- التصدي لأي محاولة تهدف لإقامة دولة كردية في شمال العراق.

٣- مواصلة العمل وفق صيغ ومشاريع ذات نوايا احتلالية لهذا الجزء من العراق.

والقوة الاقليمية الثانية هي إيران التي تواجه الدور الأمريكي والتركى في المنطقة وكذلك الخطر العراقي . والتي تحالفت مع الاتحاد الوطنى الكردستانى ، وساندت حزب العمال الكردستانى ضد تركيا ، وكذلك الحركة الاسلامية في كردستان.

في ظل هذه التركيبة المحلية والاقليمية والدولية المعقدة ، جرت محاولات عديدة - داخلية ودولية - لإنهاء الصراع بين الحزبين الكبيرين ، وبالتالي إنهاء تقسيم كردستان بينهما وقد فشلت حتى زيارتنا لكردستان ٥٥ جولة من المفاوضات بينهما .

ومن أهم القوى الداخلية التي حاولت القيام بدور الوساطة بين الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطنى ، الحزب الشيوعى العراقى .

والحزب الشيوعى العراقى من أقدم الأحزاب العراقية - إن لم يكن أقدمها على الإطلاق - تكون في ٣١ مارس ١٩٣٤ وساهم شيوعيو كردستان منذ البداية في تأسيسه وفي نضال جماهير كردستان من أجل حق تقرير المصير والاعتراف بالحقوق القومية لكرد العراق . وعقب انتفاضة ١٩٩١ وقيام حكومة إقليم كردستان ، تحول فرع كردستان من الحزب الشيوعى العراقى إلى " الحزب الشيوعى الكردستانى في ٣٠ يونية (حزيران) ١٩٩٣ . واتخذ الحزب الشيوعى منذ البداية موقفا ضد الاقتتال الداخلى وأعتبر

والذى تتواجد قواعده للعمل ضد السلطات التركية في كردستان كان سببا آخر للصراع بين الحزبين . فبينما تعاون الحزب الديمقراطى الكردستانى مع القوات التركية ضد حزب العمال ، فقد ساند الاتحاد الوطنى لكردستان حزب العمال الذى تؤيده إيران .

أهداف تركية

ويقودنا هذا إلى القوى الاقليمية والدولية التي تمارس تدخلا واضحا في كردستان ، وتزكى الخلاف بين الحزبين:

أولى هذه القوى هي الولايات المتحدة الأمريكية التي استصدرت قرارا من مجلس الأمن يفرض الحماية على كردستان شمال خط ٣٦ ، وهي حماية لم يطلبها مواطنو كردستان العراق ، وإن كانوا بالضرورة يحاولون الاستفادة منها . والهدف الرئيسى للولايات المتحدة يتعلق بسياساتها نحو العراق ونحو المنطقة بأسرها . وفي مقدمة هذه الأهداف السيطرة على مناطق البترول وحماية طرق نفقة إلى أوروبا وأمريكا ، وسياسة الاحتواء المزدوج لإيران والعراق.

والقوة الاقليمية الأساسية هي تركيا التي تتدخل بقوة في كردستان العراق ، إلى حد محاولة إقامة حزام أمنى داخل الشمال العراقى (كردستان) بغلق مابين ١٥٠٥ كيلو متر لمنع تسلل مقاتلى حزب العمال الكردستانى (التركى) والتحالف مع الحزب الديمقراطى الكردستانى على حساب الاتحاد الوطنى الكردستانى . ولم تكن مصادفة ما صرحت به " تانسو شيلر " عندما كانت وزيرة للخارجية من أن " تركيا أعطت الضوء الأخضر لدخول القوات العراقية إلى مدينة أربيل في العام ١٩٩٦ " . ومن الواضح أن هناك ثلاثة أهداف متكاملة للدور التركى .

والمناطق الخاضعة لسلطة الحزب الديمقراطى والتي تتمتع بإمكانات مالية واسعة ، نتيجة لوجود مركز "ابراهيم الخليل" بها ، وهو مركز جمركى يستغل لتهرب النفط العراقى إلى تركيا ويقدر ما تحصل عليه حكومة الاقليم في أربيل - طبقا للحسابات التركية - من هذا المركز بحوالى ٤٠ مليون دولار شهريا ، عدا مئات من الملايين من الدينار العراقي (الطبقة السويسرية والتي تساوى ٩ دينار منها ١٠٠٠ دينار من طبعة بغداد الحالية) ، بينما تعجز حكومة الاقليم في السليمانية (مناطق نفوذ الاتحاد الوطنى) عن دفع مرتبات الموظفين وقوات " البشمركة " إلا بصعوبة بالغة . ويرفض " نيجرفان البرزانى " رئيس حكومة الإقليم في أربيل (هذا المنطق) قائلا .. " إن قيادة الاتحاد الوطنى الكردستانى تتاجر بالضائقة الاقتصادية والوضع المعيشى للمواطنين لدق طبول الحرب . وإذ يتحدثون عن الأوضاع الحياتية والمعيشية للناس فانهم يمولون آلة الحرب والحملة الاعلامية والتجهيزات العسكرية ، ولا يعنى هذا إلا رغبة في القتال ولاشئ آخر " ويضيف مسعود البرزانى حجة أخرى فيقول " عندما كانت هناك ادارة مشتركة (من الحزبين) كان رئيس الوزراء من الاتحاد وكذلك وزير المالية ومدير البنك ، ومن مجموع ٤٤ موظفا في البنك كان ٤١ موظفا من الاتحاد ، وكل الموارد كانت تدخل ميزانية حكومة الاقليم " .

في المقابل ففسد دوكان يقع ضمن الأراضى الخاضعة لنفوذ الاتحاد الوطنى ، وتحصل أربيل على الكهرباء من هذا السد ولفترة طويلة عاشت أربيل في ظلام دامس نتيجة لقطع الكهرباء عنها تماما .

أيضا الموقف من حزب العمال الكردستانى (p.k.k) بزعامة "أوجلان"

الحرب بين الحزبين " خطينة كبرى ترتكب بحق حركتنا الوطنية " وحاول القيام بوساطة بينهما واجه خلالها " نواقص وتصرفات من ذات الأطراف المتصارعة ، وهي تغليب الذاتى على المصلحة العامة " . وأشار الحزب فى بياناته وصحيفته طريق كردستان (ريكاني كردستان) ، إلى أن الصراع رغم أن عناصره داخلية فى الأساس . إلا أنه " وفر تربة خصبة للتدخلات الخارجية . فالقوى الدولية لاتريد للوضع فى كردستان أن يتبلور وأن يستقر على وجهة معينة .. هم لا يريدون استمرار القتال فقط كى لا يتمكن النظام من العودة إلى كردستان . وفى نفس الوقت هم لا يريدون للوضع فى كردستان أن يتطور إلى درجة من المتانة والقوة بحيث يهدد الدكتاتورية فى بغداد . إنهم يدركون بوعى تام الترابط التام بين مايجرى فى كردستان وفى العراق " . وقام عزيز محمد السكرتير العام السابق للحزب الشيوعى الكردستانى - وهو شخصية كردية عراقية مرموقة ، بوساطة مهمة بين البرزانى والطلبانى عبر زيارات مكوكية للزعيمين ، ونجح فى تكوين لجنة تنسيق للمصالحة تجتمع أسبوعيا - كل خميس - فى منطقتى نفوذ الحزبين بالتبادل (شقلاوة وكويسنجق) . وتحقق الكثير من خلال هذه الاجتماعات ، حيث تم الإفراج عن الأسرى من الجانبين وإعادة المبعدين ، والتغيير فى الخطاب الاعلامى وإيقاف الحملات المتبادلة ونجح عزيز محمد فى حمل رسالة من جلال الطلبانى إلى مسعود البرزانى (٣١ ديسمبر ١٩٩٧) يهنئه فيها بحلول شهر رمضان المبارك ، وإطلاق الكهرباء لأربيل من سد دوكان .

ومهدت هذه الوساطة ووساطات واجتماعات أخرى لتوقيع اتفاقية سلام بين جلال الطلبانى السكرتير العام للاتحاد الوطنى الكردستانى ومسعود البرزانى رئيس الحزب الديمقراطى الكردستانى فى واشنطن فى ١٧ سبتمبر ١٩٩٨ بوساطة أمريكية شاركت فيها وزيرة الخارجية الأمريكية " مادلين أولبرايت ووقع كمشاهد على الاتفاق دافيد ويلش مساعد وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشرق الأدنى . ولم يحترم الطرفان هذه الاتفاقية حتى الآن . أصاب الموقف كله حالة من الجمود منذ ذلك الحين ، إلى أن وقع تطور مهم ، ومفاجئ فى العلاقات الداخلية والاقليمية .

ففى ظل القتال بين الاتحاد الوطنى الكردستانى ، وحزب العمال الكردستانى (التركى) الذى يتواجد مقاتلوه (حوالى ٣٠٠٠ عنصر) فى جبل قنديل ومنطقة " نور كوك " وأطراف " حاج عمران " القريبة من

الحدود الإيرانية وسيطر على الجبال المحيطة بمدينة السليمانية ، والذى انفجر فى ١٣ سبتمبر ٢٠٠٠ ، وتحول الاتحاد الوطنى للتحالف مع تركيا - حليف الحزب الديمقراطى الكردستانى قام طلبانى بزيارة لتركيا حيث التقى برئيس الوزراء التركى " بولند أجايد " ووزير الدولة للشئون الخارجية " فاروق لوجولور " . وفى طريقه إلى تركيا تم أول لقاء بين طالبانى وبرزانى منذ ٣ سنوات فى صلاح الدين يوم الاثنين ٨ يناير ٢٠٠١ وتم لقاء آخر فى طريقه للعودة فى تركيا .

وتتوقع دوائر قريبة من حكومتى الاقليم أن يكون هذا اللقاء بداية لتقارب بين الحزبين . ولاحظ بعض المراقبين أن هذا التحول فى سياسة الاتحاد الوطنى الكردستانى صاحبه إقالة حكومة كورمت رسول وتشكيل حكومة جديدة بزعامة " برهم صالح " فى نهاية يناير الماضى ، وماترد عن قيام وفد من الاتحاد الوطنى ضم نائب طالبانى لشئون السياسية (فريدريك عبد القادر) وعضوى المكتب السياسى للحزب (ملا بختيار وأرسلان باييز " بزيارة بغداد سرا فى نهاية ديسمبر الماضى فى محاولة لإقناع بغداد بالعودة إلى حوار سياسى على أساس التفاهم على تبريد الجبهات العسكرية والعمل المشترك لمواجهة أعباء الحظر الدولى والعقوبات .

والوصول إلى حل الخلاف بين طالبانى والبارزانى بزيل نقطة الضعف الرئيسية التى

جلال الطلبانى
يلتقى بمسعود
البرزانى بعد قطيعة
استمرت ثلاث سنوات

بروز قوى

الإسلام السياسى

بدعم إيرانى وسعودى

تواجه حركة التحرر الوطنى الكردية ، ويضع نهاية لأهم مأسى الأكراد الداخلية . ولكنه لا يحل بعض المشاكل الساخنة التى برزت فى ظل تولى الكرد السلطة فى إقليمهم وغياب سلطة نظام صدام حسين فى ظل الحماية الدولية لأمريكية .

الحركة الاسلامية

أول هذه القضايا تتعلق بمحاولات إثارة مشاكل بين الكرد والأقليات القومية الموجودة فى كردستان العراق ، خاصة التركمان .

ويمثل التركمان القومية الثالثة فى العراق بعد العرب والكرد (٢٥٠ ألف نسمة) . وتحاول تركيا استغلال الجبهة التركمانية كذراع " عسكرية " لها فى كردستان العراق . وتضم الجبهة التركمانية أربعة أحزاب من أهمها الحزب الوطنى التركمانى الذى تأسس فى سبتمبر ١٩٩٠ (فى أنقرة) بزعامة مظفر أرسلان . وقد تعرض الحزب للانشقاق عام ١٩٩٦ وتولى قيادته مصطفى كمال بايجى . ويضم الحزب الوطنى التركمان السنة بينما يمثل التركمان الشيعة (٤٠ ٪ من التركمان) الاتحاد الاسلامى التركمانى القريب من إيران . وقد فرض الأتراك على الحزب الديمقراطى الكردستانى - رغم علاقاته المتوترة تاريخيا مع التركمان - أن تحصل الجبهة التركمانية على جزء من الموارد المالية للمركز الحدودى (إبراهيم الخليل) وشهدت أربيل صدامات مسلحة بين الحزب الديمقراطى والجبهة التركمانية ، مما أدى إلى توتر العلاقات بين تركيا والحزب الديمقراطى الكردستانى ، واتهام الأخير لأنقرة بقتل ٢٨ كرديا عراقيا خلال غارات شنتها طائرات حربية تركية على مواقع فى المثلث الحدودى (العراقى - التركى - الإيرانى) . وأكدت الخارجية التركية على ضرورة احترام وحدة أراضي العراق " وضمان التمثيل السياسى لكل الفئات القومية " وهو ما اعتبر إشارة إلى التركمان فى الشمال ، بل تردد أن تركيا تقبل لإنشاء فدرالية كردية تركمانية (١)

ولا يشكل المسيحيون (من ١٠٠ ألف إلى ١٥٠ ألفاً) يعيشون فى المناطق الكردية شمال العراق ، وأغلبهم من الطائفة الآشورية والكلدان مشكلة سياسية حتى الآن ، رغم دخول الآشوريين فى نزاع مع الحزب الديمقراطى الكردستانى بسبب " المصادرة المتكررة لأراضيهم " . ويمثل الآشوريون الحركة الديمقراطية الآشورية

وإلى جانب محاولات إثارة مشاكل بين الكرد والأقليات القومية فهناك محاولات

لإثارة مشاكل من أحزاب وقوى عقائدية . مثل المجموعة التي تسمى " الحزب الشيوعي العمالي العراقي " والتي دخلت في صدام مع الاتحاد الوطني الكردستاني . ولكن المشكلة الحقيقية تتمثل في القوى والأحزاب الإسلامية .

وكما يقول " هادي محمود " في مجلة الشقافة الجديدة " الإسلام السياسي في كردستان العراق ظاهرة حديثة نسبيا . ويمكن تحديد بداياتها بأوائل الثمانينات وهي ظاهرة لا تملك جذورا تاريخية إذا ما قورنت بظاهرة الإسلام السياسي في إيران أو مصر . فولا زجال الدين الكرد كان أساس للحركة القومية التحريرية الكردية . وقد انخرط هؤلاء في الحركة القومية الكردية ، وساهم البعض في صفوف الحركة الديمقراطية في كردستان وعموم العراق بما في ذلك الحزب الشيوعي .. وارتبط ظهور الإسلام السياسي بانتصار الثورة الإسلامية في إيران واندلاع الحرب العراقية - الإيرانية .. "

وتنقسم الأحزاب الإسلامية إلى حزبين أساسيين .

- الأول هو الحركة الإسلامية في كردستان العراق .. التي تأسست عام ١٩٨٦ في أوج الحرب العراقية الإيرانية . فقد لجأت الحكومة الإيرانية إلى تقديم الدعم المادي والعسكري لتنظيم سرى نشأ عام ١٩٧٨ تحت اسم " الرابطة الإسلامية في كردستان " للتصدي للأفكار والأطروحات الماركسية ، وتحولت الرابطة إلى فصيل عسكري معارض للنظام العراقي . واستطاعت الرابطة أن تكتسب تأييد الكثير من علماء الدين في الريف والتحق بفصائلها المسلحة العديد من الشباب المتأثر بتجربة " الجهاد " في أفغانستان . وفي أبريل ١٩٨٧ نظمت الرابطة انتفاضة كبيرة ضد سياسة التهجير العراقية قادها علماء الدين وعلى رأسهم الشيخ " عثمان عبد العزيز " الذي كان أكبر مرجعية للشافعية في العراق . وهرب الشيخ عثمان بعد فشل الانتفاضة إلى إيران وأصبح مرشدا عاما للرابطة التي تحولت إلى " الحركة الإسلامية في كردستان العراق " ويعتبر الملا علي عبد العزيز (شقيق الشيخ عثمان) المسئول الأول عنها . وتسيطر الحركة الإسلامية على مناطق واسعة من حلبجة على الحدود الإيرانية . ويتكون شعار الحركة من " القرآن ، البندقية ، الخنجر .. راية لا إله إلا الله محمد رسول الله " وتسعى إلى إقامة " حكم الله على الأرض عن طريق النضال ضد نظام الكفر المتسلط حتى إقامة حكم إسلامي والعمل من أجل إزالة آثار الكفر والاضطهاد الذي لحق بالشعب

الكردى وعموم الشعب العراقي وبالشكل الذي ترتأيه الشريعة الإسلامية " وتعتمد الحركة على الدعم الإيراني وأيضا وجود تمويل سعودي لإعادة التوازن الذي يميل لمصلحة إيران . وشارك كثير من مقاتليها في الحرب في أفغانستان ، وتدعم بقوة الحركات الجهادية الإسلامية في أفغانستان وفلسطين والبوسنة والجزائر .

ودخلت الحركة الإسلامية في صدامات عنيفة مع الاتحاد الوطني الكردستاني ، ولكن اقتنع الطرفان بضرورة التعايش منذ عام ١٩٩٦ . وبرز قادة مثل " علي بابير " في صفوف الحركة يقبلون الحياة الديمقراطية الحديثة رغم مقاطعتهم للانتخابات عام ١٩٩٢ .

وقد شاركت الحركة الإسلامية في حكومة السليمانية ودخلت في تحالف مع الاتحاد الوطني الكردستاني .

الحزب الإسلامي الثاني ، هو " الاتحاد الإسلامي " والذي أعلن عن تأسيسه في يونيو ١٩٩٤ بعد انتفاضة مارس (آذار) ١٩٩١ ، كامتداد لحركة الإخوان المسلمين التي تشكلت في العراق في الخمسينات . وقد فشلت عناصر الإخوان المسلمين في تكوين جذور لها في كردستان العراق في الستينات . ولم تكن مهتمة في ذلك الحين بالظلم السياسي الواقع على الأكراد ومعاناتهم ، بل كانت أديباتهم تعكس في كثير من الأحيان التصور الرسمي للنظام العراقي تجاه الحركة القومية الكردية . وركز الإخوان المسلمين على قضايا التبرية والإصلاح . وبعد انتفاضة ١٩٩١ لعب الإخوان المسلمون دوراً أساسيا في عمليات الاغاثة وإعادة بناء القرى المهدامة وبناء المساجد فيها وتزويد هذه القرى بالماء والكهرباء وتقديم العون المادي والعلمي . ومع إصدار قانون الأحزاب والجمعيات عام ١٩٩٤ تحولوا إلى " حزب الاتحاد الإسلامي في كردستان " وهو حزب " سياسي اصلاحي يجاهد لحل جميع القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية من منظور إسلامي " ، ويؤكد على الديمقراطية كوسيلة وحيدة لإحداث التغيير المنشود في كردستان ، وينتقد بشدة منهج الحركة الإسلامية في حمل السلاح . والاتحاد الإسلامي هو الفصيل الأكثر تنظيما وشعبية داخل التيار الإسلامي خاصة في المدن . ورغم دخوله في التشكيلة الوزارية في الحكومة التي شكلها الحزب الديمقراطي الكردستاني في أربيل ، فهناك كثير من

التوتر بينهما لنمو نفوذ الاتحاد الإسلامي في مناطق النفوذ التقليدية للحزب الديمقراطي وللإتحاد الإسلامي علاقات وثيقة مع حزب الرفاه الإسلامي في تركيا وحركة الإخوان المسلمين في مصر .

وينظر بعض الدارسين الأكراد إلى نمو التيار الإسلامي في كردستان العراق باعتباره نتيجة لوجود " الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العامة في المجتمع الكردستاني ، وبالأخص أزمة الحكم وتفاقمها إلى حد اندلاع القتال الداخلي بين القوتين الرئيسيتين في التيار القومي الكردي (الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) ، وعدم تمكن التيار الديمقراطي اليساري (وفي القلب منه الحزب الشيوعي) من طرح البديل لمعالجة الأزمة " بالإضافة لتوفر الامكانيات المادية لدى التيسار الإسلامي من إيران والسعودية معا .

كانت هذه الصورة المعقدة للواقع في كردستان وللصراعات الداخلية بين قواه السياسية المختلفة والتدخلات الإقليمية والدولية ، تلح علينا ونحن في طريق العودة من السليمانية إلى أربيل ومنها إلى الحدود السورية .

ولم نستطع أن نستمتع بهذه الطبيعة الساحرة أثناء زيارتنا الحاطفة لسد دوكان وعلى نهر الزاب ، ومصايف صلاح الدين وشقلاوة ومناطق الشلالات الرائعة والجبل الصديق الوفي لكرد العراق .. وظل هناك السؤال .. هل ينجح قادة الأكراد في تحقيق حلمهم في إقامة نظام فيدرالي في ظل عراق ديمقراطي موحد .. وأن يتجنبوا تحويلهم إلى مجرد ورقة لاستبدال دكتاتور بآخر ، وأن يكونوا طرفا أساسيا في مشروع ديمقراطي للتغيير ؟ .. وأن ينجحوا في الخروج من الحصار الأمريكي الذي يصر على سياسة " لا استفزاز لصدام مقابل حماية أمريكية لمناطق الأكراد " .

الأسئلة كثيرة .. والأجوبة أيضا . ولكن نقطة البداية تكمن في المصالحة بين الحزبين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني ، وبين الزعيمين " كاك مسعود " و " مام جلال " ومشاركة كل القوى والأحزاب الديمقراطية في حكم ديمقراطي لاقليم كردستان العراق .

تحية عسكرية أمريكية لصعود شارون للحكم



شارون

ومعنى هذا أن أول «رسالة» خارجية لبوش هي رسالة تحمل من التأكيدات ما يكفى على أن السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية الجديدة تبدأ باستخدام القوة .. أى أن القوة المسلحة هي أدواتها الأولى وليست ملجأها الأخير . (ولعل من المهم أن نلاحظ أن رئيس المكسيك فى المؤتمر الصحفى المشترك له مع بوش - بعد أقل «من ساعتين» من الغارات على بغداد - أحجم عن تقديم تأييد صريح وواضح لهذه الغارات الأمريكية ضد العراق وبوش واقف على بعد خطوة واحدة منه . ومن المؤكد أن هذا الأخير تمنى أن يستمع إلى عبارة تأييد واحدة ، وأنه عندما لم يسمعها من جاره عرف أنه واجه أول اخفاق له فى العلاقات الخارجية).

* ان اختيار «الهدف» -وهو هنا العراق وإن كان متوقعا إلا أنه من حيث التوقيت كان مفاجئا .. خاصة وأنه لم يسبقه «استفزاز» عراقي محدد .

وللتوقيت الذى جرت فيه هذه الغارات الأولى دلالات على درجة قصوى من الأهمية . أولها أن شن الغارات على العراق بدأ قبيل أيام من زيارة وزير الخارجية الأمريكى الجديد كولين باول للشرق الأوسط . وهى - بدورها - زيارته الأولى . وبالتالي فهى انذار أمريكى صريح ضد الاتجاهات التى بدت على سياسات الحكومات العربية فى الفترة الأخيرة ، اتجاهات التصالح والتقارب مع العراق ،

الأمريكية على العراق بمثابة التحية العسكرية الأمريكية تؤذيها إدارة اليمين الجمهورى لحكومة لها ذات الملامح السياسية فى الاستراتيجية والعقائدية المتطرفة هى حتى لحظة بدء الغارات فى سماء بغداد كيلومترات طور التشكيل . وليس هذا مجرد معنى رمزى . وهذه هى الأسباب :

* إن قرار بوش الصغير بإصدار الأمر إلى «البنتاجون» بشن هذه الغارات هو أول قرار عسكري له .. وعادة ما يكون أول قرار عسكري يصدره «القائد الأعلى» الجديد للقوات المسلحة الأمريكية بمثابة الرسالة الأولى إلى العالم الخارجى عن الاتجاهات الاستراتيجية لإدارته .

* إن هذا القرار هو أيضا أول قرار لبوش فى مجال السياسة الخارجية ، وقد اتخذه قبل يوم واحد من أول زيارة خارجية له - وهى زيارته للمكسيك - ولهذا تزامنت الغارات على العراق مع محادثات بوش مع الملياردير اليمينى المكسيكى الذى تولى قبل فترة وجيزة رئاسة المكسيك .

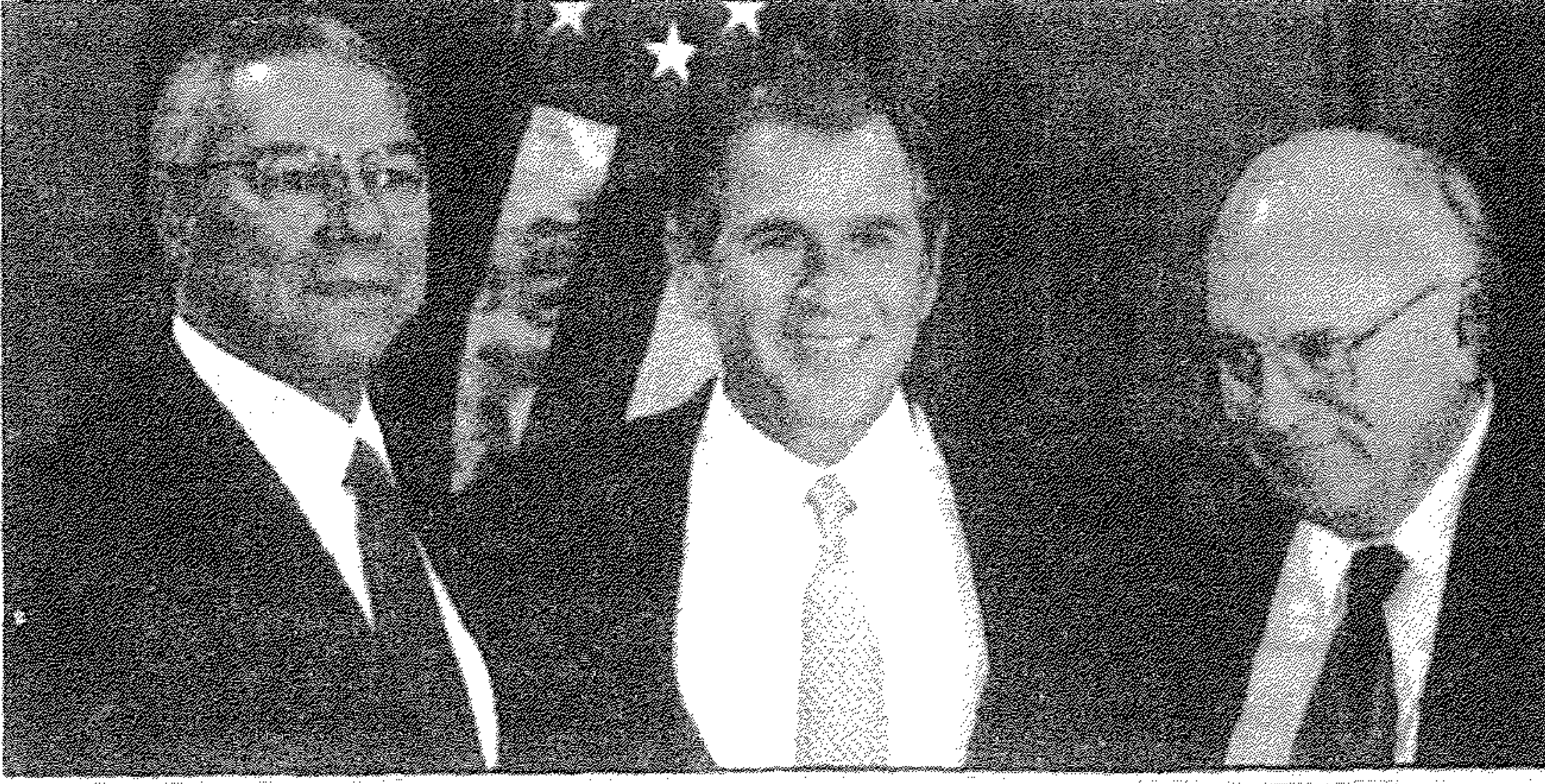
رسالة واشنطنون

سمير كرم

بأسرع من أى توقعات يمكن أن تكون قد ساورت المتشائمين وبأشد أشكال التناقض مع التوقعات التى داعبت تصورات المتفائلين وأمانهم ، كشف اليمين الأمريكى عن وجهه وعن نواياه تجاه الوطن العربى والعالم الثالث .. بل والعالم الخارجى ..

أكتب هذه الرسالة من واشنطن وأنا فى معمرة المتابعة الآنية للغارات الأمريكية الكثيفة والمركزة على «أهداف القيادة والتحكم والاتصالات قرب بغداد» (مساء الجمعة السادس عشر من فبراير الماضى) .

بالفعل لا أظن أن أحدا توقع أن يصدر الرئيس الأمريكى الجديد جورج بوش الابن هذا الأمر بشن الغارات على العراق وهو بعد لم يكمل فترة شهر واحد فى الرئاسة .. سواء كان ممن فرحوا بصعود هذا الجمهورى اليميني إلى الرئاسة ، أو ممن استشعروا الخطر من صعوده . على أى الأحوال فإن هذه الأحداث الجديدة ، التى دوت ردود فعلها خلال الساعات الأولى من وقوعها فى أنحاء العالم ، والتى لا تزال نخمن كيف ستكون ردود فعلها العربية لم تغير الموضوع الذى كان قد تحدد لرسالة «اليسار» من واشنطن لعدد هذا الشهر «مارس» ، وهو كيف استقبل اليمين الأمريكى وصول اليمينى الإسرائيلى المتطرف ومجرم الحرب المخضرم آريل شارون إلى السلطة فى إسرائيل . ولا معنى إذا للتردد فى اعتبار الغارات



ديك تشين وجورج بوش وباول

التي لا يكاد يستثنى منها سوى الكويت والسعودية إلى حد ما .

ولعل هذه الغارات تعنى أول ما تعنى - كسياسة أمريكية إزاء العالم العربي - إن الإدارة الأمريكية الجديدة قررت قصف سياسات الوفاق العربي ، وقطع الطريق على أى تطور لها . وليست خافيا إن إدارة بوش جاءت ومعها تأكيدات الشفوية بأن أولوياتها فى الشرق الأوسط ليست عملية السلام ، وليست الصراع العربى الإسرائيلى ، إنما «العراق» . ولم تبذل أى محاولة من جانب واشنطن لنفى التفسيرات التى ذهبت إلى أن مهمة إدارة الأبن ستكون اكمال المهمة التى انتهت حرب الخليج الثانية (١٩٩١) تحت رئاسة جورج بوش الأب دون إكمالها ، وهى القضاء بأية وسيلة على نظام صدام حسين .

ولن يغيب عن القادة العرب .. من هو حليف أو صديق للولايات المتحدة ، ومن هو بعيد عن هذا الموقع بدرجة أو بدرجات - إن بدء الغارات على العراق قبيل زيارة باول للمنطقة هو اختيار لهؤلاء القادة . وهو اختبار متعدد الوجوه . فى وجه منه اختبار لمتانة ارتباط الحلفاء العرب بالسياسة الأمريكية والاستراتيجية العسكرية الأمريكية ، وبالتالي استعدادهم لاستعادة «الائتلاف» أو «التحالف» الذى قادته الولايات المتحدة فى حربها ضد العراق عام ١٩٩١ ..والذى يلقى اليمين الأمريكى مسئولية تفككه على الإدارة الأمريكية السابقة برئاسة كلينتون ، وليس على سياسات إسرائيل ولا على قوة صمود العراق للعقوبات الاقتصادية التى تؤدى دورها كأسلحة للتدمير الشامل .

وفى وجه آخر منه فإن شن الغارات ضد العراق قبل أيام من وصول باول إلى العواصم العربية هو اختبار لقدرة الحكومات العربية على احتمال حدة ردود الفعل الشعبية داخل البلدان العربية لهذه الغارات الأمريكية ، وعلى التصدى لها والقضاء عليها وفرض سياسة الوقوف مع أمريكا ضد العراق ومع أمريكا مع إسرائيل ..

وفى وجه ثالث منه فإن وصول وزير الخارجية الأمريكى «الجنرال باول» إلى المنطقة مسبوقا بالغارات على العراق هو تأكيد صريح وذو دوى هائل لإسرائيل الشارونية الليكودية بأن إدارة بوش اليمينية الجمهورية عازمة على التصدى للخطر الذى اعتبرت إسرائيل دائما أنها معرضه له من جانب العراق . إن أولوية «الخطر العراقى» على عملية السلام هى سياسة إسرائيلية قبل أن تكون أمريكية . وإذا كان ثمن الدفاع عن

إسرائيل ضد «الخطر العراقى» يستوجب الآن كما استوجب فى عام ١٩٩١ أن تقوم الولايات المتحدة بالمهمة بينما تسكت المدافع الإسرائيلية ، فإنه ثمن لا يكلف أمريكا شيئا ما دام الحكام العرب يرون فى مجرد «الامتناع» الإسرائيلى عن العمل العسكرى ضد العراق أقصى المنى (...).

وفى هذا السياق لابد من الإشارة إلى أن قرار بوش بشن الغارات على بغداد اتخذ فى وجود وفد من ثلاثة مستشارين لشارون فى واشنطن فى محادثات شملت وزير الخارجية

باول ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد ومستشاره بوش لشئون الأمن القومى كوندوليزا رايس وغيرهم من أركان الإدارة الأمريكية المعروفين بأنهم «فريق حرب الخليج الثانية» . وكان قد سبق وصول هذا الوفد الإسرائيلى إلى واشنطن (مؤلفا من موسى آريئز وزير الدفاع الأسبق وزلمان شوفال السفير السابق لدى واشنطن ودورى جولد مستشار رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو اتخاذ خطوتين واحدة من جانب الإدارة الأمريكية وهى شطب اقتراحات الرئيس السابق كلينتون من دفاتر الدبلوماسية الأمريكية -تجاه الصراع الإسرائيلى الفلسطينى ، والثانية جاءت من جانب شارون فور فوزه وهى شطب اقتراحات سلطة إيهود باراك التى طرحت على الفلسطينيين فى الجولات الأخيرة من المحادثات بين الطرفين .

وقد قربت هاتان الخطوتان - الأمريكية والإسرائيلية -الحكم اليمينى الأمريكى والحكم اليمينى الإسرائيلى إلى موقف موحد إزاء الصراع الإسرائيلى الفلسطينى . ولم يكن مثيرا للدهشة بعد هذا أن أبدى فريق مستشارى شارون أثناء زيارته لواشنطن ، وتحديدا فى اجتماعهم مع ديك تشينى نائب الرئيس بوش ووزير الخارجية باول ارتياحا عميقا إزاء علاقات حكومة رئيس الوزراء المنتخب شارون وإدارة الرئيس بوش . ودلت تصريحات السياسيين الإسرائيليين الليكوديين الثلاثة على أن «العلاقات الثنائية لا يمكن أن تكون أفضل مما هى» على حد تعبير السفير السابق شوفال وأن «إدارة بوش وحكومة شارون تنظران إلى أمور كثيرة ، كثيرة للغاية ، بعين واحدة -أى أن بينها وجهات نظر متطابقة -على حد تعبير الوزير الأسبق آريئز . وحتى حينما بدأت وزارة الخارجية

مغزى التوقيت الخطر لتصفيد الغارات الأمريكية ضد العراق .. قبل أيام من وصول وزير خارجية أمريكا الجديد إلى الشرق الأوسط

اغتيال بلا حدود فى اليمين الأمريكى - الادارة والكونجرس والمنظمات اليهودية - باحتمالات سياسة شارون

بشكل خاص ،وهى الحرب التى أعطت لإسرائيل ساحة تفوق مساحتها الأصلية كثيرا فتمت حركة بناء « المستوطنات » بصورة لم يسبق لها مثيل لعب اليهود الأمريكيون من أكثر العناصر يمينية أهم الأدوار فى دعم هذه المستوطنات ماديا وعسكريا .

وفى السنوات الأخيرة اتضح بما لا يدع مجالا للشك أن التأييد الذى يحظى به اليمين الإسرائيلى -المتمسك باستمرار وجود المستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة ،والذى يحاول التوسع فيها فى كل وقت- يأتى أساسا من اليمين الأمريكى ،وليس فقط من اليمين اليهودى أو الصهيونى ، إنما أيضا من اليمين الأمريكى بشكل عام ، بما فى ذلك اليمين المسيحى المتطرف .. وليست بعيدة عن الذاكرة مواقف اليمين الأمريكى المسيحى ذى النفوذ القومى داخل الحزب الجمهورى التى أدت بنيامين نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل للكيدوى السابق فى خلافاته الحادة مع كلينتون وإدارته .وقد وصل الأمر إلى حد إقامة تحالف سياسى وثيق بين اليمين الإسرائيلى .. ممثلا فى الليكود بزعامة نتياهو -و«الاتلاف المسيحى الجمهورى» فى الولايات المتحدة .

وإذا عبرنا سريعا على الجانب التاريخى من العلاقة بين اليمين الأمريكى واليمين الإسرائيلى -لأن المجال لا يتسع -فإننا نجد الأدلة على وحدة المواقف بينهما فى كتابات المعلقين والمحللين الأمريكيين المعبرين عن آراء واتجاهات وسياسات اليمين الأمريكى تأييدا لشارون وأهمية دوره ،بل والدفاع عن ماضيه . وقد لعب كتاب صفحات الرأى فى الصحف

وزنها) .

ومن المهم أن نتذكر -من البداية- أن أحداثا كثيرة منذ بدأت حركة المستعمرات الصهيونية فى فلسطين- قبل سنوات طويلة من تأسيس إسرائيل- قد أثبتت أن أكثر العناصر تطرفا إلى اليمين فى الحركة الصهيونية كانت على وجه التحديد العناصر الأمريكية .. أى تلك التى أثرت الهجرة من الولايات المتحدة للمشاركة فى عملية استيطان فلسطين تمهيدا لاقامة «الدولة اليهودية» .وعلى العكس من ذلك فإن المشاركين فى حركة الاستيطان وبعد ذلك فى تأسيس دولة إسرائيل الأتيين من أوروبا (روسيا وبلدان أوروبا الشرقية والوسطى) كانوا فى أغلبيتهم ذوى ميول عمالية ويسارية .

وبصفة خاصة فى ظروف الحروب العربية -الإسرائيلية فإن الدور الذى لعبه اليمين الأمريكى فى دعم إسرائيل كان أكبر من أى دور لأية قوى أخرى . ينطبق هذا على حركة الهجرة إلى إسرائيل بهدف دعم جيشها فى ظروف توقع الحروب . وبعد حرب ١٩٦٧

الأمريكية تتخذ موقفا متحفظا إزاء عمليات الاغتيال التى تنفذها إسرائيل ضد قادة سياسيين فلسطينيين فانها اكتفت بالقول بأن هذه الاعتقالات « ليس لها ما يبررها أمنيا » ، وامتنعت ادارة بوش عن إدانة هذه الاغتيالات ،وعندما طالبت دول الاتحاد الأوروبى إسرائيل بالتوقف عن عمليات الاغتيال ضد الفلسطينيين رفضت الإدارة الأمريكية إصدار مطالبة مماثلة (..)

وإذا كان بعض المعلقين -من التيار اليميني الأمريكى- حاولوا إضفاء طابع إيجابى على سياسة إدارة بوش تجاه الشرق الأوسط -التي تؤثر الاهتمام بالعراق وعدم السعى حثيثا فى عملية السلام- بوصفها بأنها «سياسة رفع الأيدي عن الصراع العربى-الإسرائيلى» وبأنها «سياسة معاكسة لسياسة إدارة كلينتون التى تمثلت فى اهتمام مفرط بالتدخل فى التفاصيل» .. فإن ذلك لم يخف حقيقة أن هذه السياسة هى تنفيذ شبه حرفى- إن لم نقل حرفى- لما أرادته إسرائيل دائما . فهى تتترك الوحش الإسرائيلى والفريسة الفلسطينية فى مواجهة بعضهما بعضا بحجة تفضيل عدم التدخل فهل صحيح أن هذه السياسة ابتعاد عن إسرائيل من جانب الإدارة اليمينية الأمريكية؟ .

هذا سؤال تقدم أوضح إجابة عليه الكيفية التى استقبل بها اليمين الأمريكى فوز آريل شارون .والطريقة التى استقبل بها اليمين الأمريكى مجئ شارون إلى الحكم فى إسرائيل .ليست مجرد المظاهر العامة لغبطة اليمين فى بلد ما بتقدم فرص اليمين فى بلد آخر إنها بين أمريكا وإسرائيل أكبر من ذلك بكثير ، تحكمها طبيعة العلاقات «التاريخية» و«الاستراتيجية» ليس فقط بين البلدين ، إنما تحديدا بين تيارات اليمين الأمريكى -الدينية والعقائدية والسياسية (وغالبا لا يمكن الفصل بين هذه الأوجه) وتيارات اليمين الصهيونى فى أماكن حضوره فى أمريكا وفى إسرائيل (وفى البلدان التى يتواجد فيها طوائف يهودية لها





كولين باول

**اليمن الأمريكي لعب أخطر
الأدوار في حركة
الاستيطان الصهيونية في
فلسطين.. من بدايتها
وحتى الآن**

**«العلاقة بين بوش
وشارون عهد جديد من
العلاقات الاستراتيجية بين
الولايات المتحدة وإسرائيل»
«أموس بيرلموتر»**

وحكومة شارون بأنها تعني «عهداً جديداً من العلاقات الاستراتيجية الأمريكية-الإسرائيلية».

ولعل بيرلموتر -وهو أيضاً أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية بواشنطن- أول من أوضح في هذا المقال وجود علاقة وثيقة بين سياسة «الأولوية للعراق» التي تنتهجها إدارة بوش وموقفها السلبي فيما يتعلق بعملية السلام. فهو يشير إلى أن إدارة بوش ترى أن تكون عملية السلام مرهونة بوضع اقليمي تخلقه هي باستراتيجيتها الرامية إلى تحطيم النظام العراقي والقضاء عليه نهائياً. الأمر الذي يعني أن إدارة بوش لا تريد لعملية السلام أن تنطلق إلا بعد إخضاع العالم العربي لاستراتيجيتها وإضعافه والقضاء على مراكز قوته.

ولابد هنا من الإشارة إلى أن البروفيسير بيرلموتر واحد ممن «يعرفون جيداً...» وقد كان أول من تنبأ فور فوز شارون برئاسة الحكومة الإسرائيلية بأن اليهود يراكون سيكون وزير الدفاع في حكومة وحدة وطنية برئاسة شارون. بل الحقيقة أن بيرلموتر قال هذا قبل الانتخابات الإسرائيلية وعندما كانت استطلاعات الرأي تؤكد أن شارون سيفوز فيها بأغلبية كبيرة لهذا من المفيد أن نقرأ ما

ولموقف اليمن الأمريكي المرحب بشارون ملامح أخرى لا تتعلق بالصراع العربي -الإسرائيلي أو بالمواجهة بين إسرائيل والفلسطينيين. هناك ملامح تخص الولايات المتحدة.

على سبيل المثال فإن معلقاً يمينياً أمريكياً - يصدر نشرة على شبكة «الأنترنت» باسم «نشرة الأنترنت اليومية العالمية» يعتبر وصول شارون إلى السلطة في إسرائيل فرصة لمطالبة حكومته «بأن تعترف بالحقيقة بشأن الهجوم الذي تعرضت له المدمرة الأمريكية ليبترتي إبان حرب عام ١٩٦٧ في مواجهة سواحل سيناء» وهو الهجوم الذي شنته الطائرات الإسرائيلية عليها وأسفر عن مقتل ٣٧ بحاراً أمريكياً والحاق دمار شديد بالمدمرة.. أما جرائم شارون ضد العرب ما وقع منها وما هو في مرحلة الأعداد فلاتهم اليمن الأمريكي ولا يفكر أحد من تياره أن يطالب شارون بالاعتراف بها.

قبل يوم واحد من بداية الغارات الأمريكية الكثيفة على مواقع القيادة والتحكم والاتصالات حول العاصمة العراقية (في ١٦ فبراير الماضي) كتب الصحفي اليمني الأمريكي -الإسرائيلي (مزدوج الجنسية) أموس بيرلموتر مقالاً في صحيفة «واشنطن تايمز» وصف فيه العلاقة بين إدارة بوش

اليمنية الأمريكية دورهم بالكامل في الدفاع عن شارون وفي خلق توقعات رائعة من قوة مواقفه اليمنية المتطرفة.. وفي الوقت نفسه الربط بين صعود التيار «المحافظ» (هذه هي التسمية المفضلة لديهم) في أمريكا وإسرائيل في وقت واحد.

وقد وصل بعضهم -مثل بول جرينبرج في صحيفة «واشنطن تايمز» ذات الميول اليمينية المتطرفة - إلى حد وصف شارون بأنه ونستون تشرشل الإسرائيلي.. «إن تصويت الناخبين الإسرائيليين لأرييل شارون هو السبب نفسه الذي أعاد به الناجون البريطانيون ونستون تشرشل في مايو عام ١٩٤٠ إلى رئاسة الحكومة.. إنه أكثر القادة سرعة في غضبه، وقد برهن على أنه نبي.. واعترف بلده في النهاية بهذه الحقيقة، هذا ما تفعله الأوطان حينما تصنع أكياس الرمل واقعها» (أي حينما تستعد للحرب بإقامة المتاريس).

وفي مقال آخر بصحيفة يمنية أخرى «يو إس توداي» تنهال أوصاف البطولة والشجاعة والجرأة والصراحة على شارون وما يعتبره العالم كله جرائمه البشعة ضد الفلسطينيين واللبنانيين وقبل ذلك المصريين اعتبره هذا المقال بطولات شارون التي تمتد من حرب ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧ حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحتى غزو لبنان عام ١٩٨٢.

قاله في صدد « عهد جديد من العلاقات الاستراتيجية الأمريكية - الإسرائيلية » تقيمه إدارة بوش وحكومة شارون. « إن تحالفا استراتيجيا مع إسرائيل، ودفاعا عن الأردن ، وردعا لصدام ولسوريا ، أمور تتفق تماما مع السياسات المركزية لهذه الإدارة فيما يتعلق بالشرق الأوسط . والفردان الوحيدان اللذان يمكنهما عرقلة المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط هما صدام وعرفات . « إن آرييل شارون يبني الآن بالفعل الروابط الضرورية مع أمريكا . وهناك ثلاث قوى مؤسسية وسياسية أرسل إليها مبعوثيه : الرئيس (الأمريكي) والكونغرس والطائفة اليهودية الأمريكية . وكلها مؤسسات صديقة ، وخاصة الرئيس الجمهوري والكونغرس الجمهوري ، ولا يزال يتعين على شارون أن يكسب تأييد الطائفة اليهودية ».

ويختتم بيرلوت بعبارة لا بد أن كلا منهما قد قرأها وسمعها مئات المرات من قبل: « أن سياسة إقليمية أمريكية في الشرق الأوسط لا بد أن تؤسس على دعم لإسرائيل وأمنها » . والكلمة المفتاح في هذه العبارة هي « لا بد » .. وهو تعبير عن الحتمية التي تبقى مفروضة مع إدارة بوش كما كانت مع كل إدارة قبلها منذ قيام إسرائيل ، والاختلاف هو أن إدارة بوش تلتقي بحكومة إسرائيلية تربطها بها روابط الفكر اليميني ، الأمر الذي يجعل الاتفاق على السياسات والأهداف أسهل ، وأسرع ، لهذا لم تستغرق إدارة بوش وقتا لكي تبلغ مبعوثي شارون فور وصولهم إلى واشنطن في منتصف فبراير الماضي أنها « تتفق مع مطلبه بأن محادثات السلام مع الفلسطينيين لا يمكن أن تستأنف إلا حينما يتوقف العنف » . كما لم تستغرق وقتا لكي تعلن ادانتها للعملية الفدائية الفلسطينية التي أدت إلى مصرع سبعة من الجنود الإسرائيليين .. وهي التي رفضت أن تستخدم تعبير الادانة ضد مسلسل الاغتيالات الإسرائيلية ضد القادة الفلسطينيين .

وإذا كان كثيرون - حتى داخل إسرائيل نفسها - قد توقعوا أن تكون حكومة شارون حكومة قصيرة العمر شأنها في ذلك شأن الحكومات الأربع التي سبقتها والتي توالى على إسرائيل خلال عدد مواز من السنوات ، فإن إدارة بوش ترفض رؤية الأمر على هذا النحو . إنها تعتقد أن حكومة شارون قادرة على فرض السلام الذي تريده ، وأن قوة شارون الشخصية تمكنه من احتواء القوى الأخرى وبالتالي تحظى الأزمات الداخلية ومواجهة أعدائها الخارجين . بدءاً بالفلسطينيين .

وتعكس هذه الثقة من اليمين الجمهوري



ياسر عرفات

كلينتون أعاد تأهيل الإرهابي - عرفات - ووضعه على رأس دولة مسلحة في إسرائيل . . ولا بد أن يفهم الآن أن إدارة بوش إدارة من نوع مختلف « وول ستريت جورنال »

الأمريكي بشارون وقدرته وقوته (أي قوة إسرائيل بقيادته) الثقة التي تريد هذه الإدارة اليمينية أن تشعر بها وأن تفرض الشعور بها على الأمريكيين وعلى العالم الخارجى .

وتبلغ غبطة اليمين الأمريكي بصعود شارون إلى السلطة في إسرائيل ذروتها في الطريقة التي استقبلت بها صحيفة « وول ستريت جورنال » - الصحيفة المعبرة عن آراء ومصالح رأس المال الكبير الأمريكي . . أي اليمين في أقوى تشكيلاته .

في يوم ٧ فبراير الماضي - اليوم التالي مباشرة للانتخابات الإسرائيلية كتبت « وول ستريت جورنال » مقالا قالت بالحرف الواحد: « إن الصعود المتزامن تقريبا إلى السلطة لكل من آرييل شارون وجورج بوش يتيح فرصة فريدة لإعادة وضع سياسة الشرق الأوسط على أساس أكثر عقلانية » . لقد أعرب الرئيس

(بوش) عن عزوف صحى عن التدخل أكثر مما ينبغي في الشؤون الإسرائيلية - الفلسطينية ، وهذا بالضبط ما يقول شارون أنه يريد .

والحقيقة أن الاتفاق بين السيدين بوش وشارون يمكن أن يضى إلى أبعد من السياسة ، فالرئيس الذي اشتهر عنه أنه لم يسافر كثيرا ، قد عرف السيد شارون فعليا ، حينما استقل طائرة هليكوبتر مرة في جولة فوق إسرائيل صاحبه فيها رئيس الوزراء المنتخب (شارون) ، وقد نقل عن بوش أنه وصف تلك التجربة بأنها كانت واحدة من أكثر التجارب تحريكا لمشاعره في حياته كلها .

« إن مثل هذه العلاقة يمكن أن تكون همة للغاية إذا أخذنا بعين الاعتبار العقبات التي ستواجهها ، فلقد كان بيل كلينتون قد ورث شرق أوسط مستقر كانت القوة الأمريكية لا تواجه أى تحد بعد الائتلاف غير المسبوق الذي كسب حرب الخليج ، ولكن بعد أن أجرى كلينتون عملية إعادة تأهيل كاملة لإرهابى ثم وضعه مسئولا عن دولة مسلحة في قلب إسرائيل ، فإنه ترك الصراع العربى الإسرائيلى أكثر اشتعالا مما كان فى أى وقت منذ عام ١٩٧٣ . فى عام ١٩٩١ كانت الدول الخارجة على القانون وحدها تتحدث عن تدمير إسرائيل . أما فى عام ٢٠٠١ فإن خلفاء مزعومين ومدرجين على قوائم الدفع الأمريكية - مثل مصر ، يجعلون جزءا من نصوص سياستهم الخارجية الرسمية مساندة مطالب عرفات بتدمير الدولة اليهودية سكانيا عن طريق حق العودة للاجئين الفلسطينيين .

« والآن فإن من الخير للسيد بوش أن يظهر الآن أنه يفهم الأمور على النحو الصحيح بأن ينجز ما وعد به صراحة في حملته الانتخابية وهو نقل السفارة الأمريكية (فى إسرائيل) إلى القدس . سيقول أولئك الذين يهودون دق نواقيس الخطر أن مثل هذا الاجراء يمكن أن يعقد الأمور أكثر ، ولكن الحقيقة أنه سيبعث بإشارة مهمة يحتاج السيد عرفات لأن يسمعها جيدا: إن هذه الإدارة الأمريكية ستكون إدارة من نوع مختلف تماما ، إدارة لن تكون كل حركة تأتينا حركة يملها الخوف من نصف تسوية كانت تبدو وشيكة .

« إن الولايات المتحدة ، مثل إسرائيل ، ينبغي أن تؤكد أنها هى أيضا مستعدة للانتظار » .

الانتظار بلا أجل محدد هو نصيب عملية السلام من إدارة بوش أما تحطيم العراق فإنه لا يحتمل أى انتظار .

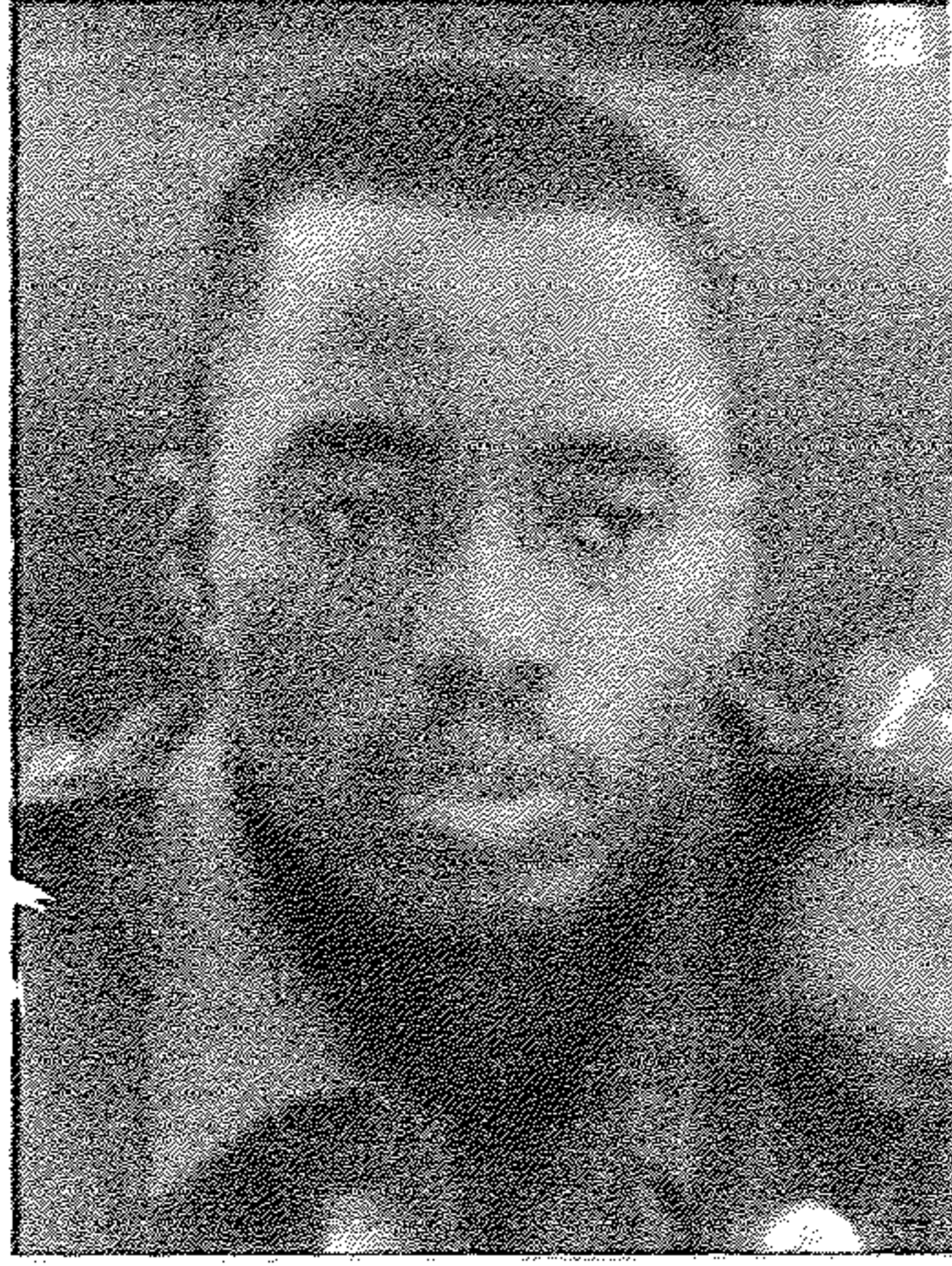
عواصف على البحيرات الكبرى

والسرانيسوم والكوبالت والنحاس في هذه المناطق البعيدة في نفس الوقت عن العاصمة بالاف الكيلو مترات أصبحت مهددة، تساعد على تمويل التمرد من جهة، وتغري بمد أيادي المؤيدين لهذا الطرف أو ذاك من جهة أخرى، وراح «كابيلا» يقابل كل يوم أنواعا من المستثمرين أو المستغلين لهذه الثروات ويوقع معهم العقود حتى الوهمية منها، بل وراح يستجلب المرتزقة تارة أو يعيئ جماعات «الهوتو» والكاتانجيين ضد «التوتسي» الذين ناصرهم في وصوله للسلطة مما أزعج العواصم المجاورة في رواندا وأوغندا، إذ خشي هؤلاء من تغييرات التحالفات هذه بما سيكون سندا لقوى معادية لهم ممتدة على أرض الكونغو، سواء ما سمي بامبراطورية «الهيما» التي تساند موسيفيني في أوغندا أو امبراطورية التوتسي التي تحمي الحاكمين في رواندا. والجميع حكاما وجماعات يتطلعون إلى الثروة الخيالية في الفراغات التي احتلوها خلال زحف كابيلا - المدعوم بهم - إلى كنشاسا.

اختلاط الأوراق :

ارتبكت كروت اللعب بسرعة في كل منطقة البحيرات وجيرانها «المراقبين» لها، بل وأطراف كانت ثانوية جداً ووجدت لها بعض المصالح فيما يجري، ويكاد تصوير مائدة اللعب يخطف نظر أي متفرج ما لم يسجل هذه العناصر :

* تحول الزعيم الشوري «كابيلا» إلى قبلي وانتهازي كبير، فأطاح بقيادة جيشه وخاصة من أبناء التوتسي بل ورحل ضباطا وجنودا بالآلاف إلى رواندا وأوغندا مغلقا باب أي تعاون أو تفاهم مع هؤلاء «الأنصار» أو المؤيدين من الدول المجاورة في شرقي بلاده، معتمدا على قبليته وأقاربه من البالوبا في الجنوب بل وضباط وجنود من أنصار «موبوتو» السابقين، وحتى في علاقاته



جوزيف كابيلا (الابن)

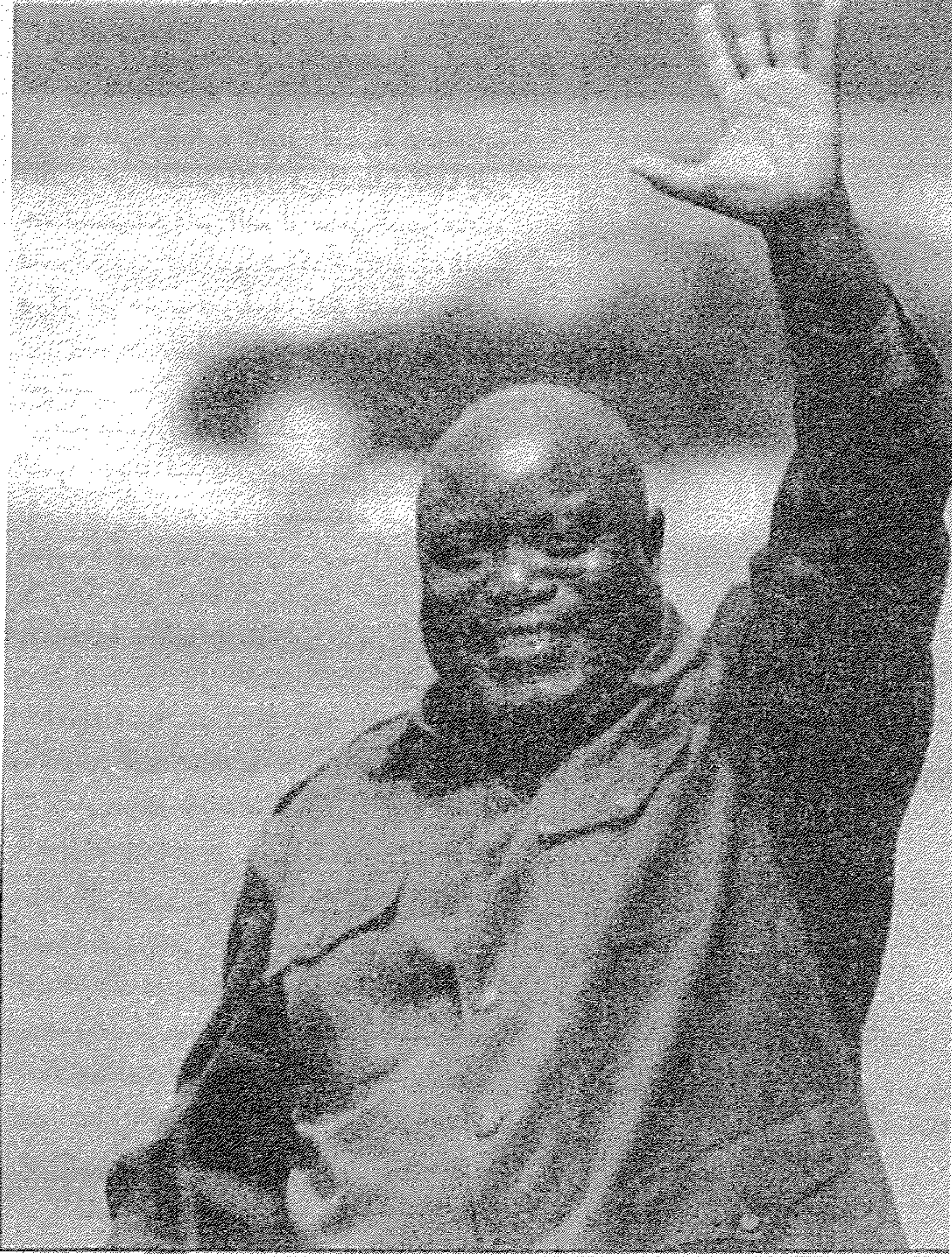
قوى «العسكرية» الزاحفة إلى كنشاسا على «قوى التحرير» التي شكلت لبضع سنوات حركة «المؤتمرات الوطنية الشعبية» و«حركة التحرير الديمقراطية»، و«تحالف القوى الديمقراطية للتحرير» في أقصى شرق وجنوب البلاد الشاسعة بل ومن داخل العاصمة نفسها بقيادة «اتحاد ديمقراطي» مثلته شخوص كانت يوما مع موبوتو نفسه (تشيسيكيدى). ومن هنا تحولت ثورة التحرير إلى انقلاب قاده «لورين كابيلا»، ليس بالانقلاب على «جماعة الثورة» وحدهم، ولكن بالانقلاب على حلفائه الذين دفعوا بقواتهم إلى جانبه أو من ورائه، قسوات أو غندا ورواندا، ممن لهم امتدادات بشرية، عرقية واجتماعية واقتصادية، فوق أراضي الكونغو، وباقتربا قوات هذين البلدين مع أنصارهم ممن رفضوا انفراد «كابيلا» بالسلطة، بدت أغنى مناطق الكونغو بالثروة - في كيشو بالشرق وجوما شمال شرق - عرضة لأطماع الكثيرين من داخل الكونغو وخارجها. ذلك أن الماس

باغتيال «لورين كابيلا» رئيس الكونغو الديمقراطية في منتصف يناير ٢٠٠١، أسدل الستار على فصلين من الدراما المأساوية الجارية في منطقة البحيرات الكبرى وسط أفريقيا.

استغرق الفصل الأول عام الثورة الأول ١٩٩٨/٩٧ محاولات وفاق داخلي بين الشوار لم يتحقق، كما شهد محاولات ترتيب القوى المختلفة من حول المنطقة لمصالحها مع النظام الجديد، وكذا كانت حال القوى الخارجية من فرنسيين وأمريكيين وشركات عالمية متعددة الجنسية؛ وهو ما لم يتحقق أيضاً، فانفجر الموقف مع مطلع الفصل الثاني منذ منتصف ١٩٩٨ وحتى اغتيال «كابيلا» أخيراً. وقد اعتبر ما جرى في هذه المنطقة من أوسع الحروب الدولية مقارنة مع حروب الشرق الأوسط والبلقان، وهي قد تكون أطولها إن لم تكن أوسعها، بل وتتميز بوفرة الأيدي الخفية من دول تدعى عدم التدخل، لأخرى تدعى الوساطة، لشركات عالمية ذات مصالح في ثروات منطقة تحسب من أغنى مناطق العالم التي لا تضاهيها ثروة البترول في الخليج أو وسط آسيا، لكن ظروف وصول «كابيلا» الأول لحكم كنشاسا لا تتشابه كثيراً مع ظرف «كابيلا» الثاني أو الابن إلى «القصر الرخامي» في العاصمة. فقد كان ثمة انكشاف لقمة التدهور الذي وصل إليه حكم «موبوتو» في ذلك الوقت، مما أخرج كثيراً أصدقاء فرنسيين وبلجيكيين، وحقق إجماعاً لأعدائه من الشوار، ومن ناصرهم من الأمريكيين أو حلفائهم في المنطقة، ومن هنا اتخذت العاصفة الأولى شكل «حرب الاستقلال الثانية» أو «ثورة التحرير الثانية» وفق تحليلات قيادات مثقفة في المعارضة مثل «وامبا ضيا وامبا» أو «نزونجولا» و«زاهيدي» .. الخ.

لكن سرعان ما انفلت عيار «لورين كابيلا» في اتجاه الانفراد بالسلطة، وتغلب

حلمى شعراوى



*** الزعيم الثوري كاييلا تحول
إلى قبلى وانتهازى كبير بعد
استيلائه على الحكم ..
* جنوب أفريقيا تعاطفت مع
كاييلا فى أول الثورة
ولكنه تجاهلها ظنا أنه من
القوى الإقليمية الكبرى
* البعض يرى أن قوات كاييلا
تعبت من القتال
فقررت التخلص من القائد**

* وجد آخرون من اللاعبيين الثانويين فى المنطقة بعض مصالح لهم فى الاقتراب من هذا الطرف أذاك، فاستصدر الرئيس الليبى قرار منظمة الوحدة الافريقية ليرعى محاولات التوفيق فى المنطقة، ومع ذلك تردد الكثير عن انحياز ليبيا «لكاييلا» وقولها لفرق من «قوات التعاون» من القادمين من تشاد وأفريقيا الوسطى أو السند السودانى «لكاييلا فى مواجهة أوغندا التى تساند «متمردى» جنوب السودان ولا يردعها تأييد السودان لقوات «جيش الرب» بشمال أوغندا.

* وبينما تلعب جنوب أفريقيا دور «المايسترو» فى كثير من أحداث جنوبى ووسط القارة معتبرة خط أمنها هو خط الاستواء الذى يخترق الكونغو، فإنها بدت فى أول المأساة متعاطفة مع «الثورة» بقيادة «كاييلا» ولكنه تجاهلها حين ظن أنه من «القوى الإقليمية» الكبرى بدوره فبدت منحازة نسبياً «للشوار» أو «المتمردين» عليه، وإن كانت حتى الآن تحاول الظهور فى ثوب المحايد تارة، أو مساندة لدور «زامبيا»

«يونيتا» بقيادة سافمبى الذى يسيطر على «امتدادات» مناطق الماس الكونغولية، ومن هنا تخشى تحالفا بين متمردى الكونغو ومتمردى أنجولا، فنزلت بشقلها إلى جانب «كاييلا». هذا فضلا عن أن وجودها فى «كتشاسا» يحمى أيضاً مناطق بترولها الغنية فى جيب على مدخل نهر الكونغو (كابيندا). ومن ثم فالانفاق على قواتها فى الكونغو هو ضرب من حماية مصالحها الداخلية الكبيرة.

أما زيمبابوى، فقد كانت - بقيادة مروجابى - تبحث عن دور تواجه به الزعامة الجديدة فى جنوب أفريقيا - مانديلا ومبيكى - وحيث يصعب عليها الاتجاه بالتنافس جنوبا فقد انجذبت شمالا بقوات وبطيران وعد كاييلا بتمويلها، إلى جانب تسهيلات لرجال أعمال وأقارب بالعمل فى مناطق الماس، فضلا عن «تبرع دول عربية من شمال أفريقيا ودول أوروبية بتمويل وجود قوات زيمبابوى إلى جانب تمويلها لقوات أخرى من القارة، ومثل زيمبابوى فى ذلك مثل «ناميبيا» التى تخاف من حصار الأقوياء حولها بوجه عام.

الخارجية ذهب بعيدا إلى الصين تارة وبعض النمر الأسبوية الاستثمارية تارة أخرى بل وإلى إسرائيل التى كانت تؤيد موبوتو فى حربه ضد الشوار».

* تحولت زعامات أوغندا ورواندا من داعمة «للثورة الشعبية» فى الكونغو إلى حماة لعناصر انقسامية أو قبلية، طامعة فى ثروة الماس والذهب عبر رجال أعمال جاهزين أصلا للعمل، بل وباتت اتفاقات تعدين خاصة توقع فى إحدى العاصمتين مع «قادة الثورة» اليساقين فى هذه المناطق.. وفى هذا الإطار نفسه وقعت المنازعات المسلحة بين جيوش أوغندا ورواندا على أرض الكونغو مساهمة فى الفوضى التى باتت تحكم هذه الأرض الشاسعة. لكن اللافت أن تحالفهما مازال قائما بفضل إشارات أمريكية لا تخفى إلى من يسميهم الأمريكيون بالجيل الجديد من القيادات الافريقية.

* أقلق هذا الوضع دولا مجاورة أخرى ذات شأن فى القارة، فأنجولا التى تملك واحدا من أقوى الجيوش فى أفريقيا، تقلقها حركة

وكعادة المسرحيات التقليدية، يظهر بطل مفاجئ قبل إسدال الستار، فهذا هو الرئيس الأمريكي الجديد «بوش الابن» يسيطر على المسرح، لا في أمريكا وحدها ولكن في قلب المسرح الأمريكي، فيعقد ضمن أول لقاءاته العالمية لقاء - ومشاركاً - بين كاييلا الإبن وكاجامما رئيس رواندا، اللاعب المحلي الرئيسى حالياً في منطقة البحيرات.

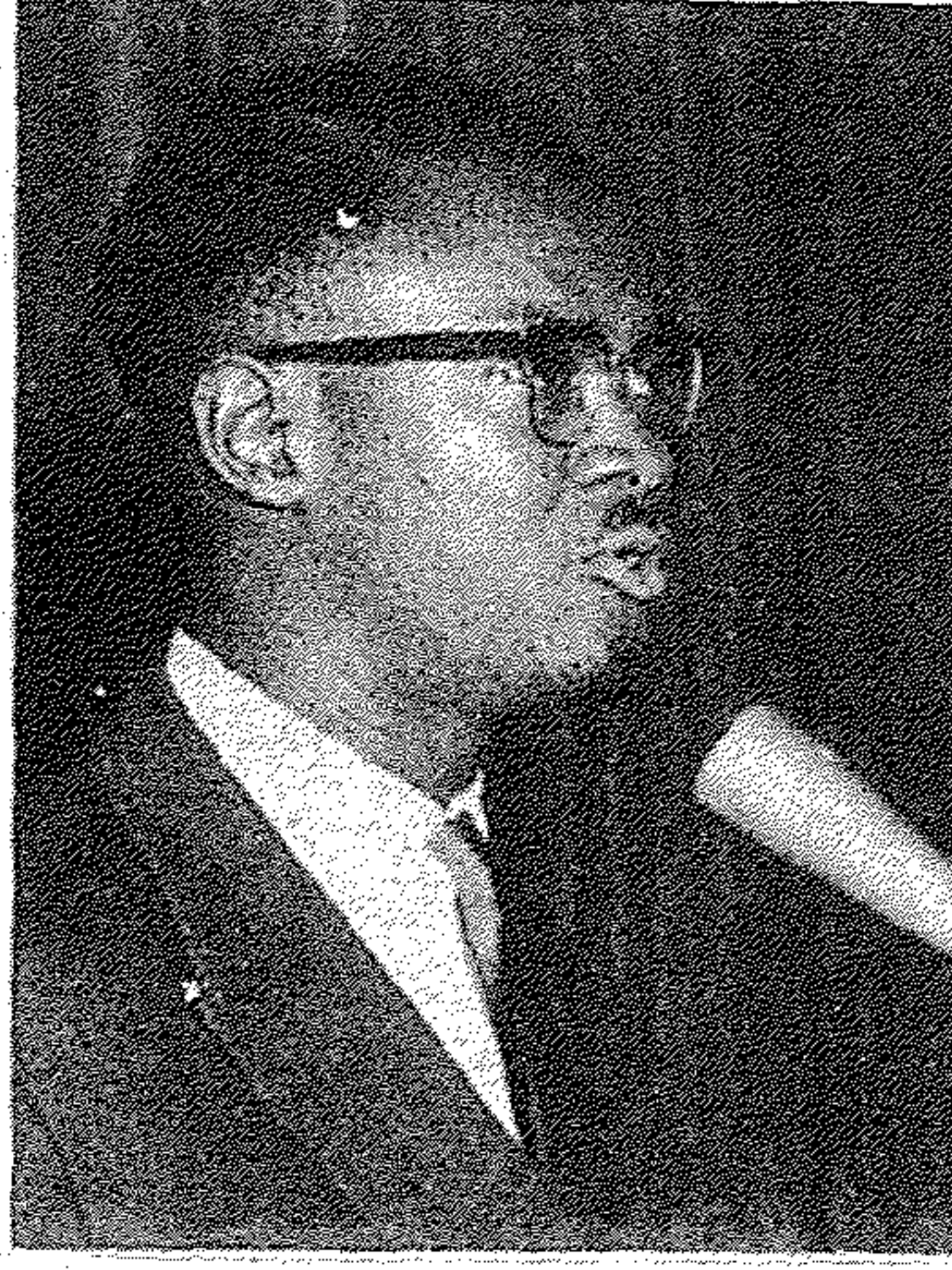
وتنطلق على لسان كاييلا الإبن نغمة «الحوار والمصالحة» و«إعادة بناء البلد» وتقديم المنطقة». وينطلق اقتراح التقاء الجميع في لوساكا في مارس القادم «لمراجعة» اتفاق لوساكا ١٩٩٩ الذي تجاهلته كل هذه الاطراف لفترة طالت فطال معها القتال.

فهل يبشر هذا بهدوء العواصف؟

* الموقف في الساحة الداخلية في الكونغو، لم يتضح تماماً بعد، فالقصر لم يكشف عن قتلة الزعيم الذي كان عقبة في الاتفاق أو التهدة، ولغة الابن القائد الجديد تتردد بين التشدد لإرضاء جنوده، والمراوغة لاختبار القوى الخارجية. والقوى المتمردة في الشرق والشمال الشرقي تتصارع بعنف جديد فيه شبهة ضغوط من رواندا للتصالح ومن أوغندا للتشدد رغم ظهور معالم توحيد بين أقوى عناصر «حركة التحرير الكونغولية» و«التجمع من أجل الديمقراطية» وهما عناصر جبهة التحرير الديمقراطية المناضلة منذ فترة موبوتو.

والموقف في الساحة الإفريقية يكشف عن تعقيدات أخرى بين أكثر من عشرة لاعبين عددناها سالفاً، شاهدها صعوبة الترتيب لعقد اجتماع جديد في لوساكا بين الاطراف الكونغولية نفسها فضلاً عن اللاعبين الاقليميين (أنجولا - زيمبابوي - زامبيا - وأوغندا) مما يجعل دور «الراعي الأمريكي» صعباً بدوره، وإن كانت سياسة بوش في «الردع» لا التدخل» قد تردع بعض الأطراف المشاكسة في هذا النزاع.

يبقى أن مثل هذه الصراعات لا تتوقف عادة بسهولة، فأصحاب المصالح المحلية والإقليمية والدولية كثيرون مما يجعل التراجعات شديدة الصعوبة، والمثل في أنجولا ممتد منذ ربع قرن وفي السودان منذ عقدين من الزمان، وفي الصومال منذ عقد ومثله في رواندا وبوروندي وسيراليون وليبيريا. وكلها مناطق اشتعال لم تهدأ فيها العواصف يوماً بسبب «الثروات الدامية»، فهل تهدأ رغم ذلك عواصف البحيرات الكبرى؟



لومبا

الوضع في الساحة الأفريقية يشهد تعقيدات بين أكثر من عشرة لاعبين مما يجعل دور الراعي الأمريكي صعباً جداً

للمصالحة تعب زيمبابوي الداخلي، إلى جانب مخاوف موسيقيي من الوضع الداخلي أيضاً وهو بصدد انتخابات رئاسية حالياً تهدد موقعه. ورابع يرى أن لاعبي دور المايسترو (جنوب أفريقيا ونيجيريا) بدأوا يتحركون مع شعور أن عناد «لورين كاييلا» كان يعطل مساعيهم فارتاحوا لمن يتدخل بازاحتها ليتمكن اللعب مع شاب مثل «جوزيف»، لن يشكل عقبة كبيرة في دفع عملية الوفاق.

وفي هذه اللحظة يعقد الرئيس شيراك مؤقته - التتويجي دائماً - للقمّة الفرنسية الإفريقية في الكونغو على مشارف الكونغو، في وقت يريد استقرار المصالح الفرنسية في القارة، حيث شركة «ألف» للبترول ذات يد طولى في المنطقة، كما أن أنجولا صديقة وتشكل مع برازافيل طوق نجاة لهذه المصالح في «حوض الكونغو»!

في الوساطة تارة أخرى حتى وقع اتفاق المصالحة بلوساكا في صيف ١٩٩٩ بدعم منها وإن لم يلتزم به أي من المتحاربين حتى الآن.

* على الجانب الدولي أصبحت «تجارة الماس» هي الفاعل الأول في المنطقة كلها إلى حد تسميته بماس الدم أو ماس الصراعات، فشركة «دي بير» بلجيكية بريطانية (لها مركز في جنوب أفريقيا) تدير اعمالاً بأكثر من عشرين ملياراً من الدولارات يدخل منها لسافمبي مثلاً - وفق تقارير الأمم المتحدة - أربعة مليارات. ومثلها يدور في مناطق التمرد، وبالتأكيد يدور مثلها مع تجار السلاح وشركات المرتزقة، وفي مقدمتهم شركة باتت شهيرة كشركة طيران خاصة (إير سيس) يقودها طاجاكستاني يحمل عدة أسماء مستعار، يحضر السلاح من بلغاريا وغيرها ويقم أحياناً في إحدى الدول العربية الخليجية. كما يلعب اللبنانيون بالماس دوراً لا ينافسهم فيه هناك إلا الإسرائيليون، حيث التنافس بينهما أيضاً على إدارة أعمال كاييلا في أوروبا.

وعلى المسرح الدولي نسمع كذلك عن أسماء كبيرة في الدول الأوروبية تتاجر في السلاح والماس وصفقات البترول، بعضها شخصيات فرنسية شهيرة تتداول فضائحها منذ «فوكار» حتى «دوما» صحف وإعلام هذه البلدان نفسها مؤكدة ما كان في صيغة الشائعات أياماً سابقة.

الفصل الأخير :

يقع اغتيال «لورين كاييلا» فجأة. وفي صمت مشبوه يوارى الثرى، ويرتب «القصر» طقوس وراثة عاجله يعتلى خلالها ابنه الشاب «جوزيف كاييلا» مقدمة المسرح. شاب لم يتجاوز الثلاثين يتحدث السواحيلية أساساً وبعض الإنجليزية (بحكم تربيته في منطقة شرق أفريقيا) ولا يجيد الفرنسية أو بالأحرى «اللينجالا» لغة العاصمة وقلب البلاد التي يحكمها. يقول البعض إنه وثيق الصلة بالانجوليين، ويلمح آخرون إلى دلالة ذلك في واقعة الاغتيال والوراثة بحكم قوة مركز أنجولا العسكرية بين داعمي كاييلا الأب. لكن صمت الآخرين جميعاً يوحي بتفسيرات متعددة لموت البطل. البعض يرى أن قوات كاييلا نفسها تعبت من القتال في تلك المساحات الشاسعة دون جدوى، فقرروا التخلص من القائد، وآخرون يبررون التلميح لأنجولا، بأنها - مع تعبها - بدأت تستريح من ضغط سافمبي إزاء تعاون «المجتمع الدولي» في محاصرته (هل يتعاون أمريكي من أجل بترول أنجولا؟) مما يهدد لقبول الدخول في عملية مصالحة كبيرة كان يرفضها الأب. ورأى ثالث يضيف لعملية التمهيد

ألمانيا تتحدث عن فيلم وثائقي كشف

تبريرات الناتو الكاذبة لحرب الكوسوفو

منذ سنتين . وهي الأحزاب التي ضربت عرض الحائط بتحليلات وتحذيرات حركات السلام ، وشخصيات علمية وسياسية وعسكرية حذرت من الحرب وكشفت أهدافها الحقيقية .

بشكل اص اهتم برنامج مونيتور من القناة الألمانية الأولى بتتبع موضوع حرب الكوسوفو كاشفا العديد من الخفايا ومن أسلوب التسلاعب بوعي الشعب وإرادته .

ونجح الآن صحفيون من قناة W D R التلفزيونية الألمانية بانتاجهم فيلم وثائقي حول حرب الكوسوفو يوضح كيف بررت الحكومة الألمانية دخولها .. وماذا قال منذ سنتين خصوصا وزير الدفاع تبريرا لقرار ذي خطورة خاصة في ألمانيا ، إذ يمنع الدستور الألماني المشاركة في حرب خارج نطاق حلف الناتو ، وحرب الكوسوفو كانت انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة وهي إضافة إلى ماتقدم أول حرب تدخلها ألمانيا بجنودها وطائراتها وأسلحتها الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية..

وزير الدفاع شارينغ ووزير الخارجية فيشر لم يحضرا الجلسة وأتاب كل منهما وكيلا لوزارته للإجابة عن أسئلة النواب. ولم تخرج وقائع الجلسة عن مساجلة بين نواب حزب الاشتراكية الديمقراطية الذين عارضوا الحزب منذ البداية وبقية النواب الحاضرين الذين التزموا الدفاع عن قرار الحرب الذي اتخذه حلف الناتو ومن خلفه حكومات الدول الأعضاء.

إننا لانشن حربا!

الفيلم المثير يبدأ بصوت المستشار الألماني شرودر في ٢٤ مارس ١٩٩٩ وهو يعلن " للمواطنات والمواطنين الأعزاء " أن الناتو بدأ مساء اليوم بضربات جوية ضد أهداف عسكرية في يوغوسلافيا . أن التحالف يريد بهذا منع وقوع المزيد من الانتهاكات الشديدة والمنهجية لحقوق الانسان وبذلك يريد من حدوث كارثة إنسانية في الكوسوفو . أن الرئيس اليوغسلافي ميلوسوفيتش يقود هناك حربا لاتعرف الرحمة أما نحن فلا نشن حربا. وانما نحن مدعوون

كان لها أثرها على ملايين الناس أعمل فيها التأليف والتحرير .. والأحداث جرى إدراجها في سياقات أعطتها معنى غير ماكان لها وقت وقوعها ..

وفي هذا السياق برزت في ألمانيا شخصيتان سياسيتان تتحملان مسئولية خاصة ثقيلة وهما وزير الخارجية فيشر ووزير الدفاع شارينغ. مجلة شتيرن أوسع المجالات الأسبوعية انتشارا كتبت أنهما " نصبا على الشعب وكذبا عليه وخدعاه ". وهذه هي أيضا خلاصة الفيلم التسجيلي المثير الذي عرضه التلفزيون الألماني وعنوانه " وكانت البداية أكذوبة "

وكان لإذاعة الفيلم أصداء واسعة في وسائل الإعلام ما لبثت أن شغلت البوندستاغ الألماني ، ولكن ..

لم يكن حاضرا في قاعة البوندستاغ الهائلة يوم الجمعة ١٦ فبراير بعد الظهر أكثر من ٤٧ نائبا .. أي أقل من عشر أعضاء البرلمان . معظم الباقيين كانوا قد حزموا حقائبهم وتوجهوا إلى مواطنهم في المقاطعات لقضاء الوبك اند أو لاعمال في دوائرهم الانتخابية .. الذين جلسوا في القاعة منهم ٢٠ نائبا من حزب اليسار (حزب الاشتراكية الديمقراطية) .. البقية من الأحزاب الأربعة الأخرى الممثلة في البرلمان . وتفسح التقاليد البرلمانية في البرندستاغ امكانية دعوة البرلمان لمناقشة موضوع رهن ذو أهمية خاصة .. وهكذا كان موضوع ساعة النقاش بعد ظهر الجمعة " موقف الحكومة الاتحادية من التقارير الراهنة عن أسباب دخول حرب الكوسوفو " ولكن لم يكن الموضوع مرغوبا من الأحزاب التي تحمست لحرب الكوسوفو

رسالة ألمانيا

نبيل يعقوب

تبرير الناتو لحرب الكوسوفو كان أكذوبة كبرى .. المذابح التي قيل إن الصرب ارتكبوها ضد المدنيين الألبان في كوسوفو ، وخطة " حدود الحصان " السرية التي ادعى قادة حلف الناتو اكتشافها والتي قرر الصرب بمقتضاها إخلاء كوسوفو من سكانها الألبان ، والعديد من " القصص " الأخرى التي بررت بها قيادة الناتو خرق ميثاق الأمم المتحدة وشن حرب وتدمير ومواصلت تمزيق دولة يوغسلافيا وإعادةتها إلى عهد ما قبل الصناعة تبين بعد تحقيقات وأبحاث وتحليلات قامت بها فرق من محققين وأطباء وصحفيين من بلدان الناتو وبلدان أوربا الغربية ذاتها ، تبين أنها مجموعة من الأساطير المختلفة عمدا ..

وكانت البداية أكذوبة

جرى في يوغسلافيا ولازال يجري صراع شديد بين القوميات . وفي الكوسوفو في التسعينات شنت الفرق القومية الألبانية نضالا مسلحا من أجل الانفصال . وليس سرا أنها حصلت على تدريب ودعم من دول الناتو . وفي الجانب الآخر كانت أجهزة الأمن اليوغسلافية أمام مهمة مستحيلة في مواجهة قومية تطمح للانفصال بعد أن شاهدت انهيار الاتحاد اليوغسلافي وتمزقه ، وفي ظرف كان يصعب فيه تصحيح نهج سياسى صربى ابتعد كثيرا عن سياسة تأخي القوميات التي أدت لولادة يوغسلافيا الموحدة أيام حرب التحرير التي قادها الحزب الشيوعي وزعيمه تيتو.

ولكن معالجة التوترات والنزاعات الاثنية والقومية بالغارات الجوية، بتدمير المنشآت الصناعية والمستشفيات ، بحرب دامية ، وبتقطيع أوصال الدولة ، لايحل المشاكل بل يزيدا تفاقمها وحدة .. تماما كما يبين المشهد اليوغسلافي، وحقائق حربه ضد يوغسلافيا عام ١٩٩٩ والتي أخفاها الناتو وعادت الآن للظهور بعد أن أزيح عنها ركام الأكاذيب تبين أن قرار الحرب كان جاهزا عند قيادة حلف شمال الأطلسي وكانت مهمة القادة السياسيين في بلدان الحلف أن يكسبوا الرأي العام للحرب على حساب الحقيقة. وتبين أن كما هائلا من الأخبار والصور والأفلام التي

لفرض حل سلمي في الكوسوفو، أيضا بوسائل عسكرية".

وزير الخارجية فيشر صرح بعد أربعة أسابيع من بداية الحرب "إننا لانشن حربا ، إننا نقاوم وندافع عن حقوق الإنسان ، عن الحرية وعن الديمقراطية " ويعقب مقدم الفيلم بقوله: " هذا الفيلم يبين كيف أن الشعب قد خدع من أول يوم في حرب الكوسوفو. ويعرض الفيلم أيضا كيف جرى تزوير الحقائق وكيف اخترعت وقائع وكيف حدث التفجير والكذب . هذا الفيلم يبين لماذا سقطت القنابل على بلغراد".

والحقائق التي كشفت أخيراً لم تكن أسراراً مخفية . ولكن إعادة عرض ماجرى بالاستماع إلى شهود وزيارة المواقع التي جرى ذكرها منذ سنتين بالارتباط مع أحداث تبرز في الحرب كان له صدها الواسع والقوى في الإعلام. والشهود الذين تحدثوا في الفيلم من أهل الكوسوفو كانوا في المواقع التي ادعت دعايات الناتو وقوع مجازر فيها ، وصور الفيلم شهادة مقاتلين في جيش تحرير الكوسوفو ، وقدم شهادات الخبراء الفنلنديين الذين أجروا التحريات ، وشهادة جنرال ألماني كان يمثل ألمانيا في فريق التفتيش التابع لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي.

النتيجة أن القصص التي روجها إعلام الناتو كانت قصصاً مخترعة، ومعظم الصور جرى اللعب فيها . بادعاء أن هناك مخططاً صريباً لتهجير السكان الألبان من الكوسوفو أجمع الخبراء على أنه مجرد اختراع لأساس له . صور القوافل من البشر الخارجين أو الهاربين من مواطنهم طلباً للنجاة هي قوافل الفارين من الحرب الأهلية التي اندلعت بسبب هجمات جيش تحرير الكوسوفو على الشرطة اليوغسلافية وعلى الصرب . هذا ماتسجله تقارير مفتشى منظمة الأمن والتعاون الأوروبي . وتقول هذه التقارير إن هؤلاء القرويين كانوا يعودون إلى قراهم بعد انتهاء النزاعات المسلحة. أما الهجرة الحقيقية كما يسجل الفيلم فقد بدأت نتيجة غارات الناتو والتصعيد الذي أحدثته الغارات ضد قوات الأمن اليوغسلافية.

الناتو أخفى الحقائق ثم بدأ يخترعها

وتحدث في الفيلم الدبلوماسية الأمريكية نورما براون فتقول " فلم يكن هناك أزمة إنسانية حتى بدأ الناتو هجماته الجوية . بالتأكيد كانت ثمة مشاكل إنسانية وكان هناك كثير من المشردين بسبب الحرب الأهلية. ولكن هذا حدث على النحو التالي: كان الناس يخرجون من قراهم عندما يقوم الصرب بعمليات ضد جيش تحرير الكوسوفو - وبعدها كانوا يعودون مرة أخرى. والحقيقة أن الجميع كانوا يعرفون أن الأزمة الانسانية

ستحدث إذا بدأ الناتو بالقاء القنابل".

ولكن الناتو رغم مؤتمراته الصحفية اليومية لم يذكر كلمة واحدة عن تقارير منظمة الأمن والتعاون الأوروبي التي كانت متاحة له . بل إن تقريراً عرض على آخر اجتماعات الناتو قبل الحرب يوم ١٤ مارس ١٩٩٩ وفيه ذكر صريح لمصدر العنف " العنف يأتي بالدرجة الأولى من العمليات الإرهابية لجيش تحرير الكوسوفو، والصرب من ناحيتهم اتخذوا إجراءات رادعة بقسوة تفوق مايتناسب مع الوضع".

كل هذا كان معروفا لدى وزارة الدفاع الألمانية .

الشهود والخبراء الذين تم الاستماع اليهم في شأن ماسماه وزير الدفاع شاربينغ مذبحة روجوفا (٢٩ يناير ٩٩) وتقارير وزارة الدفاع نفسها تثبت أن القتلى كانوا جميعاً جنوداً من جيش تحرير كوسوفو وشرطي صربي وليسوا مدنيين . وقد سقطوا في معركة عسكرية بينهم وبين الشرطة الصربية.

الجنرال الألماني لوكاي يشهد بأن قادة جيش تحرير كوسوفو صرحوا لمدربي منظمة الأمن والتعاون بأن جنوداً قد استشهدوا هناك في سبيل قضية الألبان السامية".

ويعيد الفيلم صورة الوزير وهو يتحدث آنذاك بصوت مؤثر وهو يعرض صور القتلى متحدثاً عن المذبحة التي كان يعرف أنها لم تكن مذبحة .

ولكن " صنع مذبحة" إعلامياً كان ضروريا وقتها لأمريكا وألمانيا وبقية الناتو لتبرير حرب لم تعط الأمم المتحدة تفويضاً بشأنها.

كل التفاصيل المعروفة عن دفع أوروبا دفعا في اتجاه الحرب ضد يوغسلافيا تبين عملية الخداع الشاملة التي لعبت فيها قيادات حكومية وإعلامية وعسكرية للتفجير يعقول مئات الملايين من الناس وجعلهم يعتقدون أنه مامن مفر من الحرب " دفاعاً عن الإنسانية".

ولكن كان هناك أيضا من حاولوا تحذير الرأي العام حتى لا يصدق الخديعة ، ومنهم الأحزاب الحاكمة. في مذكرة نشرها وقتها عضو قيادة الحزب الديمقراطي الاجتماعي ونائب الحزب في البوندستاغ هيرمان شير اتهم الحكومة الألمانية (التي يقودها حزبه) بخداع البرلمان والرأي العام فيما يخص تبريرها للحرب الجوية التي تشارك ألمانيا في شنّها ضد يوغسلافيا . والسيدة انجيليكا بير المتحدثة باسم الخضر في شئون الدفاع والسياسة العسكرية في البوندستاغ الألماني والتي يشارك حزبها في الحكم أعلنت أنها ماكانت ستوافق على الضربات الجوية ليوغسلافيا لو كانت قد اطلعت على النص الصحيح لمعاهدة رامبويه التي أريد فرضها

على يوغسلافيا وتبين أن معظم نواب البوندستاغ لم يكونوا يعرفون بوجود الملحق "ب" في المعاهدة الذي كان ينص على إنهاء سيادة الدولة اليوغسلافية وقبولها باحتلال الناتو لكامل أراضيها، بالنسبة للألمان (والحال من بعضه بالنسبة لبقية دول الناتو) يعني الأمر باختصار أن ممثلي الأمة قد خدعوا في شأن من أخطر الشئون التي عرضت على البرلمان طوال تاريخه .. رغم الدستور والديمقراطية !

وانتهت أيضا بأكذوبة

عندما انتصرت قوات الناتو تاركة يوغسلافيا وبضمنها إقليم الكوسوفو حطاما يعيش شعبه في عهود ما قبل الجسور التي تعبر بها الأنهار وعهود ما قبل محطات الطاقة الكهربائية والسكك الحديدية والمستشفيات . قيل إن السلام قد عاد وبدأ البناء الديمقراطي .. وشاهدنا مظاهر الاحتفالات والبهجة المشتركة لجنود الناتو وجيش تحرير كوسوفو.

ولكن سرعان ما بدأت تحت أعين الناتو عملية تهجير الصرب بالإرهاب المكشوف .. وماليت العنف أن اتسع نطاقه وامتد الإرهاب إلى مناطق أخرى من يوغسلافيا بهدف اقتطاع أجزاء أخرى منها بناء على ذات العقلية ، عقلية التعصب الاثنى الذي قضى على التضامن بين شعوب يوغسلافيا وفتح الباب واسعا للتدخل الأجنبي.

وتأتي حسيرة الدول النافذة في الناتو وعجزه في مواجهة القوى التي أسهم في إطلاقها ولم يعد قادرا على السيطرة عليها من أنه غير قادر على فعل شيئين في ان واحد إرضاء الحكومة اليوغسلافية الحالية المستعدة للسير غربا ولكنها تريد أن تضمن أن يبقى شيء من بلدها من جهة، وفي نفس الوقت تلبية المطامع الألبانية باقتطاع جزء آخر من يوغسلافيا.

ومأزق الحكومة اليوغسلافية يكمن في أن وصولها للحكم ارتبط بتوقعات هائلة لدى المواطنين الذين ضاقوا بالمعاناة من الحصار وهي ترى الوقت يجرى وبدلاً من حلول فعلية تخفف المعاناة لاتحرز هي أي تقدم من أجل تسوية تعيد الكوسوفو ليوغسلافيا بل وتواجه بحرب وباقتطاع أجزاء أخرى من أراضيها.

الآن يتساءل كثيرون ممن دعموا انتصار كوستونيتشا إن كانت وعود الغرب قابلة للتصديق ويزداد الخوف من أنها لم تكن أكثر من طعم سيضطرون للجرى خلفه على طريق تتآكل فيه الدولة . كما يتساءل اليوغسلاف عن حقيقة أهداف حرب الناتو التي دمرت وطنهم وإلى متى يستمر احتلال الناتو لبلادهم.

نظمت دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية بجامعة بيرزيت في العاصمة الاردنية بالاشتراك مع مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ يناير ٢٠٠١ ، ندوة مغلقة تحت عنوان «الثقافة في الوطن العربي - تحديات الألفية الجديدة وآفاق التنمية الثقافية».

وبإذن خاص من دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية تنشر اليسار في هذا العدد الدراستين المقدمتين من فريدة النقاش ود. جورج جقمان.

المواطنة بين الدولة الدينية والعلمانية

فريدة

النقاش

- الدولة الدينية تخاصم الحريات العامة.. خاصة حرية المرأة وتضعها جميعا في ميزان الدين.
- مصر بعد ثورة ١٩٥٢ شهدت أشكالا متباينة من التمييز بين المواطنين وغياب واقعي لمفهوم المواطنة

ابن العم وحقوق القريب.. إلخ أعطت هذه الحقوق امتيازات لأشخاص على حساب حرمان أشخاص آخرين . من هنا كان مفهوم الحق في نشأته مفهوما سلبيا ، وبقي في هذا النطاق آلاف السنين .." (١)

وبضعنا هذا التعريف للحق على أرض منطقة التوتر الرئيسية في المجتمع الطبقي ، وهي المسألة التي عالجتها منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وعالجها الفكر الاشتراكي بصورة أشمل.

الدولة الدينية

الدولة الدينية هي تلك التي تتداخل فيها كل السلطات ويجري ممارستها جميعا باسم المقدس المتعالي الذي لا يناقش ولا يرد ، وهي تنزع السلطة عن المجتمع وتحيلها إلى الدين. وكما يقول المفكر الجزائري "محمد أركون" "... إنه في ظل مثل هذه الدولة فإن الرمزية الدينية الأولية تنحط في مابعد ، وتتحول إلى نوع من القوانين القضائية الصارمة، وإلى مجرد أيديولوجيات للهيمنة والسيطرة. ويمكننا أن نتبع قصة هذا الانحطاط والتدهور بدءا من موت النبي عام ٦٣٢م ، ولكن بشكل أخص بعد وصول الأمويين إلى السلطة عام ٦٦١م. وبمجيئ الأمويين انتهت مرحلة الدين

الدين والرؤية الدينية ، ويسود التعامل بالفتاوى لا بالقوانين . لأن الدولة الدينية لا تفصل بين السلطات التي تتجمع غالبا في أيدي حاكم واحد مستبد هو الخليفة أو السلطان أو الملك ، وذلك على العكس من الدولة الحديثة العلمانية أو الوطنية التي ينفصل فيها الدين كلية عن السياسة ويقوم فيها الفصل واضحا بين السلطات وتقيد سلطة الحاكم بالقانون والدستور الذي يساوي بين المواطنين كافة بصرف النظر عن الجنس أو اللون أو الدين أو العقيدة.

وتمثل المواطنة وضع حقوقيا وسياسيا للفرد محددا وواضح المعالم . إذ تنأسس على عقد اجتماعي تتحدد فيه الحقوق والواجبات والشروط متجاوزة روابط الدم والقرابة . والمواطن يكون هو ذلك الذي يتساوى مع غيره أمام القانون ويدفع الضريبة ويؤدي الخدمة العسكرية ، وهو مفهوم ارتبط بالزمان والمكان وبالعلاقة بكل من الدولة، والمجتمع أي أنه حالة سيروية وليس نصا .

ولذا فالمواطنة هي أعلى كثيرا من مفهوم الحق وحده ، وكما يقول الباحث السوري "هيثم مناع" "... فالحق ترافق في أغلب الظن مع نشأة المجتمع الأبوي الذي أعطى حقوقا لأحد الجنسين على حساب الجنس الآخر ، كذلك أعطى مفهوم الملكية والإرث وتعدد الزوجات لرجل واحد ، وامتيازات الابن البكر وأفضلية

" أنا خضت الانتخابات ونجحت كمواطنة وليس كامرأة"

بهذه الكلمات ردت النائبة المصرية " عزة الكاشف" التي نجحت في انتخابات الدورة الأخيرة في مجلس الشعب - (نوفمبر - ديسمبر ٢٠٠٠) على سؤال لصحفية حول العقبات التي واجهتها كامرأة ، لأنها كانت مرشحة في دائرة في محافظة دمياط التي تجمع بين الريف والحضر . وربما عبرت " النائبة" لاشعوريا عن إدراك حقيقة أن المرأة في النظام القائم هي مواطن ناقص رغم أن لها الحق في التصويت والترشيح.

وقد بدا رد النائبة غريبا . وهي التي تضع غطاء على رأسها وكأنه استجابة للتصورات الإسلامية الشائعة والتي تقول إن شعر المرأة عورة . بل ويصل بعضها أحيانا إلى القول بأن صوتها نفسه هو عورة . فهي تطرح مفهوما لايجري استعماله في أدبيات الإسلام السياسي إلا نادرا بل يكاد يغيب تماما عن هذه الأدبيات في تعاملها مع وضع المرأة التي هي رعية وليست مواطنا.

ويتوافق مفهوم الرعية لا المواطنة مع تصورات وأفكار وروى الدولة الدينية التي تدعو إليها جماعات الإسلام السياسي أو تلك القائمة بالفعل في عدد من البلدان " الإسلامية " مثل السعودية وأفغانستان، حيث يجري سحب القضايا السياسية المجتمعية والثقافية جميعا إلى دائرة

التسامح الديني لا يستلزم أن يكون للدولة دين رسمي

فأله لم يفوض أحداً ليفرض على الإنسان ديناً معيناً

العقل ، أى كامنة فى باطن الانسان ، والتسامح يمتنع معه الاعتقاد فى حقيقة مطلقة أى تمتنع معه الدوجما" (٤)

والعلمانية هى أيضا كما يقول المفكر السوري "يسن الحافظ" حصيلة نظرة جمعت بين الدنيوية والعقلانية إلى الكون ، الإنسان ، المجتمع ، الثقافة .. إلخ وفى الحيز الأخير السياسة ، وهى أيضا حصيلة صراع الميول والبنى والأيدولوجيا ماقبل القومية الغاربة كنسبة كانت أم اقطاعية . والدولة القومية الحديثة كانت تدفع بالعلمانية إلى السطح السياسى مع احترامها وصيانتها سائر ميزات المجتمع ماتحت السياسة الاجتماعية الفكرية الأيدولوجية " (٥) ..

ويرى "محمد أركون" أن العلمنة هى على الصعيد الفكرى موقف نقدى تجاه المعرفة " بصفته البحث الأكثر حيادية والأقل تلويها من الناحية الأيدولوجية من أجل احترام حرية الآخر وخياراته ، وهو أحد المكتسبات الكبرى للروح البششرية وهذه هى العلمنة الحقيقية" .. (٦)

فهل يمكن علمنة الإسلام؟ ..

إنه السؤال الشائك الذى أخترق فكر النهضة كله دون الوصول إلى إجابة واضحة . ولم تكن التجربة " الكمالية" فى تركيا أبداً مثالا يحتذى ولاهى شافية لأسباب كثيرة ، إذ نظر إليها باعتبارها عملية اقتلاع من الجذور ، وبقيت جهود النهضيين والغالبية من مفكرى التنوير حتى يومنا هذا تسعى لمحاولة التوفيق بين الإسلام والعلمانية.

وحين سألت الباحث الإسلامى المجدد " خليل عبد الكريم" هل تعتقد أن الدين الإسلامى يتوفر على أسس لاتضعه فى تناقض مع العلمانية ، أى هل يمكن علمنة الإسلام ؟ قال:

" إن الإجابة تتوقف على مفهوم العلمانية ، فإذا كان منقولاً عن الغرب ، وهو استبعاد الدين كلية ، فهذا مرفوض ، لأن من الصعب استبعاد الإسلام كدين من كل نواحي الحياة . إنما إذا كان مفهوم العلمانية هو تحديد نطاق الدين فى هذه الحالة من الممكن علمنة الإسلام . وتحديد نطاق الدين فى رأى هو العقائد والعبادات والأخلاق ، أما بخلاف ذلك فيمكن أعمال العقل البشرى دون التقيد بالنصوص . طبعاً فى هذه الحالة مع الاسترشاد بالقيم العليا التى جاء بها الإسلام .."

المواطنين هم رعايا للسلطان أو الخليفة مشدودة مصائرهم وحررياتهم إليه بخيوط القداسة وبامتلاكه للحقيقة المطلقة التى يستمد منها من وضعه باعتباره مفوضاً من الله .

والدولة الدينية لاتعترف بالفرد ولا تعترف به ، وإنما هى تتعامل مع جماعة المؤمنين . وقد كانت مثل هذه الدولة وماتزال مفرخة لكل أشكال التسلط والاستبداد والعقوبات البدنية الوحشية ومصادرة الحرية" مرة أخرى أفغانستان والسعودية نموذجاً ، وفى ظلها أيضا تنتعش كل الروابط الطائفية والإثنية والمذهبية أى مائكن أن نسميه ، بالماتحت قومية على حد تعبير السياسى الفلسطينى " عزمى بشارة" .

العلمانية

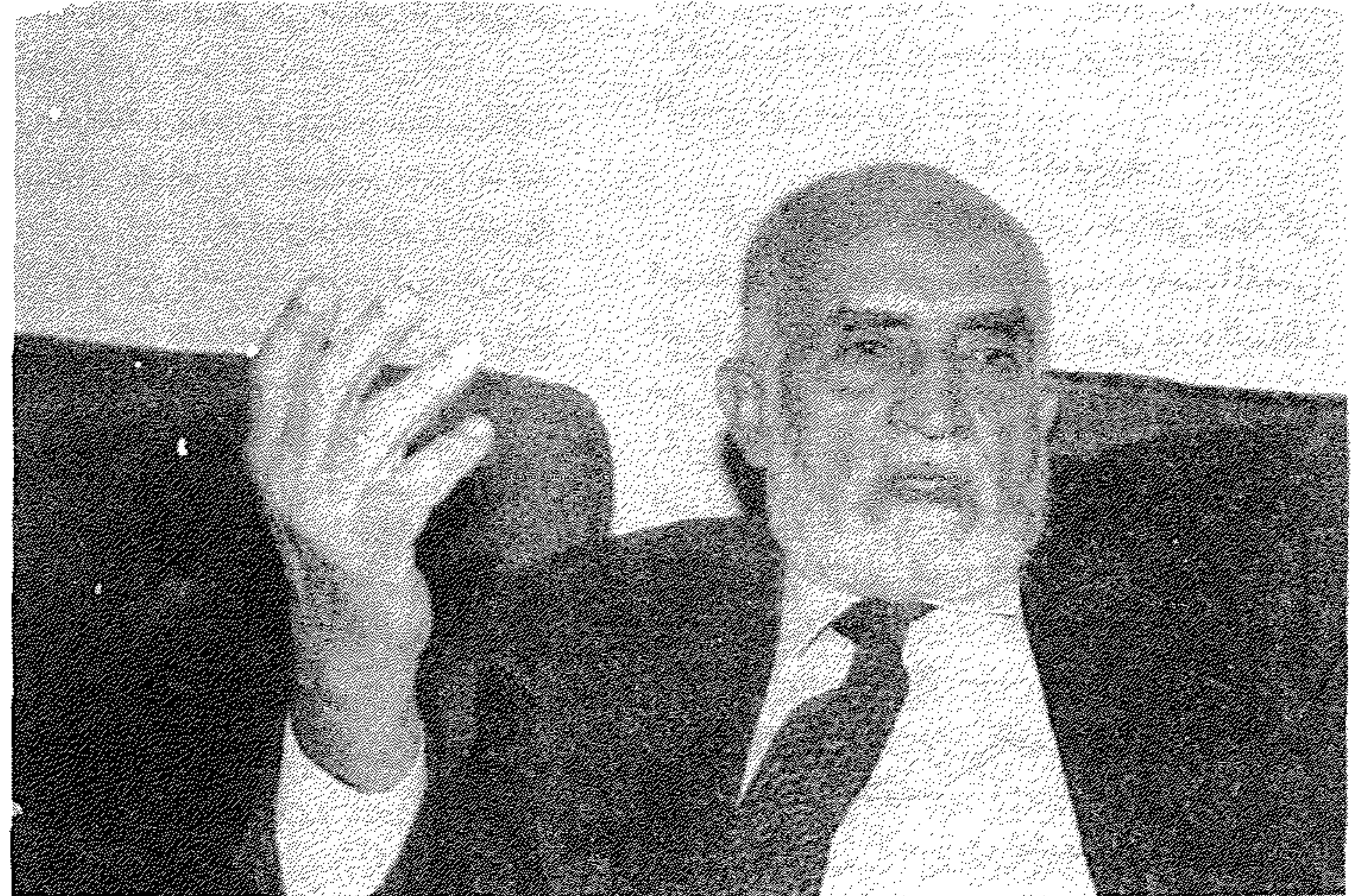
قامت العلمانية على التسامح الدينى والفصل الكامل بين الدين والسياسة ، وتكونت فى الغرب فى ظل عملية الصعود الطويل نحو القومية والصراع مع الكنيسة ، ومبكراً جداً فى القرن السابع عشر كتب المفكر الانجليزى "جون لوك" أنه " ليس من حق أحد أن يقتحم باسم الدين الحقوق المدنية والأمور الدنيوية . ومعنى ذلك أن التسامح الدينى يستلزم ألا يكون للدولة دين ، لأن خلاص النفوس من شأن الله وحده ، ثم إن الله لم يفوض أحداً فى أن يفرض على أى إنسان ديناً معيناً ، ثم إن قوة الدين الحق كامنة فى اقتناع

بالمعنى الرمزي المتفتح وابتدأت مرحلة الدولة بكل إكراهاتها وقيودها . واستخدم الدين عندئذ كأداة للمشروعية من قبل السلطة الأموية من أجل ترسيخ حكمها ومحاربة المعارضة (عبد الله بن الزبير .. الشيعة .. الخوارج) بمعنى أن الأولوية لم تعد كما كانت عليه الحال فى زمن النبى للاتفتاح الرمزي الواسع ، وإنما لمقتضيات السلطة وعقل الدولة . وضمن هذا المعنى نفهم كيف أن قسماً كبيراً من المسلمين (بمن فيهم بعض اتجاهات السنة) يعتبرون الأمويين ملوكاً لاخلفاء .. " (٢)

ويضيف " أركون" .. راحت تتشكل طوال القرنين الهجريين الأولين (أى من ٦٣٢ إلى ٨٥٠ تقريباً) تلك النصوص التى تدعى بالقانون الإسلامى ، أى الفقه ، ثم منهجية هذا القانون أى أصول الفقه ، وهذا العلم الأخير إسلامى محض ، وهو عبارة عن جهد عقلى (اجتهد) يبذل من أجل خلع القداسة والتعالى (ولكن بعد فوات الأوان) على القانون الذى كان قد بلور عملياً وتاريخياً فى المحاكم عامى ٦٣٢ - ٨٠٠ تقريباً (٣)

أما فى الممارسة الفعلية العصرية فإن الدولة الدينية تخاصم الحريات العامة ، من حرية الفكر والتعبير والتنظيم والاعتقاد (وبخاصة حرية المرأة) ، وتخضعها جميعاً لميزان الدين . وهى لاتعرف مفهوم المواطنة لأن المواطن هو المؤمن فى نظرها ، بل إن

مصطفى مشهور .. المرشد العام للإخوان المسلمين





أنور
السادات

وحيث قلت له إن الدين هو مسألة شخصية بين الإنسان وربه لادخل له بالسياسة وأن ذلك هو أحد الأسس العلمانية فهل ترى في ذلك مساساً بالدين ؟ أجاب :

" نحن لا نريد أن نصل إلى هذه النقطة ، نحن نعرض على هذا الشعار " وأكد مرة أخرى " أن هذا الشعار نابع من المفهوم الغربي للعلمانية.. "

ويرى الباحث السوداني في الإسلاميات " عمر القرائى " أنه على الرغم من نجاح المفكر التونسي " الطاهر الحداد " الذي وضع في سنة ١٩٣٠ كتاباً تأسيسياً بعنوان " امرأتنا في الشريعة والمجتمع " - يرى أنه " على الرغم من نجاح الطاهر الحداد في تحديد الأحكام التي أضرت بالمرأة وعطلت المساواة ورفضه لها ، إلا أنه لم يملك البديل عن هذه الأحكام من داخل الدين الإسلامى نفسه ، مما يمكن أن يلحق بعض أفكاره بالنسبة بينها وبين أفكار نهضة المرأة التي تقوم على أسس علمانية . ولعله من هذا المدخل وجد العلماء في تونس الفرصة في الهجوم على أفكاره واتهامه بالخروج على الدين وسحب شهادة الفقه منه .. "

وهو نفس الموقف الذي اتخذته الأزهر من الشيخ " على عبد الرازق " حين طرده من هيئة كبار العلماء بعد إصدار كتابه " الإسلام وأصول الحكم " والذي تضمن منحنى علمانياً ونقداً جذرياً للدولة الدينية وللخلافة .

وصلت كل محاولات التفكير من داخل الدين في قضايا العلمانية والمواطنة وحقوق المرأة إلى طرق مسدودة ، وأردت بحياة البعض وتهديد آخرين بالقتل وتهيش الإنتاج الفكرى للباحثين وعزلهم . وهو مايعنى . لافحسب أن المؤسسة التقليدية السلفية قوية وراسخة . ولكن أيضاً أن هناك مشاكل قوية في الدين نفسه .. في القرآن والسنة ناهيك عن الفقه والفكر الدينى .

وقد كان مصير الفكر الإسلامى السودانى " محمود محمد طه " هو الإعدام ، لأنه مد حبال التأويل إلى مالاتنهاية حتى يزيل كل تناقض بين المبادئ الدولية التي هي من صنع كل الحضارات والثقافات وبين الدين ورأى أن إقرار الحقوق هو عملية نضالية وصراعية طويلة المدى . وقد أعدهم - وهو المفكر المسلم - نظام مستبد رفع شعار تطبيق الشريعة الإسلامية وإقامة الحدود .

ويرى " أركون " أن شرطاً رئيسياً لعلمة الإسلام الممكنة من وجهة نظره هو " دراسة مفهومية خلع القداسة والتعالى على قانون ما . أو على مؤسسات الدولة والإدارة ، أو على شخص الخليفة ووظيفته ، وهي أساسية وحاسمة إذا ما أردنا أن نقوم اليوم بمقاربة صحيحة لمسألة الإسلام والعلمنة أو الدينونة .. " (٧)

العسكرية الدينية:

ورغم أن مصر هي دولة علمانية ضمنية فيها دستور يساوى بين المواطنين وفصل نظري بين

الدولة على الاستنجا بهذه السلطة الدينية في كل مآزقها الكبرى منذ هزيمة ١٩٦٧ وصولاً إلى قانون العلاقة بين المالك والمستأجر في الأرض الزراعية ، وبطبيعة الحال في أى تعديل جزئى لقوانين الأحوال الشخصية وذلك التماساً للمشروعية الدينية ، لأن المشروعية السياسية غائبة . بل إن الدستور " المدنى " القائم يمنح الدولة ديناً وينص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسى للشرع .

وتغيب المشروعية السياسية في ظل الاستبداد والتسلط وعدم إمكانية تداول السلطة وحالة الطوارئ الدائمة والأشكال المختلفة من العزل السياسى والاعتقال دون محاكمة ومصادرة الحريات الشخصية ، والانقسام الطبقي المتزايد وانتشار الفساد والفقر المدقع والتخلف الحضارى . وتبلور هذه الحالة منظومة ثقافية اسميها ثقافة الطوارئ التي تنفى المواطنة ، فإذا كان المواطن في الدولة الدينية هو المؤمن فالمواطن في الدولة العسكرية الاستبدادية هو المطيع .

ومن حيث الجوهر لا تختلف ممارسات الدولة العسكرية التسلطية ضد المواطنين عن ممارسات جماعات الإسلام السياسى - الجهادية منها والمعتدلة - وخاصة ضد كل من النساء والأقباط (أهل الذمة) فضلاً عن أنهما معا - أى الدولة الاستبدادية والإسلام السياسى - مسنودين معنويًا بالمادة الثانية من الدستور المصرى التي تنص على أن دين الدولة هو الإسلام وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسى للتشريع بعد أن كانت مصدراً من مصادره وعدلها الرئيس " السادات "

السلطات وتعددية حزبية أخيراً وأن مقيدة، فإنها تشهد منذ قيام النظام العسكرى فيها منذ يوليو ١٩٥٢ أشكالاً متباينة للتداخل بين السلطات ولانفراد الحكم بالقرار وللتمييز بين المواطنين بل وغياب واقعى لمفهوم المواطنة . وقد نشبت الصراعات بينها وبين القوى الدينية الإسلامية دائماً على الأرضية ذاتها ، ولم تكن أبداً صراعات بين مشروعين مختلفين ورؤيتين للعالم .

ورغم أن السلطة الدينية الرسمية (الأزهر) تخضع فعلياً وقانونياً لسلطة الحكم ، فرتيس الجمهورية هو الذى يعين شيخ الأزهر . فقد دأبت

**جوهر ممارسات الدولة
العسكرية التسلطية
ضد المواطنين .. خاصة
النساء والأقباط
لا تختلف عن ممارسات
جماعات الإسلام
السياسى ضدهم**

لتصبح المصدر الرئيسي.

ويضع النظام الحزبي المقيد والتعددية الشكلية غطاء علمانيا على طنجرة طائفية ، كما يقول " يسن الحافظ " واصفا الوضع اللبناني .

وعلى العكس تماما مما كان مفترضا . فقد أسفرت سياسة الانفتاح والسوق الحرة بلا ضوابط والخصخصة والتي تواكبت مع هيمنة النزوع الطفيلي غير الانتاجي لدى الرأسمالية المصرية عن انتعاش الأصولية ، ومضاعفة القيود على الحريات العامة وإهدار حقوق المواطنة وإضعاف حركة التنوير الجديدة وأساسها حرية المواطن .

وقد شهد الربع قرن الأخير ظاهرة ثقافية اجتماعية أخذت تتسع ، وهي انتقال بعض المفكرين والمبدعين التنويريين من صفوف اليسار والعلمانية إلى مواقع التيارات الإسلامية بظلالها المختلفة حتى أصبح بعضهم محسوبا على الدعاة الأشداء أكثر منه على المفكرين والمبدعين . وهم في موقعهم الجديد أشد عداوة لأفكارهم ومواقفهم السابقة من " المجاهدين " الأصليين وبعضهم أكثر رواجاً في أجهزة الإعلام المملوكة للدولة .

وكان نظام السادات الذي ورث الناصرية قد اختار لنفسه استراتيجية ثقافية مؤسسة على الدين ، لافحسب حين سمي نفسه " محمد أنور السادات " ووصفه الإعلام بالرئيس المؤمن ، بل حين سلح أيضا الجماعات الدينية في الجامعات في بداية السبعينات لتواجه اليسار - الماركسيين خاصة - وفتح أبواب أجهزة الإعلام للدعاة الدينيين ولاكثرهم محافظة ورجعية ، وأصبح عنوان حكمه هو الشعار الذي أطلقه " العلم والإيمان " وهو مأسس للاتجاه الذي تفاقم يعد ذلك وهو البحث عن جذور متوهمة في القرآن لكل ماهو حديث وجديد في العلم .

وقد توافقت استراتيجية السادات التي تواصلت حتى الآن وإن بصور مختلفة مع استراتيجية الشركات العابرة القارات . التي قامت في سياق تحويل الأمم إلى أسواق والشعوب إلى زبائن بانعاش كل أشكال التعصب المذهبي والطائفي والديني والعرقى .

وتفنن الإسلاميون في العدوان على حقوق المواطنة في الوقت الذي كانت فيه الدولة وماتزال تمارس أشكال الاعتقال التعسفي والتعذيب في السجون وإحالة المواطنين إلى محاكمات استثنائية . وتنتهك مؤسسة الشرطة آدمية البشر خاصة الفقراء والذين لا حيلة لهم ولا واسطة ، فتسحق هؤلاء الذين توفر لهم الحقوق على الورق - إذ تساوى المواطنون نظريا أمام القانون - بينما يمكن إهانتهم وضربهم والاستيلاء على أوراقهم والزج بهم في التخشيبية باسم الطوارئ

سياسة السادات

توافقت مع استراتيجية

الشركات العابرة القارات في

تحويلها الأمم إلى أسواق

والشعوب إلى زبائن يانعاش

التعصب المذهبي والطائفي

والعرقى والديني

ذعر الحكومة أمام

التيار «الإسلامي» في أزمتي

«الوليمة» وتبعاته يقول

لنا ببساطة أن الحريات

العامة في محنة

محمد عباس



والاشتباه وغيره من القوانين الاستثنائية . وعلى الجانب الآخر كانت قوى الإسلام السياسي توجه ضرباتها للأقباط " أهل الذمة " الذين أعلن مأمون الهضيبي " نائب المرشد العام للإخوان المسلمين أن الدولة الإسلامية المقبلة سوف تفرض عليهم الجزية " فهم ضمن الأعداء الثلاثة الذين حددتهم الحركة الإسلامية " النصرانية والشيوعية واليهودية " وهي تختزل الصراع ضد الصهيونية إلى صراع ديني .

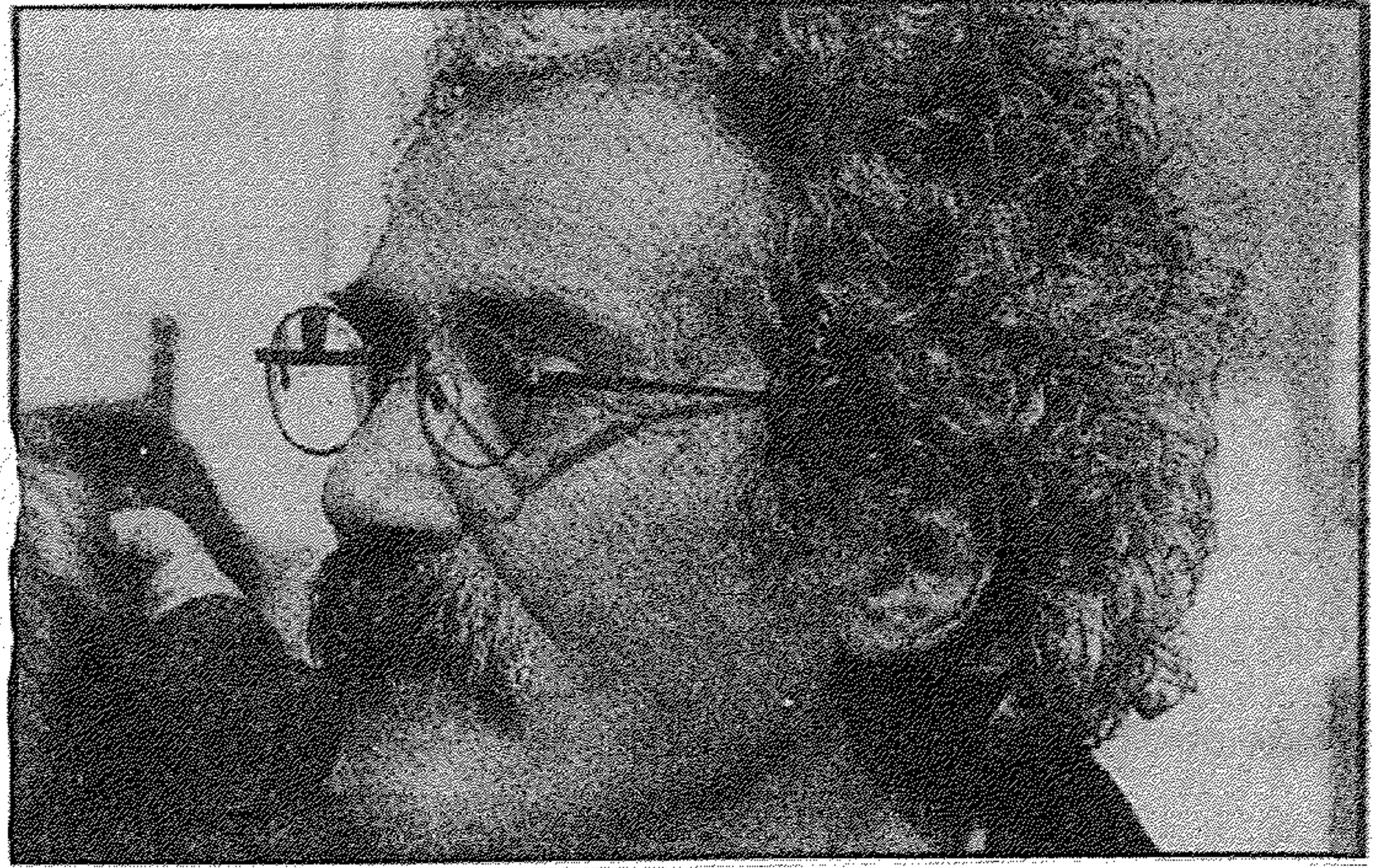
وأخذ خطاب " الصحوة الإسلامية " يشدد ضرباته ضد العلمانية وكما يقول د . عزيز العظمة " .. كان الخطاب النهضوي الديني يستهدف الإلحاد أولا ولكن الهجوم تحول على العلمانية ، فبانه من الصعب تبيان الإلحاد الأعداء ، بينما كانت تهمة العلمانية أوسع مدى وأكثر مرونة ، وبالإمكان تعميمها على عدد أكبر من الناس ومن التيارات الفكرية والسياسية والثقافية ، بحيث أصبح من الممكن ، باستخدام العداء للعلمانية ، استتباع عدد أكبر منها على أرضية مشتركة تفرضها المسلمات الإسلامية .. " (٨)

وفي شهر مايو من عام ٢٠٠٠ شهدت مصر معركة فكرية سياسية كبرى حين قام أحد الكتاب مستخدما لغة تكفيرية تحريفية بالغة العنف بدعوة الشباب للاستشهاد دفاعا عن الإسلام بعنوان " من يبايعني على الموت " لأن وزارة الثقافة قامت بنشر رواية الكاتب السوري " حيدر حيدر " وليمة لأعشاب البحر " واعتبرها الكاتب طعنا في الإسلام ونبيه وكتابه . وخرجت مظاهرات الطلاب من جامعة الأزهر تلوح بالرواية وتحرقها . بل وطالب رئيس جامعة الأزهر بحرقها في ميدان عام في خطبة له في البرلمان .

" وفي حالة من الذعر سارعت وزارة الثقافة إلى اتخاذ إجراءات معاً ، سحب الرواية التي نشرتها سلسلة آفاق الكتابة التي تصدرها قصور الثقافة . ثم أحالتها إلى لجنة تحقيق في المجلس الأعلى للثقافة لتكتب عنها تقريرا وتتوالى الأفعال وردود الأفعال وصولاً إلى إغلاق جريدة الشعب التي تزعمت حملة التحريض الأسود ضد المثقفين والكتاب وتحجيد حزب العمل الذي يصدر الجريدة قهيداً لحله .. وقيام الوزارة بتحويل الرواية إلى مجمع البحوث الإسلامية التماساً لرأيه فيها .

فماذا يقول لنا هذا المشهد المعقد . يقول لنا ببساطة إن الحريات العامة في محنة وإن ما كنا قد أنجزناه في أوائل القرن العشرين قد تزعزعت أركانه وتراجع . ويتدهش المثقفون والمبدعون من الأجيال الشابة حين نستشهد نحن الأكبر سناً بمرحلة في ثلاثينات القرن العشرين حين كتب " اسماعيل أدهم " كتابه الصغير " لماذا أنا ملحد " وجرى طرح الكتاب في الأسواق وتداوله الجمهور من الخاصة والعامة ، وما كان من الكاتب

نحن الآن في أمس الحاجة لتأكيد مشروعية التفكير من خارج الدين وتأسيس المرجعية العالمية لحقوق الإنسان والمواطن



إبراهيم أصلان .. أول ضحايا الوليمة

رجلا كان أو امرأة ، أسود أو أبيض أو أصفر مؤمنا كان أو غير مؤمن .
وتأسيس هذه المرجعية الجديدة هو عملية صراعية نضالية ضد الاستبداد باسم الدين أو باسم العسكرية والطوائف والتسلط المدني . فلا تقدم بدون حريات عامة حقيقية ، تنهض عليها أسس المواطنة حتى لو اتفقتنا مع "هيشم مناع" في قوله بأن التاريخ والفقه الإسلاميين كانا أقل رحمة بالناس من القرآن (١٠) .

هوامش:

(١) هيشم مناع المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان - القاهرة

سلسلة مبادرات فكرية - كراسة رقم ١ - صفحة ٩

(٢) محمد أركون الفكر الإسلامي - نقد واجتهاد / دار الساقي - لندن - ١٩٩٠ - صفحة ٦٢

(٣) المصدر السابق

(٤) د. مراد وهبه مقدمة لكتاب جون لوك رسالة في التسامح / ترجمة د. منى أبو سنة - المشروع القومي للترجمة - المجلس الأعلى للثقافة - ١٩٩٧ - صفحتي ٨٠٧

(٥) يسن الحافظ في المسألة الديمقراطية دار الحصاد - دمشق ١٩٩٧ - صفحة ٢ وصفحة ٢١٤

(٦) أركون - مصدر سابق - صفحة ٦١

(٧) أركون - مصدر سابق - صفحة ٦٤

(٨) د. عزيز العظمة العلمانية من منظور مختلف

مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - الطبعة الثانية مايو ١٩٩٨ - صفحة ٣٣٤

(٩) فريدة النقاش / حصاد الوليمة - عود على بدء

مجلة رواق عربي - عدد ١٩ - القاهرة ٢٠٠٠ - صفحة ٨٢

(١٠) هيشم مناع مرجع سابق صفحة ٦١

عليه الصلاة والسلام قال " أنتم أعلم بشئون دنياكم " . فباذا وجدنا أن المواطنة هذه في صالح الدولة والمجتمع والفرد فلا بد أن نأخذ بها ، ورفضها في هذه الحالة سيظهر الإسلام بمظهر الدين المتحجر . ونحن نحاول نفى هذه الصفة عنه . وقد قام الفقهاء بتبني كثير من النظم السياسية والمالية والاقتصادية في البلاد التي فتحتها الغزاة العرب وهي النظم التي كانت قائمة في البلاد المقترحة والتي كانت بلا شك أكثر حضارة بما لا يقاس من هؤلاء العرب الغزاة ..

وهنا ينشأ السؤال ترى لو كان الفقهاء العرب لم يأخذوا في الزمن القديم بهذه النظم فهل كان موقفهم هذا سوف يلزمنا الآن ؟

إننا الآن في أشد الحاجة لتأكيد مشروعية التفكير من خارج الدين وحماية حق التفكير على هذا النحو دستوريا وتأسيس المرجعية العالمية لحقوق الإنسان والمواطن كمرجعية أشمل دون أن تكون خصوصيتنا عائقاً ، فالإنسان هو الإنسان

الشيخ طنطاوى .. شيخ الأزهر



الإسلامي " محمد فريد وجدى " إلا أن رد عليه بكتاب آخر تداوله القراء أيضاً هو " لماذا أنا مؤمن " ، وذلك دون أن يكون الإلحاد تهمة أو مدعاة للخط من الناس ، ودون أن يكون الإيمان ميزة تجعل بعض الناس أفضل من غيرهم . وهو ما يعنى أن علاقة الإنسان بربه كانت في ذلك الحين شأنًا شخصيًا ، وأن علاقة الإنسان بالمجتمع والدولة محكومة بالمواطنة وليس بالعقيدة .

ولم يكن من قبيل المصادفة أن مجموعة من المثقفين الذين كلفوا بوضع مشروع دستور جديد للبلاد سنة ١٩٥٣ قدموا إحدى المسودات التي لا تتضمن مادة تنص على دين الدولة وتحدده معتمدين مبدأ دولة المواطنين ، ولم يقدر لهذا المشروع أن يرى النور (٩) وحدث ذلك في الفترة الليبرالية الأولى في مصر قبل الحكم العسكري .

وفي هذا السياق العام من التراجعات تراجع " حزب الوسط " تحت التأسيس وهو حزب إسلامي معتدل فشطب في الطبعة الجديدة من مشروع برنامجه المقدم إلى لجنة الأحزاب ، قضية الحريات العامة وحقوق المواطنة تماما .

ولكن بقيت قضية المرأة في المسودتين كما هي قضية علاقات أسرية ، أى محكومة بقوانين الأحوال الشخصية التي تقضى بفرض الوصاية عليها باسم القوامة والطاعة واعتبارها كائنا ملحقا بالرجل .. أى ليست مواطنة .

ومع ذلك فإن من المفكرين المسلمين المتنورين اليوم - لكنهم أفراد للأسف - من يطرح المساواة الكاملة بين المسلمين وغير المسلمين في الحقوق مهما كان الجنس أو اللون أو المعتقد . وعلى حد قول هيشم مناع هؤلاء قلما حولوا معتقدهم إلى سلعة ، أو غطوا برنامجهم السياسى بهالة القدسية ولعلهم أخلص الناس لها جس العدالة الذى كان وراء كل الدعوات الإنسانية الكبرى .

ويقول خليل عبد الكريم في حديث خاص معه " إن الإسلام لا يرفض حقوق المواطنة لأن مسألة المواطنة عموما هي من شئون الدنيا ، والرسول

فكر

عبر

من

الانتفاضة



إذا كان الحل المقبول سياسيا ليس هو الحل العادل.. فإن قرار إنهاء الصراع يشكل إجحافا تاريخيا لحقوق الفلسطينيين في وطنهم

تبعاته السياسية من منظور إسرائيل لا يمكن السيطرة عليها كليا، وستؤدي إلى خلط أوراق كثيرة على الصعيد الإقليمي وربما العالمي أيضا.

وإذا أخذنا في الاعتبار الحدود السياسية للقوة العسكرية، وتبعاتها الإقليمية للأردن وللمصر على وجه الخصوص، وللدول العربية الأخرى أيضا، يتبين بوضوح أن استمرار الانتفاضة وفر إمكانات سياسية أكبر مما ظهر للمراقبين في الأسبوعين الأول والثاني منها، عند الدعوة الأولى لمؤتمر القمة العربي للانعقاد في آذار ٢٠٠١، فالصمود على الصعيد الشعبي والاستعداد المستمر للتضحية تحولا إلى مكاسب سياسية. وبدأت تظهر أصوات ومواقف في إسرائيل وفي الخارج تحدد المستوطنات والاستيطان كعقبة رئيسية أمام التسوية السياسية. وليس المقصود بذلك المستوطنات كمواقع جغرافية أو طرق التفتافية ومصادرة أراض فحسب، وإنما كمشروع «أرض إسرائيل الكبرى» الذي يشكل عقيدة سياسية للاستيطان ولفئات من اليمين في إسرائيل.

وبدأنا نشهد عودة تدريجية لدى أطراف

عن بعضها البعض وتقليل أو حظر دخول البضائع والمحروقات لمناطق السلطة الفلسطينية ووتيرة مرتفعة نسبيا من الأعمال العسكرية بما في ذلك الاغتيالات والاعتقالات، وانتهاء بما لم تقم به إسرائيل بشكل مباشر بعد، من تهجير محدود لسكان في مناطق التماس على حدود مناطق تحت السيطرة الفلسطينية. وهذه الإجراءات أعلن عنها كخطط في الصحف الإسرائيلية. وحتى لو وجدت خطط أخرى سرية، فإنها في هذا النطاق ستبقى محدودة بمعنى أنه قد لا ينجم عنها قتل جماعي على نطاق واسع أو تهجير لمئات الآلاف.

والنطاق الثاني للإجراءات الإسرائيلية يكمن في توسيع دائرة الحرب لتشمل لبنان وربما سورية، تتخذ خلالها إجراءات أشد بحق الفلسطينيين، مثل تهجير مئات الآلاف للأردن وللمصر. ويبدو هذا الاحتمال بعيدا الآن رغم أنه لا يمكن أن يستثنى كليا كاحتمال، لأن

لقد طلب منى لأغراض هذه الجلسة أن أقدم مجموعة من الملاحظات كمدخل للنقاش. وسترتبط هذه الملاحظات بثلاثة محاور. الأول سيعنى بالعلاقة بين الوطني والديمقراطي في مضمون الانتفاضة. والثاني سيعنى بالعلاقة الممكنة بين مطلب إنهاء الصراع والهوية الفلسطينية. والثالث سيتعرض لآفاق الصراع في المستقبل ودور إسرائيل في الوطن العربي وقد كشفت الانتفاضة عن هذه القضايا بقدر أو بآخر من الوضوح.

(١)

إذا كانت حرب الاستنزاف الجارية حاليا في فلسطين ستترك أثرا ما على الموقف السياسي لاحقا عند استمرار المفاوضات كما هو متوقع، كيف يمكن تقسيم وضع الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني في هذا الصراع الميداني؟

إن الإجابة عن هذا السؤال لا تتعلق بميزان القوة العسكرية المجردة بين الطرفين، إذ أن حدود الإجراءات الإسرائيلية الممكنة تتمحور حول نطاقين: الأول، من النوع الذي شهدناه حتى الآن من حصار اقتصادي وعزل المناطق

د. جورج جقمان

مختلفة، ولو بقدر من التلكؤ، للموقف الرسمي «لشرعية الدولية»، وهو أن الضفة الغربية وقطاع غزة أراض محتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، بعد أن تضعف الموقف الرسمي سياسيا لمصلحة اتفاقات أوسلو، أي لمصلحة المفاوضات في ظل موازين القوى على الأرض وحماية لإسرائيل من جانب الولايات المتحدة.

هذا هو الإنجاز السياسي للانتفاضة حتى الآن من الناحية السياسية، وهو إنجاز غير مكتمل بعد، لأنه تعديل تدريجي على موازين القوى في معادلة أوسلو من الممكن أن يتعاطم مع استمرار الانتفاضة. وبالرغم من أن الحدود السياسية القصوى لما يمكن للانتفاضة أن تنجزه ليست معروفة بوضوح بعد، إلا أن هذه الحدود مرهونة إلى حد لا يستهان به بقدرة الفلسطينيين على الصمود أمام الضغوط السياسية العربية والدولية، وبقدرة الشعب بقطاعاته كافة على الصمود أمام الإجراءات الإسرائيلية الاقتصادية والعسكرية، من النوع الأول المشار إليه سابقا.

وإذا كان السؤال الأساسي الآن يتعلق بهذه القدرة، وتجنيد طاقات المجتمع الفلسطيني الاقتصادية والمعنوية والميدانية والإعلامية لخدمة هذه الأغراض، تبرز هنا نقاط عدة تجدر الإشارة إليها:

١- يشكل وجود سلطة فلسطينية على أرض فلسطين هدفا واضحا لإسرائيل لتحميلها المسؤولية في مجالات مختلفة وللضغط عليها بأشكال متنوعة. فإسرائيل تسعى إلى تحميل السلطة الفلسطينية مسؤولية ما يسمونه «العنف» ومسئولية قتل أطفال على أيدي القناصة، ومسئولية «دفع» الأطفال إلى المشاركة في المظاهرات، ومسئولية ضمان أمن المستوطنين، من بين أمور أخرى. وهي تقوم بذلك ليس فقط لأغراض اعلامية، وإنما من منظورها الأمني لدور السلطة الفلسطينية، أي حماية إسرائيل، وهو دور أصرت عليه إسرائيل في كل الاتفاقات التي تمت خلال السنوات الماضية

٢- إضافة إلى ذلك، فإن السلطة الفلسطينية معرضة لضغوط متنوعة، منها الاقتصادي، مثل عدم تحويل عائدات الضرائب المجدية لحساب السلطة في إسرائيل، وضغوط ترتد على السلطة بحكم موقعها كإيقاف تصدير المحاصيل الزراعية الفلسطينية، ومنع العمال من الدخول إلى إسرائيل، وقطع التواصل الجغرافي بين مناطق



السلطة وشل أعمالها في مجالات مختلفة إلى إسرائيل، وقطع التواصل الجغرافي بين مناطق السلطة وشل أعمالها في مجالات مختلفة.

وإذا أخذت بعين الاعتبار السمات الأساسية للبنية الإدارية والقانونية للحكومة الفلسطينية بمعنى أنها ليست مصممة لخدمة الأهداف المفترضة لها، لانتفاذها الأنظمة الداخلية ووصف الوظائف وآليات اتخاذ القرار العقلانية وآليات الاشراف والمتابعة والمحاسبة، فإن إصابتها بالشلل في ظروف مثل تلك المفروضة حاليا يصبح أسهل منه في الظروف العادية. ومن المعروف أن السمات والمناصب والدوائر والمكاتب في السلطة الفلسطينية لا تعكس بالضرورة أدواراً واضحة محددة وصلاحيات تنفيذية معروفة وغير قابلة للتخطي من جانب آخرين. فكثيرا ما نجد أن مدير دائرة له نفوذ أكبر من وكيل وزارة، وأن وكيل وزارة له سطوة أكبر من الوزير. والسبب هو وجود نظامين إداريين، رسمي من جهة، وفعلي غير رسمي من جهة أخرى. ويطغى الفعلي في كثير من الأحيان على الرسمي بفاعليته في اتخاذ القرار.

توجد اذواجية في الأدوار بين الرسمي (أي الجهاز الحكومي والبلديات المحلية) وغير الرسمي المبني أساسا على علاقات وحلقات ومحاور ارتباط أفقية وعمودية تستمد قوتها في نهاية الأمر من محور الارتباط العمودي المشكل من حلقات متصلة تنتهي عند القيادة الفلسطينية.

وهذا أيضا أمر معهود في عدد من الدول العربية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بلد والاختلاف في التفاصيل ولكن السمة

الغالبية لهذا النوع من النظام أنه لا يخدم الأهداف المعلنة. وفي وضع الأزمات وعدم الوضوح في الأدوار، وعدم استقرار شرعية الأدوار بين الرسمي وغير الرسمي، يؤدي هذا إلى شلل في العمل، أو إلى تنازع على الأدوار من النوع المعروف في الأحوال العادية. ولكن في ظل الأزمات قد يؤدي إلى عجز عن القيام بالمهام الحيوية المطلوبة، وبالتالي يضعف إمكانية الصمود. وقد يؤدي في النهاية إلى ضعف كبير في هذه المعركة، إذا كان المطلوب هو تنظيم المجتمع وإدارته في هذا الظرف من أجل استمرار الانتفاضة والحفاظ على روح معنوية عالية وإيجاد آليات معروفة لتلبية الحاجات المختلفة المتعلقة بالصراع.

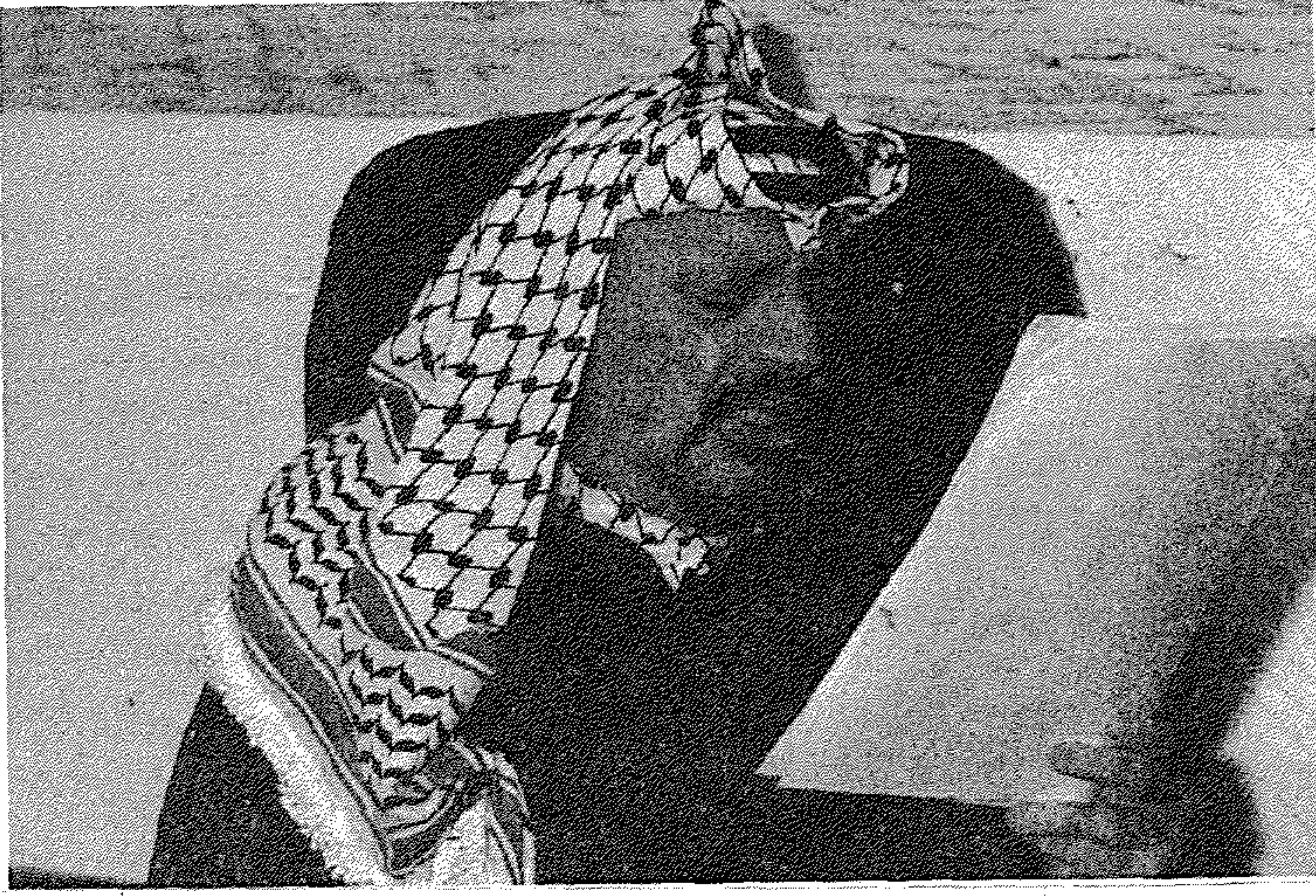
وأعطى مثالا محددا على ما أقصد. فقد عقد في منتصف الشهر الثاني للانتفاضة اجتماع في محافظة رام الله دعى إليه ممثلون من البلديات والنقابات والاتحادات والمجلس التشريعي والمؤسسات الأهلية وآخرون بهدف تشكيل لجنة ملء الفراغ القيادي المدني فيما يتعلق بإعطاء المعلومات للسكان عن كيفية التصرف خلال القصف وبعده، وتنظيم المواجهة للحصار والنقص في المواد التموينية وإعطاء معلومات دقيقة وفورية لتفادي الهلع الناجم عن الشائعات وكانت الحاجات المتوخاة في مثل هذا الظرف واضحة للجميع لكن السؤال الأساسي في الاجتماع كان: من يقود هذه الهيئة أو اللجنة؟ وبدأ الاجتماع تنازع على الأدوار والقيادة ومن المتوقع ألا تنجح هذه المبادرة بسبب هذا التنازع.

هذا يعكس عدم الاستقرار في شرعية الأدوار وغياب البنية القانونية والإدارية لضمان الشرعية، وهذه من سمات النظام الفلسطيني الحالي التي تعيق العمل في الأحوال العادية وفي حالات الطوارئ بشكل واضح. فلو سألنا مثلا ما الذي يمنع البلديات من أخذ دور مبادر في تنظيم لجان مختلف الأغراض وما الذي يمنعها من تحمل مسؤولياتها في هذا الظرف، يمكن الإجابة كالتالي:

أولا: ربما من غير الواضح للبلديات ما هي مسؤوليتها بوجود تداخل في الصلاحيات بينها وبين المحافظات.

ثانيا: بما أن البلديات غير منتخبة فإنها قد لا ترى نفسها عرضة للمسئولية عن انتخبوها وإنما ممن عينها.

ثالثا: تصرف البلديات أحيانا كأنها جيش أي أنها تنتظر تعليمات من فوق وفي



وجود سلطة فلسطينية في الضفة والقطاع كان هدفاً إسرائيلياً.. لتحميلها المسؤولية في مجالات مختلفة والضغط عليها بأشكال متنوعة

وأنة من المتوقع ألا ترغب أغلبية من الفلسطينيين العودة إلى دولة إسرائيل كما هي الآن. بالتالي، لا يوجد تعارض بين قبول دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، والمطالبة بتطبيق القرارات الدولية، وهو الموقف الفلسطيني الرسمي الآن.

ويمعزل عن هذا النقاش، الدائر حالياً في أوساط فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حول ماذا يعني تحديداً ممارسة حق العودة بموجب القرارات الدولية في هذا الظرف السياسي بالذات وقبول رسمي فلسطيني بدولة إسرائيل في حدود ١٩٦٧، إن جوهر الموضوع يتعلق في الواقع بالارتباط بين ممارسة حق العودة بأي شكل من الأشكال وبإنهاء الصراع مع إسرائيل ويبدو أن هناك تردداً كبيراً واسع النطاق بين الفلسطينيين حول موضوع إنهاء الصراع، حتى أن تم ذلك في مضمون انسحاب إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧ وسيادة فلسطينية في القدس الشرقية، بالرغم من وجود قناعة لدى أغلبية من الجمهور أن الحل الممكن والمقبول هو الموقف الرسمي الفلسطيني، حتى وإن لم يكن الحل العادل.

وفي هذا مؤشر على جانب من جوانب الصعوبة المشار إليها. فإن كان الحل المقبول سياسياً هو ليس الحال العادل، فإن الإقرا بإنهاء الصراع يشكل قبولاً نهائياً بالإجفاف

ربع القرن الماضي. وإذا كان الأمر ما زال على حاله، فإن الفكر العربي في حاجة إلى تجديد في الأمور المتعلقة بآليات التغيير، ليأخذ بعين الاعتبار ارتباط التغيير في النطاق العربي، بالتغيير على نطاق عالمي في سياق العولمة الحالية. وهذا نقاش أوسع من أن ينحصر في خصوصيات الوطن العربي.

انتقل الآن إلى الجانب الثاني من ملاحظاتي والمتعلق بالهوية الوطنية الفلسطينية وإنهاء الصراع.

قد يظهر أن هناك عدداً لا بأس به من القضايا كتلك المتعلقة بالحقوق، تقف أمام أي تنازل عن حق العودة، في مضمون اتفاق إسرائيلي-فلسطيني يسعى لإنهاء الصراع. ومعظم هذه القضايا معروفة ويجري نقاشها باستمرار في الصحف والمجلات والمنتديات المختلفة. غير أنه توجد صعوبة إضافية تتعلق بالتخلي عن حق العودة وإنهاء الصراع، لا يجري نقاشها في العادة، أو تحديدها بشكل واضح وربما أنها غير مدركة بشكل جلي أو واع، بالرغم من حضورها المستمر في كافة النقاشات والكتابات عن الموضوع، حتى أن كان هذا الحضور مستتر ويلزمه إخراج إلى حيز النور وقد يقال إن الموضوع لا يتعلق بالتخلي عن حق العودة وإنما بممارسة هذا الحق حسب قرارات الأمم المتحدة، أي العودة أو التعريض

غياب التعليمات تخشى التحرك بمبادرة ذاتية لئلا تتخطى حدوداً معينة غير معروفة بوضوح لديها. فالاحتكام هنا لا يتم إلى قوانين واضحة تحدد صلاحية البلديات، وإنما إلى العمل في النطاق الذي يؤذن لها به فالمبادرة إذن ليست في يدها وإنما في أيدي آخرين غير معروفين أحياناً أو غير مسمين بشكل محدد وواضح، فهل المبادرة عند وزارة الحكم المحلي المسئولة عن البلديات أم عند شخص قريب من شخص قريب من شخص قريب... إلى آخر سلسلة محور الارتباط العمودي؟.

كشفت الانتفاضة ثغرات عدة سببها بنية النظام الفلسطيني في جوانبه الإدارية والقانونية والسياسية وسبب غياب المأسسة فيه بان وضوح شلل عدد كبير من الوزارات وعدم وضوح دورها. فلا توجد سياسة إعلامية ولا يوجد ناطق اعلامي رسمي ولا يوجد مصدر رسمي مسمى لإعطاء عدد دقيق للشهداء والجرحى، ولا يوجد دور للمجالس المنتخبة أم الهيئات التمثيلية في أي نطاق سواء كان المجلس التشريعي أم المركزي أو الوطني، ولا دور واضحاً للفصائل والأحزاب والحركات السياسية باستثناء تنظيم المسيرات وأيام الحداد وسباق الإعلام والرايات في الجنازات والتظاهرات.

مرة أخرى، كل ذلك يعكس عدم استقرار شرعية الأدوار وغياب البنية الإدارية والقانونية اللازمة لهذا الاستقرار. وبالتالي، إذا كان الأمر يتعلق بكيفية الصمود والاستمرار وتنظيم المجتمع وإشراكه في تحقيق هذه الأهداف من أجل تحقيق أهداف الانتفاضة، فإن إحدى العبر الأساسية من الانتفاضة الحالية تكمن في أن هناك علاقة وثيقة بين الديمقراطية والوطني، بين المؤسسة والتمثيل الشرعي بفعل الانتخابات ووجود آليات للمحاسبة والمساءلة من جهة وبين تحقيق الحاجات الوطنية في ظل الصراع من جهة أخرى. وعليه فإن الحاجة إلى الإصلاح يجب أن توضع على رأس جدول العمل الوطني أما العبرة الأعم والمتعلقة بما هو مشترك بين النظام السياسي الفلسطيني والنظام السياسي العربي، فتتعلق بنفس القضايا التي شغلت الفكر السياسي العربي لفترة تزيد على قرن ونصف ومع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مفكر، نجد خطاً ثابتاً يمتد من خير الدين التونسي مروراً بعبد الرحمن الكواكبي، وأدبيات «النقد الذاتي بعد الهزيمة» بعد حرب ١٩٦٧، وانتهاء بالكتابات المتعلقة بالتحول الديمقراطي خلال

التاريخي الذي لحق الفلسطينيين وتشردهم وتدمير مجتمعهم في فلسطين ، وقيولا نهائيا بالتخلي عن وحدة الشعب الفلسطيني في وطن واحد. وتحول هذه الوحدة إلى ما هو أشبه «بوحدة الشعب اليهودي» من المنظور الصهيوني ، أي إلى علاقة لا تقوم على العناصر المؤسسة للهوية في الدولة القومية (بالرغم من التمايز الطبقي داخلها) ، وتقوم على ما يقارب التنظير المثالي للقومية العربية في كتابات عفلق على سبيل المثال لا الحصر .ومن غير الواضح أن هذا ممكن في الحالة الفلسطينية.

غير أن الصعوبة المتعلقة بإنهاء الصراع وارتباط ذلك بالحل الممكن وليس الحل العادل ، تبرز بوضوح أكبر عند التساؤل عن مكونات الهوية الفلسطينية ، والعناصر المشكلة لها والفاعلة فيها .وبالرغم من أنه توجد عدة عناصر أسهمت في بلورة الهوية الفلسطينية في القرن العشرين ، لا شك في أن النكبة بمعانيها وتبعاتها المختلفة هي أهمها بامتياز .والنكبة ، كتدمير مجتمع واقتلاع وتشرد وجوء ومناف واغتراب ، طالت بقدر أو بآخر جميع الفلسطينيين .ومن غير الواضح أنه يمكن تصور الهوية الفلسطينية بالشكل الذي نعرفه دون هذه التجربة المأساوية وامتدادها عبر نصف قرن ونيف بأشكال متعددة هذه التجربة وما نجم عنها هي عماد الهوية الفلسطينية ومكون أساسي لإنتاج وإعادة انتاج الهوية الجماعية للفلسطينيين ، وكما تنعكس في الأدب والشعر والفن والروايات كما هو معروف ، إلى درجة أن المثقفين الفلسطينيين أنفسهم باتوا يضيفون أحيانا من فرط تسلط نكبتهم على ما يكتبون من أدب وشعر وفكر .غير أن واقع الصراع لا يترك منافذ كثيرة .وها هو جيل جديد دون الخمسة عشر عاما ، لم يشارك في الانتفاضة الأولى ، يتواصل الآن مع النكبة وتبعاتها من خلال الصراع الحالي في الانتفاضة الثانية .وبهذا المعنى فإن الهوية الفلسطينية ليست شيئا متخيلا إلا بالمعنى الذي به أمور أخرى متخيلة سواء على صعيد الأيديولوجيات أو على الصعيد المعرفي بشكل أعم.

وملاحظاتنا هنا هي أن هناك صعوبة تتعلق بإنهاء الصراع ، غير مرتبطة بترجمة سياسية مقبولة لحق العودة ومستقلة عن هذا الجانب بالرغم من أهميته المباشرة في الوضع الراهن .فإنهاء الصراع ، يعني بداية جديدة لهوية جديدة غير تلك التي تشكلت بفعل النكبة وما تبعها على مدار نصف قرن .فالنهاية هي بداية «والانتهاء هو ابتداء» ، كما يقول الشاعر ، وفي غياب القضية التي

شكلت الهوية.

وبالرغم من أن التثبيت والإصرار والتأكيد المستمر على حق العودة في الخطاب الجماعي الفلسطيني له أسبابه الواضحة ويحتل أهمية فائقة على أكثر من صعيد ، لكن هذا التأكيد قد يحمل أيضا في ثناياه خشية من بداية جديدة غير معروفة المعالم بعد ، ومجهولة عناصرها فكأن التخلي عن حق العودة هو تنكر للذات وتخل عن أحد أهم مكوناتها والسؤال الذي ينشأ هنا هو: هل يعني إنهاء الصراع التخلي عن ركيزة أساسية للهوية الجامعة للفلسطينيين ، وعلى وجه الخصوص في غياب الحل العادل ، مع الأخذ في عين الاعتبار أن الهوية الوطنية الفلسطينية لم تتبلور في نطاق دولة ؟.فالدولة القومية الحديثة هي عماد تبلور الهويات القومية في العديد من الحالات ، والحالة الفلسطينية هي من الاستثناءات الواضحة ، ولها ارتباط وثيق بالصراع الوجودي مع إسرائيل ، وبالنكبة وما تبعها ، كعنصر مكون لهذه الهوية.

بالمقابل أن الهوية العربية للفلسطينيين هوية راسخة مستقرة لا خطر عليها ، لها تاريخ طويل في اللغة والثقافة والفكر والأدب والشعر من بين عناصر أخرى . ويرى البعض أن للفضائيات العربية إسهاما إضافيا هنا على صعيد الثقافة الشعبية .فها هي تدك بمدافعها أسوار التقوقع الصينية ، تورق الحكومات أحيانا ، وتدفعها إلى مؤتمرات القمة لاحتواء التضامن الشعبي الذي يتفاعل بوتيرة التغطية الإعلامية ، فلا نهاية هنا للعناصر المكونة للهوية العربية لتقترن معها بداية.

أما في «قضايا الوضع النهائي» كما اسمتها مصطلحات مسار أوسلو ، فالأمر يختلف كل الاختلاف في الحالة الفلسطينية ، كما أشرت .وعليه إما أن الصراع لن ينتهي باتفاق ، أو إن تم الاتفاق ، فإنه لن ينهي الصراع.

غير أن موضوع دور إسرائيل وعلاقتها

بالعالم العربي أوسع من أن يختزل في الجانب الفلسطيني .ويمكن القول بشكل عام ، إننا ما زلنا في مرحلة انتقالية ابتدأت مع عقد اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل ، وستنتهي هذه المرحلة إذا ما عقدت اتفاقية سلام مع سورية وقامت دولة فلسطينية في حدود ١٩٦٧ . وإذا ما تم ذلك ، سيطرح بشكل أوضح التساؤل المطروح الآن وبأشكال مختلفة ، حول دور إسرائيل في العالم العربي ، وبشكل يتعدى نطاق المشروع الصهيوني الكلاسيكي في فلسطين كصراع على الأرض وصراع وجود محدود النطاق ، وصراع على الحدود مع سوريا.

ومن المتوقع أن نشهد عودة إلى القضايا الأساسية التي أثارها حركة التحرر العربية قبل عدة عقود ، حول ارتباط إسرائيل بالاستعمار والهيمنة الأمريكية في المنطقة ، وإن كان في مضمون تاريخي مختلف ، وفي هذه المرحلة من مراحل العولة . وبهذا المعنى فإن الحركات الإسلامية باضفائها على الصراع بعدا دينيا شبه أزلي ، تشير بشكل مضمحل بعض قضايا التحرر العربية ، حتى لو نظر إلى خطاب تلك الحركات على أنه وعي زائف ، وصياغة لإشكالية العلاقة مع إسرائيل ما قبل حداثة ، ولا تتوافق مع روح العصر فحركة مناهضة التطبيع مثلا ، هي من سمات هذه المرحلة الانتقالية ، لأنها تترك التساؤل حول دور إسرائيل في العالم العربي بعد إتمام اتفاقيات السلام ، إن تمت ، تترك التساؤل غير مطروح بشكل واضح ، حتى وإن شاركت الحركات الإسلامية في الجهود المناهضة للتطبيع . فيتشترط التطبيع أحيانا بعقد اتفاقات سلام ، ويشترط أحيانا أخرى بإحلال السلام العادل والشامل ، أو بعبارات مرادفة تحتمل أكثر من تفسير.

ويوجد إدراك واضح في إسرائيل عند عدد من المحللين بأن اتفاقيات السلام مع الحكومات لن تؤدي بالضرورة إلى قبول إسرائيل في المنطقة على الصعيد الشعبي . فمشروع «إسرائيلي التكامل» في الشرق الأوسط والذي يلزمه إنهاء الصراع مع الحكومات وإيجاد حل ما للقضية الفلسطينية ، هو مشروع مع وبين نخب ، اقتصادية وسياسية وفكرية أيضا . وبهذا المعنى أن التحول الديمقراطي في الوطن العربي غير مستقل عن الصراع في المستقبل ، إذا كان هذا التحول سيوفر متنفسا لحركات سياسية تشير أسئلة حول هيمنة إسرائيل في المنطقة ، وحول العدالة الاجتماعية توزيع الثروات ، وحول التحرر من التبعية في سياق العولة.

البلديات في أراضى

السلطة تتصرف

كانها جيش

ينتظر التعليمات

بين التاريخ واختزال التاريخ



يقال عادة إن الكتاب الجيد هو الذى يت أكبر قدر من الجدل . ولكن هذا يصدق فى ظنى بالنسبة لوجهة نظر الناشر بالدرجة الأولى . أما القيمة الحقيقية للكتاب الذى تناقشه هنا فتكمن فى محاولته الكتابة لتاريخ لم يكتب بعد . ومن المعروف أن المدارس الحديثة فى التاريخ أخذت تهتم أكثر بما يسمى « التاريخ الشفاهى » وهو بالأساس تاريخ مأخوذ من شهادات ورؤى أشخاص فاعلين فى حقبة تاريخية أو أحداث مهمة معينة.

فالتاريخ -كغيره من العلوم الاجتماعية- يكتب عادة من وجهة نظر الحكام أو الطبقات السائدة ، ومن ثم يكون الحديث عن التحركات الجماهيرية والحركات الاجتماعية من خارجها ، ويتجاهل التفاعلات الداخلية والآليات الاجتماعية والفكرية والثقافية المحركة لهذه الأحداث ، ناهيك عن الأجواء النفسية السائدة حينها.

والكتاب محاولة جيدة فى هذا الاتجاه من جانب «مركز الفسطاط للدراسات» الذى يديره الباحث الجاد عمرو كمال حمودة ورغم أنه مركز خاص ومحدود الإمكانيات فإنه لم يتطلع إلى المكسب السريع وإلا كان انحرف - وبالأحرى انحرف - نحو نشر الكتابات المثيرة التى قد لا تضيف شيئاً ذا قيمة إلى مكتبتنا العربية . أقول بصدق إن هذا المركز لو كان قد اكتفى بنشر تلك المجلة الرائعة «ذاكرة فلسطين» لاستحق منا كل شكر وتحية . وإنما انطلق بقوة نحو إنعاش الذاكرة الوطنية المصرية بإصداره ذلك الكتاب المتميز «جيل السبعينيات» ، وهو يتضمن أعمال ندوة عقدت على مدى عام كامل فى المركز ، ومقررها الروائى فتحى إمامى . وشارك فى هذه الندوة عدد من نشطاء الحركة الطلابية المصرية فى السبعينيات.

الروافد الثقافية

الاجتماعية والسياسية

هذا هو العنوان الفرعى للكتاب ، أو بالأحرى للندوة. أى أن هذا هو الهدف الذى

اختطه المنتدون لعملهم ، وإن كانوا بالطبع لم يلتزموا بهذا تماماً حيث يصعب الفصل تماماً

مصطفى مجدى الجمال

باحث - مركز البحوث العربية

بين الروافد المكونة للحركة الطلابية وبين سرد الأحداث ، بل وأحياناً التقييم وإصدار الأحكام.

تطرق الفصل الأول إلى الروافد الفكرية، والفصل الثانى الروافد الثقافية القصة والرواية -المسرح- السينما ، الفصل الثالث الروافد الاجتماعية، والفصل الرابع : الروافد السياسية ، ومن الصعب تماماً اختصار أو

عرض الأفكار العديدة ، الواردة في هذه الفصول ، إذ إنها تطرح قضايا كثيرة جداً واجتهادات شخصية - بعضها مثيرة - فضلاً عن أنها تتضمن الكثير من الأقوال المرسلة والأحكام الذاتية . ولا ضير من هذا ، فهو بالتأكيد طابع النقاشات والندوات من هذا النوع .

وبوجه عام يمكن القول إن هذا الجيل كان نفساً جديداً في رثة اليسار المصري ، حيث كان نبت المشروع الوطني العروبي الناصري . ولكن بقدر اتساع الحلم ونبله بقدر ما كان وجع الهزيمة الهائلة عام ١٩٦٧ ، حيث كانت أعلام إسرائيل على الضفة الشرقية من القناة تخرق عيني وقلب كل مصري . كانت حركة الشباب صيحة تمرد واحتجاج ، وتعبيراً عن رغبة مشروعة في استعادة الحلم الوطني والقومى على أسس جديدة ، ديمقراطية وشعبية وليست شمولية ونخبوية . يفسر لنا الكتاب كيف تشكل طلاب هذه الفترة فكراً وسياسياً وثقافياً ، ومن أى أصول اجتماعية أتوا ؟ كانوا في الغالب الأعم من الطبقات الدنيا الذين دخلوا الجامعة في ظل مجانية تعليم حقيقية ، كما تلقوا وعيهم السياسى والفكرى داخل منظمة الشباب الاشتراكى ، ومن خلال مجالات «الكاتب والطليعة والفكر المعاصر» و«المجلة» وغيرها ، وكذلك عبر النهضة الفنية والأدبية التى شهدتها مصر فى الستينيات فى القصة والرواية والشعر والسينما والمسرح .. ومع ذلك فبالى جوار الموجة الجديدة من التيار الماركسى كان التيار الناصرى يتبلور أيضاً ، ومن نفس المنابع ، ولكن هذه المرة بشكل مستقل عن السلطة بعد انقلاب السادات فى ١٣ مايو ١٩٧١ ، بل وبدأت التمايزات تتضح داخل التيار الناصرى بين من استطاعوا التكيف مع نظام السادات وبين من تمردوا عليه بعد أن أدركوا انحرافه عن أهداف ثورة يوليو وانزلاقه إلى معسكر الثورة المضادة .

وفى مواجهة التيارين الماركسى والناصرى كان التيار الدينى يستجمع قواه مرة أخرى وفى الجامعات أيضاً بفعل نكسة المشروع الوطنى والقومى ، وبمساعدة أجهزة حكم السادات فى لعبة خبطة ما زلنا نعانى آثارها حتى الآن ، حيث لم يستطع من « حضر العفريت أن يصرفه » كما يقول المثل الشعبى .

عتاب واجب

إذا كنت أقول إن هذا كتاباً مثييراً ويستعيد فترة من تاريخ مصر الحى ، وإذا كنت أيضاً أذكرى قراءته بقوة ، فإن هذا لا يمنعنى من العتب على الصديق عمرو كمال

حمودة ، لأنه أخرج إلينا الكتاب على نحو يتسم بكثرة الكلام الزائد والثثرة فى كثير من المواضع . صحيح أنه أسند تحرير مناقشات الندوة فى كتاب للدكتور محمد عبد الرسول ، إلا أن المحرر لسوء الحظ من أنصار نشر المناقشات كما هى لتكون تعبيراً عن أفكار المتحدثين « كماهى » بشطحاتهم وتهويماتهم والأحكام العصبية التى يطلقونها فى غمرة نقاش ساخن ، وربما تحت وطأة مشاحنات كلامية يعرفها كل البشر فى جلساتهم الخاصة . أما القارئ فمن حقه أن تصل إليه النتائج مصفاة من الشوائب وأن تكون سهلة القراءة . وكان بإمكان السيد المحرر بعد أن يعمل قلمه فى النص أن يعود إلى المتحدثين ليقروا النص النهائى . ومن ثم فهناك فرق كبير بين الجدل العلمى وإعادة تركيب الحقائق وبين الدردشة الحرة التى تتفاعل مع وحى اللحظة ، فتكون مليئة بالعنعنات والمتناقضات والحديث المرسل والانطباعات غير المؤسسة جيداً .. فضلاً عن عدم سلاسة القراءة .

ولى عتاب آخر على منظمى هذه الندوة إنهم أكتفوا بنفر قليل من سابق المنتمين والمتعاطفين مع فصيل بعينه فى التيار الماركسى . فلم تكن كل اتجاهات الحركة الماركسية وقتها ممثلة فى حضور الندوة ، ناهيك عن التيار الناصرى بأكمله . بل ويلاحظ أيضاً أن بعض المشتركين فى الندوة لم يكن لهم علاقة عضوية بالحركة الطلابية ، وإن كانوا قد قاسوا معها بصورة أو أخرى ويلاحظ أيضاً على المشاركين فى الندوة أنهم

يكادون ينحصرون فى طلاب جامعة القاهرة فى هذه الفترة ، رغم أن الحركة الطلابية السبعينية أكبر بكثير جداً من هذا الحيز المحدود .

هكذا يتضح - عزيزى القارئ - أن الغائبين كفيفاً عن المناقشة أكثر من حضروها . ومن خبرتنا الخاصة فى مركز البحوث العربية إن جلسات استعادة التاريخ الشفاهى للحركات الاجتماعية يمكن أن تؤدى إلى نتائج بالغة الضرر واستنتاجات غير دقيقة ما لم تعد أوراق عمل جيدة للنقاش ، وما لم يكن المتناقشون ممثلين لكل الانتماءات السياسية والجغرافية والنوعية ، وما لم يشترك مع المتناقشين بعض الباحثين المتخصصين فى دراسة هذه الفترة أو من يهتمون بها . بدون ذلك تصبح العينة تحكيمياً متحيزة وليتها كانت حتى عشوائية ، ومن ثم تأتى المناقشات بالضرورة على ذلك النحو الذى أشرنا إليه سابقاً .

أرجو ألا يفهم القارئ أننى بذلك أصدر حكماً قاسياً على الكتاب ، وإنما على العكس تماماً فإن نقدى يأتى من منطلق الحرص على أن يستمر «مركز الفسطاط» وغيره من المراكز البحثية الجادة فى هذا الاتجاه البحثى الذى يرمى إلى إعادة كتابة تاريخ مصر الحقيقى ، أو ما يطلقون عليه «التاريخ من أسفل» ، وهى محاولات لا بد أن تثمر فى النهاية عن اكتشافات مذهشة والإمساك بلحظات تاريخية فذة يعجز الأكاديميون وكتبة التاريخ الرسمى عن الوصول إليها أو حتى لا يملكون الرغبة من الأصل فى بحثها .

شهادة رائعة

أعتقد أن الشهادة الحية التى قدمها المهندس أحمد بهاء شعبان القائد الطلابى البارز فى السبعينيات هى أروع ما فى الكتاب ، حيث قدم لنا أجواء النشاط الطلابى برومانيتها وحساسيتها الشديدة تجاه أحوال الثورة فى الوطن والعالم ، فضلاً عن الجسارة التى اتسمت بها هذه الحركة فى وجه التهديدات الأمنية . ومن أكثر اللفتات دلالة ما يحكيه عن واقعة الاعتصام الطلابى فى يناير ١٩٧٢ حينما انتهى « عام الحسم » الذى وعد به السادات ثم عاد وتحديث عن «الضباب» الذى أعاق العمل العسكرى ، وحيث أرسلت الحكومة للطلبة المعتصمين وزير الشباب فسألوه عن الضباب فقال لهم « بصراحة لا أستطيع أن أجيب عن أسئلتكم ، ما أنا إلا بوسطجى اخذ رسائلكم للرئيس

كيف استطاع تيار

الإسلام السياسى سحب

البساط من تحت أقدام

التيارات الديمقراطية

والتقدمية ؟

سؤال لم تتم الاجابة

عنه !

وأتى لكم بالردود من الرئيس». ومن ثم قرر الطلاب الاعتصام حتى يجئ الرئيس إلى الجامعة، فما كان من قوات الأمن إلا أن اقتحمت الحرم الجامعي واعتقلت الطلاب. ويحكى أحمد بهاء شعبان واقعة الاقتحام وغيرها بحساسية وذاكرة لا تنسى أدق التفاصيل. وأعتقد أنه ما زال لديه الكثير جدا ليحكىه، وكذلك لدى غيره بالطبع. وكنت أتمنى لو أن كل المشاركين في الندوة وآخرين كثيرين غيرهم قد أدلوا بشهاداتهم فقط عما شاهدوه واشتركوا فيه وكيف كانوا يفكرون وقتها، ثم تأتي بعد ذلك مهمة التحليل والنقد وإعادة تركيب الوقائع التي يمكن أن يسهموا فيها مع دارسي تاريخ مصر الحديث. إذ تظل المادة الخام للتأريخ هي المطلوبة أكثر من أي شيء آخر.

ملاحظات أساسية

هناك بعض الملاحظات الأساسية التي أود لفت الأنظار إليها لعلها تفيد في مراحل متقدمة من تأريخ الحركة الطلابية. أعتقد في البداية أن المتحاورين في الندوة قد شتتوا أنفسهم في بحث قضايا الأدب والسينما والمسرح، وكان من الأولى أن يعطى الاهتمام أكثر للجوانب السياسية والحركية والفكرية خاصة أن معظمهم لم يكونوا من المتخصصين في هذه المجالات فجاءت آراؤهم مرسلة وانطباعية ناهيك عن إجحافها بحق الكثير من المبدعين.

ثم نجد في الآراء السياسية شططا كثيرا من بعض المتحاورين، حيث لم يتوقف أحدهم -مثلا- طوال الكتاب عن اتهام ثورة يوليو بالفاشية! فيقول إن «الناصرية كانت رأسمالية دولة فاشية وعسكرية»، أما أدلته فهي أن عبد الناصر «سار بشكل تفصيلي على كل الذي كان يفعله هتلر وموسوليني، بما في ذلك منظمات الشباب، بما في ذلك الأعياد القومية، بما في ذلك إنشاء وزارة الثقافة، بما في ذلك السيطرة الكاملة على مقدرات الإنتاج» (ص ٣٧).

ربما سمعنا في السبعينيات كلاما مثل هذا وكنا ننظر إليه على أنه يماثل الرغبة في «قتل الأب» -حسبما تقول الأدبيات السيكلوجية- أكثر منه نقدا موضوعيا مسئولا. والغريب أن قائل هذا الكلام حينما سئل عن مجانية التعليم التي أدخلتها ثورة يوليو، يقول: «فكرة أنه لو لم تقم الثورة لم نكن لتتعلم.. غير صحيحة. كنا سنتعلم

بشكل أو بآخر لأن احتياج المجتمع كان أن نتعلم» (ص ١٧٢) بل ويصل الأمر إلى مداه حينما يجزم (ص ١٧٨) بأنه لو لم تقم الثورة لكان ذلك أفضل!! «لأننا كنا نقطف نتائج الديمقراطية التي بدأناها سنة ١٩١٩». وليس لدى أي تعليق على مثل هذا الحديث الذي أترك الحكم عليه للقارئ. أما السقطة الحقيقية التي لا يمكن السكوت عليها فهي ما ورد (ص ٢١٨) على لسان أحد المتحدثين من أن عبد الناصر كان يلعب القمار مع والده وثلاثة آخرين في منزله وأن السيدة والدته دخلت عليهم وشتتهم كلهم!! وقالت لهم: أريد أن أرسل الأولاد إلى المدرسة. فجمع جمال عبد الناصر الورق وقال لهم: المدام لها حق في هذا الكلام». ما هذا الكلام؟ وما علاقته أصلا بالتأريخ لجيل السبعينيات؟! ولن ندخل في مناقشة الواقعة في حد ذاتها وما إذا كانت على سبيل الترميم قبل الثورة أو اللهر البرئ.

أما الملاحظة الثانية فتتعلق بتعبير «جيل السبعينيات» ورغم أن هناك جماعة من المناضلين الذين دخلوا الحركة الوطنية في السبعينيات ما زالوا يتمسكون حقا بهذا الوصف، إلا أن هناك جدلا علميا كبيرا حول إمكانية استخدام مصطلح «جيل» على موجة جديدة من الشباب أحييت الحركة التقدمية والوطنية أيضا في فترة بعينها، وكان لأعضاء هذه الموجة صفات خاصة غالبية.. ثم أخذت هذه الموجة تفرج وتتفاعل مع ما قبلها وما بعدها وما حولها، عدا بعض الذين أرادوا تثبيت لحظة تاريخية في حياتهم وحياة وطنهم وفشلوا في المضي قدما في العطاء الجماهيري والحركي ولا أتفق مطلقا مع الرأي الذي أورده المهندس أحمد بهاء شعبان (١٦٨) حينما قال «لو أن الحركة اليسارية في الجامعة تركت الحركة الطلابية، رعتها عن بعد دون أن تضغط باتجاه اقتناصها كان الموضوع مختلف كثيرا». لماذا؟ يوضح: «إن التكالب (نعم استخدم هذا التعبير للأسف) على حركة الطلاب أدى إلى «انحرافات هائلة، ولا أستطيع أن أعفى قطاعا من اليسار التقليدي من أنه لعب دورا كبيرا جدا في إفساد عدد كبير جدا من الطلبة».

وأنا بالطبع لا أدافع عن أحد. ولكن لا أستسيغ هذه الرؤية الرومانسية للحركة الطلابية. خاصة أن «اليسار التقليدي» لو لم

«يتكالب» على حركة الطلاب -حسب تعبيرات المتحدث- لكان وجه إليه أيضا النقد بالانعزال وعدم مد يد العون للشباب التقدمي. أتصور أن هذا كان من الممكن جدا أن يقال أيضا، لأن المهم كان دائما هو الرغبة في الحفاظ على «عزلة شعورية» عن المناضلين القدامى الذين صب عليهم المتحدثون اتهامات ولعنات لا تنتهي.

والملاحظة الثالثة تتعلق باتهامات توزع جزافا على التيارات الأخرى الموجودة وقتذاك إلى جانب تيار ماركسي بعينه، ناهيك عن التناول «الخفيف» لدور التيار الناصري في الحركة الطلابية، مع صمت كامل عن «حزب التجمع» رغم أنه نشأ في المرحلة الأخيرة من الحقبة التي يتحدث عنها الكتاب (١٩٦٨ - ١٩٧٧) ورغم أن معركة فكرية وسياسية نشبت آنذاك في أوساط الحركة الطلابية التقدمية حول الموقف الواجب اتخاذها من حزب قانوني لليسار المصري.

أما ملاحظتي الأخيرة فعن ما لم تتعرض له الندوة، إذ أن هناك مجموعة من القضايا العديدة كان من الواجب التطرق إليها، وهي ما تزال مفتوحة أمام كل مجتهد:

(١) ماذا كانت حال الحركة الطلابية في الجامعات الأخرى غير جامعتي القاهرة وعين شمس.. وخاصة الأزهر وأسيوط والاسكندرية والمنصورة..؟

(٢) لماذا اتسمت الحركة الطلابية بحدوث انقطاعات ظاهرة في تطورها؟ أي لماذا اتصفت بالموسمية والطابع الدوري؟ وكيف كان يمكن التواصل بين موجاتها؟

(٣) ماذا كان موقف الحركة الطلابية من اتحادات الطلاب وصحفها؟ والسؤال مطلوب أيضا بالمعكوس؟

(٤) ماذا كان حال العلاقات بين التيارات السياسية المختلفة داخل الحركة الطلابية؟ وما آثار ذلك؟

(٥) لماذا وكيف استطاع تيار الإسلام السياسي سحب البساط في الجامعة من تحت أقدام التيارات الديمقراطية والتقدمية؟

(٦) ما مسار ومآل القيادات الطلابية السبعينية؟ وبالأحرى أين هم الآن ولماذا؟

.. وفي ختام الحديث أوجه شكري لناشر هذا الكتاب آملا أن يستمر في تطوير مشروعه لتأريخ الحركة الطلابية وغيرها من الحركات الاجتماعية. كما أوجه تحية حارة لكل من أسهموا فيه واثقا من أن صدرهم يتسع لكل نقد.

سنحاول فى هذه المحاولات إعمال العقل فيما يحيط بنا من قضايا ومشكلات.

نعمل العقل دوئما قيد سوى العقل ذاته . فمن وجد فى إعمال العقل شططا أو نقيصة فليعرض عن هذه الكتابة.

عن الإبداع .. غير المبدع

د. رفعت السعيد

ج - عن مقولات مغلوطة : يحاول البعض أن يبرر أو أن يمرر هذه الروايات وأمثالها بإدعاء أن الكتب الفقهية والدينية تذر عبارات كهذه ، وردنا أن المبدأ الفقهى هو: " أن الضرورات تبيح المحظورات " وأن كتب الفقه اذ تحاول استنباط أحكام وفتاوى فى مسائل مثل الزواج والنفقة والاعتسال والنكاح ونواقض الوضوء تضطر إلى استخدام مفردات قد تبدو غير مسموح بتداولها فى حياتنا المعتادة . لكنها مثلا لاتستخدم هذه الألفاظ فى الكتابات العادية ولا فى المراسلات ولاغير ذلك . تماما كما أن الضرورات تبيح المحظور كأن يتحسس الرجل المختفى من جسد امرأة غريبة فتسمح لطبيب التوليد أن يمر يده إلى أكثر أماكن التحريم فى جسد المرأة إذ تلد.

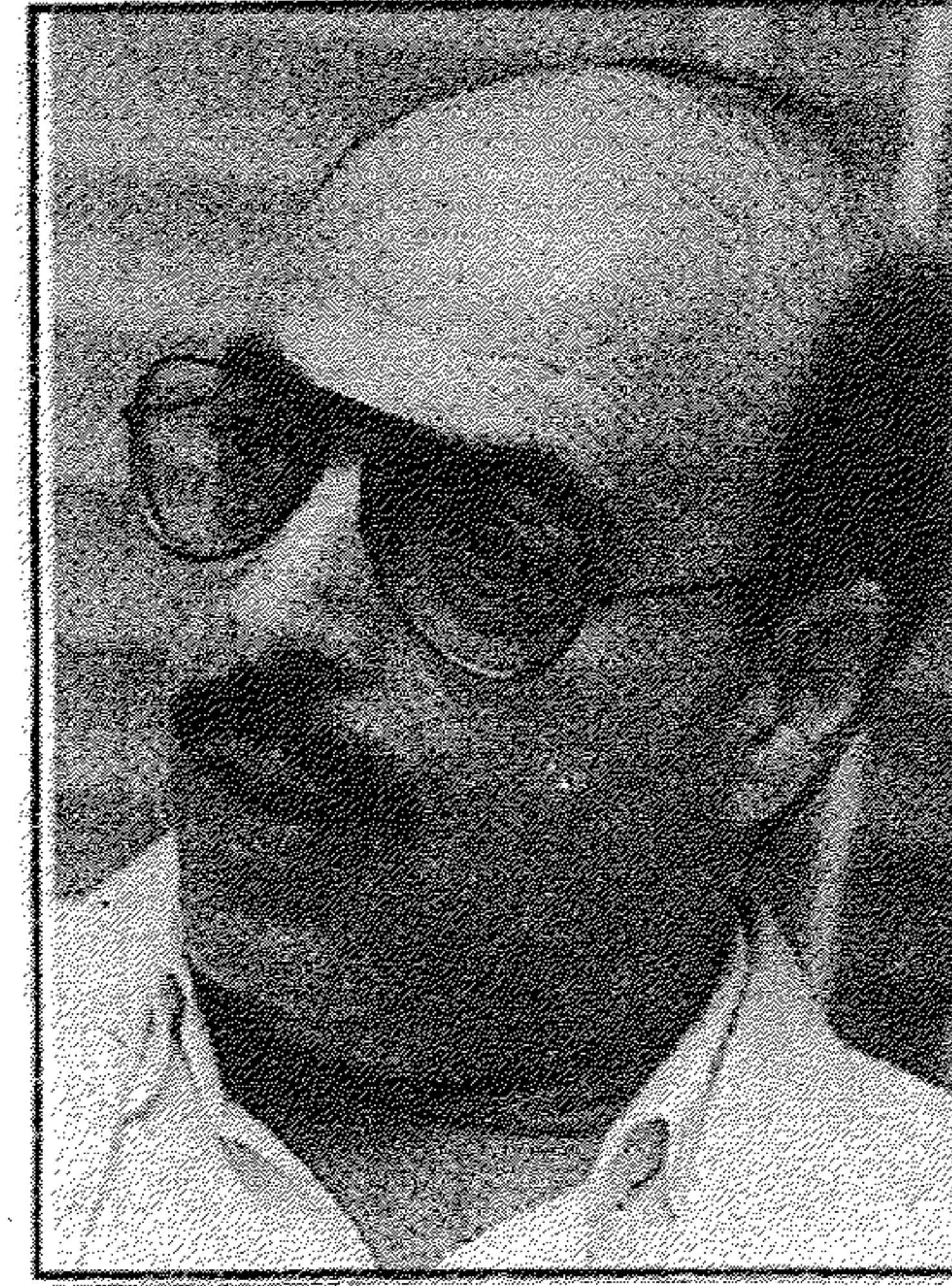
ولكن .. ذات الرجل وذات المرأة إذا تجاورا فى جلسة عادية فانه سيعد خارجاً عن الحدود إذا ماحاول حتى لمس يدها أو ساقها دوئما داع . ومن هنا فان استخدام أصحاب الروايات الثلاث وبشكل مفرط لألفاظ جنسية يشبه ذلك الطبيب الذى يحاول أن يقتحم امرأة دوئما مبرر طبي.

كذلك يقولون كتبرير أن هذه الألفاظ ترد فى كتب التراث . نعم وهذا صحيح . ولكن كم فى كتب التراث من إبداعات نتجاهلها ، وننتقى فقط هذه المائلة . كذلك فان التراث ملئ بالخرافة والتخلف والأغلاط والمغالطات التى إذ تساق ضد التنوير نذر دبرها وتتهمها بالتخلف . فكيف تنتقى وماذا تنتقى من التراث؟

ثم إن اللغة تتغير . والألفاظ تكتسب معانى مختلفة باختلاف الزمان والمكان .

بالبداءات فتتبدى نقوشا من وحل على صفحات الكتاب.

آية فائدة فى كتابة كهذه؟ إنها تقول شيئا؟ فإن كان ماتريد قوله مرغوبا فيه أو



على أبو شادى

مفيداً أو حتى غير ضار فهل لايمكن أن تكون الكتابة بلا هذه الترصيعات المرحلة من أشد الألفاظ والصور بداءة بل ودناءة؟

ب- عن الإبداع والمبدع : أبداع الشئ أى أتقن صناعته . فكل ماهو غير متقن لا يكون إبداعا .. وطبعاً سنختلف فى التقييم ، لكننا وباللهشة لم نختلف - فى حدود علمى - حول أن الروايات الثلاث كعمل فنى ذات مستوى غير متقن أى ليست إبداعاً . ومع ذلك فهذا حق أصحابها ولانلومهم ، ولكن يمكن أن نقدم مالايشير الانتباه مصحوباً بفعل قاض حتى يثير الانتباه؟

وكاننا فى حاجة إلى مزيد من الإحباط والاختلاف فى جبهة الثقافة والمثقفين ، أطلت علينا مشكلة الروايات الثلاث التى أطيح بسببها برأس كبير من رؤوس التنوير فى بلادنا ، وسببها أيضاً شاهدنا - وكلنا أسمى - حكومتنا وهى تنحنى بفرع أمام المتأسلمين . ولأن البعض فارت به الحماسة إلى أن أصبح يهدد بخطر تقسيم المعتك إلى صفتين صفة يقف عليها التأسلم مصطحباً الدين والأخلاق والفضيلة واحترام الحرمات والتقاليد والآداب العامة ، وصفة يقف عليها المستنيرون والتنويريون والمثقفون والمبدعون وأنصافهم وأرباعهم مرددين وبلا احتراز ماقد يعزز اصطحاب الخصوم لكل مايلوذ به الشعب ويتمسك بينما يجردون أنفسهم من كل ماهو واجب وضرورى .. وحتمى . لأن البعض انطلق كذخيرة فاسدة مدعياً أن الأهم هو إطلاق حرية القلم فى أن يخط كل مايشاء .. وأى شئ يشاء حتى ولو طال الخلق والمعتقد .. أعتقد أنه من الضرورى أن نحاول فرز الحق من الباطل فى هذه القضية الشائكة.

أ- عن الكتابة والكاتب : أن فعل الكتابة يفترض - فى اعتقادى - وجود حالة تستهدف قول شئ . فماذا لو لم تقل الكتابة شيئا؟ أو قالت شيئا لايعجبنا نحن؟ أقول ذلك لأنه لو أصدرت ذات الهيئة روايات تحض على الفاشية أو الصهيونية أو تؤيد التأسلم وتمجده وتدين التنوير وتكفره .. لانتفض الجميع رافضين صاخبين متهمين .. أليست هذه هى الحال؟ الكتابة إذن فعل يستهدف تحقيق مصلحة ما . وليس للتنويريين أية مصلحة فى كتابات قس الأديان والمعتقدات وتذيب حدود الأخلاق وتذخر

الحكومة تستخدم الأزهر عند بروز أنياب المتأسلمين

فى أحيان كثيرة الحق .. والواجب وغير المسموح به قانوناً الى " حلال " و " حرام " فى حين أن الحلال والحرام بحرهما واسع وفيهما اختلاف كثير ، وكل ذلك ضد الدستور الذى بنى وقامت دعائمه على أساس الفصل بين السلطات الثلاث " التشريعية والقضائية والتنفيذية " ثم ماذا يفعل المسلمون فى بلاد أخرى ليس فيها أزهر أو شيخ أزهر؟

ح: عن السلطة

إرتجفت عندما أطل الظلف المتأسلم وسارعت بإجراء إدارى أرى أنه أحق وخال من الفطنة . وتبدت مرتعبة من المتأسلمين ناسية القول الحكيم.

فلا قضى حاجته طالب

فؤاده يخفق من رعبه.

وإذ يسأل البعض كيف ولماذا كان الاستئساد فى معركة " الوليمة " والرعب فى معركة الروايات الثلاث .. فالسبب فيما أعتقد : أن أحوال التأسلم فى الحالة الأولى طالت النظام أما فى الثانية فكانت الرؤوس الصغيرة هى الفداء .

وحذار من أن يتكرر التراجع أمام المتأسلمين ، حذار .. ومرة ثالثة حذار.

ط: عن برونوباور

كان برونوباور واحداً من دعائم الفكر الألماني المتحرر ، لكنه كان يرتجف من بطش النظام الامبراطورى فوجه هجومه إلى السماء .. ركز الهجوم على الدين والآداب العامة وتحداهما ولم يمسسه النظام . لكن كارل ماركس هاجمه قائلاً: " برونوباور يخاف من السلطة فيشتتم السماء .. أن معركتنا هنا على الأرض " .. أعتقد أن قصدي واضح ، فأحداً من الكتاب الثلاثة لم يلمس بحرف واحد مايغصب السلطة.

ي: وفى النهاية أعتقد أن الروايات الثلاث ماكان لها أن تكتب بهذا القدر من الفجاجة ولا بهذا الكم من الكلمات العارية ولا بهذا العبث بالقيم والأخلاق .. وليصدقني أصحابها أنها كانت ستبدو أجمل وأكثر جاذبية لو تسترت ، تماماً كالفارق بين أفلام تعرض الجنس بشكل راق وشهوى وأخرى فاضحة إلى درجة تثير التقزز والقرف . لكن الناس أذواق.

وبالطبع أقر وأعترف وأكرر وأقرر وأقسم وألح أنني ضد أى قيد على حرية القول والكتابة والتعبير والإبداع ، ولكن هل يعتبر احترام الدين ومقدسات الشعب وقيمه وأخلاقياته قيداً؟

أنا لأعتقد .. فماذا عنكم؟

المفارقة اللغوية من تقارب الظلامية والظلام من الظلم) يبقى متحدثاً لبقاً ، ويقول كلمات كبيرة ، ويتحدث عن الحرية والإبداع والتحرر ولكن فى حدود مقعده الوثير ومايحيط به من مقاعد ، أما المعركة ضد الظلام ، ضد التأسلم ، ضد أعداء العقل والتنوير .. أقصد المعركة الحقيقية فذلك أم لا يخصه .

ومن هنا فإننا فى أحيان كثيرة نكتشف أن مستنيرى المقاهى والصالونات يشعلون النيران ويتركون شرف التلظى بها والاحتراق معها للتنويريين .. فهل هذا لائق ؟ بل هل هذا عدل ؟ ثم إنه:

لا يعرف الشوق إلا من يكابده

ولا الصباة إلا من يعانيتها

فكيف يشعل البعض الحرائق دون أن يدوا يداً لمطاردة الراغبين فى الاستزادة من الحرائق ؟ أعرف أن البعض يقول فى جلسات مسترخية ، ثم بعدها وعندما يكون الفعل التنويرى مطلوباً يمسك العصا من منتصفها . يصمت أو يتصامت أو حتى يتكاذب أو يتغيب عن جلسات المقهى . أو يقول الصمت أفضل منه .. وذلك كله خوفاً من نتائج الفعل التنويرى ، خوفاً من أنياب التأسلم أو خوفاً من السلطة لكنهم لم يسمعوا بالحكمة القائلة : " إن الخسوف لاينجى من الموت ، بينما الشجاعة تمنح صاحبها حياة متجددة

و: عن الفارق بين الثرثرة والقول: ثمة مشقف مستنير وربما تنويرى لكنه فى نهاية الأمر غير معنى بردود فعل الجماهير ولا بطاقتها ولا برؤيتها لما يقول أو يفعل . هو مستقل بذاته ، لذاته ، رأيه ينبع من ذاته . بينما هناك مشقف هو جزء من مجموع ، من حزب يسعى لاكتساب الجماهير ويؤثر فيه ويشكل حاسم رد فعل الجماهير .. اتجاهاها نحوه أو إعراضها عنه ، تقبلها أو رفضها . غيابها أو حضورها . إلخ والفارق حاسم ، وجوهى ، ومستقبلى ، ودائم.

ز: عن الأزهر: ومع كل الاحترام الواجب للأزهر فهو كمؤسسة جزء من السلطة التنفيذية وشيخه يتلقى راتبه منها ، ويعين بقرار من رئيسها وكذلك يعزل وميزانيته تدرج ضمن موازنة الدولة التى تعدها وتنفذها السلطة التنفيذية ، غيره وفى زمان التأسلم ، ومع بروز أنياب المتأسلمة تلجأ الحكومة إلى إقحام الأزهر حتى فى سلطة التشريع ويحتل

كمثال لفظ غانية " الغانية لغة هى من استغنت بجمالها عن زينتها " .. ولكن الآن هل يسمح أحد منا أن يطلق على زوجته أو ابنته لفظ " غانية " لأنها جميلة؟

ولفظ " كراخانة " هو المكان المعد لكراء الأشياء " فيقال كراخانات القماش والحريير والتوابل .. إلخ فهل يمكن الآن أن نستخدمه .. بعد أن ساد وشاع استخدامه كمقر لكراء الموصات. ولفظ " بلطجى " أصله " بلطه جى " أى صاحب البلطة وكان يطلق فى الماضى على أشجع رجال الجيش وأمهرهم يحمل الرجل منهم البلطة ويتقدم الصفوف (أى جندى صاعقة) ليزيح الأشواك أمام طوابير المشاة . وتغير الزمان وتغير المعنى.

د - عن حرية القول والكتابة:

الحرية مطلقة فى حدود ألا تتحدى حدود حرية الآخرين . وحرية الآخرين وأكاد أقول المجموع أو غالبية الغالبية تتحدى حدودها كتابات تمس الأديان والأخلاقيات والحرمان . لكن البعض يظن بأقوال عن حرية مطلقة فى الكتابة (وهى بالمناسبة ليست موجودة فى العالم ففرنسا مبدعة حرية الكتابة حاکمت جارودى عندما قال بعدم وجود الهولوكوست) فاذا مامسته الكتابة مساً ولو خفيفاً ثار غضب وربما لجأ للقضاء . أليس من حق المواطن العادى أن يسألنا تفضيبن لأنفسكم ولا تفضيبن للدين والأخلاق ؟

هـ - عن الاستنارة والتنوير: الاستنارة اسم ، والتنوير فعل . والفارق واضح . فالشقف المستنير يرتضى لنفسه أن يقول لنفسه ، وأن يحرق عقوله هو ، وأن يبدع مايعتقد هو أنه إبداع بديع دون أن يحمل نفسه أية مسئولية إزاء شعبه ووطنه ومستقبلهما . أما التنويرى فهو ذلك الذى يجعل من تعلقه بالاستنارة معركة تضى عقول شعبه ووطنه ومايتعداهما من حدود.

وأعتقد أن مصر ممثلة بثقفتين مستنيرين يحلمون لأنفسهم ، يقرأون ويكتبون لأنفسهم أو وفق معاييرهم ولا يهتمهم بأى حال انعكاس ذلك على مجتمعهم . المشقف التنويرى يخوض معركة الاستنارة والمثقف المستنير يتفرج ، يلاحظ ، ينتقد فى درددشات المقاهى والصالونات .. لكنه لايمس نيران الفعل المقتحم الذى يتحدى حصون الظلام والظلامية والظلم (أرايتم

بين البكتريا .. والتطور..

د. سمير حنا صادق

العلم يجتاح منطق ومجادلات أعداء العلم من يتمسحون في الدين

لارتفاع نسبة الأملاح في الداخل . ولولا الغلاف السميكة لانفجرت البكتريا . ولكن هذه البكتريا تحتاج في نموها إلى مرحلة يتشقق فيها هذا الغلاف ليسمح لها بالنمو وفي هذه المرحلة تقوم بعض الإنزيمات بصناعة غشاء مؤقت يسد هذه الثقوب لحماية البكتريا من الانفجار.

وعندما اكتشف فليمينج -Fleming البنسلين لم يكن أحد من العلماء يعلم كيف يعمل وإن كان قد لوحظ أن البنسلين يفقد فاعليته إذا توقف نمو البكتريا أي أنه لا يعمل إلا على البكتريا النامية . ولكننا نعلم الآن أن البنسلين يعمل بإيقاف العملية المسئولة عن صناعة الغشاء المؤقت للبكتريا.

كان اكتشاف البنسلين إذن انتصارا حاسما ضد البكتريا العنقودية ، ولكنه كان انتصارا مؤقتا ، فقد تمكنت بعض هذه الكائنات من تشييط آلية عندها تتسبب في تكوين إنزيم يمكنه تحطيم البنسلين ، ويدعى هذا الإنزيم بنسليينز *Penicillinaise*.

ويوما بعد يوم وتدرجيا قضى الاستعمال المستمر للبنسلين على البكتريا التي لا تتمتع بالمقدرة على تحطيمه وحلت محلها البكتريا القادرة. وأدى هذا التطور إلى نمو نوع آخر من البكتريا المقاومة للبنسلين. وهكذا انتهى أمد الانتصار المؤقت على البكتريا العنقودية.

وتكررت مثل هذه العملية في العديد من الأحياء المسببة للمرض. فقد كان أحد الأدوية ، وهو ما يسمى ميهبط البروتيز *Protease* ،

inhibitor يحقق نجاحا جزئيا للتخلص من فيروس الإيدز . ولكن هذا الفيروس قد تمكن من تطوير نفسه ليتفادى هذا الدواء.

هكذا يجتاح العلم منطق ومجادلات أعداء العلم ممن يتمسحون بالدين.

بأن لها غلافاً سميكا نسبيا يحميها من ظاهرة فيزيائية تسمى بالضغط الأزموزي *Osmotic Pressure* وهي تنتج عن امتصاص المياه من البيئة الخارجية

اكتشافات مزعومة

لا بد لنا أن نحاسب وسائل الإعلام على ما تقدمه بإسراف عن اكتشافات وهمية وإنجازات علمية خيالية خلال العقود الأخيرة.

بدأت هذه الاكتشافات بمؤتمر صحفي عقده طبيب زعم فيه أنه اكتشف علاجاً شافياً لمرض الروماتويد وأن علاجه دخل مرحلة الإنتاج من شركات متعددة . ثم تلى هذه القصة بدواء لمرض الإيدز وثالث لمرض السرطان.

ظهر بعد ذلك فيضان من العلاجات: علاج لسرطان الجلد بالماء الساخن قدمه طبيب أمراض جلدية ، علاج للحبشوات المنوية المبتسة بالأعشاب قدمه معبد في إحدى الكليات الجامعية ، علاج للعقم باستعمال مرميباء فرعونية قدمه قسم أمراض نساء في إحدى الجامعات ، علاج لأمراض عديدة باستعمال أشكال هندسية معدنية تعلق في الرقبة أو كفوايش.

وتنتج هذه الاكتشافات المزعومة عن عدم معرفة الإعلاميين بقواعد المنهج العلمي وعدم مقدرتهم على التمييز بين العلم والدجل وهو وضع يشكل خطورة على مفاهيم شعبنا عن العلم.

إذا كانت العقود الأخيرة هي عقود رقائق السيليكون التي وضعت أسس عصر المعلومات ، فإن العقود القادمة هي عقود البيوتكنولوجي والهندسة الوراثية والبيولوجيا الجزيئية التي وضعت أسس مستقبلنا في العلاج وتوفير الغذاء والصحة ، بل في توفير سبل الدفاع ضد أعدائنا . وتمثل هذه التكنولوجيا المتقدمة ثمرات لعلم البيولوجيا . وقد قدم دارون لعلم البيولوجيا ما قدمه كبلر وكوبرنيكوس وجاليليو لعلم الفلك ، وما قدمه نيوتن لعلوم الطبيعة والرياضة ، وما قدمه ماركس لعلم الاقتصاد . فقد كان علم البيولوجيا قبل دارون سداها مداها مباحا لمسار الأمل والموت من الدجالين ، توصف فيه حيوانات بخمسة أرجل وأخرى تخرج من أنفها النار ، وأوز ينمو على الأشجار ، ولكن دارون بدراسته المثابرة التي استمرت ٢٥ عاما وضع أسس علم البيولوجيا الثابتة بكتابه الجميل عن « أصل الأنواع » وهو الكتاب العلمي الذي احتفظ بجماله حتى الآن رغم مرور أكثر من قرن على كتابته.

كان من أسلحة جدل المجموعة الأمريكية المسماة بالتخليقين *creationists* ضد دارون هو أننا لم نر التطور بأعيننا . ورغم سفه هذه الحجة (فنحن في حقيقة الأمر نرى التطور بأعيننا يوميا في مئات الأمثلة في أغلب ما نأكله من طعام بداية من القمح إلى الجزر إلى الماشية هو نباتات أو حيوانات طورت بمعرفتنا إلى ما يناسبنا) فإن هناك أمثلة بارزة للتطور الذي يحدث أماما أعيننا ومن أهمها قصة المكورات العنقودية - *sta-philococci*.

تتسبب هذه البكتريا (ضمن ما تتسبب فيه) في التقيح الذي يصيب الجروح . وتتميز

سينما

سينما

أشرف

فهيمى

أحمد يوسف



زوجته سميرة أحمد الحبسة داخل أسوار منزلها الملاصق للسجن كما يمارس وحشيته تجاه المساجين الذين نجد من بينهم السجين المظلوم طالب الهندسة أحمد «محمود ياسين» ليفزل الفيلم قصة حب رقيقة بين الزوجة والسجين ، مما يدفع بالزوج إلى إطلاق الكلاب المتوحشة على البطل لتنهشه نهشاً وإن كان الفيلم يوحى علي نحو ما بأن هناك أملاً يكمن في الأفق ، مجسداً فى انتفاضة المساجين الذين يقودهم الضابط الشاب « مجدى وهبة». وللوهلة الأولى قد لا يختلف فيلم « ليل وقضبان » كثيراً عن العديد من الأفلام المصرية التى ظهرت خلال الخمسينيات والستينيات وتحدث دائماً عن « العهد البائد» وانتظار قدوم عهد جديد تشرق فيه شمس العدل والحرية علي الأرض ، وإن كان ذلك العهد البائد في ليل وقضبان « غائماً ومشوشاً » حتى أنه يمكنك أن تتصور دون أن تبتعد كثيراً عن الحقيقة أن الفيلم كان من بين موجة الثورة المضادة التى كانت في

عن أحلامهم القديمة ، لكي يحاول كل منهم أن يجد طريقته وتوليافته الخاصة في عالم السينما «التجارية».

وليس غريباً أن يفتن اسم المخرج أشرف فهيمى دائماً بفيلم وحيد هو « ليل وقضبان » ١٩٧٣ ، كان من بين أفلامه الأولى ، بينما تتجاوز أعماله السينمائية الخمسة والأربعين фильماً روائياً ، تبدأ بفيلم القنلة « ١٩٧١ » ، وتنتهي بفيلمه الذى لم يكن قد إنتهى من تولييفه بعد «العشق والدم» . إن النظرة المتأملّة لفيلم « ليل وقضبان» تكشف بحق عن تمكن هذا الفنان من اللغة السينمائية وعن طموحه الذى كان ينبئ بمستقبل كان من الممكن أن يجعله واحداً من أهم مخرجي السينما المصرية والعربية.

يدور فيلم «ليل وقضبان» عن القهر الذى يعيشه الإنسان علي المستوى السياسى والاجتماعى والنفسى معا . حيث يمارس الأمور المتسلط عبد الهادى «محمود مرسى» قمعه تجاه

تشكل الحياة الفنية للمخرج السينمائي أشرف فهيمى ومعظم أبناء جيله مفارقة لا تخلو من دلالة تبعث على الاسى ، فهذا هو الجيل الذي عاش فترة دراسة خلال ذروة المد الثورى فى العالم العربى ودول العالم الثالث، وهو الجيل الذى يمثل الدفعات الاولى لمعهد القاهرة للسينما الذى أنشئ فى عهد عبد الناصر فى اوائل الستينيات . لكنه أيضا الجيل الذى تركت عليه نكسة ١٩٦٧ ندوبا عميقة ، زادها عمقا خلال السبعينات ظهور نزعة الثورة المضادة التى أصبحت تدين كل ما ينتمي إلى الحقبة الناصرية . وهو أخيراً الجيل الذى كان عليه أن يخطو خطواته الأولى لكي يمارس صناعة الأفلام فى الحقبة التى بدأت السينما المصرية فيها مسيرة التردى على المستوى الاقتصادى والصناعى، والهروب من الواقع على المستوى الفنى ، فكان علي أشرف فهيمى - مثله فى ذلك مثل حسين كمال وسعيد مرزوق وعلي عبد الخالق ومحمد عبد العزيز وآخرين أن يتخلوا شيئاً فشيئاً

فيلمه الثالث «ليل وقضبان» واحداً

من أفضل الأفلام المصرية والعربية..

لكن أشرف فهمي لم يستطع أن يرتقي

لهذه الذروة الفنية مرة أخرى..

فهيمى ، أفيلمه الروائى الأول «القتلة» ليس إلا إعادة متواضعة لفيلم هيتشكوك الشهير «غريبان فى قطار» ، حيث يتفق شخصان على أن يقوم كل منهما بقتل غريم الآخر ، بينما يأتى فيلم «امرأة عاشقة» (١٩٧٤) بدوره استلهاماً من أسطورة «فيدرا» والفيلم المأخوذ عنها من بطولة ميلينا ميركوزى وأنطونى بيركنز ، ويدور حول عشق آثم بين امرأة فى منتصف العمر والابن الشاب لزوجها العجوز. إنه عالم تسود فيه غريزتا الجنس والقتل على نحو مسيطر ، لذلك ، لم يكن أشرف فهمى بعيداً عن أن يعود مرة أخرى لفيلم عز الدين ذو الفقار «امرأة فى الطريق» ليعيد تقديمه فى فيلم «شوق» (١٩٧٦) ، الذى أسس لصورة نجمية نادية الجندى فى قناع المرأة الفاتنة التى تنهر كل الرجال بجمالها الوحشى ، فتجعلهم يتقاتلون عليها كأنها ملكة النحل ، التى يعنى الفوز بها الموت فى لحظة الانتصار ، وهى الفكرة ذاتها التى سوف يعيدها أشرف فهمى مع نادية الجندى فى «الخادمة» (١٩٨٤) ، بل فى بعض أفلامه الأخيرة مع صورة التسعينات من نادية الجندى : فيفى عبدها.

وشينا فشيئا ، يتحول صراع الغريزة العنيفة ، عند شخصيات أفلام أشرف فهمى الى سلسلة من الخيانات المتشابكة ففيلم «أصاوج بلا شاطئ» ١٩٧٦ يحكي عن أم خائنة يكشف ابنها خيانتها مما يدفعه إلى دائرة الإدمان والانحراف والضباع بينما تصبح المرأة التى يتكرر أسمها كثيراً فى أفلام أشرف فهمى محوراً لثلاثة أفلام فى العام ١٩٧٨ ، وهى «رحلة داخل امرأة» و«امرأة قتلها الحب» ، لتصل هذه المرحلة إلى ذروتها فى فيلم «الشريفة» (١٩٨٠) ، الذى يتجلى فيه عالم أشرف فهمى ورؤيته تجاه المرأة. والمقارنة بين فيلم «الشريفة» ، والقصة القصيرة التى تحمل نفس الاسم وتعود للمراحل الأولى لتجيب محفوظ ، تلقى الضوء على هذا العالم الفنى الخاص لأشرف فهمى ، فعلى حين تنتصر قصة لمحبيب محفوظ للبطله التى لا تجد عند زوجها الفظ العرييد ما تنشده من عواطف دافئة ، فإن فيلم أشرف فهمى يقلب القصة رأساً على عقب بما يتواءم مع تراجع نظرة المجتمع للمرأة خلال السبعينيات ، فالبطل (محمود ياسين) نموذج ناجح لرجل عصامى بدأ من الحضيض حتى أصبح من كبار رجال الأعمال «الانفتاحيين» ، وإن لم

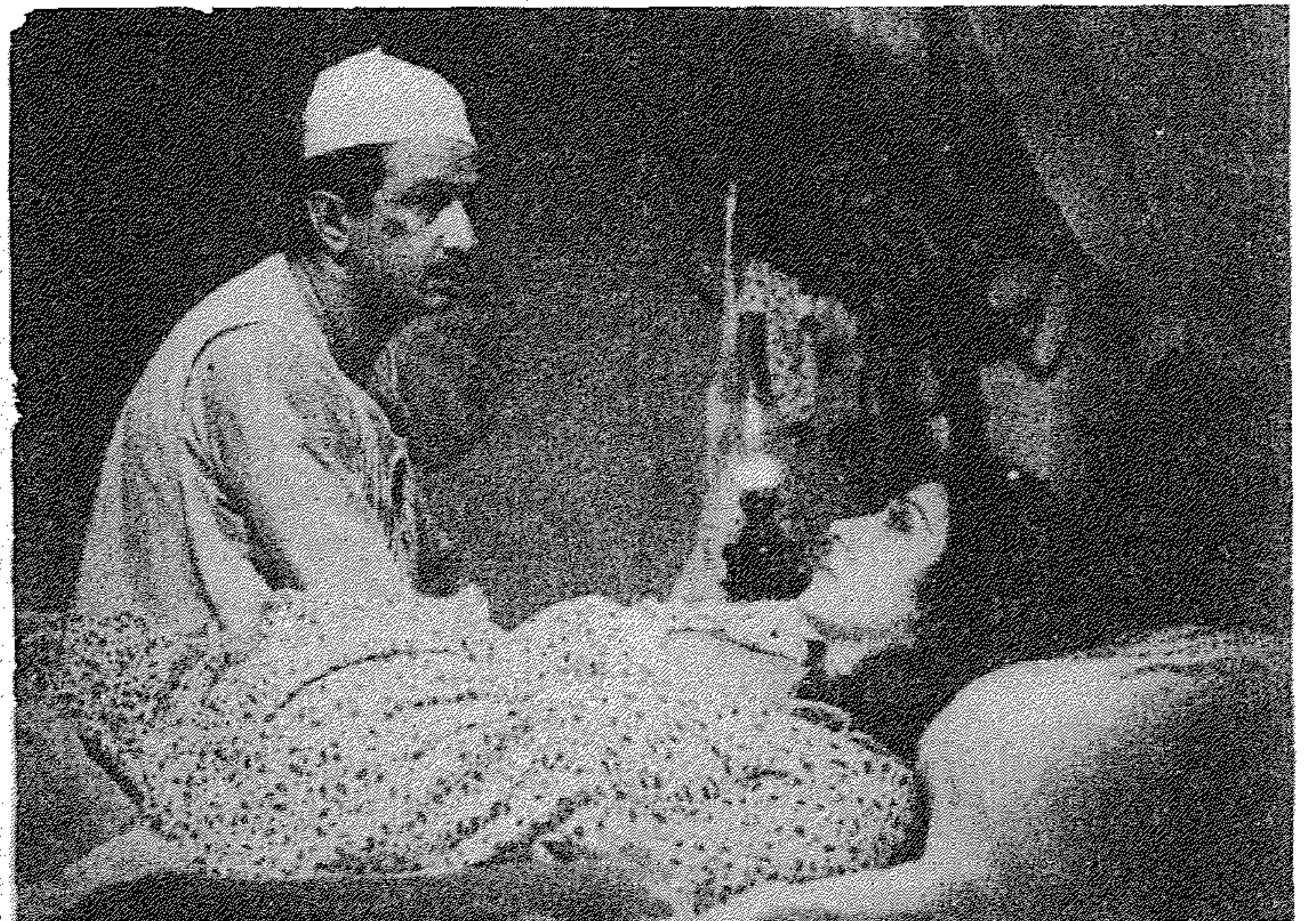
بأن هذا المخرج كان له عالمه الخاص الذى قد يجعل أفلامه تستحق - مع قدر من التسامح فى استخدام المصطلح النقدي - اسم «سينما المؤلف» ، فالأغلب الأعم منها يدور فى عالم من الصراعات الوحشية بين البشر ، ولا نستثنى من ذلك إلا فيلماً واحداً هو «بص شرف سكر بتعمل إيه» (١٩٩٧) ، الذى حاول فيه أن يصنع ميلودراما موسيقية تعيد - دون نجاح - أسطورة أفلام الطفلة فيروز خلال نهاية الأربعينيات ، ولعل ذلك جاء متأثراً بالنجاح التجارى للفيلم الغنائى (مولد يا دنيا) (١٩٧٥) للمخرج حسين كمال ، لكن أشرف فهمى لم يكرر التجربة مرة أخرى ، ليظل ملتصقاً بعالمه الخاص ، الذى يمكنك أن تلخصه بعنوان فيلمه «الوحش داخل الإنسان» (١٩٨١) ، الذى يدور حول عشيقين يقتلان الزوج لكى يلقياً مصرعهما فى النهاية ، وهو عالم لا يبتعد كثيراً عن «طبيعة إميل زولا فى» تيريز راكان» ، والتى تحيل العواطف الإنسانية إلى غرائز بهيمية ، تتمحور دائماً حول الجنس والموت ، أو قل - فى استعارة عن عنوان فيلمه الأخير - حول «العشق والدم».

إن هذا الهاجس حول وحشية البشر يتسلل - بشكل مستتر أو صريح - إلى معظم أفلام أشرف

البداية توجه سهامها فى مواربة إلى الحقبة الناصرية ، ثم أصبح النقد تجاهها أكثر صراحة ومرارة وسوداوية فى المرحلة اللاحقة . لكن الأهم فى فيلم ليل وقضبان هو تلك المقدرة الحرفية التى أظهرها أشرف فهمى فى غزل خيوط فيلمه ، فعلى المستوى الدرامى يصبح القاهر نفسه فى حقيقة مقهوراً حين يمسى عبداً لعجزه وأوهامه ، أما على المستوى التقنى فإن هناك مشاهد عديدة تظهر جماليات الصورة السينمائية فى صراع الضوء والظل وتستخدم طبيعة المكان وأجواءه ، أو نظرة الزوجة الكسيرة إلى وجهها فى مرآة مكسورة فيبدو وجهها مثل روحها كأنه تحول إلى شظايا ، أو جلوس الزوج والزوجة متباعدين على طرفى مائدة الطعام على طريقة فيلم «المواطن كين» لأورسون ويلز ، بالإضافة إلى ذلك المونتاج شديد التعقيد والتأثير فى آن واحد (الذى قام به أحمد متولى فى أكثر مراحل الفنية توهجاً) ، فى مشاهد تكسير المساجين للحجارة ، أو قيام الجندي السادى شلقامى (توفيق الدقن) بجلد السجين أحمد ، أو مشهد ثورة المساجين على مصرع السجين الثورى عبد الحميد (أحمد عبد الحليم) فى مونتاج يذكر كثيراً بفيلم «المدركة بومكين» للمخرج السوفيتى الأشهر سيرجى إيزنشتاين.

لم يفصل فيلم «ليل وقضبان» بين فكرته العامة عن القهر داخل النفس البشرية وخارجها ، وبين تفاصيله الدقيقة على مستوى الدراما واللغة السينمائية ، وذلك كان جوهر تميزه فى مسيرة أشرف فهمى السينمائية ، بل اعتباره واحداً من بين أفضل الأفلام المصرية والعربية . لكن أشرف فهمى لم يستطع أن يرتقى إلى هذه الذروة الفنية مرة أخرى فى أى من أعماله السابقة أو اللاحقة ، على الرغم من أنه يعد واحداً من أغزر المخرجين السينمائيين المصريين صنعا للأفلام. وفى الحقيقة إن نظرة عامة على أفلام أشرف فهمى توحى لنا

الشیطان يعظ... نبيلة عبيد ونور الشريف



مجلد
فتحى
و
انعام
سالوسه
فى
فيلم
المجهول



أشرف فهمى بمعالجة «طبيعية» شديدة الميلودرامية عن رواية «اللص والكلاب»، لكنه ينزع عنها كل عناصرها الشعبية والسياسية والميتافيزيقية، بل إنه ينزع عنها أيضاً حيكيتها البوليسية (١)، لكي يبقى منها تلك الفكرة المستحوذة على معظم أفلامه: لص (نور الشريف) تخونه زوجته (صفية العمري) وتلميذ (محمود الجندي)، ويتنكر أستاذه (محمود ياسين) الذى فتح له الطريق إلى عالم اللصوصية من خلال الحجة المنطقية والبرهان العقلى، وها هو اللص يخرج من السجن لينتقم «الخيانة» و«الانتقام» هما إذن محور فيلم «ليل وخونة»، كما أنهما محور العالم الفنى عند أشرف فهمى، لكنها الخيانة التى لا تنبعث من عالم درامى واقعى مثلما كانت الحال فى «ليل وقضببان»، بل الخيانة التى تكمن فى ذلك «الوحش داخل الإنسان». من جانب آخر، فإن الانتقام يتمثل فى سلسلة من المشاهد الدموية التى أصبح أشرف فهمى يتقنها فيلماً بعد فيلم، حتى إنه كان يبدو أحياناً كأنه يستمتع بإخراجها، ولتأمل على سبيل المثال مشاهد ممثلة فى «المجهول» و«سعد اليتيم» (١٩٨٥) و«اغتيال مدرسة» (١٩٨٨) و«بستان الدم» و«عنبر الموت» (١٩٨٩).

لقد أصبح هذا العنف الدموى مقصوداً لذاته فى أفلام أشرف فهمى، قد يبدو فى جانب منه بعضاً من التوابل التجارية على طريقة السينما المصرية، لكنه كان يفضى دائماً - كما يتجلى فى «ليل وخونة» على نحو خاص - إلى إفراغ الدراما والواقع الذى تقف على أرضه من أى مضمون اجتماعى، لتتحول الرؤية النقدية إلى

السياسى. (إن هذا ينطبق تماماً على أفلام حسين كمال وسعيد مرزوق أيضاً). ولقد كان ذلك هو ما دفع أشرف فهمى إلى «المجهول» (١٩٨٤)، ذلك الفيلم المقتبس عن مسرحية ألبير كامو «سوء تفاهم»، حيث تقتل الأم والأخت - نتيجة عدم علمهما بالحقيقة - الابن والأخ العائد بعد سفر طويل، فكان القاتل والقتيل يضييان إلى «مصيصة» مأساوية واحدة، وهو المصير القاتم ذاته الذى يتجسد فى اقتباسات أشرف فهمى السابقة واللاحقة عن أعمال نجيب محفوظ الأدبية، مثل «الشیطان يعظ» (١٩٨١) و«وصمة عار» (١٩٨٦) و«ليل وخونة» (١٩٩٠).

فى هذا الفيلم الأخير «ليل وخونة» يفاجئك

كان له عالمه

الخاص الذى

يجعل أفلامه

بقدر من التسامح

تستحق اسم

«سينما المؤلف»

يستطع أن يتخلى عن فظاظته وسوقيته، اللتين ترفضهما زوجته (مجلد فتحى) فتطلب منه أن يصبح أكثر تحضراً، وهنا ينحاز الفيلم إلى بطله، إذ يصوره نبيلاً فارساً انتشل زوجته من الفقر ورعاها حتى نالت أعلى الدرجات العلمية. وعلى النقيض، فإن البطلة تبدو جاحدة ناكرة الجميل، لذلك لا تستغرب أن تجسد «الشر» فى الفيلم، الذى يهرب منه الزوج إلى أحضان عشيقته غانية (نبيلة عبيد) تظهر له الحنان، بل إنه يحاول - وهو الذى يمثل «الخير» الذى يطلب منا الفيلم أن نقف إلى صفه - أن يصحب عشيقته إلى فراش الزوجية حتى يستشير غيرة زوجته «الشريرة» الشريرة، فكان الفيلم يضع «خيانة» الزوج فى مواجهة «خيانة» الزوجة التى تعنى هنا بحثها عن الحرية (فما أبعد الفارق إذن بين عالمى «الشريرة» و«ليل وقضببان»!)، وتكتمل تلك الميلودراما الفاجعة فصولاً بإصابة الزوج بمرض خطير، ليلفظ أنفاسه الأخيرة فى أحضان عشيقته، أما الزوجة فإنها لا تفيق من «شرودها» إلا بعد فوات الآوان. إننا لا نملك إلا أن نطرح سؤالاً حول معنى الحرية فى «ليل وقضببان»، ونقيضها فى معظم أفلام أشرف فهمى الأخرى وسبب هذا التحول الجذرى فى رؤيته للموضع الإنسانى فى هذا العالم. وقد نجد الإجابة فى أن السياق الذى كان على أشرف فهمى وأبناء جيله أن يصنعوا فيه الأفلام خلال السبعينيات كان سياقاً مضطرباً على المستوى السياسى والاجتماعى، سياقاً يدفع إلى الشك فى الماضى والارتياح فى المستقبل، وهو ما أدى به وبهم إلى رؤية إلى التشاؤم على المستوى الوجودى، والرجعية على المستوى

أسس لنجومية «نادية الجندى» فى صورة المرأة الفاطنة التى تقهر كل الرجال

العريقة التى تحول أنهاؤها - على طريقة «عزيز قوم ذل» - إلى فقراء معدمين، يتسول الفيلم تعاطفنا تجاههم.

كل ما سوف يبقى لأشرف فهمى فى أفلامه التالية هو أعمال باهتة، تتخذ من فيفى عبده أحيانا بطله لها، مثل «ليلة القتل» و«الراية حمراء» (١٩٩٤) و«ضربة جزاء» (١٩٩٥)، أو تعيد أفلاما قديمة لنسيلة عبيد مثل «امرأة تحت المراقبة» (٢٠٠٠) الذى يبدو نسخة مكررة لفيلم ردى، هو «قضية سميحة بدران» لإيناس الدغيدى، أو عودة إلى نادى الجندى بنفس بطلتها التى عفى عليها الزمن فى «امرأة فوق القمة» (١٩٩٧). وربما يفاجئك فى هذه الأفلام المتأخرة بمستوى متواضع من الناحية التقنية، فكثيراً ما كان ذراع الميكروفون يظهر فى لقطات هذا الفيلم الأخير (١)، كما كان اللجوء إلى أسلوب «الفلش باك» يفتقد بديهيات الصنعة الدرامية، حين تحكى شخصية عن مواقف لم تكن طرفاً فيها. لكن الأهم هو أن هذه الأفلام تعكس المسار الذى مضت إليه تلك الرؤية السوداوية المغلقة للعالم، على مستوى الدراما حيث تدور الأحداث فى دائرة شديدة الضيق، أو على مستوى الصورة التى تسود فيها الظلال وتعيش فيها الشخصيات وراء النوافذ والأبواب ونراها على الشاشة من خلال عدسات التصوير المشوهة لقد كانت هذه الرؤية السوداوية تبلور مفارقة العالم الفنى عند أشرف فهمى، فهى تتناقض أسلوبياً بين «الفيلم نوار» ببروده، وبين توابل السينما التجارية الصاخبة، كما تتناقض بين نظرة وجودية متشائمة، ووجهة نظر رجعية تجاه القضايا الاجتماعية والسياسية، ولا يجد هذا التناقض أو ذاك حلاً إلا فى العنف، حيث تأتى النهاية «السعيدة» دائماً مخضبة بالدماء، وحيث ينتهى ذلك التمرد الذى لا يقف على أرض واقعية صلبة إلى طريق مسدود، يضيع فيها المعنى الأصيل لأى «ليل وقضبان»، ويبقى الليل القاتم الكثيب، والقضبان التى يقف وراءها الفنان لتعزله عن واقع الحياة، فتصبح الأفلام أقرب إلى الكوابيس المفزعة، حيث يختلط فيها دائماً «العشق والدم».

رؤيته المتشائمة للعالم القاتم فى «قانون إيك» لا تخلو من وجهة نظر تقف إلى صف الثورة المضادة

الفترة)، ليخرج من السجن بعد خمس سنوات (فى ظل ثورة التصحيح) محطماً باتسا يانسا، يبيع الأعضاء البشرية للموتى ومن بينها عظام زوجته - دون أن يعلم مثل «المجهول»! ويقرر الاختفاء عن الناس، لكن تلميذته هدى (آثار الحكيم) تعثر عليه وتحاول إعادته للحياة من بين القبور التى يعيش فيها.

على نحو أكثر ابتذالاً فى الوقوف إلى صف الثورة المضادة يأتى فيلم «فخ الجواسيس» (١٩٩٢)، الذى يدور حول صراع - كأنه لعبة أطفال - بين ضابط مخابرات مصرى، محمود عبد العزيز) وآخر إسرائيلى (أحمد خليل) حول الجاسوسة المصرية الحسنة داليا (هالة صدقى). وإن كان لك أن تصرف النظر عن الشخصيات النمطية الباهتة، أو الحكمة التى تفتقد الحد الأدنى من تشويق هذا النمط من أفلام الجاسوسية، فإنه لا يمكن لك أن تغفر للفيلم تبريره للجاسوسية وخيانة الوطن بأن تلك «البطلة» كانت تعاني من المرارة التى سببتها لها الثورة ولطبقتها الارستقراطية

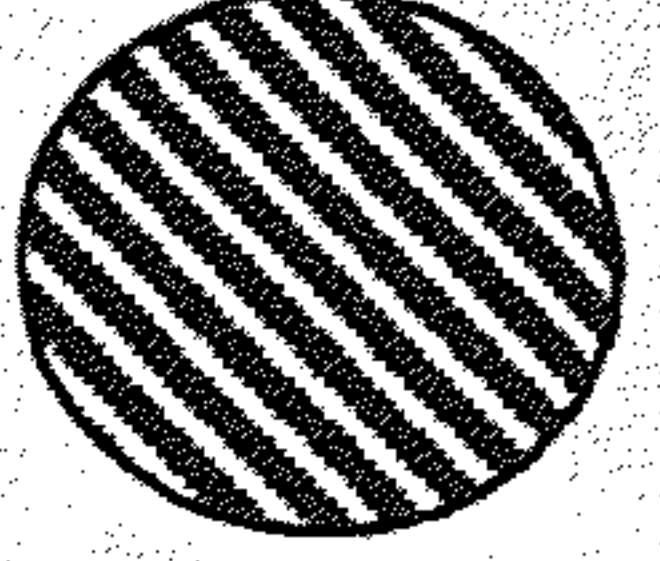
رؤية متطرفة، كاريكاتورية مشوهة وممسوخة، ليس للمجتمع فقط، وإنما للعالم كله. فعلى السطح، يبدو فيلم «غير الموت» وكأنه يتحدث عن قضية فساد أدت إلى تهريب أغذية ملوثة بالإشعاعات بعد كارثة تشيرنوبيل، لكن الفيلم يبنى الدراما فى عالم مغلق تماماً لا يهم إلا أصحابه، فالإبن يصاب بالعمى بعد تناوله تلك الأغذية الملوثة، أما الأم (عفاف شعيب) - فهى - بالمصادفة - صحيفة مهتمة بأخطار الإشعاع النووى، والأب (نور الشريف) ضابط له علاقة عدا - بمصادفة ثانية - مع المجرم (يحيى الفخرانى) الذى تحول إلى رجل أعمال فاسد، بينما الجدة (حسن عابدين) - فهو - بمصادفة ثالثة - الموظف المسنول بالجمارك الذى حصل على الرشوة لتسهيل دخول الأغذية المسمومة إلى البلاد! ما هو الحل إذن فى ظل هذه الميلودراما المغلقة؟ ليس أمام الأب إلا أن يخلع بدلته الرسمية كضابط، وأن يتولى بنفسه القيام بمذبحة دموية ضد الاشرار. على الجانب الآخر، يقتبس فيلم «بستان الدم» فكرته الرئيسية عن الفيلم الأمريكى «مصبح الغاز»، حيث يقوم الزوج (عزت العلايلى) باصطحاب زوجته (يسرا) إلى مكان ناء، لكى يجعلها تعيش أوهاما تقف بها على حافة الجنون، ليتضح فى النهاية أن الزوج ليس إلا رئيس عصابة قتل أباه، وهما هو بنوى قتلها، لكن بستانياً غامضاً (عادل أدهم) يظهر فجأة لينقذ الزوجة بأن يقتل زوجها فى مشهد دموى رهيب.

إن هذا العالم القاتم، المزوج برؤية متشائمة لا تخلو من وجهة نظر تقف إلى صف الثورة المضادة، يتجلى على نحو واضح فى فيلم «قانون إيك» (١٩٩١)، وإن كنت لا تعلم فإن «إيك» ليست إلا راقصة (منى السعيد - منتجة الفيلم) انتشرت البطل (محمود عبد العزيز) من حالة الضياع لتوقعه فى ضياع أكثر قسوة فى عالم المخدرات والدخان الأزرق. أما سبب ضياع بطلنا فيعود إلى اعتقاله وتعذيبه خلال السنوات الأخيرة من الستينيات لاعتراضه على مأساة ١٩٦٧ (وهو الأمر الذى تدحضه كل الحقائق التاريخية حول تلك

فيلم الخادمة . . مدوح عبد العليم ونبييلة عبيد



مشاغبات



رسائل الحب الأمريكية ورسائل التشردم العراقية !

اختار الرئيس الأمريكي الجديد جورج بوش الأب، أن تكون أول رسائله إلى الوطن العربي ، رسالة صاروخية، فقامت طائراته يوم عيد الحب العالمي باسقاط القنابل على العراق، تعبيراً عن العواطف الساخنة التي يكنها لنا نحن العرب. ولم يخطئ بوش، حين وصف ما فعل، بأنه عمل روتيني، فقد استيقظ الرجل من النوم، فغسل وجهه، وشرب الشاي، ثم تذكر أن اليوم هو عيد الحب، فقبل زوجته وابنته، وشرع في إملاء قائمة باسماء أحبابه، كي يرسل لهم برفيات تهاني بالعيد، فكان العرب باعتبارهم حلقاته الاستراتيجية، وشركاؤه الكاملين في عملية السلام، هم أول الذين تذكرهم، فاتصل بوزير دفاعه ديك تشيني وقال له: وحياتك ياديك تبعت لهم كام صاروخ من النوع الكوسا!

مؤزرا، تحقق بعضه، وسيحقق ما يتبقى منه في المشمش الذي هو عهد الأخ عدى، أو بالونات تفاوضية تريد أن تثبت لجيران العراق أنه يعود الى الصف العربي، بكرامه ويسر دون أى تنازل، إلا أن الأمور ينبغي أن توضع في مواضعها الصحيحة.

أما المؤكد فهو أن الأوان قد آن لكى تعلن الادارة العراقية احترامها لاستقلال وأمن جيرانها، وأن تنازل عن كل دعوى تتعلق بالمحافظة رقم ١٩ السليبي، خاصة وأنها مسلوته من أهل الدار، إذا كانت جاده فى العودة للصف العربي، وفى العمل المشترك من أجل استرداد ما تبقى من فلسطين السليبي، بعد أن ضاع منها ما ضاع!

كما أن هذا الأوان آن ، لكى تعيد الادارة العراقية، للشعب العراقى حرياته السليبي، ليشترك فى حكم نفسه بنفسه ، ولكى يعود ملايين المعارضيين العراقيين المشردين فى انحاء الدنيا إلى وطنهم الذى سلبه النظام منهم!

وما لم تفعل الادارة العراقية ذلك ، فسوف يظل الأمريكان يرسلون لنا فى عيد الحب، وعيد الأم ، رسائل صاروخية، يعجز العرب عن القيام بأى عمل مشترك لمواجهة، بسبب إصرارها على المطالبة بالمحافظة رقم ١٩ السليبي وعلى عدم إعادة حريات الشعب العراقى السليبي إليه!

صلاح عيسى

تسلها عن القول بأن العلاقات الأمريكية العربية، علاقات استراتيجي وعن التأكيد بأن كل رئيس امريكى، هو شريك كامل فى اللى بالى بالك!

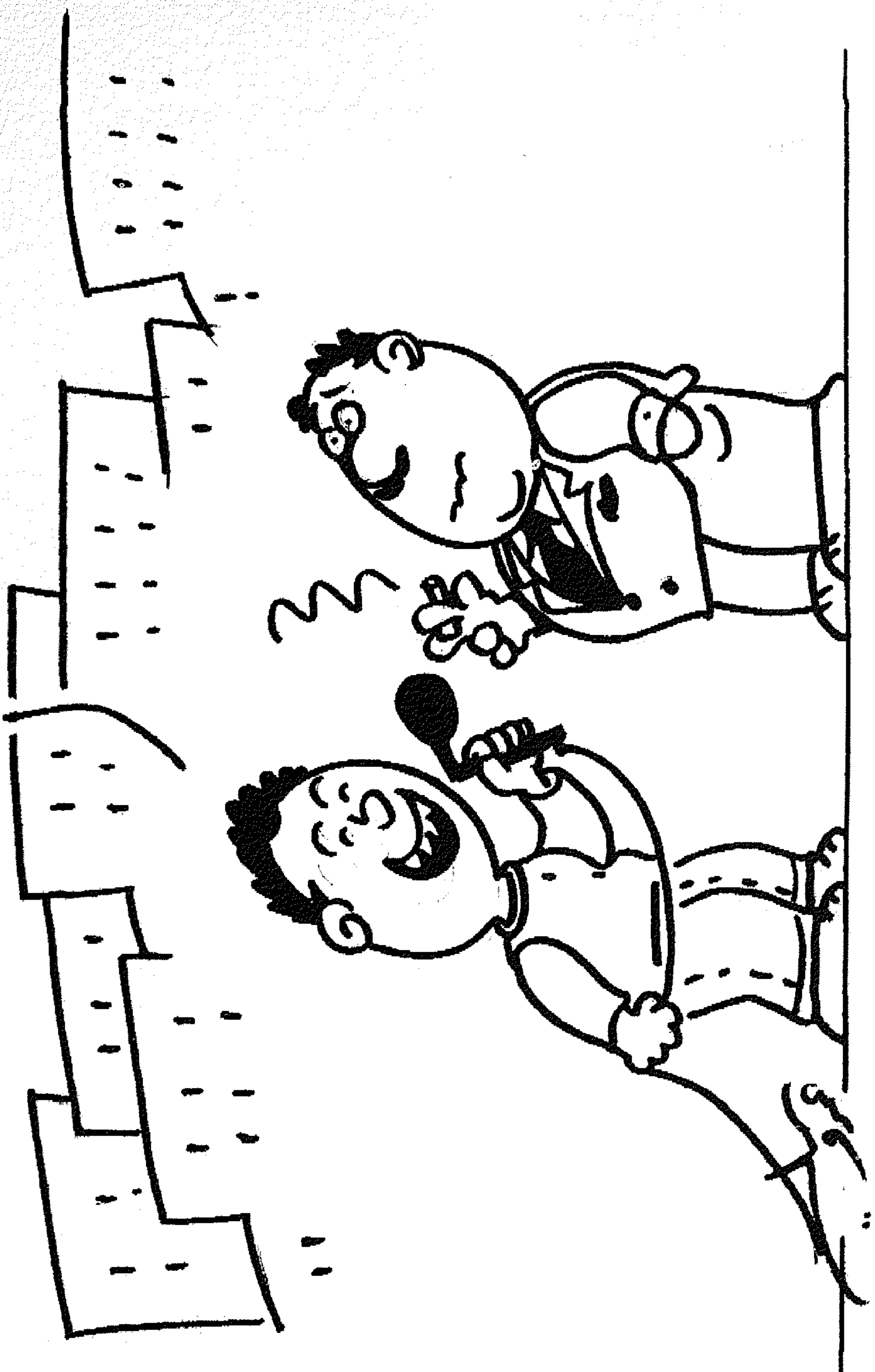
ومع أن الرسائل الصاروخية الأمريكية التي تتوجه إلى شعب العراق تدعو للاحتجاج وتوجب على العرب أن يتخذوا موقفاً وأن يعملوا لهم منظرًا، إلا أن السياسة العراقية، تجاه جيران العراق من العرب، تتطلب نفس الدرجة من الاحتجاج، وتوجب على العرب، أن يتخذوا المنظر نفسه. فليس من المنطقى، أن يسعى رؤساء عرب مثل الرئيس مبارك عبر جولات متعددة، لتهيينه المناخ لانعقاد القمة العربية، و تيسير عودة العراق إلى الأسرة العربية، فى الوقت الذى كانت الاحتفالت فيه، بالمأسوف علي شبابها «أم المكارك» قائمة على قدم وساق، وفى الوقت الذى كان فيه السيد السند «عذى صدام حسين» لا يكف عن إطلاق التصريحات بأن الكويت لا تزال المحافظة رقم ١٩ من الجمهورية العراقية، وأن العراق - فى عهد والده القائد المظفر أيده الله أو فى عهده باعتباره الخليفة المنتظر بعد عمر طويل - سيواصل العمل من أجل استرداد المحافظة رقم ١٩ السليبي...

ومع أن من الوارد أن تكون هذه التصريحات، «مجرد كلام ابن عم حديث» يتوجه للشارع العراقى، لكى يثبت له أن أم المكارك لم تكن مغامرة حمقاء، ولم تكن هزيمة، ولكنها لا تزال خيارا إستراتيجيا قائما، ونصراً

وليست رسالة عيد الحب الأمريكى فى حاجة إلى مجهود لفك شفرتها فهى واضحة كالشئ، ومعنى الكلام أن بوش الابن سينفذ ما قاله أثناء حملته الانتخابية، وسيواصل غاراته على العراق لالزامه بما تحلل منه فى خلال رئاسة كلينتون الثانية، من قبول فرق التفتيش الدولية، إلى حظر الطيران فوق المناطق الشمالية والجنوبية، ومعناه - كذلك - أن على القمة العربية، التى ينتظر أن تبحث خلال دورة انعقادها السنوية الثانية - طبقا للتعديل الأخير الذى أدخل علي ميثاق الجامعة العربية - الملف العراقى، فى سياق السعى لاتمام مصلحة عربية شاملة، قد تنتهى بالترصل إلى حد أدنى مشترك، تجاه ما بات يسمى بمسيرة السلام التى أصبحت بعد وصول شارون إلى الحكم فى خبر كان!

أما المؤكد، فهو أن رسالة بوش الابن، كرسائل والده كلينتون ، كلها بالفعل أعمال روتينيه أريكه تعودها العرب منذ الخمسينيات فالرؤساء الأمريكيون لم يقصروا فى إظهار ما يكونونه للعرب من حب بهذه الطريقة الصاروخية، كما أن العرب ، وخاصة فى العقدين الأخيرين، هم الذين غيروا ردود أفعالهم على العواطف الأمريكية الصاروخية، وبعد أن كانوا ينشالون و يتهيدون ويهددون بالويل والشبور وعظائم الأمور، احتجاجا على ما يتلقونه من رسائل أمريكية، أصبح بعضهم يتلقى هذه الرسائل بامتنان وشكر، وأصبح آخرون يصمتون عليها وكأنها لم تصل أصلاً، ولم يكف معظمهم بعد

وتفسير بآية رجل أعمال ولد دلوقة لسه صاير بيتن بفلسفه للخارج!



بهجت عثمان

(مصر)

[١٩٣١ -] رسام

كاريكاتير و كتب أطفال ، ونحات ،

و كاتب للأطفال □ أحد رواد فن

الكاريكاتير المصري □ بدأ الرسم في مجلة

السندباد ثم تابع في مجلات :

سمير - ميكي - ماجد - العربي الصغير ،

وأغلب الجرائد والمجلات المصرية والعربية

□ له كتابان في الكاريكاتير السياسي ،

و عدة كتب أخرى صدرت عن دار الهلال

□ ١٤ شارع محمد خيرى ، النيل ،

الجيزة ، ت : ٨٤٨٢٨٨ .



رجل الطوارئ

في